أوروبا في القرن التاسع عشر

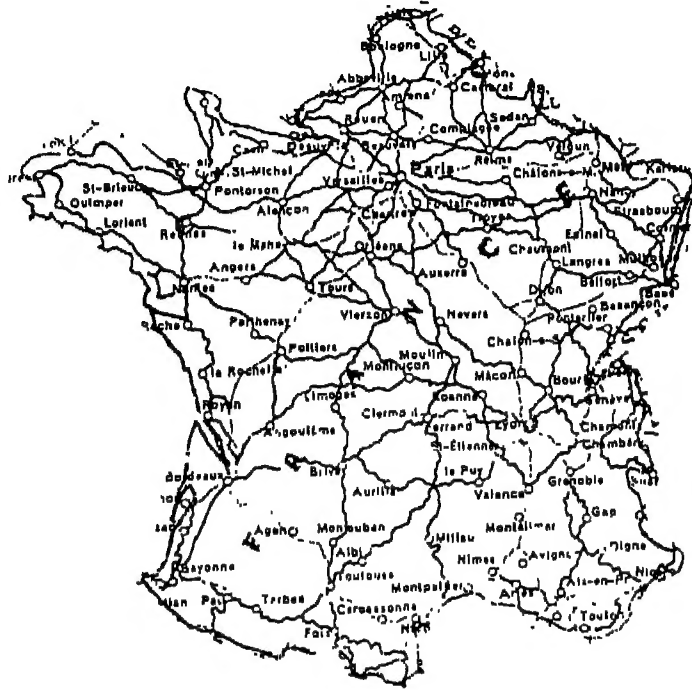
فرنسا في مئة عام

تأليف

الدكتورة آمال السبكي

جامعة الملك عبد العزيز - جدة





أوروبا في القرن التاسع عشر

فرنسا في مئة عام

الطبعة الأولى
١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م



جدة - المملكة العربية السعودية - ص. ب. ٥٧٦، برقياً زادفكر
تلكس ٤٠١٢٠٩ شوركو اس جي تلفون: ٦٨٧٧٢٩٠ (٠٢) - ٦٨٧٧٤٢٢ (٠٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى طلاب العلم في كل مكان

إلى أبناء الجامعات في المملكة العربية السعودية

أهدي مؤلفي ... هذا

الدكتورة آمال السبكي

مقدمة

ان الدارس لتاريخ أوربا في القرن التاسع عشر لا يمكنه ان يتجاهل ما للثورة الفرنسية من آثار عظيمة على القارة الأوربية من جهة وعلى العالم شرقه وغربه من جهة أخرى فقد تغيرت طبقات المجتمع الفرنسي جميعها وبرز الى الوجود طبقة جديدة. تلك هي البورجوازية، وهي دون جدال أهم وأخصب طبقات المجتمع، فهي أكثرها عددا واحفظها للتراث وللتقاليد وللعادات. ومنها تخرج أهم شرائح المجتمع وأعني بها الطبقة المثقفة.

لذلك تناولت الثورة الفرنسية الكبرى بأحداثها المعروفة، مضافا اليها الآثار الفكرية والدستورية التي خلدتها للعالم، والتي أثارت ضدها قوى القارة الاوربية.... وكان بالضرورة بناء على ذلك التطرق لعصر نابليون وما فيه من صولات وجولات في القارة الأوربية للدرجة التي قال فيها مقولته الشهيرة «اليوم حققت لنفسي ولفرنسا أعظم الانتصارات.. حققت حلم الفرنسيين بالسيادة على أوربا». ثم كيف انتهت حياته السياسية بما فرضه من الحصار القاري مع كل أوروبا على بريطانيا.

وانتقلت الى الثورة الفرنسية الثانية - تلك التي عرفت بثورة الثلاثين وما صاحبها من تغيرات اقتصادية وسياسية بعيدة المدى وبقائها ثمانية عشر عاما..... وكيف أنها قد مهدت لثورة ثالثة كانت أشد

خطورة وأبعد أثراً على الاقتصاد الفرنسي وعلى الميكنة الصناعية وظهور الطبقة العمالية بكل عنفها ودورها في الانتاج. تلك ثورة ١٩٤٨م.

وكان لهذه الأحداث في فرنسا صداها العظيم على الساحة الأوربية فخلق صراعا باردا تجلى في المؤتمرات الأوربية وصراعا مسلحا شمل حروب فرنسا على مدى قرن من الزمان في داخل أوربا وخارجها انتهت باتفاقيات كثيرة لعل أشهرها تلك المعاهدات التي قسمت العالم العربي بالذات والعالم الجديد الى مناطق استعمار للقوى الاوربية ظهرت آثارها على العالم العربي بوجه خاص.

ثم انتهيت الى عصر الجمهوريات في فرنسا. الجمهورية الثانية والقضاء عليها. ثم الثالثة واستقرار الحكم لها وما صاحب ذلك من تطورات دستورية واجتماعية واقتصادية أكدت الشكل الذي نعرفه اليوم عن فرنسا الدولة.

وفي الختام أود أن أكون قد تمكنت من اضافة نقطة متواضعة الى بحر العلم الزاخر.

والله الموفق،،،

الدكتورة آمال السبكي

الفصل الأول

الثورة الفرنسيَّة

تمهيد عن الاحوال الداخلية في أوربا وفرنسا

كان اعلان حقوق الانسان التي ظهرت في عام ١٧٧٦م في أمريكا قد فتحت الطريق الذي يتعين على كل نصير للحرية في العالم القديم أن يسلكه، فما أنجزه الامريكيون بالثورة ١٧٧٦ - ١٧٨٣م قد شجع الاوربيين على مواجهة مشاكلهم وتغييرها بالعنف في بعض المناطق - فرنسا - التي استفحل فيها الفساد وباءت محاولات الاصلاح سدى.

ففي أوربا شجع التطور الهائل في طرق المواصلات ووسائلها على زيادة الجيوش وسرعة الانتقال واستمرار تدفق الامدادات على فكرة الاستعمار، ولعل الزيادة الهائلة في عدد السكان التي يرجع المؤرخون أسباب تضخمها الى ازدياد سيطرة الانسان على قوى الطبيعة[1]، يبدو أن هذه التطورات قد وقفت عاجزة أمام مشكلة الفقر التي أحستها طبقة العمال الخائفة من شبح البطالة. هذه الطبقة التي ازدادت بشكل كبير في مدن أوربا حتى أصبحت تمثل غالبية المجتمع الأوربي في الربع الاخير من القرن الثامن عشر.

---

(١) هـ. أ. ل نشر «تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩ - ١٩٥٠» ترجمة أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع - دار المعارف ط ٧ سنة ١٩٧٦.

ومع أن مشكلة أحوال الشعب قد لقيت اهتماما بالغا لدى ساسة أوربا آنذاك الا أنه قد ظهرت مجالات أكثر جاذبية وأشد سحرا لعقولهم كالتنافس بين الدول على الزعامة في أوربا، والظمأ الى التوسع والاستعمار وتشييد الامبراطوريات، والبحث عن أسواق. وليس معنى ذلك أبدا أنه لم تبذل محاولات جادة للتخلص من معضلة الفقر بل صدرت قوانين المصانع وتنظيم المناجم ونقابات العمال والجمعيات التعاونية والتأمينات والمعاشات. بالاضافة الى التعليم الذي خصصته للاحداث والمساعدات العامة التي تمنح للعجزة، لكن ما أعنيه تماما وما أبغي الوصول اليه هو أن المجتمع الأوربي عامة ما عدا انجلترا - لم يع ولم يدرك أن التطور الصناعي وتلك الميكنة الهائلة التي غيرت الصناعة وموازين القوى ستغير أيضا شكل المجتمع وستخلق مشاكل اجتماعية تتطلب من هؤلاء الساسة فهمها ودراستها وإيجاد حلول حزبية وتنظيمات تستوعب هذا الكم الهائل من التغيير الاقتصادي الاجتماعي السياسي الهائل.

أما في فرنسا - المعنية بدراستنا في هذا الفصل - فرغم خروجها منتصرة في حرب الاستقلال الامريكية، ورغم أن سكانها كانوا ثلاثة أضعاف عدد سكان منافستها بريطانيا، ورغم توافر مواردها الزراعية وصناعة النسيج بها وبالرغم أيضا من رواج تجارتها الا أن سوء أحوالها المالية التي كانت مهددة بالافلاس قد أبرزت معها نوعا آخر من المشاكل كعدم توافر المساواة الاجتماعية والحرية السياسية وقصور قانونها الضرائبي وعدم كفاءة سلطتها التنفيذية بالاضافة الى سلسلة الامتيازات الممنوحة لطبقات معينة، كامتيازات الكنيسة والنبلاء، وامتيازات جمعيات الاقاليم التشريعية - الهيئات القضائية ونقابات طوائف العمال. كما أنها حرمت الطبقات الوسطى الزكية من المناصب في مجالات عديدة كالجيش والاسطول والقضاء والكنيسة. في الوقت الذي وقع فيه عبء

الضرائب على فقراء الامة. فمع ثروة فرنسا الزراعية وترف طبقتها العليا، كانت بعض طبقات الامة عرضة بين آن وآخر لتلك المجاعات وأهوالها[1] وبدأت فئة خطيرة المطالبة بالخبز في كثير من أقاليم الريف.

أرستقراطية الأشراف:

كان لنبلاء فرنسا مكانة رفيعة في المجتمع رغم ما طرأ على الفكر عامة والملكية خاصة من تطور، حيث احتفظوا بامتيازات لاحدودلها، كاحتكار الرتب العالية في الجيش وبعض الوظائف الرفيعة في دوائر القضاء، كما كانت لهم في الأرياف اقطاعات تدر عليهم أرباحا مهولة الى الدرجة التي وصلت فيها خمس أراضي فرنسا الزراعية اقطاعيات لهؤلاء النبلاء[2].

لم يكتف النبلاء بالاقطاعيات والمناصب الرفيعة في الدولة بل كانت تلك الاراضي معفية من الضرائب. كما أنهم احتفظوا بضرائب اقطاعية ملزمة للفلاحين تدفع لجيوشهم وكانوا شديدو التمسك بتلك الضرائب وكثيرا ما استخدموا وسائل القهر والظلم في جمعها وللحقيقة فقد كان هناك جانب من النبلاء لا يملكون عقارا أو ضياعا بل عاشوا على الهبات والاعانات الممنوحة من البلاط الملكي ولقد ضم قصر فرساي مئات من هؤلاء العاطلين المرفهين، وكثيرا ما كان الملك يغدق الاموال والمجوهرات على العديد من النبلاء الذين يملكون أيضا الاقطاعيات اعتقادا من الملكية أن الحفاظ على مكانة ومستوى النبلاء الاجتماعي من أساسيات الحفاظ على هيبة الملكية أمام العامة.

لكنه بدأ نوع من التقارب بين فقراء النبلاء والبرجوازية النامية أحيانا عن طريق التزاوج وأحيانا أخرى من خلال المشاريع الاقتصادية

---

(١) نشر المرجع السابق ص٦.

المشتركة بعدما برزت على السطح كفاءة البرجوازية المتطلعة للثراء في مجالات المال والتجارة، ولكن أخطر أنواع التقارب كانت تلك التي ظهرت في المجال الفكري والعقائدي فالفكر التقدمي كان أكثر انتشارا بين البرجوازية بعدما أصبحت مجموعات من النبلاء على صلة وطيدة بهذا الفكر ثم أخذت تعتنق اتجاهاته التي تتناقض تماما مع فكر وتقاليد طبقة النبلاء ولعل هذا التقارب لم ينشأ من سراب. اذ أن صغار النبلاء كانوا يحقدون على أثريائهم واتسمت تلك الطبقة في أواخر القرن التاسع عشر بالتفكك.

رجال الدين:

ظهرت الطبقية والفوارق المالية الشاسعة حتى بين رجال الدين الذين عرفوا في العصور الوسطى بالورع والتقشف والتفاني في خدمة المسيحية داخل الكنيسة وخارجها، لكنه في نهاية القرن الثامن عشر انعكست الصورة وانتقلت مظاهر العظمة والترف من قصور النبلاء كعدوى مستشرية الى الكنائس وعاش بعض رجال الدين عيشة الاشراف تماما بينما استمرت فئة كبيرة من الاساقفة والقساوسة في عيشة الضنك. وبدأ الناس يسمعون - كما يسمعون عن النبلاء - عن فضائح أخلاقية هوت كثيرا بسمعة رجال الدين وقضت على الكثير من الاحترام الذي حظي به الاكليروس سابقا[١].

ومن المعروف أن الكنيسة كانت تتمتع باعفاءات ضرائبية على ممتلكاتها بالاضافة الى جباية ضرائب العشر على العقارات، وكذا بعض المناصب القضائية العليا التي حظي بها كبار رجال الدين. لكن هذه المكانة والابهة لم تمنع مفكري فرنسا من توجيه النقد لهم خاصة لرجال

---

(١) الاكليروس: هي الجهاز الديني بأكمله من البابا إلى المبشر في الكنيسة.

الدين الكاثوليك، هؤلاء الذين عرفوا بتعصبهم الشديد تجاه الطوائف المسيحية الاخرى كالبروتستانت، وللحقيقة فالكاثوليك لم يعارضوا من خالفهم في العقيدة فحسب، بل عارضوا ايضا أية تعديلات تدخل على التشريعات الداخلية، تلك التي من شأنها رفع مستوى العامة.

العامة:

تمثل العامة - الطبقة الثالثة - معظم سكان فرنسا هؤلاء المسئولين عن الانتاج والبعيدين كل البعد عن السلطة أو المشاركة في الحكم وقد انقسم العامة إلى فئات أربع. فئتان منهم هم، القرويين الذين يملكون مساحات مبعثرة من الاراضي تتفاوت في حجمها لكنها لم تصل الى اقطاع بأي حال من الاحوال ثم ملاك العقارات وآخر تلك الفئات وأغناها البرجوازية العليا وهي الطبقة التي أثرت من تعاملها في المال والتجارة واستطاع بعض عناصر منها الوصول الى مناصب عالية وقد شارك بعضهم صغار النبلاء في مشروعات تجارية ومالية أدرت مكاسب طيبة، وآخرها الطبقة الدنيا وهي الكادحة التي تحصل قوت يومها يوما بيوم.

ولقد عانى العامة من الضرائب العديدة التي كانوا يؤدونها للحكومة فكانوا يدفعون مع بقية السكان - ضريبة الايراد للملكية وكذلك ضريبة الملح، وضريبة الرأس. بالاضافة الى ضريبة الكنيسة (العشر). وقد كان الجباة يسيئون معاملة الفلاحين في جمع تلك الضرائب وكثيرا ما تجاهل النبلاء أحوال العامة المعيشية وظروف القطر المناخية وما يتعرضون له من مجاعات أحيانا. فكان القرويون ملزمين بدفع ملزماتهم دون رحمة، ولقد عانى السكان أيضا من أعمال السخرة التي أجبروا على أدائها من تعبيد للطرق الى انشاء الجديد منها الى آخره من خدمات ترغب الحكومة القيام بها.

ولم يعان القرويون وحدهم من كثرة الاعباء بل شاركهم نفس المصير

العمال في المدن الفرنسية. هؤلاء الذين يعيشون بأجر يومي وظلوا يعانون من البطالة وارتفاع الاسعار في الوقت الذي اتسمت أجورهم بالثبات فلم تلاحق مطلقا الزيادة المطردة في الاسعار، وللحقيقة فان مسئولية زيادة الاسعار لا تقع بكاملها على عاتق الملكية بل ان البورجوازية العليا التجارية تلك قد ساهمت بدورها في هذه الزيادة نتيجة لحرصها المستمر على الاكثار من أرباحها بغض النظر عن ظروف الشرائح الفقيرة في الامة.

لم تكن البورجوازية العليا تمثل جانبا من الثراء المالي فحسب بل كان منهم المفكرون، الفلاسفة، الأطباء، المحامون، رجال القانون.......... الخ وهم بذلك يكونون صفوة الفكر في الامة، وكثيرا ما انتقدوا الحكومة والطبقة الارستقراطية العاطلة وتضرروا من سيطرة هذه الاخيرة على المناصب القيادية في الجيش وادارة الدولة وهم لا يستندون على كفاءة بقدر اعتمادهم على مكانتهم الاجتماعية المرموقة والتي هوت كثيرا في أعين العامة في الجزء الاخير من هذا القرن الثامن عشر - ووجدت البرجوازية العليا أنها قادرة على ادارة دفة الحكم والإدارة بكفاءة أفضل من هذه الطبقة المتعفنة لو أتيحت لها الفرصة.

الملك ومؤسسات الدولة:

تولى لويس السادس عشر عرش فرنسا سنة ١٧٧٤ م، وكان ميالا للحكم المطلق وقد حرمته الطبيعة صفاء الذهن، وحدة التفكير، وسرعة البت في الامور وحاسة انتهاز الفرص بل وموهبة الجد والمثابرة وغيرها من الصفات التي تكون لرجل الدولة كما اتصفت زوجته بالكبرياء والصدق وكانت في نظر العامة ولكونها نمساوية مصدر كل متاعب عسكرية وبشرية ومالية منيت بها فرنسا سابقا، أما في نظر الساسة

فكانت مصدر وحي لكل طيش ونزق يحدث في البلاط[1].

أما أهم مؤسسات الدولة فكان «برلمان باريس» وهو المحكمة المختصة بالتصديق على القوانين التي يصدرها الملك لتأخذ ثوب الشرعية وكان لهذا البرلمان سلطات قوية على الملك. كان يحول كثيرا دون اصدار قوانين مجحفة بالامة لكن منذ عهد لويس الخامس عشر بدأ هذا البرلمان يفقد مكانته تدريجيا وتحول الى أداة في يد الملك.

أما المؤسسة الثانية التي كان لها دور في ادارة شئون الدولة وبدأت تتقمص دورها تدريجيا فكانت «مجلس طبقات الامة» وكان هذا المجلس يتكون من ثلاث حجرات حجرة للنبلاء وثانية للاكليروس وثالثة للعامة، وكان التصويت على القرارات لا يؤخذ بعدد الاصوات المقترعة، بل يؤخذ بعدد الحجرات وعلى هذا كان للارستقراطية صوتان ضد صوت واحد للعامة فكانت الغلبة دائما للارستقراطية على حساب الشعب.

أما أقاليم فرنسا فكانت حتى نهاية القرن السادس عشر توجد بها مجالس اقليمية تجمع في داخلها الطبقات الثلاث وكان أهم حقوقها التصويت على الضرائب التي تفرضها الملكية. لكنها منذ بداية القرن السابع عشر تعطل دور هذه المجالس ولم تعد تدعيها الملكية للقيام بهذا الدور فأصبحت من ثم مناوئة في مجملها للملك.

وكان من ضمن المؤسسات الحكومية ما عرف باسم «وكلاء الملك» هذه الشخصيات التي كانت مكروهة من الشعب والتي لم تكن تخضع لاية سلطة في الدولة، كانت مهمتهم جمع الضرائب البغيضة وعلى رأسها ضريبتا الرأس والإيراد، وهؤلاء الوكلاء هم ومعاونوهم كانوا يستخدمون الاساليب البروقراطية العنيفة في أداء مهامهم وكانوا بالطبع

---

(١) عرفت ماري انطوانيت بالقدرة على إدارة الدولة وإجبار الملك على إطاعة أوامرها إما بطريقة مباشرة وإما من خلال علاقاتها برجال الدولة والبلاط.

رافضين كل محاولة لتجديد الاسلوب أو الادارة.

أما آخر تلك المؤسسات فهي المؤسسات القضائية، فالقضاة كانوا يعينون من قبل الملك أما بعد فأصبحوا يشترون مناصبهم بالمال من الملكية ومن ثم حرصوا على توريثها لابنائهم.

أما الجيش الفرنسي الذي كان يمثل يد الملكية القوية ومظهر عظمتها فقد توالت عليه الهزائم وفقد تدريجيا مكانته وهيبته في أعين الجماهير وشاعت بين ضباطه الماسونية[١].

كل هذه المؤسسات كان يغلفها التخلف ويعرقل طريق تطورها بعدها عن الشعب واغلاق أبوابها دائما في وجه التطور والتقدم. وكان بالامكان اصلاحها لو شاءت. على كل حال كان أبرز المشاكل التي واجهتها الحكومة وأدت في النهاية الى القضاء عليها كان افلاس غالبيتها وضياع جهود تخطي العقبة سدى وأصبح التغيير امرا لا مفر منه.

لويس السادس عشر ومحاولات الاصلاح الداخلية قبل الثورة

كانت التجارة والصناعة في فرنسا غاية في التخلف بالقياس الى التقدم الملحوظ الذي أحرزته انجلترا، فبالرغم من أن فرنسا تمتلك مساحات واسعة من الاراضي الزراعية الا أن نظام الامتيازات التي

---

(١) الماسونية: جمعية سرية ينتظم أعضاؤها في محافل لتبادل المنفعة الادبية والتعاون فيما بينهم، ويقتضيهم واجب هذه الرابطة مساعدة بعضهم بعضا، وبلغ عدد هذه الجمعيات في عام ١٧٨٩م خمسة وعشرين جمعية عسكرية، ولدت روح المساواة في هذه المحافل بحيث ترأس صغار الجيش ضباطهم مما أخلّ بنظام الجيش وتسرب بينهم الانحلال وظهر العصيان عام ١٧٨٩م بين فرق الحرس الفرنسي.

أعفي بسببها النبلاء ورجال الدين من دفع الضرائب قد حرم الحكومة والخزينة الفرنسية من مصدر هائل من مصادر دخلها بالاضافة الى الاسراف الذي عرف به عصر لويس الخامس عشر السابق أيضا كل هذه المشاكل المالية قد فرضت نفسها كأول وأصعب المعضلات وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير وأشعلت الثورة.

على كل الاحوال لقد واجه الملك - لويس السادس‌عشر - الازمة المالية بتعيين أحد الخبراء وهو (تيرجو) المراقب العام للمالية وصاحب الكتابات الاقتصادية الشهيرة والذي كان يعمل كناظر لمقاطعة ليمورتين ولمدة عشرين شهرا أكسبته خبرة لا بأس بها وكان تيرجو يأمل في تحسين أوضاع الدولة بغرس الكفاية في دوائر الخدمة العامة. وقد اعتقد أن الحد من سلطات الكنيسة مع توفير نظام ضرائبي عادل بالاضافة الى توفير حرية التجارة داخل وخارج الدولة من شأنه انقاذ مالية الدولة وامداد المالية بمصدر متدفق من التقدم. لكن رجال البلاط ومن تأثرت مصالحهم بهذه المشروعات قد تآمروا عليه وتعاونت معهم ماري أنطوانيت فأعفاه الملك من منصبه وعين نيكر مكانه.

تولى نيكر الوزارة عام ١٧٧٦ م وقد حدث في عصره أن شاركت الحكومة في حرب الاستقلال الامريكية ضد فرنسا مما أدى الى زيادة ارهاق المالية الفرنسية، ورأى نيكر أن خير وسيلة للانقاذ هي الاقتراض بفوائد منخفضة معتمدا في ذلك على صيته الذائع واتصالاته الواسعة برجال الفكر الفرنسي، لكن بعد مدة وجيزة من ادارته رأى أن اطلاع رجل الشارع الفرنسي التواق لمعرفة أحوال دولته المالية بالاحوال من شأنه أن يخفف من ضغط الشعب على الحكومة. الا أن هذا البيان قد أثار ضغينة رجال البلاط عليه مرة أخرى وخصوصا عندما أعلن أهم مراحل الانقاذ وترتكز على اعفاءاتهم في الاتي: -

أولا: التلويح بضرورة تنازل أصحاب الامتيازات وأهمية مشاركة النبلاء والاكليروس في دفع الضرائب.

ثانيا: توزيع الاعباء الضريبية بالتساوي على كافة أقاليم فرنسا فلا تدفع احداها أكثر من الاخرى.

ثالثا: انشاء مجالس محلية تحل محل وكلاء الملك في جمع الضرائب بعدما اشبع إستبدادهم بالجماهير.

رابعا: عدم مطالبة الطبقة الثالثة بدفع المزيد من الضرائب خصوصا واسعار الحاجيات أصبح لا يتناسب مع القوة الشرائية للشعب.

الا أن العناصر الارستقراطية صاحبة المصالح قد تكالبت عليه وأوغرت صدر الملك فأقاله من منصبه هو الاخر عام ١٧٨١م.

تولى كالون الوزارة من ١٧٨٣ - ١٧٨٧م وقد رسم سياسته على نفس خط سابقه تقريبا - اذ استمر في عقد قروض مالية مع عنايته بالمظهر العام للدولة حتى لا تفقد ثقة الممولين. كما أمل أن تشارك طبقتا الاشراف والاكليروس في المسئولية المالية وارتكزت أهم بنود مشروعه على النقاط الآتية: -

أولا: رفع الحواجز الجمركية بين الولايات الفرنسية واطلاق الحرية التجارية كاملة بين أقاليم الدولة لزيادة التعامل الاقتصادي بين الافراد دون عوائق مع اطلاق الجمارك فقط على الوارد الى فرنسا من الدول الاخرى.

ثانيا: تقرير الضرائب على المساحات الزراعية بغض النظر عن ملاكها فهي ضرائب اطيان وليست ضرائب طبقات وعلى مالك تلك الاراضي أيا كانت طبقته دفع الضريبة المقررة

وكان يهدف من وراء ذلك مشاركة النبلاء ورجال الدين في الاعباء الضريبيـة خصوصا وأن ما يملكونه من أطيان يفوق كثيرا ما يملكه عامة الشعب.

ثالثا: تخفيض ضريبة الرأس وضريبة الملح من على عاتق الطبقة الثالثة تمهيداً لتوحيد الضرائب على الجميع بالتساوي.

رابعا: الغاء ضريبة الايراد.

لعل أهم هدف كان يرنو اليه كالون هو إشراك كل الجماهير الفرنسية بغض النظر عن طبقتها الاجتماعية في دفع الضرائب ثم تعامل كل اقاليم الدولة تجاريا وصناعيا بانسجام واستمرار دون عوائق من أية ناحية. وآخر هذه الاهداف كان فتح باب المشاركة السياسية بين سكان الارياف والمدينـة عن طريق المجالس المحليـة التي نادى فيهـا بحـق الانتخاب لكن لم يملك أوله دخل محدد حتى لو كان متواضعا والخطوة الاخيرة رغم عدم نجاحها كانت جديدة وجريئة.

طالب كالون من الملك دعوة «مجلس الاعيان» الذي أغفل شأنه منذ أمد بعيد ووافق الملك ومعنى موافقته هو الاحساس بحاجته إلى أعضاء هذا المجلس سواء من رجل الدين أو الاعيان على مساعدته في فرض الضرائب التي خشي أن يفرضها وحده وبوحي من رئيس وزرائه.

ولكن مجلس الاعيان خذل الملك ورئيس وزرائه عندما اقترح فرض ضرائب جديدة على العامة بل أشاروا بوجوب دعوة مجلس طبقات الامة باعتباره وحده القادر على معالجة احتياجات فرنسا.

اختار الملك أحد رجال الدين وهو أسقف تولوز وهو «دي بريين» بعد أن زكته ماري أنطوانيت. وللحقيقة فلقد اعتقد «دي بريين» أن إقتراحات سالفيه نيكر وكالون هي المخرج الوحيد للازمة المالية وسار خطوات بالفعل في هذا المضمار. وبدأ في انشاء مجالس محلية وتوسع في ازالة

الحواجز التجارية بين أقاليم فرنسا وحاول جمع الضرائب في ضريبة واحدة هي ضريبة الأراضي وطالب مجلس الاعيان بالوقوف معه في تلك الضريبة على النبلاء والاكليروس ولكن المجلس رفض. فلجأ الى محكمة باريس لتسجيل هذه القوانين باعتبارها قوانين ملكية حتى تلبس ثوب الشرعية وتصبح من ثم واجبة الدفع. إلا أن المحكمة عارضت تسجيل تلك القوانين بدعوى أن وجودها خلق خصيصا للحيلولة دون طغيان الملك على الشعب، واقترحت هي الاخرى دعوة مجلس طبقات الامة ليقوم بدوره في مناقشة هذه القوانين واقرارها من عدمه، وعليه اضطر «دي بريين» أن يحدد يوم أول مايو عام ١٧٨٩ م موعدا لانعقاد مجلس طبقات الامة وأرفق هذا الموعد ورقة بها استقالته بعد أن لاحظ استعانة الارستقراطية بالبورجوازية النامية.

وأعاد الملك «نيكر» مرة ثانية وبادر بعقد مجلس طبقات الامة. بعد أن أقنع المحكمة بجعل أصوات العامة مساويا لعدد الاكليروس والنبلاء معا، إلا أن الارستقراطية كانت تنادي بالحفاظ على حقها القديم القائم على احتساب الاصوات تبعا لعدد الحجرات وعليه يظل التصويت لصالحها في النهاية، وكانت أيضا واثقة في وقوف الاكليروس بجانبها. الا أن التقارب الذي تم بين بعض النبلاء والعامة على حساب أغنيائهم حدث أكثر منه في الاكليروس فقد أدرك العديد من رجال الدين أن أزمات فرنسا انبعثت من الامتيازات فصار معظمهم مناهضا لهذه الامتيازات.

لم يكن هذا التطور فحسب، بل إن قيادات العامة اتسمت بالحيوية والنشاط والذكاء في ادارة دفة الامور خصوصا أن معظمهم كانوا من المثقفين - كتاب - أطباء - محامين - علماء - قضاة - اقتصاديين - صناع وتجار..... الخ.

يصادف اجتماع المجلس شعور الامة بوطأة الاحوال الاقتصادية منذ عقد الاتفاق الانجلو- فرنسي الاقتصادي والذي كان لصالح بريطانيا حيث امتلأت أسواق فرنسا بمصنوعات انجلترا المتقدمة، وعليه انتشرت البطالة الصناعية في فرنسا. ثم تصادف مع هذه الاحوال قلة المحاصيل الزراعية وغلاء اسعارها وعليه كانت العامة على استعداد كامل للدفاع عن حقها في الحياة أمام شبح الجوع وكانوا على استعداد للانقضاض على الارستقراطية.

في الوقت الذي انشغلت فيه جلسات المجلس بموضوعين الاول فيهما كان كيفية التحقق من صحة انتخاب كل مندوب سواء كان من العامة أم من الارستقراطية. وكان هذا حافزا شديدا لتحرك البورجوازية ضد الارستقراطية..

عند انعقاد جلسات المجلس تحدث كلا من العمدة ونيكر لكن خلت كلماتهما من البرنامج الاصلاحي الشامل الذي كانت تعقد العامة عليه الامال، ومن ثم بدا لها أن المسئولية أصبحت على عاتقها وحدها ووجهوا الدعوة للاكليروس والنبلاء على أن يتشاوروا في قاعة واحدة فلم يوافقوا وعليه بدأ العامة العمل وحدهم وانحصرت مطالبهم في:

أولا: اطلاق اسم الجمعية الوطنية على أعضاء المجلس.

ثانيا: التركيز على وضع دستور للبلاد.

وتم اطلاق اسم الجمعية الوطنية على المجلس واعتبر بحق انتصاراً للعامة على الارستقراطية، ومؤشر خطر على قوة الطبقة الثالثة وانتصاراً ساحقاً لكتابات سييس التي أهمها عبارته: «ما الطبقة الثالثة؟ كل شيء، وماذا كان لها حتى الان؟ - لا شيء، وماذا تبغي أن تكونه؟ بعض الشيء».واحتوى هذا الكتاب على طموحات العامة وشرح أسانيدها وتركزت مطالبهم في أمور ثلاثة:

أولا : أن ينتمي نواب الطبقة الثالثة الى نفس هذه الطبقة التي جاءوا لتمثيلها في المجلس.

ثانيا : أن يكون عدد نواب الطبقة الثالثة مساويا لعدد نواب طبقتي الاشراف والاكليروس معا.

ثالثا : أن يكون التصويت في المجلس فرديا بمعنى ألا يؤخذ بتصويت الحجرات.

مما سبق يظهر لنا بوضوح رجاحة كفة الطبقة الثالثة التي ساعدتها الظروف، فالملك كان يتصرف بأسلوب يمتزج فيه التلويح بالعنف مع محاولة استرضاء العامة اعتقادا منه أن نيكر المحبوب من الشعب بمقدوره استمالة زعماء الطبقة الثالثة، هذا بالاضافة الى دوق اورليانز الذي وضع ثروته تحت إمرة الطبقة الثالثة متصورا أن هدم لويس السادس عشر سيتيح له فرصة اعتلاء العرش من بعده على يد العامة.

على كل حال فان الملك كان يرغب في حضور الجلسة الثانية للمجلس على أمل أن حضوره سيؤدي الى فرض ارادته على المجلس وعليه أجل انعقاد المجلس يوما، فتصورت العامة ان الملك بدأ مؤامرة ضدها وقرروا عقد جلساتهم في «ملعب التنس» وأذاعوا أنهم لن يفضوا جلساتهم الا بعد الانتهاء من وضع الدستور. فلما جاء يوم حضور الملك كانت العامة جبهة قوية الرأي متماسكة وذلك بانضمام عدد من الاكليروس يبلغ مائة وستة وأربعين بالاضافة الى اثنين من النبلاء.

وحينما انعقدت الجلسة في ٢٣ يوليو سنة ١٧٨٩م عم المجلس احساس بأن الملك بعد أن ساوى بين الفرنسيين في الضرائب ووافق على الحريات ومنها حرية الصحافة يريد إرضاء الارستقراطية على حساب الشعب باباحة التصويت بعدد الغرف. فرفض العامة ذلك

وانتهت الجلسة بانتصارهم للمرة الثانية، وزاد من انتصارهم انضمام عدد آخر من النبلاء بزعامة دوق أورليانز.

وأعلنت «الجمعية الوطنية» في أول يوليو سنة ١٧٨٩م انها جمعية تأسيسية لوضع الدستور الفرنسي وبدأت عملها في هذا الصدد، الا أن البلاد كانت قد امتلأت باشاعات قوية عن مؤامرة ملكية ضد الجمعية التأسيسية، وصدقت الاشاعات عندما توجه المارشال بروجلي ومعه قوات من الجنود المرتزقة بترخيص من الملكة وحاشيتها ووزيرها نيكر.

وبدأت المظاهرات تعم باريس وأغلقت المسارح كما أغلقت بورصة الاوراق المالية، وناشد رجال الجمعية الملك بأن يبعد المرتزقة عن باريس لكنه رفض وأسند منصب وزير الحربية «لبروجلي» وتكاتف معه الملك ضد الشعب.

وبرزت على السطح المشاعر الجياشة لجمهور باريس الذي عانى من الفقر والبطالة وارتفاع الاسعار وخزن الارستقراطية للطعام والتهبت مشاعرهم لخطابات المفوهين من خطباء العامة وعجت المدينة بالرجال الراغبين في التعاون مع «الجمعية التأسيسية» وكانوا يطالبون بالسلاح، وظلوا يبحثون عن مخازن السلاح فوجدوها في الآنفاليد فاستولوا على الاف من البنادق ووزعوها على أنفسهم وولوا وجوههم شطر الباستيل.

أما الباستيل فهو سجن عتيق رسمت حوله أساطير لا تنتهي سجنت فيه الحكومة المغضوب عليهم وكانت القوة المكلفة بحراسته تزيد قليلا على المائة جندي، ففكر العامة في اقتحامه للقضاء على الاسطورة المزيفة تلك ولتحطيم رمز الظلم البغيض وساعدتهم الاعداد الغفيرة من بوليس باريس الذي انضم اليهم بالاضافة الى الحماس الشعبي العارم الذي ملك قلوب الجماهير المسلحة الراغبة في الحصول على نصر مسلح ضد نظام الحكم القائم،

واستطاعوا بالفعل دخول الحصن وطالب الحراس بالامان مقابل فتح أبواب الحصن ووافقت الجماهير في البداية، لكنهم ما ان دخلوه حتى أطاحوا برقاب الحرس وحملوا المسجونين السبعة الذين وجدوهم بالحصن وطافوا بهم شوارع العاصمة ابتهاجا. واعتبر يوم سقوط الباستيل عيدا قوميا للفرنسيين حتى الان.

أما الملك فقد ظهر في العاصمة وحضر صلاة الشكر اعلانا منه بالموافقة على ما تم من انجازات وبرفقته عالم الفلك الشهير «بايي» وأخذ منه الشارة المثلثة الالوان التي اعتبرت فيما بعد رمزا للثورة الفرنسية.

وشعر الملك أن الامور تتطور بسرعة ضده حتى أن وزير حربيته بروجلي قد قدم استقالته.

بدأ الثوار بوضع مؤسسات تساعدهم فتمركزوا في ساحة باريس وأسندوا منصب عمدة باريس للعالم الفلكي: «بايي». ثم كونوا «الحرس الوطني» في ١٣ يوليو وأسندت قيادته الى لافاييت. وأوكل اليه حماية مؤسسات الدولة من التدمير وحماية الجمعية الوطنية وازداد عدد الحرس بسرعة في خلال أيام حتى وصل الى ألف مقاتل.

أما الريف الفرنسي فقد اجتاحته الثورة أيضا إذ تمرد الفلاحون على النبلاء وهاجموا قصورهم وحرقوا ما لديهم من مستندات ضدهم وتولوا في معظم القرى سلطات ادارية كبيرة خصوصا بعد قرار وكلاء الملك. وامتنعت الجماهير عن دفع الضرائب، واجتاحت القرى اشاعات قوية عن مؤامرات النبلاء للفتك بالفلاحين.

على أثر تلك الاضطرابات التي حدثت سواء في العاصمة أو في القرى فر النبلاء الى المدن المجاورة الى انجلترا والى الولايات الالمانية والنمسا، ومن هناك بدأوا يحيكون المؤامرات للتخلص من الثورة

والثوار ويعدون الجيوش لينقضوا على فرنسا.

وما أن جاء أول أغسطس حتى أعلنت الجمعية التأسيسية «وثيقة حقوق الانسان» التي اعتبرت بحق أساس الدستور الفرنسي وأساس الدساتير الثورية أيضا. وبعد أربعة أيام أصدرت أهم تلك القوانين وهي:

أولا: الغاء الامتيازات الضريبية.

ثانيا: الغاء السخرة.

ثالثا: الغاء حق الصيد للنبلاء.

رابعا: منع بيع الوظائف.

خامسا: عدم حرمان العاقر من حقوقها.

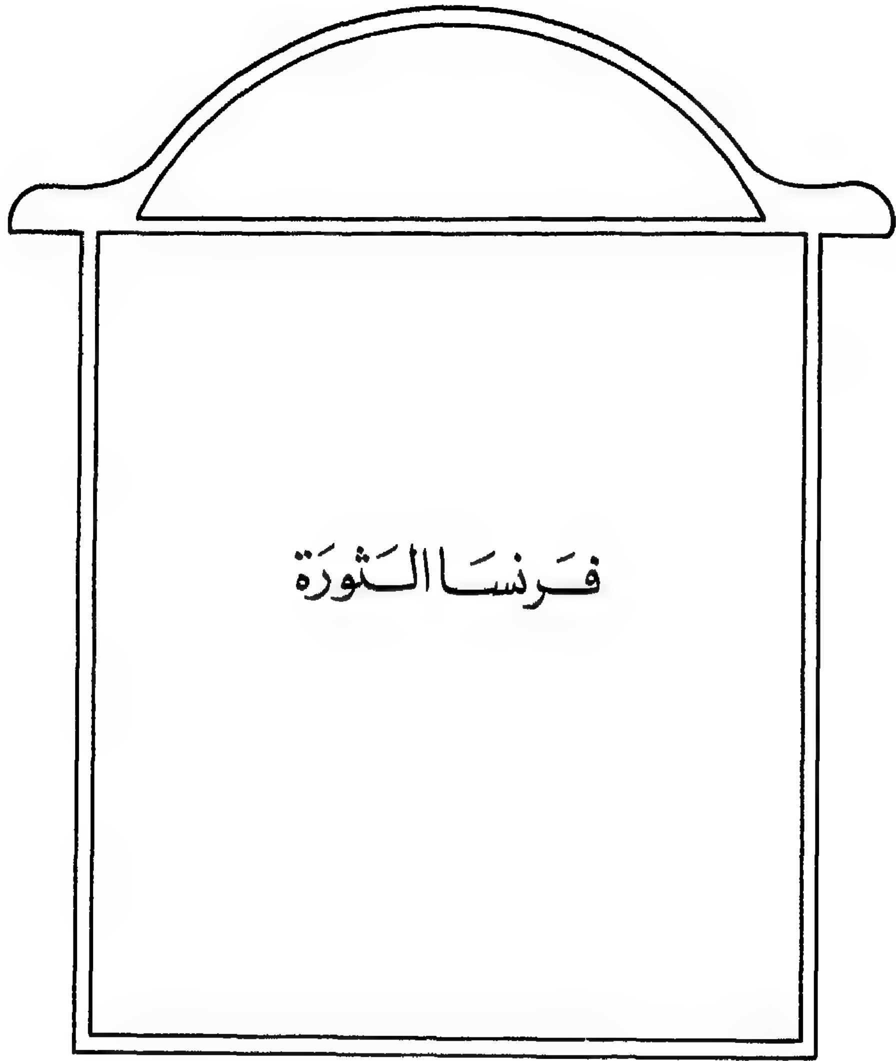
سادسا: تنازل الاكليروس عن ضريبة «العشر».

وفي العاشر من أغسطس طالب أعضاء الجمعية التأسيسية من الضباط أن يقسموا يمين الولاء للقانون وللامة وللملك والا يعتدوا على المواطنين الا بعد الحصول على اذن من السلطات المدنية ويعني ذلك أن ضباط الجيش لم يعودوا الدرع الواقي للملكية انما أصبحوا قوات مساعدة للجمعية التأسيسية.

لكن الملكة في هذه المرة كانت ترغب في الثأر فأقامت حفلة صاخبة دعت فيها قوات من المرتزقة ظلوا يصيحون ويهللون للملك والملكة ضد الثورة بل إنهم وضعوا الشارة المثلثة الالوان تحت أقدامهم ونقلت الصحف الاخبار في اليوم التالي فزاد ذلك من حماس الجماهير وحنقهم على الملكة الخائنة التي تنفق بسخاء على الجنود المرتزقة وتترك أبناء الشعب يتضورون جوعا ويتسكعون بحثا عن عمل دون جدوى.

وصاحت جماهير باريس الجائعة الى فرساي تطالب بعودة الملك والملكة الى باريس، وأيضا طالبت البورجوازية الملك والملكة العودة الى باريس لكي يكونوا تحت أعينهم فلا يتآمروا ضد الجمعية والشعب.

بل إن النساء في ٦ أكتوبر توجهن ومعهن أعداداً غفيرة من العاطلين بقيادة لافاييت يعرضن على الملك مطالبهن ومطالبته بالعودة إلى العاصمة، وصاحب تلك المظاهرة بعض مواقف عنف في المساء مما اضطر الملك والملكة على الرجوع الى العاصمة ودخل قصر «التوليري» وعاش بداخله كالسجين. في الوقت الذي أدارت الجمعية التأسيسية دفة الأمور في العاصمة.



فرنسا الثورة

التنظيم التشريعي، الإداري، القضائي، الدستوري

الملك والدستور:

تم وضع دستور فرنسا الثورة في ٢ سبتمبر سنة ١٧٧١ م على يد الجمعية التأسيسية وأصبح الملك على رأس الدولة، وله حق الاعتراض المؤقت على القرارات، ولكن تم النص صراحة على أنه لا توجد سلطة في الدولة أعلى من سلطة القانون، كما منح الملك راتبا سنوياً يساوي (٢٥ مليون فرنك)، كما أصبح القائد الأعلى للجيش لكن ليس من حقه اعلان الحرب أو السلم انما تعرض على السلطة التشريعية لاقراره ومنح الملك حق اختيار الوزراء والموظفين على ألا يكونوا من أعضاء السلطة التشريعية أو الجمعية التأسيسية حرصا على مبدأ الفصل بين السلطات، كما حرم على الوزراء حضور جلسات الجمعية التشريعية وعلى عدم تولي الوظائف الحكومية إلا بعد مرور أربعة أعوام على الأقل من تركه العمل في الجمعية التشريعية، والجمعية التشريعية يبلغ عدد أعضائها حوالي ٧٤٥ عضوا (لإعداد الدستور). أما التنظيم الاداري فقد أعاد تقسيم فرنسا حيث ألغى مقاطعات فرنسا التاريخية مثل نورماندي وبروفانس وغيرها تلك الأسماء ذات الدلالات السامية إلى تقسيم فرنسا إلى ثلاثة وثمانين مديرية وأعطيت أسماء جديدة تتناسب مع العصر، كما قسمت كل مديرية إلى تسعة مراكز، كما قسم كل مركز إلى تسع قرى، وأصبح لكل مديرية مجلس مكون من ثلاثة وستين عضوا. وهيئة تنفيذية من خمسة أعضاء تسمى ادارة المديرية، وأصبح أيضا لكل مركز مجلس محلي

خاص به، على أن تكون هذه الهيئات في المراكز تحت اشراف المديرية. ولقد اتسم النظام الاداري الجديد بسمات أربع: -

الأولى: أن هذا النظام قد أوجد تقسيما طبقيا من نمط آخر فالطبقة الأولى طبقة المواطنين غير العاملين وقد حرموا من حق الانتخاب اطلاقا.

الثانية: طبقة المواطنين العاملين، وهم المتمتعون بحق الانتخاب على ألا يقل سن الواحد عن الخامسة والعشرين ويدفعون ضرائب تساوي أجر ثلاثة أيام.

الثالثة: طبقة الناخبين وهم دافعي الضرائب التي لا تقل عن أجر عشرة أيام ولهم حق العضوية في مجالس المديريات والمراكز.

الرابعة: طبقة الصالحين للنيابة في الجمعية التشريعية والمنتظرة وهؤلاء يدفعون ضرائب توازي أربعة وخمسون فرنكا ويملكون عقارا.

ولقد تمخض هذا التغيير عن نفوذ البورجوازية الغنية الطامحة إلى ميراث مميزات العهد القديم والتي اتسمت بالأنانية.

أما بالنسبة للسلطة القضائية فلعل أهم تنظيم دخل فيها هو تحريم شراء منصب القاضي، بل جعل منصبه انتخابيا، وحددت سلطته في تطبيق القوانين.

استمد الدستور الجديد أساسه من وثيقة حقوق الانسان التي أعلت مكانة فرنسا في العالم واعتبرت وثيقة حقوق الانسان التي اصدرتها أعظم ما خلده تاريخ ثورتها وكانت أهم بنودها الآتي:

١ - يولد الناس أحرارا ومتساوين في الحقوق والامتيازات الاجتماعية.

٢ - المحافظة على حقوق الانسان الطبيعية كحق الحرية، حق الملكية، والشعور بالأمن ومقاومة الظلم.

٣ - الامة صاحبة السيادة ومصدر السلطات.

٤ - الانسان حر أمام القانون على الا يضر بالآخرين.

٥ - القانون هو المصدر الوحيد للحقوق والواجبات.

٦ - القانون يعبر عن إرادة الامة وللفرد الحق في وضع القانون لنفسه أو من خلال توابة.

٧ - لا يحبس الافراد إلا بعد محاكمتهم.

٨ - المتهم بريء إلى أن تثبت ادانته.

٩ - عقاب الافراد يتم من خلال القانون.

١٠ - حرية الاعتقاد وحرية العقيدة.

١١ - للفرد الحق في التعبير عن رأيه وكتابة آرائه ومناقشة افكاره طالما لا تخرج عن حيز ما أتاحه القانون.

١٢ - الجيش خلق خصيصاً لحماية أمن الأمة وحدودها ويحارب من أجل الدولة.

١٣ - توزيع الاعباء المالية بالعدل على المواطنين حسب ثرائهم.

١٤ - مشاركة الجماهير الرأي عند فرض الضرائب.

١٥ - أساس الدستور الفصل بين السلطات.

١٦ - احترام حق الملكية الفردية لكل المواطنين.

التنظيم الضرائبي:

أهم ما أدخل على هذا البند هو ادماج بعض الضرائب والغاء البعض الآخر وتبلورها في أنواع ثلاثة:

١ - ضرائب عقارية تشمل كل أنواع العقارات الأرضية والمبنية.

٢ - ضرائب على الأجور.

٣ - ضرائب على المصنوعات والمتاجر.

ولقد ألغيت كل الحواجز الجمركية الداخلية بين المديريات وتشمل البلاد نوعا من الحرية التجارية الشاملة على كافة المصنوعات والمنقولات الوطنية، وفي الحقيقة هذه الاصلاحات المالية لم تستطع بين يوم وليلة أن تحل المعضلة المالية وأصبح الأمل معلقا على الأمة وثروات البرجوازيين ولو مؤقتا.

الاصلاح الكنيسي:

يجدر بنا هنا الإشارة إلى أن مجرد تناول الجمعية التأسيسية قضية الكنيسة واصلاحها قد فرض اسلوبا علمانيا كبيرا على خطوات الاصلاح وصبغ الكنيسة بصبغة علمانية رفضها في البداية الكاثوليك لكنهم اضطروا في النهاية إلى الرضوخ لمشيئة الاصلاح، فقد ألغى «تاليران» أسقفية «أونن» برأي ثوري حينما اقترح الاستيلاء على أراضي الكنيسة باعتبارها ملكا للدولة، وبعد جدل غير قصير تمت الموافقة على الاقتراح وبيعت أملاك الكنيسة في كل مكان، وحددت مرتبات لرجال الدين وتمت مراعاة الفوارق بين الطبقات فتم تخفيض مرتبات كبارهم ورفع مرتبات صغارهم. أتاح بيع تلك الأراضي فرصة أمام البورجوازية في الثراء. وأصبحت مالكة للأراضي في القرى والمدن، واستصدروا أوراق نقد ورقية جديدة بضمان أملاك الكنيسة التي بيعت لتغطية هذا الجانب، كما أصبحت الوظائف الكنسية العليا انتخابية أسوة بالوظائف المدنية ومعنى هذا أن يصبح للبروتستانت حق اختيار رجال الدين الكاثوليك، ثم حدث انشقاق في الكنيسة بعد هذا الاعلان الذي يفرض أن يقسم رجال الدين الولاء للدستور شأنهم في هذا شأن المدنيين، انقسموا بعده إلى رجال دين «دستوريين» «ومخالفين» وأصدر البابا قرارا بحرمان رجال الدين الدستوريين. ولم يكن هناك مشكلة أمام هذه الاصلاحات الكنسية الجديدة إلا اقرار الملك لها. لكن

الملك قد خشي على مكانته الدينية فقرر الفرار إلى الشمال الشرقي عبر « فارن »، وأثناء عملية الفرار وعلى نهر « الميز » قبض عليه وأعيد ذليلا إلى باريس لتنظر الجمعية التأسيسية في مصيره.

تضاربت الآراء في شأن مصير الملك بعد أن تأكدت العامة أن الملك يتآمر مع المهاجرين وأعداء الثورة للانقضاض عليهم، وقد توافق هذا الحدث أيضاً مع نشاط النوادي السياسية الكبرى في العاصمة كنادي اليعاقبة، ونادي كوردلبيه، وكان الناديان يناديان بالتخلص من الملكية واليعاقبة يهاجمون الكنيسة الكاثوليكية والكوردلييه يطالبون بالجمهورية.

اشتد الحماس داخل النوادي السياسية وعلق أعضاء نادي كوردليية لافتة تطالب بخلع الملك وإعلان الجمهورية فأرسلت الملكية قوات لتشتيت المتظاهرين حول اللافتة وأثيرت مذبحة كبيرة عرفت بمذبحة « شان دي مارسي » في ١٧ يوليو سنة ١٧٩١م وقد عارض أثناءها البورجوازيون دعوات الجمهوريين بالجمهورية خوفا على ضياع ممتلكاتهم وثرواتهم، وتمخضت الصدامات بين الجمهوريين والبورجوازيين عن ظهور أحزاب جديدة في الساحة فظهر الحزب الديمقراطي برآسة « روبسبير » والحزب « البورجوازي » بقيادة « تاليران وسييس ».

ثم بدأ الاعداد للانتخابات الخاصة « بالجمعية التشريعية » واشترط عدم ترشيح أعضاء الجمعية التأسيسية التشريعية، وبالرغم من أن هذا القرار قد حرم الجمعية من عناصر لها خبرتها السياسية والاقتصادية لكنه أتاح الفرصة لعناصر سياسية أخرى تلتحم بالعمل السياسي وأسفرت الانتخابات عن كوادر جديدة لا تحمل أسماء رنانة، عناصر مثقفة مفكرة على كل حال وظهرت اتجاهات يمينية ويسارية داخل أعضاء الجمعية التشريعية الجديدة أعطت مذاقاً خاصاً لما تسنه من

تشريعات، كما أعطت لونا خاصا داخل الجمعية.

فالاتجاه اليميني البورجوازي الداعي إلى الملكية الدستورية يمثل أغلبية الأعضاء إذ بلغ عددهم حوالي (٢٦٤) عضواً من (٧٤٥) هم أعضاء الجمعية وكان حزبهم حزب «اليعاقبة» أما اليسار المنادي بالجمهورية فكان يبلغ (١٣٦) أي أقل من النصف وكان اليسار يمثل اليعاقبة ولكن يطلق عليهم أحيانا «الجيروند» نسبة إلى أقليم جيروند بفرنسا وكانوا يناهضون نفوذ البورجوازية واتسموا بالثورية والتقرب الشديد من مصالح الجماهير حتى أصبحوا في وقت ما المتحدثين باسمه. حزب الجبل وكان من السياسيين المتطرفين وكان هدفهم القضاء على الملكية وإقامة الجمهورية وكانوا يجلسون في الطرف اليساري لقاعة الجمعية لذلك أطلق عليهم «الجبليين» وكانوا يحرضون جماهير باريس على المظاهرات لاستغلالها في فرض مآربهم وكان يساندهم نادي الكوردلييه بزعامة «دانتون» و «مارا» ونادي اليعاقبة بزعامة «روبسيير».

وقد شارك في العمل الثوري بالإضافة إلى الجمعية التشريعية والأحزاب التي تمخضت عنها وبالإضافة إلى النوادي السياسية ظهرت صالونات باريس النسائية تلك التي جمعت في داخلها أعلى مستوى نسائي مثقف في باريس واشتهر صالون مدام رولان زوجة الاشتراكي الثائر رولان، ومدام «دي ستايل» ابنة السياسي البارع نيكر ولعبت دوراً لا ينسى في تلك المرحلة المتأججة بالمشاعر في فرنسا وكانت اذن تلك القوى التي تعمل في نشاط كبير في الداخل.

أما على النطاق الخارجي فقد ظهرت قوى تعادي فرنسا الثورة أهمها قوة المهاجرين النبلاء، والملوك الرجعيين الخائفين على عروشهم من المد الثوري الزاحف، وآخرها رجال الدين الكاثوليك والمتدينين حيث نفي البابا في روما، لقد تحالفت تلك القوى مع اليوربيين الفرنسي

والعرض ضد الثورة حفاظا على حق الملوك المقدس وعلى مساندة الكنيسة لهم وكان أهم مراحل دفاعهم هو حرب أبريل سنة ١٧٩١ م ضد فرنسا الثورة.

«الحرب ضد فرنسا الثورة»

وكان أهم أعداء فرنسا الثورة الامبراطور النمساوي ليوبولد الثاني الذي حمل لواء حماية حقوق الامراء الالمان، ثم حمايته لرجال الدين التابعين له والذين تمتعوا كثيرا بجمع العشور من الفرنسيين فجاءت الثورة لتلغي هذا الامتياز، بالإضافة لرغبته بالوقوف لمساندة الاكليروس الكاثوليكي الرافض للدستور المدني. ثم رغبة الامبراطور الحفاظ على مكانة شقيقته ماري انطوانيت. حاول الامبراطور النمساوي جذب قيصر روسيا في عدائه لفرنسا إلا أن روسيا كانت قد شغلتها مسألة ضم وميراث مملكة بولندا القديمة عن التحالف ضد فرنسا ومن ثم لم تجد روسيا من حول وسط أوربا سوى بروسيا وتم اصدار اعلان «بلنتز» في ٢٧ اغسطس سنة ١٧٩١ م وفحوى هذا الاعلان هو أن الدولة الاوربية تعنيها تماما اعادة الهدوء إلى فرنسا ومنح ملكها أكثر مما منحه اياه دستور الثورة (١٧٩١)م.

وللحقيقة فان اعلان «بلنتز» أثار حفيظة الفرنسيين وشجع «الجيروند» على حمل السلاح ضد ملوك أوربا الطغاة لذلك ألهبوا حماس المواطنين وأفهموهم أن مصير الثورة ومكاسبها رهين بالوقوف بصلابة أمام هذا المد الرجعي الذي يقويه «البلاط» ويساعده كل من الارستقراطية الفرنسية الباقية ورجال الدين المخالفين للدستور المدني، ولذلك نادى الجيروند والبورجوازية بالحرب ضد الامبراطور النمساوي وكانوا يعتقدون أن الملكية سترفض الحرب نتيجة لصلة المصاهرة ولذلك ستبدو أمام الشعب بمثابة الخائنة لمصالح فرنسا وتصبح القيادة

والانتصار في يد الجيروند والبورجوازية، لكن الملكية الفرنسية كانت على عكس ذلك تماما تتمنى نشوب الحرب ضد أوربا اعتقادا منها ان النصر سيكون حليفا لأوربا ضد شعب باريس وحكومته وعليه يستطيع ليوبولد الثاني فرض شروطه على فرنسا تلك الشروط التي ستكون أهمها إعادة السلطات كاملة لملك فرنسا وصهره العزيز لويس السادس عشر.

كان هناك حزب شديد الحماس للسلام ومعارض بشدة للحرب هو حزب اليعاقبة اليساري بزعامة روبسبير ودانتون وقد عمل الرجلان على الحيلولة دون اعلان الحرب في صحفهم القوية دون جدوى حيث غطت ديماجوجية الجيروند وحماسهم على كل حكمة أو نظرة تعقل تفوه بها روبسبير، ظل الصراع الصحفي بين اليعاقبة والجيروند حول الحرب رغم كل محاولة لاستقطابها حتى أن الثوار الفرنسيين طالبوا الدول الاوربية أن ترفع مساعدتها للأمراء المهاجرين حتى لا يكونوا اداة لاشعال الحرب وكانت تلك النداءات من اسباب اشتعال الحماس الوطني بالحرب ضد المهاجرين، أما الملك فقد وجد أن تهريب الأمراء الألمان وبالذات أمراء الراين وتريف من شأنه وضع الامور عند حافة الحرب وهذا ما يريده. أما الأمراء المتحالفين بالراين فكانوا لا يمثلون قوة تستطيع الصمود أمام الجيش الفرنسي لذلك وبمجرد تهديد ملك فرنسا لويس السادس عشر لأعضاء المنتخب بدأ بالكف عن مساعدة المهاجرين وأما يصبحوا أعداء لفرنسا نقول بمجرد اعلان هذا الانذار الملكي كف الأمراء عن مساعدة المهاجرين من «تريف والراين»، إلا أن الدعوة للحرب كانت على أشدها وأرسل دعاة للحرب باعلان لامبراطور النمسا ليوبولد يطلبون فيه منه التعهد بعدم القيام بأية مخالفات ضد فرنسا. وقبل أن يصل رد الامبراطور توفي وتولى ابنه من بعده فرنسوا الثاني وكان شديد الحماس للملكية ومن أشد أعداء المبادىء الثورية وعليه رفض الالتماس في مارس سنة ١٧٩٢ م.

أما في داخل فرنسا فنشط أنصار الحرب وبدأ أحد القواد العسكريين ديموريه يخطط للانتصار السريع ضد النمسا والوصول الى تحالف قوي مع روسيا وبريطانيا ان أمكن حيث اعتقد أنه في حالة الانتصار على النمسا يستطيع بمعاونة بروسيا إعادة الملكية إلى الحكم وضرب الجيروند.

كذلك اعتقد ديموريه أنه قادر على جذب بريطانيا إلى الحرب ضد النمسا وبروسيا لكن هيهات اذا كان وليم بث رئيس وزراء بريطانيا من أشد أعداء فرنسا وأكثر الناس حقدا عليها لانتصاراتها الباهرة في حرب الاستقلال الامريكية وبالتالي فضل اتخاذ موقف الحياد في الوقت الذي تكاتفت فيه النمسا وبروسيا بقوة عجيبة رغم ما هو معروف عن خلافاتها الداخلية لكن شعورا بالخطر الشديد من تجاه فرنسا أنساهما كل خلاف مؤقتا.

بدأ هجوم ديموريه على ممتلكات النمسا في بلجيكا خصوصا وان أخبار ثورة البلجيكيين على النمسا كان معروفا وبالفعل داخل الجيش الفرنسي في عدة مناطق في أراضي بلجيكا، لكنه سرعان ما انحصرت قواته ومنيت بالهزيمة عند أول احتكاك مباشر مع جيش النمسا، ويرجع فيشر أسباب الهزيمة هذه بأن فرنسا الثائرة أصبحت بلا جيش تستطيع أن تعتمد عليه في الدفاع عن البلاد، كما كان هناك جبن وعدم نظام وقلة اكتراث، وكما يحدث في الغالب عقب كل هزيمة حربية، ارتفعت أصوات تقول بوجود خيانة في صفوف الجيش، لقد كان القوم يتساءلون: كيف نسير بالحرب إلى الظفر، بينما الملك في التوليري «لويس» صديق العدو يقوم بطرد وزرائه الجيرونديين، ويرفض التصديق على أمر عال لإنشاء معسكر حربي قرب باريس، ويراسل الغزاة خفية - كما كان يظن - مشجعا اياهم وشاحذا هممهم.

ووسط هذا الضجيج والتذبذب ظهر دانتون رجل الارهاب حيث نظم الهجوم على التوليري في ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ م واستطاع تمزيق جنود الحرس السويسري اربا وسلم الملك والملكة إلى الأسر ودعا إلى مؤتمر لاعلان الجمهورية.. فهذا الرجل كان سياسيا فحلا وطنيا كبيراً وعينا نافذة ترى حاجات الموقف الضرورية، كذلك وجه عنايته إلى اعطاء فرنسا جمهورية يرضى عنها الشعب مكان ملكية غير وفية وحكومة مركزية مكان الفوضى، وجيوشا جديدة فائقة النظام والترتيب، ويشيع فيها الإيمان بالثورة، فلم يكن قيام ثورة مضادة بالشيء البعيد الاحتمال ولهذا كان دانتون مستعداً لأن يستخدم أي تدبير ارهابي يراه ضروريا بإلقاء الرعب في قلوب أعداء الثورة.

على كل الاحوال فقد اعتقدت القوات الروسية النمساوية أن اخفاق الجيش الفرنسي وضعفه فرصة لا تعوض، ومن ثم لا بد من خوض التجربة حتى النهاية، وتولى الدوق برونزويك البروسي القيادة العسكرية وأعلن بيان كوبلانز وهو يحتوي على حماية مطالب الأسرة المالكة الفرنسية التي تتلخص في اعلان المساعدة الكاملة للأسرة المالكة الفرنسية وضرب الشعب الفرنسي بيد من حديد ان مسها بالضرر وهذا البيان في حد ذاته وما يحتويه من تحد سافر للشعب الفرنسي قد أثار حماس الفرنسيين وتجمعوا في قوة رافعين لواء «الوطن في خطر».

تولى قيادة الحربية الفرنسية (لافاييت) الذي تحمس إلى تسليح فرق الحرس الوطني المرابطة عند الحدود، وهم مقاتلون ذوو حماس وطني، وقوة عسكرية كبيرة، هذا بالاضافة إلى الحماس الفرنسي العارم للثأر، والذي كان يثق تماما في قواته العسكرية، ويعلن ان الهزيمة جاءت نتيجة لخيانة الأسرة المالكة فقط. ومن ثم تجمعوا في مظاهرة كبرى في ١٠ أغسطس سنة ١٧٩٢ م خاف منها الملك وهرب من مقر التوليري إلى مقر الجمعية التشريعية يحتمي بها والمتظاهرون يطالبون بعزل الملك.

وتم ايقاف الملك عن العمل وسحبت كل سلطاته وشكلت على الفور جمعية جديدة بالانتخاب العام تتولى الامور وتشرف على عملية تعديل الدستور وعلى هذا الاساس فقد الجيروند أنصار الحرب اشعال الحروب وفقدوا أيضاً شعبيتهم لاتهام الجماهير لهم بالتعاون مع الملكية للقضاء على فرنسا... وبالطبع باندحار الجيروند مؤقتا انتقل الزمام لاعدائهم اليعاقبة، وللحقيقة فان الجيروند واليعاقبة يمثلان دون جدال البورجوازية الفرنسية مع فارق واحد هو سهولة ومرونة اليعاقبة في التعامل مع الجماهير والتعايش مع إخلاصهم وطموحاتهم، بل والقدرة على التنبؤ الصحيح بالأحداث فأصبحت من ثم الكلمة الأولى لهؤلاء اليعاقبة.

كان باكورة أعمال اليعاقبة التدخل في أعمال «الكومون» وهو اللجنة المركزية الفرنسية الثورية في أغسطس سنة ١٧٩٢م وهنا يجب أن نتوقف لنتساءل عما اذا كان الكومون هو وحده السلطة التي حكمت فرنسا الثورة أم كان حولها عدد من القوى؟

كان هناك ثلاث قوى أولها الجمعية التشريعية والهيئة التنفيذية وكومون باريس، ولقد كانت الجمعية التشريعية من أقوى الهيئات إلا انها بدأت تسلم هذه القوى للمؤتمر الوطني الذي سبق الحديث عنه والذي بدأ يستعد لانتخابات تعديل الدستور من أول سبتمبر سنة ١٧٩٢م.

أما السلطة التنفيذية فكان موكولا لها الشئون القانونية وقضايا العدل، أما كومون باريس فأصبح أقوى سلطة في العاصمة.

على كل الأحوال بدأ نشاط المؤتمر الوطني في ٢١ سبتمبر سنة ١٧٩٢م بالغاء الملكية واعلان الجمهورية وبدأ في هذا التاريخ أول عام للجمهورية، وتشكلت على الفور لجنة الدستور تلك اللجنة التي أحرز فيها الجيروند اكثرية ساحقة، وكان باكورة أعمال لجنة الدستور تقرير

نفي المهاجرين نفيا كاملا واعدام من يعثر عليه في أرض فرنسا حاملا السلاح.

تمت المراحل السابقة وحرس الجيروند واليعاقبة على اتفاق شبه كامل ولم يكن قد ظهر بعد أوجه للخلاف، الا أنه مع بداية مناقشة «مذابح سبتمبر» وأثرها استنكر الجيروند على الفور هذا العمل. ومعناه اتهام الثلاثية الشهيرة «دانتون، روبسبير ومارا» وهم من قواد اليعاقبة بتدبير هذه المذابح والاعداد لها بل إنهم اتهموهم أيضاً بالديكتاتورية أي مناصرة ديكتاتورية العاصمة باريس على سائر محافظات فرنسا، ولقد حاول الجيروند تشويه اليعاقبة علانية على المؤتمر لهذه التهم دون جدوى.. حيث طالب دانتون منحه فرصة للرد على هذه الاتهامات لا تزيد عن اسبوع، وفي الموعد المحدد استطاع بقدرة فائقة دحض كل هذه الافتراءات وأثبت للفرنسيين من الحزبين أن هذه الاتهامات لم تكن تستند لأساس قانوني وهي باطلة ظاهرا ومضمونا واستطاع أن يكسب تأييداً وشعبية لحزبه أكثر مما كان سابقا واعتبر ادعاء الجيروند قد أتى بعكس نتائجه تماماً.

وكان من جراء هذا الموقف أن قل عدد الجيروند تدريجيا في المؤتمر وبدأت خلافاتهم الداخلية تطفو على السطح في الوقت الذي اتسمت فيه أعمال اليعاقبة وسلوكهم بالتنظيم والترابط المتين.

بدأت ترد إلى العاصمة أخبار الحرب المنتشرة في ربوع عديدة من الجبهة النمساوية والبروسية والتي كان يدعمها الجيروند ولم تكن في هذه المرة الأخبار سارة بل بدأت طلائع العدو تقترب من أرض فرنسا فهب الشعب يطلب السلاح دفاعا عن الوطن وبدأوا حفر الخنادق حول العاصمة.

ودون التدخل في معارك فرنسا مع جيرانها يحضرنا الكلام عن معركة هامة غيرت ميزان القوى الدولية المحيطة بفرنسا مؤقتا تلك هي

معركة (ڤالمي) التي انتصر فيها الجيش الفرنسي لأول مرة منذ الثورة على قوات النمسا وبروسيا بقيادة دوق برونزويك وتولى قيادة الجانب الفرنسي القائد (كيليرمن) القوي الصلب، فأثار هذا الانتصار الشعور القومي الفرنسي وأعطى مناخا مناسبا للثوار لدراسة أحوال الملك.

نهاية الملك:

بدأ الخلاف يدب تدريجيا وبعمق استراتيجي بين اليعاقبة والجيروند ففي هذه المرة أثار الجيروند قضية هامة حول مصير الملك اذ خشي الجيروند من مغبة هذا العمل على مستقبل فرنسا الدولي واعتقدوا أن إعدامه سيثير حفيظة الدول الملكية كلها ضد فرنسا وبذلك تكسب الثورة أعداء جدد بالإضافة للأعداء الداخليين كأن هذا لم يكن السبب الأوحد بل ان انهيار الملكية معناه انتصار الشعب وانتصار الغوغاء، وتأثير هذا شديد على الاقتصاد التجاري الذي تعتمد عليه البورجوازية في إنماء ثرواتها لذلك قاومت بشدة اعدام الملك.

أما اليعاقبة فقد حسموا الموقف باتجاه واضح إما جمهورية وإما ملكية وإذا كان الشعب قد اختار الجمهورية فلا بد من التخلص من الملكية عمليا ونظريا وما الملك إلا رمز للملكية أضف إلى ذلك تهمة الخيانة والتواطؤ مع البلاد والأجانب ضد الشعب وتلك وحدها سبب كاف للتخلص منه، وعلى الفور تم الاقتراع حول مصير الملك وانتهى برجاحة كفة الاعدام ونفذ فيه قرار الاعدام بالمقصلة في ٢١ يناير سنة ١٧٩٣ م، وبموته انتهت اسطورة الحق الالهي للملوك.

* * *

كان اعدام الملك ذريعة كبرى لانجلترا كي تظهر نواياها الكارهة لفرنسا وخاصة بعدما نقلت اخبار انتصار الفرنسيين في (ميجاب) واعلانهم فتح نهر (الهيلدت) للتجارة الدولية وكان فيه خطر كبير على

تجارة بريطانيا من الهند الغربية الفرنسية التي كانت تنوي بريطانيا استغلالها ما لم تكن هذه الأسباب وحدها مثيرة لحفيظة بريطانيا بل إن احتلال فرنسا لبلجيكا واعلانها الحرب على هولندا بغية الاستحواز على أموال بنك أمستردام من أهم اسباب غضب بريطانيا أيضاً، وعليه حركت الدول ضد فرنسا وبدأت تعد عدة الحرب.

ظهر التحالف الأوربي الأول المعادي لفرنسا بقيادة انجلترا، النمسا، بروسيا وانضمت اليه دويلات البابوية ومملكة سافوي ومملكة نابولي في فبراير سنة ١٧٩٣ م.

تولى قيادة الجيوش النمساوية قائد ماهر هو (كوبورج) واستطاع هذا القائد هزيمة القوات الفرنسية بقيادة (ديموربيه) في بلجيكا وأجبره على الانسحاب منها ولم يستطع الجيش الفرنسي طبعا دخول هولندا، وفكر ديموربيه الكاره للثورة أن يغطي هزيمته بالتآمر على فرنسا في شكل اتفاق مع (كوبورج) ثم الدخول وحده لتعويض الثورة الفرنسية واعادة الملكية. لكن الجند رفضوا ضرب وطنهم ودخول باريس محاربين في ابريل سنة ١٧٩٣ م توالت الكوارث على فرنسا الثورة فالهزيمة العسكرية في بلجيكا، وخيانة ديموربيه أحد القواد العظام عسكريا لم يكونا الكارثتين والوحيدتين فقط، بل زاد الطين بلة ثورة اقليم (فانديه وبرتسياتي) في فرنسا على الدولة لأنهم كانوا كاثوليك متدينين وقد عين لهم الثوار رجال دين جدد من الذين أقسموا يمين الولاء للثورة أي الدستوريين فاعتبروا هذا العمل غير صحيح من الوجهة الفقهية الدينية ومن ثم اشتعلت نيران الغضب في الاقليمين مما اضطر الحكومة أن تستل لهم جيشا لاخماد تلك الثورة استمر بضعة شهور حتى تمكن من اعادة الهدوء إلى سابق عهده في هذين الاقليمين. إلا أن تلك الأحداث كانت مؤشراً على سوء الإدارة والحكم في العاصمة مما تطلب معه الموقف اعادة النظر في كل ما يحدث داخليا أو خارجيا ثانية. وتتلخص الاصلاح السياسي في الآتي:

أولا: سلطة مركزية قوية في العاصمة لها صلاحيات غير قابلة للطعن تستطيع مثلا أن تشكل محكمة لاصدار أحكام نهائية ضد الاشخاص وكانت في شكلهاالمركزي هذاالخالي من الديمقراطية قريبة الشبه بالملكية المستبدة.

ثانيا: ضرورة اخلاء الطريق من المعارضين الأقوياء كالجيروند ليبني للثوار اليعاقبة ما يراد دون تباطؤ أو معارضة.

ثالثا: فرض السلام العام الداخلي من خلال القوة المركزية القوية القادرة على اخضاع أية ثورة اقليمية ممكن أن تنشأ لأي سبب مهما كان لكي تتفرغ الحكومة المركزية لفرض وجودها على التحالفات المضادة المحاكة خارج فرنسا.

ولتنفيذ هذا المخطط الجديد للحكم والإدارة تقرر انشاء محكمة استثنائية ذات أحكام سرية تنفيذية غير قابلة للطعن، ثم لجنة للسلام العام تتألف من تسعة رجال من أقطاب المؤتمر الوطني برئاسة دانتون ثم روبسبير بعد ذلك لهم سلطات قوية وتنحصر مهمة هذه اللجنة السرية بالقرارات ومراقبة سير العمل الوزاري ودفعه وتوجيهه أيضاً، واعطاء النصح للوزراء، ووضعت تحت أمرهم امكانيات مالية جيدة وكافية.

تم هذا التعبير الإداري على يد اليعاقبة ومن ثم حاول الجيروند البحث عن أنصار فتحالفوا مع بقايا الارستقراطية والجمهوريين دون جدوى اذ أعلن زعيم الجيروند (اسنار) تدمير باريس ان هي استمرت في تأييدها لليعاقبة ومعاداة الجيروند. فكان في تهديده هذا شديد الشبه بأعداء فرنسا لذلك ازداد سكان باريس تمسكا باليعاقبة بل توجهوا على أثر سماعهم هذا الانذار إلى نادي اليعاقبة فطوقوه وطالبوا بمعاقبة الجيروند، واستغل اليعاقبة الموقف فذكروا المؤتمر بمواقف الجيروند السيئة فقد تآمروا مع الخائن (ديموريبه) وقاموا بإعدام الملك، وتحالفوا

مع الارستقراطية انصار الملكية والعهد القديم. وعليه طالبوا المؤتمر باعدامهم، كما طالبوا المؤتمر الوطني بأن يخفف من غلاء الأسعار على الجماهير ويحمي المسنين ويدفع تعويضات لشهداء الوطن البواسل. فوافق المؤتمر الوطني وازداد الارهاب سُعراً واعتبر المؤرخون شهر أكتوبر ذروة الارهاب وراح ضحية لا كل المشتبه فيهم فقط بل كل من عارض اليعاقبة مثال ذلك العالم الفلكي الشهير (بابي) ومدام رولان وفيليب المساواة وماري انطوانيت وزعماء الجيروند.

ركز اليعاقبة جهودهم بعد الانتصار الساحق على اعدائهم حول قضيتين هامتين:

الاولى: أعداء البلاد ونعني به التحالف الاوربي الاول بزعامة انجلترا.

الثانية: الثورات الداخلية في اقاليم فرنسا الهامة.

وكما سبق ذكره اشتعلت الثورة في اقليم لافنديه وأرسلت الحكومة عدة جيوش من عام ٩٣م وحتى ١٧٩٥م استطاعت في نهايتها أن تعيد الامور الى مجاريها والهدوء للأقاليم وكان وراء هذه الثورة رجال الاكليروس.

أما إقليم (ليون) فقد تحالف انصار الملكية والارستقراطية ضد باريس وساعدتهم انجلترا التي أرست مقاتلاتها في الميناء الفرنسي وانتهت أيضاً بتطهير المنطقة وانسحاب انجلترا وعلى التوالي في (طولون) وغيرها من الأقاليم وشهدت الأعوام الثلاث من ١٧٩٣م وحتى ١٧٩٥م نهاية لهذه الثورات الداخلية وكان الانتصار لليعاقبة.

أما على الجبهة الخارجية فقد أحرز الفرنسيون انتصاراً عظيما على بلجيكا وأعادوها لفرنسا وأصبح الطريق ممهدا لدخول هولندا وبالفعل تحقق الحلم الفرنسي القديم واستولى اليعاقبة على بنك امستردام وعرضت

بروسيا الصلح في (بازل) مع فرنسا في نفس عام ١٧٩٥ م، وعليه هدأت احدى الجبهات المشتعلة بعد أن اكتشفت بروسيا أنها لم تكسب من جراء تحالفها مع انجلترا والنمسا، بل إنها شعرت في فترات كثيرة أن انجلترا تعامل جيشها كأنه جيش مأجور لأنها كانت تدفع تكاليف الحرب مع فرنسا. على كل حال كانت أهم بنود الاتفاق هي الآتية:

أن تستولي فرنسا على الضفة اليسرى للراين حتى يتم عقد صلح عام وتحصل بروسيا على تعويض في الأراضي الألمانية، ثم توقف فرنسا كل عملياتها العسكرية في شمال المانيا حتى يتم عقد اتفاق بشأن هذا بين فرنسا وبروسيا حول الأراضي الألمانية.

وكان خروج بروسيا، مقدمة لخروج بولندا من التحالف مع انجلترا إلى عقد صلح مع فرنسا كذلك خرجت أسبانيا من التحالف وتنازلت لفرنسا عن جزيرة سان دييمنجو. ولم يبق ضد فرنسا سوى انجلترا والنمسا.

كان أهم انتصار لفرنسا يرجع بعضها إلى سوء تخطيط الأعداء حيث حاربوا الفرنسيين منفردين ولم يكونوا جيشا واحدا متماسكا محدد الهدف. ثم أن انجلترا اكتفت في معظم الأحيان بدور المنفق على الحرب ولم تقم بدور المحارب غالبا.

أما من جهة الفرنسيين فقد حدث تطور عظيم بشأنهم أولا ظهر عدد من القواد البواسل أبناء الثورة والمؤمنين برسالتها الخارجية، كذلك اشتط اليعاقبة في تجييش الجيوش ولم يسمحوا للتقاعس أن يدخل ضمن نظام التجنيد أو التسليح أو التدريب.

كذلك اختفى أحدأقطاب لجنة السلام العام بشئون الحرب وهو (كاتو) وكان قائدا ومفكرا جيدا فأصر على النصر وحدد الهدف بدقة

وأشرف يوما بيوم على سير القتال. وأخيرا اهتم اليعاقبة بفرض الهدوء وتوجيه الشعب للعمل وتأمين الجبهة الداخلية حتى يطمئن الجيش لجدية الأمر الموكول اليه، وقد تجمعت كل هذه العوامل لتفرض النصر في النهاية لفرنسا الثورة.

انقسام اليعاقبة:

انقسم اليعاقبة إلى ثلاثة أقسام **التجمع الأول** بزعامة دانتون وهم المنادون بايقاف الارهاب في البلاد والتخلص منه في الداخل والخارج وقد سموا أنصار هذا التجمع بالمعتدلين.

التجمع الثاني: بزعامة هيبر وهم المتطرفون الذي أيدوا استمرار الارهاب حتى يتم تطهير البلاد من أعداء الثورة وبالذات في الداخل.

التجمع الثالث: بزعامة روبسبيير وكان وسطا ظاهريا بين هذين التجمعين فقد أظهر مفاسد واستهتار وجنون الفريق الاول وأيضاً أظهر تطرف ونيران التجمع الثاني وأبدى رغبته في التعاون مع دانتون ولكنه بعد مدة وجيزة استطاع خلالها إحاكة تهمة جيدة لدانتون حيث حوكم أمام لجنة السلام العام وتم اعدامه على المقصلة. ثم أعلن وجهه سافرا راغبا في القبض على ناصية الامور كلها في يده وحده. وأحس أعضاء المؤتمر بنوايا روبسبيير فضيقوا الخناق عليه وتم محاكمته بسرعة واعدامه بنفس الأسلوب الذي أعدم به الآخرين.

تم اغلاق نادي اليعاقبة في باريس بعد التخلص من روبسبيير لكن اليعاقبة لم يستسلموا فتحالفوا مع اليسار الشيوعي ضد المؤتمر الوطني وحاولوا اثارة مشاعر سكان باريس في مظاهرة عارمة نتيجة لارتفاع أسعار الخبز في أول ابريل سنة ١٧٩٥ م عرفت بحركة (جرمنيال) لكن المؤتمر الوطني كان متيقظاً للموقف واستطاع بسهولة ويسر أن يقضي على الحركة ويعيد الهدوء لشوارع باريس.

وبعد شهر واحد من فشل المظاهرة الأولى ظلت الأسعار في ارتفاعها وظل الخبز في ندرته وغلو ثمنه حتى أصيبت الجماهير بالمجاعات وخرجت في مظاهرة كبيرة عرفت بحركة (بريريال) في مايو سنة ١٧٩٥ م رافعين راية (حكم الشعب للشعب) إلا أن المؤتمر الوطني وتحت امرته الحرس الوطني تمكنوا من القضاء على المظاهرة وتفريقها بنفس القدرة السابقة.

أما مظاهرة أكتوبر سنة ١٧٩٥ م فكانت مظاهرة سياسية تعاون فيها الاحزاب المتعادية يعاقبة وجيروند ضد (المؤتمر الوطني) أثناء انتخابات مجلس الشيوخ خوفا من انتصارهم وضياع الفرصة أمام الحزبين لدخول المجلس وممارسة الحكم، وفي هذه المرة استعان المؤتمر بقواد الجيش المشاهير أمثال (نابوليون ومينو ومورا) لفض المظاهرة ونجحوا في ذلك في ٢٦ نوفمبر سنة ١٧٩٥ م ولقد كانت الانتخابات هي آخر أعمال المؤتمر الوطني التي انحل على أثرها هذا التجمع الوطني.

حكومة الإدارة:

تعتبر حكومة الإدارة هي مرحلة الانتقال الطبيعية بين القلاقل والاضطرابات التي صاحبت أشكال الحكم منذ قيام الثورة الفرنسية الكبرى (من ٨٩ حتى ١٧٩٥ م) وما صاحبت ذلك من محاولات حكم الشعب للشعب إلى قيام حكومة الفرد الواحد والديكتاتورية الفرنسية على يد نابوليون عام ١٧٩٩ م.

فحكومة الإدارة اذن هي نهاية فشل اليعاقبة في اقامة حكومة شعبية ونهاية فشل الشيوعية على يد بايوف التي حاولت التعاون أيضاً مع اليعاقبة لخلق نوع من الحكم الشعبي يكون لها فيه سلطة التشريع والتنفيذ.

بدأ العمل بإعادة صياغة الدستور الجديد بشكل تختفي فيه عيوب دستور ٩٣ السابق وتظهر فيه مكاسب البورجوازية ومكانتها في

المجتمع، وتم وضع الدستور الجديد وقد أطلق عليه دستور السنة الثالثة.

كان أهم اضافة سنها مشرعو الدستور هي تشكيل مجلسين أحدهما للشيوخ والثاني للنواب أسوة بالنظام البرلماني الانجليزي. ثم وضعوا شروطا محددة للناخبين أهمها:

١ - أن يكون الناخب من بين دافعي الضرائب وأصحاب العقارات وليس له حق الانتخابات من لا يملك شيئاً وعليه استبعدت فئات كبيرة من الشعب عن ممارسة حق الانتخاب السياسي هذا وقصرها على البورجوازية الفرنسية دون سواها.

٢ - الاعتماد الكلي على مبدأ الاقتراع العام لإبراز الكفاءات الوطنية سواء في مجال الحكم أو في البرلمان. وعلى هذين الأساسين تم تشكيل جهاز الحكم ويعتمد على مجلسين، أحدهما هو (مجلس الخمسمائة) ولا يقل عمر العضو فيه عن ثلاثين عاما ويجدد ثلث الأعضاء سنويا، ولهم الحق في سن القوانين واصدار القرارات، ثم مجلس الشيوخ ويتكون من (٢٥٠) عضوا لهم الحق في التشريع ولا يقل عمر العضو عن أربعين عاما لكن هناك شرطا ظريفا جدا هو إمكانية البرلمان أن يعقد جلساته في أية منطقة من مناطق فرنسا ولم يعد مقصورا على الانعقاد في باريس، بغرض ابعاد البرلمان عن ضغط سكان العاصمة هؤلاء الذين أصبحوا قوة لا يستهان بها كما سبق ملاحظته.

شكل الحكومة الجديدة:

١ - **الهيئة التشريعية:** مجلس الشيوخ ويتكون من خمسمائة عضو وكان رئيسه من الجيروند ويمثل البورجوازية الثورية الكارهة للنبلاء، والتي حاربت الارهاب. مجلس النواب ويتكون من ٢٥٠ عضوا وكان

زعيمه أيضاً من الجيروند، في ٣٠ أكتوبر سنة ١٧٩٥ م.

٢ - الهيئة التنفيذية: شكلت في نوفمبر سنة ١٨٩٥م فكان معظم رجاله من اليعاقبة وبعضهم كان لا يفهم شئون السياسة بل كانوا من رجال المال وكان معظم هؤلاء الرجال ممن حضروا محاكمة الملك وكانوا خمسة أعضاء وأخذوا من مقر لكسمبرج مقرا لهم.

استطاعت السلطة التنفيذية ورجالها الخمسة تشكيل ستة وزارات للداخلية والعدل والخارجية والمالية والبحرية والحربية ثم أخرى للبوليس في يناير سنة ١٧٩٦ م.

أما خطة حكومة الإدارة فقد انحصرت في الأهداف الآتية:

١ - محاربة الملكية.
٢ - انعاش الروح الوطنية واخماد كل محاولة للعصيان ضد الحكومة.
٣ - محاربة الحزبية.
٤ - اعادة المحافظة على القيم والخلق والعادات.
٥ - نشر روح السلام في كل أرجاء البلاد.
٦ - إحياء الصناعة والتجارة ومحاربة المضاربة في سوق المال.
٧ - بعث الفنون والعلوم وإعادة الثقة فيها.
٨ - فرض السلام والسمعة الحسنة لفرنسا.

لكن هذه الخطة الرائعة لم يكن بإمكان حكومة الإدارة تنفيذها حتى ولا جزء منها فكرهتها الجماهير خصوصا وقد صاحب عصر حكومة الإدارة مشاكل هامة أهمها الأزمات المالية التي لم يكن بالإمكان التخلص منها رغم التجاء الحكومة للاقتراض بفوائد عالية ورغم اعطاء العسكريين حق النهب المالي من البلدان التي يقتحمونها.

ثم ظهرت ايضاً مشكلة الخلافات الحزبية والحزازات الأيديولوجية الكبيرة من أنصار الملكية وأنصار الجمهورية والمتعصبين دينيا

والفوضويين الفوضويين ولم تتمتع البلاد بأي قدر من الهدوء السياسي الداخلي.

والأزمة الثالثة برزت في مستوى تدهور الأخلاق في طول البلاد وعرضها وظهور عبارات غير دينية كالوجودية وعبادة العقل... الخ، لقد ساد الانحلال الحقيقي البلاد، ما كتبه وعبر عنه أحد المعاصرين وهو (ماليه دي بان) بقوله الشهير «أن أحداً من الناس لا يفكر في شيء سوى متعته ومشربه ومأكله».

هذا عن الوضع في الداخل ولم يكن الوضع في الخارج بأحسن منه في الداخل فقد انتصر نابوليون في ايطاليا على الجبهة النمساوية وتوصل الفرنسيون إلى هدنة (ليوبن) لكن النمسا رفضت التوقيع على صلح (كمبونورميو) بحجة أن الوضع في فرنسا على وشك الانقلاب وقد لا تضطر النمسا اذن لتوقيع الاتفاق. لكن نابوليون اغتنم الفرصة وتحالف مع حكومة الإدارة الخماسية وسير حملة دخلت باريس وقامت بانقلاب ناجح في الوقت الذي حفظت فيه لحكومة الإدارة السيطرة على الموقف وظل التعاون قائماً بين حكومة الإدارة ونابوليون ضد الملكيين.

وقام نابوليون بحملته على مصر عام ١٧٩٨م وهزم أمام القوات البريطانية ودخلت الأنباء إلى فرنسا وظهر شعار الوطن في خطر مرة ثانية وطلب أحد أقطاب حكومة الإدارة وهو (سييز) من نابوليون التعاون معه لانقاذ الوطن وتم الانقلاب الثاني بقيادتهما وساعدهما نايليران وشقيق نابوليون لوسيان الذي تولى منصب رئيس مجلس الشيوخ. ونجح في الانقلاب بعد ربط الرجلين بين السلام العام والتعديل الدستوري المرتقب. وتم اختيار نابوليون لقيادة باريس ثم حدث انقلاب آخر تولى بمقتضاه (نابليون وسييز ودنتو) ادارة فرنسا وحكومتها في أكتوبر سنة ١٧٩٩م، ليبدأ عهد جديد للقنصلية الفرنسية ثم للديكتاتورية، هذا العصر الذي عرف بعصر نابليون والذي امتد حتى هزيمة واترلو سنة ١٨١٥م.

الفصل الثاني

عصر نابليون

تمهيد :

يبدأ تاريخ اوربا في القرن التاسع عشر بقيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م واستمر حتى نشوب الحرب العظمى الاولى في عام ١٩١٤ م.

ويرجع السبب الحقيقي في اختيار هذين التاريخين بالذات إلى أن الاحداث السياسية التي مرت بها اوربا في تلك المدة كانت متسلسلة ومترابطة بدرجة أدت في النهاية الى ظهور الدولة القومية المتحررة التي عرفت بالمدينة الدولة. والتي اختلفت عن الدولة الوطنية التي ظهرت مع مطلع القرن السابع عشر والتي لم تكن للطبقة البورجوازية فيها أية حقوق سياسية في ظل الملكيات المطلقة، والملكيات المستفيدة التي تواجدت ما بين القرن السادس عشر وحتى القرن الثامن عشر.

لذلك يتميز القرن التاسع عشر باكتمال الدولة الوطنية أو القومية المتحررة والتي كان للبورجوازية مكانة بارزة فيها. اذ شاركت بأموالها في تأسيس هذه الدولة على انقاض النظام القديم والذي كان للنبلاء أي ارستقراطية الاشراف، والملاك والاباطرة السيطرة الكاملة فيها.

تأسست اذن هذه الدولة القومية المتحررة كنتيجة طبيعية لضعف النظام القديم، وكنتيجة لنمو الشعور القومي وايضا لنضج البورجوازية التي رفضت السيطرة الخارجية تماما. وتوجت الاستقلال بانشاء الحكومة الوطنية، وتعمدت أن تشارك في تدبير شئون الحكم، كما حرصت على تقليص نفوذ الامراء والملوك وازالة الفوارق الطبقية، وانتهت الى تسجيل تلك الانتصارات في مواثيق لتصبح دستورا يرسم حدوداً واضحة لما يجب أن تكون عليه حقوق وواجبات السلطة التشريعية

والتنفيذية والقضائية في الدولة القومية الحديثة، واتسمت المبادىء التي كفل انتصارها تحقيق هذه العناية المبادىء الحرة أو المذهب الحر (Liberalism).

كان أيضاً من سمات العصور الحديثة بجوار نمو البورجوازية نمو النظام الرأسمالي الذي تعاون مع البورجوازية وألف أثرياء هذه الطبقة ارستقراطية جديدة عرفت «بأرستقراطية المال» وهي تختلف بالطبع عن ارستقراطية الاشراف في العهد القديم.

نقول أيضا أن البورجوازية كانت من الذكاء بحيث اشركت فئات الحرفيين والصناع والعمال الزراعيين معها في النضال ضد الملكية المطلقة لكونهم أصحاب المصالح معها. ولتضمن في النهاية ولاءهم. لكنهم انشغلوا بأعمالهم بدرجة لم يحاولوا معها المطالبة بثمن النضال وهو المشاركة الحقيقية في شئون الحكم في الدولة القومية المتحررة. وتركوا العنان للبورجوازية تحكم وللنظام الرأسمالي أن ينمو حتى تحولوا مع منتصف القرن التاسع عشر الى نظام تسلطي يرغب في تحطيم حواجز الدولة القومية ليظفر بالسيطرة على العالم من أجل تشغيل أمواله والحصول على الغنائم والربح الكبير.

غير أن نمو البورجوازية في اطار الدولة القومية الحديثة كان يحمل في طياته بذور مبادىء ومذاهب مضادة في الوقت نفسه. فلم تتأثر احداث القرن التاسع عشر بالمبادىء القومية والحرة أو بالنظام الرأسمالي فحسب. بل لقد ظهرت المبادىء الاشتراكية في كنفه وبسببه ازدياد قوتها وذاتها آن ذاك. بل ان المذهب الاشتراكي Socialism كان قد بلغ درجة من القوة في الوقت الذي بلغت فيه الرأسمالية ذروتها في التسلطية السياسية والتجارية جعلت صراع البورجوازية ضد المبادىء الاشتراكية يصل من الضراوة ما كانت عليه الحال في بريطانيا ونعني به

صراع نفس الطبقة ضد الاقطاع اثناء الثورة الفرنسية.

عرفت اذن الفترة الواقعة ما بين ١٨١٥م وحتى ١٨٤٨م بعصر الانقلاب الصناعي أي المكننة الصناعية. التي دعمت مركز الرأسمالية وشدت من ازرها كذلك اوجدت الطبقة التي اعتنقت الاشتراكية وناصبت بالتالي البورجوازية العداء، وكان لا محيص من وقوع الصدام بين البورجوازية وبين الطبقة الوليدة وهي الطبقة العمالية «أو البروليتاريا» «Prolitaria» سواء بالوسائل الدستورية كما حدث ويحدث في اوربا او بطريق الثورة كما حدث في روسيا السوفيتية.

ومجمل ذلك ان تاريخ القرن التاسع عشر تأثر بعوامل معينة وهي المبدأ القومي المذهب الحر - الرأسمالية - الانقلاب الصناعي - والاشتراكية.

لقد كان الحدث الظاهر مع مطلع القرن التاسع عشر وبالتحديد سنة ١٧٨٩م هو نضال البورجوازية ضد الاقطاع وهو النضال الذي اشعل الثورة الفرنسية وهيأ السبيل لانتشار المبادىء القومية والحرة التي أتت بها هذه الثورة إلى اوربا. ولا جدال أن السيطرة النابليونية في هذه القارة يؤكد انتصاراً للبورجوازية ضد الاقطاع متمثلا في الحركات القومية حتى التي قامت ضد السيطرة النابليونية ذاتها.

ثم استمر نضال البورجوازية سنوات طوال بعد نابليون ضد محاولات الردة الاستبدادية التي كانت تعني خسران تلك الطبقة كافة مكاسبها فتقلص نمو الدولة القومية وعودة الحكم المطلق مرة أخرى.

وفي نهاية هذا القرن ومع بداية الحرب العظمى الاولى تكون الدولة القومية التي تأسست حكوماتها على اكتاف البورجوازية وفي ظل النظام الرأسمالي هي أساس النظام السياسي في اوربا.

لذلك فقد كان المبدأ القومي من أهم العوامل التي ذكرناها وابعدها أثرا في توجيه حوادث القرن التاسع عشر ولا يضعف من أثره نمو النظام الاشتراكي.

وسنحاول في دراستنا تلك اخذ نموذج من دول اوربا لتعطينا توضيحا لكل تلك السمات وقد استقر رأي المؤرخين على اتخاذ فرنسا نموذجا لهذه الافكار للاسباب التالية:

أولا - ان الثورة الفرنسية قد أثرت بأدائها وآثارها على كل الساحة الاوربية.

ثانيا - ان التوسع الفرنسي على حساب الدول الاوربية جميعا في عصر الامبراطورية الفرنسية قد غير من خريطة اوربا السياسية في تلك الفترة.

ثالثا - ان شهرة نابليون بونابرت فاقت شهرة من سواه سواء الملوك أو الاباطرة الاوربيين.

رابعا - ان انهيار فرنسا كان يحصل في النهاية ومعه شكل اوربا السياسية كما نراها الآن.

لذلك نجد ان دراسة فرنسا وبالذات في عهد نابليون بونابرت هي البداية الحقيقية لتوضيح ما نريد فهمه من احداث سياسية ستجر معها ذكر احوال كل الدول الاوربية بما فيها من منافسات.

الجمهورية القنصلية ديكتاتورية الفرد
١٠ نوفمبر سنة ١٧٩١م - ١٨٠٤م

اجتمع مجلس الخمسمائة برئاسة لوسيان بونابرت في ١٠ نوفمبر من عام ١٧٩٩م وقرر ان يعهد الى اللجنة القنصلية التنفيذية التي تألفت من سيبس، وروجر ديكو، وبونابرت بتنظيم ادارة الحكومة ونشر الاستقرار في الداخل والوصول الى تحقيق السلام بشروط مشرفة في الخارج حيث أن السلام كان مطلب الحكومة والامة على السواء.

خاصة وأن فرنسا كانت قد أهلكتها الحروب في الخارج وكثرة الانقلابات بالداخل، وأصبحت الجماهير تواقة إلى تحقيق الامال المترامية التي قامت من أجلها ثورتهم في عام ١٧٨٩م وكانت آمال الجماهير منحصرة في مطلبين أساسيين: -

الاول- الغاء الحقوق الاقطاعية كآخر مظهر من مظاهر العهد القديم.
الثاني-الرغبة في بيع املاك الدولة.

وعقدت الآمال على بونابرت في تحقيق هذه الغايات في ظل النظام الجمهوري الوليد. وكان بونابرت يدرك ضخامة المهمة الملقاة على عاتق هذا النظام ولم يتردد في تحمل مسئولية الاضطلاع بها وحده.

بدأ العمل بوضع الدستور الذي تألفت لجنة لوضعه والذي رغب أن يعطى له أكبر قسط من السلطة كي يتسنى له تنفيذ مشيئة الامة على اساس البرنامج الذي أوضح معالمه قرار مجلس الخمسمائة الذي عمل على انهاء الثورة.

انتهى وضع الدستور في مدة شهر ونصف الشهر وكان من ضمن قواعده جعل حق الانتخاب مقصورا على شاغلي الوظائف العمومية في الهيئات الادارية والقضائية والتشريعية في الدولة. وكانوا في الواقع حريصون على المحافظة على المكاسب التي اتت بها الثورة الفرنسية.

ثم يوضع على رأس هذا النظام كله كما اقترحه «سييس» «ناخبا أعظم» لا يمكن عزله اذ يعطى مخصصات قدرها ستة ملايين فرنك ويقيم في قصر فرساي ويلحق في خدمته ستة آلاف حارس. كذلك تصدر باسمه كافة القرارات والقوانين والاحكام القضائية. وهذا الناخب الاعظم يسمى «قنصلين» احدهما للحرب والآخر للحكم اثناء السلام.

لكن بونابرت اعترض على هذا التشريع كله وبالذات حول البند الخاص بالناخب الاعظم واستطاع ان يجمع حوله في قصر لكسمبور أعضاء لجنة الدستور. وفي خلال احد عشر يوما استكمل وضع الدستور الجديد الذي تضمن خمسة وتسعين مادة، كما استصدره في ١٣ ديسمبر سنة ١٧٩٩ م وعرف باسم دستور العام الثامن للثورة.

وأهم بنود هذا الدستور هو ما يتعلق بشأن الانتخاب الذي نص فيه على أن يتم على اربعة مراحل. يختار من بينهم بعض أعضاء الهيئة التشريعية المثلين للشعب. في الوقت الذي تنقسم فيه الهيئة التشريعية الى مجالس ثلاث:

المجلس الأول: هو مجلس الشيوخ:

وهو يتألف من ثمانين عضوا يعينهم القناصل مدى الحياة ومهمتهم تنحصر في الاشراف على تطبيق الدستور، وتعيين أعضاء المجلسين الآخرين وهما:

مجلس التريبيون: الذي يتكون من مائة عضو مهمته مناقشة القوانين التي تعرض على الهيئة التنفيذية.

المجلس التشريعي: يتألف من ثلاثمائة (٣٠٠) عضواً من حقهم فقط الموافقة على القوانين أو رفضها..

السلطة التنفيذية: فقد تألفت من ثلاثة قناصل لمدة عشر سنوات من الممكن تجديدها على أن يكون بونابرت قنصلا أولا. والقنصلان الآخران: كمباسيرس، ولبران.

أما حقوق القنصل الاول: فهي استصدار القوانين وتعيين وعزل اعضاء مجلس الدولة حسب ارادته والوزراء والسفراء وكبار الوكلاء الخارجيين وضباط الجيش في البر والبحر وأعضاء الادارات المحلية، ونوابها لدى المحاكم وهو الذي يسمي كل القضاة لدى المحاكم الجنائة والمدنية ما عدا قاض النقض والصلح لا يمكنه عزلهما.

أما حقوق القنصلان الآخران فقد انحصر في الصوت الاستشاري فقط، أما القول الفصل فهو للقنصل الاول.

لما كان من حق القنصل الاول الاشتراك في اختيار أعضاء مجلس الشيوخ من بين قوائم الانتخابات التي تطغى اثناء مراحل الانتخاب الاربع. وكان يقع على اعضاء مجلس الشيوخ مسئولية اختيار اعضاء المجلسين السابقين (التربيون والتشريعي).

أعلن الدستور الجديد في ١٥ ديسمبر سنة ١٧٩٩ م وفهم الشعب ان السلطات كلها في يد قائده المنتصر بونابرت وهذا الوضع في حد ذاته بداية لطريق السلام بعد طول الحروب ولذلك ايده بكل ثقته في يوم ٧ فبراير سنة ١٨٠٠ م وكان موعد الاقتراع الشعبي.

وفي الحال ألف بونابرت مجلس الدولة كما اختار اعضاء وزارته السبعة وكان من بين الاسماء تاليران للخارجية، وفوشييه للبوليس، وكان الباقون من الاسماء التي تعلقت بها الجماهير سواء لانتصارها في المعارك أو لمواقفها الوطنية إبان الثورة.

وكان باكورة اعمال وزارة السلام تلك الغاء قانون الرهائن. وهو القانون الذي بمقتضاه اجاز عودة المبعدين واخراج القساوسة من السجون وبذلك ضمن ولاء عدد غير قليل من اعدائه ثم استصدر قانون الغاء حرية الصحافة وبذلك اغلقت العديد من الصحف في فرنسا ولم يبق سوى ثلاثة عشر صحيفة اقتصر عمل كل منها على نشر أخبار العلوم، الفنون، الاداب، والتجارة وكل ما يتعلق بالاعلام فيما عدا السياسة.



الصُّلح العام
صُلح أميان ٢٥ مارس سنة ١٨٠٢م

اعترضت مهمة نابليون في الخارج الحصول على عقد صلح مشرف مع العدو اللدود انجلترا وقد رأى أن أساس ذلك هو جذب النمسا، وإبعادها عن التحالف الذي كان قد تم بينها ومعها روسيا.

وبدأ بونابرت العمل بنشر خطابين مفتوحين أحدهما الى ملك بريطانيا في ٢٦ ديسمبر سنة ١٧٩٩م والثاني إلى امبراطور النمسا. يعرض عليهما الصلح ولكنهما رفضا أن يجيبا على رسالة من شخص اعتبراه مغتصبا للحكم، ثم ان الحكومة الانجليزية اعتقدت أن بامكانها سحب القوة الناشئة في غضون بضعة أشهر، أما النمسا فكانت حريصة على التمسك بحليفتها بريطانيا وبيقائها في احتلال ايطاليا.

وأرسلت الحليفتان إلى نابليون تخبرانه بأن الاستقرار لن يعود إلى فرنسا إلا بعودة أسرة البوربون الملكية الى الحكم ثانية.

وحينئذ تستطيع فرنسا أن تطلب الصلح، ولقد اظهرت هذه المفاوضات بونابرت أمام الشعب الفرنسي بمظهر الراغب في السلام حقا، وأنه صار مرغما على خوض غمار حرب ضرورية. أما نابليون فقد اعتبرها فرصة لتثبيت أقدامه في الخارج وفي الداخل على حد سواء.

فبدأ بونابرت عمله بمحاولة عزل النمسا بأن استمال بروسيا إلى جانبه على أن تلتزم الحياد ولمحاولة حزب روسيا إلى الخروج من التحالف. هذا في المجال السياسي، أما في المجال العسكري فقد اتفق مع الموردين الفرنسيين على الخضوع إلى النظام الكامل في توريد كل احتياجات الجيش، والتحلي بالامانة الكاملة اثناء عملية توصيل المؤن والذخيرة والملابس، ولتحقيق هذا فقد أجزل العطاء لهم حتى يبعدهم عن السرقة بالاضافة إلى أنه كان يعتقد أن أساس طاعة الجند وتركيز

انتباههم في القتال لن يتأتى إلا بعد استكمالهم لكافة احتياجاتهم من مال وطعام وذخيرة.

وعلى الجانب الآخر اعتنى بتجنيد الشباب المطلوب للحرب من الذين وصلوا لسن الجندية وأصبح لديه ستون ألف من المقاتلين الشبان تحت قيادة قائده الشجاع «برثييه».

وبدأ استراتيجيته العسكرية بافساد خطط النمسويين فبينما حاول القائد الفرنسي الثاني له «مورو» الزحف إلى فيينا بغية قتالها. عهد بونابرت الى كمباسيرس بادارة شئون الحكم. وغادر بنفسه باريس عبر جبال الألب السويسرية إلى بيدمنت ثم منها إلى جنوه حيث قسم جنوده الى ثلاث فرق أساسية. وبالرغم أن هذا العمل كان خطأ استراتيجيا جسيما اذ بناء عليه قاد هو ثلث عدد جنوده وكاد أن يهزم لولا أن وصلته إمدادات فرنسية بقيادة «برثييه» الذي استطاع بسرعة تحويل الهزيمة المحققة الى نصر ساحق لبونابرت في موقعة مارنجو في ١٤ يونية سنة ١٨٠٠ م. وفقد «ديزيه» حياته ثمنا لهذا النصر. وخسر الجيشان المتحاربان الفرنسي والنمسوي الكثير من قواتها وتم عقد صلح الكسندرا في ١٥ يونية سنة ١٨٠٠ م.

وكان من نتائج هذا النصر أن اكدت سلطة فرنسا في إيطاليا ونصب جوردان حاكما على ببنمنت الايطالية. وأكد سياسته على الاراضي السويسرية. وقد طالب بونابرت ن تاليران أن يعد مع المختصين الفرنسيين دستورا خاصا لهذه الجمهو[illegible]ة الجديدة التي اصبحت تابعة لفرنسا كجزء من انتصارها هذا.

أما على النطاق الداخلي فقد أكد نصر بو[illegible]رت مكانته الداخلية. وقد وضع هذا النصر حداً لمؤامرات الملك[illegible]ين التي كان يحيكها الملك لويس الثامن عشر في منفاه في روسيا وبالا[illegible]نجليزية. ثم أقدم على

مناورة جريئة لاستمالة الملكيين. حيث حذف من قواته المهاجرين اثنان وخمسون ألفا من هؤلاء المهاجرين ومعنى ذلك السماح لهم بالعودة الى أرض الوطن مقابل قسمهم بالاخلاص والولاء لحكومته وتمت تلك المناورة بنجاح في ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٠٠م.

أما على الساحة النمساوية فقد حاول قائد بونابرت «مورو» أن يزحف بقواته صوب بافاريا في طريقه إلى فيينا كي يقطع الطريق على القائد النمساوي كراي الذي طالب مرغما وقف العمليات الحربية على بافاريا. واضطر الامبراطور النمساوي الذي علم بذلك أن عرض الصلح على بونابرت، وأوفد مندوبا من قبله لابرام الصلح المرغوب فيه من قبله، في الوقت الذي تمنى أن يطول أمد المفاوضات لتنفيذ وصية انجلترا له بأن يؤجل قدر الامكان الصلح حتى فبراير سنة ١٨٠١م مقابل مبلغ كبير من المال.

لكن تاليران وبونابرت أمكنهما بذلك توريط الامبراطور والحصول على موافقته الكتابية على مبادىء الصلح في ٢٨ يونيو سنة ١٨٠٠م.

أما حكومة النمسا فقد رفضت ذلك وطالبت فرنسا بعقد مؤتمر للصلح على أن تدعى إليه كلا من انجلترا وفرنسا مع النمسا. ووافق الفرنسيون بعد أن حددوا مدينة «لونفيل» كمقر للمؤتمر.

وفي «لونفيل» رشح بونابرت شقيقه جوزيف نائبا عنه في ٢ اكتوبر سنة ١٨٠٠م. وفي نفس الوقت أمر باستمرار العمليات العسكرية على الساحل النمسوي خشية أن تطيل النمسا أمد المفاوضات كخديعة منها. وعاد «مورو» ليلحق بالنمساويين وقائدهم كراي هزيمة ثانية في ٣ ديسمبر سنة ١٨٠٠م في موقعة هوهنلدن وبذلك أصبح الطريق ممهدا إلى فيينا وعندئذ طالب النمساويون بالهدنة وأجيبوا إلى طلبهم في ١٥ يناير سنة ١٨٠١م.

هذا في الوقت الذي عقد فيه بونابرت معاهدة صلح اخرى مع أسبانيا تنازلت بمقتضاها عن لويزيانا وكذلك ستة بوارج بحرية اسبانية في مقابل أن ينال دون بارفا وعدا بانشاء مملكة ايطالية له تتألف من تسكانيا والمقاطعات البابوية في اكتوبر سنة ١٨٠٠م.

كما عهد بونابرت الى شقيقه جوزيف بعقد معاهدة مع الولايات المتحدة الامريكية في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٠٠م تنهي الخلافات التي كانت قائمة بين البلدين بشأن حرية الملاحة واتفق على مبدأين أساسيين خاصين بالملاحة أحدهما تبعية المتاجر للدولة التي تحمل السفينة علمها، والآخر عدم سريان حق التفتيش على كل سفينة يحرسها ويرافقها مركب حربي. وفي ٢١ مارس سنة ١٨٠٠م تم الاتفاق مع ملك اسبانيا على نفس الشروط الملاحية السابقة ايضا.

وفي ٢٩ مارس ابرم في فلورنسا ملك نابولي معاهدة تنازل بمقتضاها عن الاقاليم التي كانت له في تسكانيا وعن جزيرة ألبا ووافق على احتلال الفرنسيين لقلاعه وعلى إغلاق موانيه في وجه السفن الانجليزية. في الوقت الذي استمرت فيه المفاوضات بنجاح مع قيصر روسيا الذي كان يرغب في القيام بحملة ضد الانجليز في الهند.

أما في بريطانيا فقط سقطت وزارة «بت» في ٥ فبراير سنة ١٨٠١م عندما حاول رفع القيود السياسية التي كان يقيد بها الكاثوليك وبالذات حول الحرية الدينية. وخلفه في الوزارة ادنجتون الذي سميت وزارته الجديدة بوزارة السلام.

وعلى النطاق العالمي في مصر فقد اخفقت حملة مينو في استرجاع مالطة التي سلمت للانجليز منذ سبتمر سنة ١٨٠٠م وكان بونابرت يأمل في أن تكون مصر ومالطة ركيزة نفوذه في شرق البحر المتوسط.

ثم حدث أن اغتيل قيصر روسيا آنذاك على يد بطانته الذين قبلوا

العمل مع الانجليز وبالتالي انهار الحياد وضرب الاسطول الانجليزي الحصار على مدينة كوبنهاجن في شهر إبريل وكان ذلك هو أول عمل قامت به حكومة السلام الانجليزية.

هذا في الوقت الذي كان بونابرت يعتقد أن للانجليز أيادي في المحاولة الفاشلة لاغتياله في عاصمة فرنسا في شهر ديسمبر سنة ١٨٠٠م وتأكدت لديه الشكوك حول بريطانيا بعد حليفة قيصر روسيا. ثم هزيمة اسطول فرنسا في مصر عام ١٨٠١م في موقعة ابي قير البحرية.

الا ان انجلترا بعد ذلك بدأت تشعر بالضعف والعزلة على إثر انتصارات بونابرت السلمية التي انتهت بعقده اتفاق ممتاز مع اسبانيا في يوليو سنة ١٨٠١م. وبدأت بريطانيا تلوح برغبتها في عقد معاهدة صلح مع فرنسا وبالذات بعد اغلاق اسبانيا موانيها في وجه التجارة الانجليزية على اثر اتمامها الصلح مع فرنسا.

ثم بدأت مبادرات الصلح في لندن في اكتوبر سنة ١٨٠١م على اساس استرجاع تركيا لمصر ومالطة الى فرسان القديس يوحنا تحت ضمان دولي. واستبقت بريطانيا بعض فتوحاتها خاصة مسيلان وترينيدار من اسبانيا، وكذلك مستعمرة رأس الرجاء الصالح وقد اعترفت بريطانيا بالجمهوريات الحديثة التي اقامها بونابرت وتم التصديق على الصلح في ١٠ اكتوبر.

ولم يبق على النطاق الدولي سوى المعاهدة الاخيرة التي اجراها بونابرت مع قيصر روسيا الجديد. وبذلك تم التصديق على المعاهدة في اميان بفرنسا في ٢٥ مارس سنة ١٨٠٢م الذي اعتبرت شروطه مجحفة ببريطانيا وطالب البرلمان الامة الانجليزية بمساعدة الحكومة الجديدة على تخطي هذه المحنة إلى أن يصبح بامكان الدولة الانجليزية اجتياز هذه المرحلة الصعبة.

الاصلاح الداخلي ومجد القنصلية

كما لقيت سياسة بونابرت الخارجية النجاح الذي راوض رفع سمعته بين بني وطنه، ولقيت إصلاحاته الداخلية النجاح الذي أفادت منه فرنسا الاجيال القادمة في تنظيمها الاداري والتشريعي خصوصا.

في ناحية التنظيم الاداري: أنشأ بونابرت المركزية الادارية الكاملة بأن قرر أن من حق الحكومة تعيين وفصل موظفي الدولة طبقا لنظام دقيق وصارم للموظف. وعليهم تحمل مسئولية الاعمال التي يقومون بها. وقد ساعد على تثبيت هذه المركزية. تقدم المواصلات بفضل ما أدخله من تحسينات على نظام البريد. واستخدام البرق ثم استبدل كافة القوانين المنظمة بالتنظيم الاداري الجديد في ١٣ فبراير سنة ١٨٠٠ م وملحق آخر لاستكمال هذا القانون في ١٤ مارس سنة ١٨٠١ م.

كذلك اهتم بونابرت بأهمية وجود أموال كثيرة في خزانة الدولة للانفاق منها على الاصلاحات الداخلية وعلى المعارك الخارجية. فأنشأ جهازا جديدا لتقدير الضرائب وطرق جبايتها وبناء عليه عينت الحكومة محصلا خاصا في كل قسم. واصبح جماة الضرائب موظفين حكوميين يصدر مرسوم تعيينهم من القنصل الاول.

ثم عين مفتشون عموميون للخزانة لمراجعة حسابات المحصلين والجباة وسائر موظفي المالية. واصبح لكل مديرية ومركز وقسم فئتان من الموظفين عمائدها المدير في المديرية والمراقب في المركز، ثم تصدر الضرائب في القسم هذا هو الجانب الاول. أما الفئة الثانية فقوامها الخازن العام والمحصل العام في المديرية. والمحصل الخاص في المركز. والجابي في القسم وكل هؤلاء يخضعون لوزير المالية.

أما الخطوة الثانية للاصلاح فكانت انشائه لبنك فرنسا الذي أشرف على إدارته لجنة من ثلاثة أعضاء ويعاونهم مجلس من خمسة عشر نائبا وبلغ عدد اسهم تأسيسه ثلاثين ألفا قيمة كل منها الف من الفرنكات. لكن هذه الفكرة الاقتصادية الجديدة لم تلق قبولا من الجماهير مما اضطر بونابرت أن يشتري هو وكبار موظفي الدولة معظم هذه الاسهم.

وكان الغرض من انشاء هذا البنك تشجيع التجارة بتسهيل عمليات الحسم للتجار وبعد أن كانت الفائدة الخاصة للبنك في البداية تصل الى ١٨٪ وصلت أخيرا الى ٤٪ نتيجة لنشاط هذا المصرف. واصبح بمرور الوقت لبنك فرنسا الامتياز الاول لاستصدار ورق النقد لمدة خمسة عشر عاما واضطرت المصارف الاخرى الى تصفية أعمالها.

وبالنسبة للقضاء، فقد تغير نظام انتخاب القاضي الى حق القنصل الاول في عزل وتعيين القضاة بعد ان يقدم وزير العدل قوائم المرشحين لتولي هذه الاعمال. ثم انشأ بونابرت ٢٩ محكمة استئنافية أقيم اكثرها في الاماكن التي وجدت بها من قبل البرلمانات. وفي ١٨ مارس سنة ١٨٠٠م استصدر قانون تنظيم الهيئة القضائية التي تبدأ بقاضي الصلح ثم المحكمة الاولية في المركز ثم المحكمة الاستئنافية (وكانوا ٢٩ محكمة في المديرية) بالاضافة الى محكمة جنائية وعلى قمة هذا التنظيم محكمة النقض والابرام ثم وزير العدل الذي كان يطلق عليه لقب القاضي الاعظم.

وكان من ضروب الاصلاح القضائية اصدار مجموعة القوانين التي عرفت باسمه (قانون نابليون) أو «القانون المدني» وفي الحقيقة لم تكن هذه القوانين من صنع نابليون، لكن فضله يرجع الى جمعه كافة القوانين السابقة سواء في عهد الملكية او في اثناء الثورة ومحاولة التوفيق بينها جميعا وخلق مجموعة متجانسة مناسبة لروح العصر

الجديد، ومطابقة للتغيرات الاجتماعية التي حدثت في فرنسا ومسايرة للطبقات الاجتماعية الجديدة التي اصبحت مفروضة على المجتمع الفرنسي الحديث.

كان أساس هذه المجموعة القانونية الجديدة المبادىء الثلاث:

أ - ان يكون الانسان سيدا على نفسه.
ب - ان يملك مالاً يسد به حاجته ومطالبه.
جـ - ان يكون له القدرة على التصرف في شخصه وماله بما يحقق اكبر نفع ممكن لصالحه.

استمر العمل في جميع هذه القوانين ووفق الاساسيات التي عرفها بونابرت عامان عقدت فيهما (١٠٢) جلسة حضر بونابرت منهم ٥٧ جلسة وكان يشغل مركز رئيس هذه الجلسات ثم عرضت على مجلس التربيون الذي رفض بعض بنودها وحذى المجلس التشريعي حذو التربيون في الرفض. فتريث بونابرت عاماً حتى يتجدد اعضاء هذين المجلسين. وتم اقرار هذه البنود في ٥ مارس سنة ١٨٠٣م، وفي ١٥ مارس سنة ١٨٠٤م، وفي ٢٧ مارس سنة ١٨٠٤م صدر قانون باعتماده في مجموعة واحدة متجانسة مكونة من فصلين وحوت (٢٢٨١ مادة).

والقانون المدني الذي نجحت في وضعه فرنسا في شهر يوليو سنة ١٨٠٧م لانه كان تقنينا يناسب البورجوازية وجمع فيه بوضوح كل المبادىء والقواعد التي أتت بها الثورة. كالمساواة بين كافة الابناء في الحقوق والحد من حرية الوصية، ثم المساواة بين جميع المواطنين والاخذ بالفكرة العلمانية في الزواج المدني. ولعل أحسن تعبير يطلق على هذا القانون هو أنه (يحمل في طياته موجزا لكل التقاليد التاريخية الطويلة المتوارثة من الازمنة القديمة بعد تجديدها على يد الثورة، وحيث أنه

صادر عن شعور قومي ومعبـر عنه فقد كان عامل وحدة بمعنى أنه قانون عام واحد يطبق عليهم جميعا).

وبالتدريج لم يعد القانون المدني الفرنسي هذا ملكا لفرنسا وحدها بل انه اصبح قانونا اوربيا انتقل الى دول أوربا شأنه في ذلك شأن كافة المبادىء التي نادت بها الثورة الفرنسية.

أما على الجانب الروحي فقد ناشد الشعب الفرنسي القنصل الاول أن يحافظ على السكينة الروحية في العودة الى احضان الكنيسة الكـاثوليكيـة. وكـان بونـابرت يـدرك مـدى القوة الروحيـة العظيمـة الكامنة في العقيدة الدينية.

حاول بونابرت استمالة هذه القوة (الروحية) الى جانبه لتأييد النظام القائم باعادة تأسيس الكنيسة الفرنسية وارجاع سطوتها الدينية بعد تخليصها من السيطرة الرومانية عليها.

لذلك بعد نجاح بونابرت في السيطرة على الولايات البابوية بعد انتصاره في مارنجو ودخل في سلسلة طويلة من المفاوضات السياسية مع بابا روما بغية الوصول الى هدنة مع الاحتفاظ بعلاقات وطيدة مع بابا روما وكان اساس المفاوضات مسائل ثلاث:

أولا – ان تكون ديانة الدولة الرسمية الكاثوليكية مع منح الحرية الدينية لكل العقائد الاخرى والاعتراف بأن الكاثوليكية هي ديانة اغلبية الامة.

ثانيا – تقليل عدد الاساقفة بتخفيض عدد الاسقفيات. ثم ادخال حق القنصل في تعيين كبار رجال الدين نظرا لاعتقاده بأن حسن الاختيار وحده كفيل بانهاء الانقسام في صفوف رجال الدين اذ أن رجال الدين الذين ناصروا الثورة كان يعاديهم بشدة

وحاول بونابرت الوصول الى حل وسط في هذه المسألة الهامة بالذات.

ثالثا - املاك الكنيسة التي استولى عليها القنصل الاول التي سلمها الى شخصيات لا دينية أي علمانية.. وكان موقف البابا غاية في الحرج في هذه النقطة بالذات لأن امتناعه عن المطالبة باسترداد هذه الممتلكات الى الكنيسة قد يجعله يبدو بشكل المقصر في حقوق الكنيسة. وقد حاول بونابرت صبغ هذه الاملاك بصبغة دينية بعد ان اعتمد البابا هذه المبيعات التي تم الاستيلاء عليها ايضا اثناء مراحل الثورة وتعهد على نفسه وعن خلفائه بالتنازل عن اية ادعاءات للمطالبة باسترجاعها في المستقبل. وتعهدت الحكومة الفرنسية من جانبها تخصيص معاشات او مرتبات كافية لاعالة رجال الدين من كل الدرجات وفي النهاية تحتم على رجال الدين أن يقسموا يمين الولاء للحكومة القائمة وصار الدعاء للجمهورية أو للقناصل قسما من الصلاة التي تتلى في الكنائس الفرنسية.

سميت هذه الاتفاقية باسم (الكوتكردات) وتم التصديق عليها وتنفيذها في ١٨ ابريل سنة ١٨٠٢ م وبناء عليه لم يعد للبابا الحق في ارسال سفير أو مندوب بابوي عنه الا بعد موافقة الحكومة الفرنسية ولم يعد لرجال الدين الحق في عقد مؤتمر ديني للتشاور في مشاكلهم الا بعد موافقة الحكومة. وتم الاحتفال بإقامة صلاة الشكر على ذلك السلام الديني الشامل في نفس هذا اليوم (١٨٠٢/٤/١٨ م).

أما على الجانب الدراسي أو التعليمي فقد غيره نابليون تغييرا جوهريا. اذ كانت المدارس التي تواجدت قبل الثورة هي المدارس المركزية المتوسطة في كل مديرية. لكن الفرنسيين طالبوا بزيادة عدد

المدارس فأنشئت مدارس القرية، وبلغ عددهم نحو (٢٥٠ مدرسة) وكانت تدرس العلوم العصرية. ثم أنشأ ٢٥ مدرسة رئيسية عرفت بالمدارس الثانوية أو الليسيه وكان للحكومة الحق في الاشراف عليهم. وترك للاهالي حرية انشاء مدارس أولية وابتدائية.

كذلك قسم المجمع العلمي الفرنسي الى شعاب أربعة الاول للعلوم، والثاني للطبيعة والرياضة والثالثة للغة والاداب الفرنسية، والرابع للتاريخ والاداب القديمة وللفنون الجميلة وألغى بالتالي علوم الاخلاق والسياسة التي كثيرا ما جذبت اصحاب المثل العليا رغبة منه في توجيه الشعب لدراسة العلوم العصرية التي تؤثر مباشرة في تطورهم وابعادهم عن علوم السياسة والفلسفة التي قد تجر عليه مشاكل النقد المستمر.

أما الجيش فقد حصل على أرفع مكانة في عهده وهذا ليس بغريب على قائد مظفر كبونابرت لذلك فقد اهتم بانشاء ارستقراطية جديدة هي ارستقراطية الجيش على شريطة ان لا تكون مستندة الى حق المولد. وأطلق عليهم اسم (جوقة الشرف) التي تتكون من خمسة عشر جماعة. كل جماعة تتألف من سبعة ضباط عظام وعشرين قومندانا وثلاثين ضابطاً وثلاثمائة وخمسين فارسا، ولكل فرد من هؤلاء مكافأة مالية. وكانت جوقة الشرف تتصرف كاشراف الطبقة القديمة. أما بونابرت فكان يتخيل أن هذه الجوقة هي أساس جاد لتنظيم أمة قوية.

لقي مشروع جوقة الشرف معارضة من الشعب على أساس انه سيؤدي حتما الى خلق طبقة اقطاعية جديدة لكن مشرع هذا القانون طالب أعضاء جوقة الشرف أن يقسموا الولاء للجمهورية وأن يتعهدوا بخدمة الامة وعدم التفريط في الحقوق الثورية التي حصل عليها الشعب وأن يتعهدوا بمحاربة أية محاولة لتأسيس اقطاع جديد وتم كل ذلك في ١٤ يوليو سنة ١٨٠٤ م.

ولقد ترتب على عقد السلام العام واستقرار الهدوء الداخلي ان نشط دولاب العمل ودبت الحياة في كل مجالات الدولة وميادينها فنقص عدد العاطلين. وتقدمت الصناعة حتى استطاعت فرنسا عمل معرض خاص للصناعة في عام ١٨٠١م. ثم اهتم القنصل الاول باصلاح الطرق وانشاء الفنارات والموانىء وتأسيس البورصة واعادة تنظيم كل شوارع العاصمة وشق الترع وشق شوارع جديدة، وبناء ارصفة على نهر السين واقامة كباري جديدة على عرض نهر السين.

اما عن الحياة الاجتماعية والفنية فقد اصبح من حق الطبقة الوسطى (البورجوازية) دخول قصور القناصل وحضور الحفلات الرسمية والمشاركة في ولائم كبار الدولة، رأسا برأس، كذلك اهتمت الحكومة بالاوبرا الفرنسية، وبيوت الازياء وظهر المجتمع الفرنسي بشكل مجتمع سعيد.

ولا شك أن الطبقة البورجوازية قد جنت أعظم الفائدة في ظل هذا النظام الاجتماعي الذي دعمت اركانه عهد القنصلية ولا جدال كذلك أن سواد الشعب قد افاد من انتشار الرخاء ومن تأمين الطرق وتقدم المواصلات وارتفاع الاجور وانخفاض نفقات المعيشة.

ونظر الشعب الفرنسي الى بونابرت كزعيم استطاع انهاء الثورة على أساس دعم مبادئها وأوقف المقالات من التطرف حتى أنه رفض أن يؤسس حزبا خاصا به لانه يعتبر نفسه حاكما لكل الشعب ورضا كافة الجماهير عنه هو اساس كل اعماله.

التمهيد للامبراطوية

كان من أثر انتصارات بونابرت التي تجلت في عقد صلح اميان في الخارج وبالذات في الساحة الاوربية. ثم نجاحه في رفع مستوى فرنسا

اقتصاديا واجتماعيا من خلال الاصلاحات التي قام بها في الداخل ان استتب الامن وخلد السكان للراحة والاستقرار. لكن نفس هذا التفوق قد اثار حنق المتطرفين الفرنسيين سواء انصار الملكية او الثوريين المتطرفين. لذلك دبروا المؤامرات العديدة بغية القضاء عليه وانهاء هذا النظام الذي حمل اسمه. فتعددت محاولات اغتياله. اذ حاول الملكيون قتله في شارع سانت نيكار الشهير بباريس بالقاء كمية كبيرة من البارود في طريقه وهو يمر بعربته ذاهبا إلى دار الأوبرا الفرنسية وفشلت هذه المحاولة في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٠٠م قام اليعاقبة بمحاولة فاشلة ثانية اثناء ذهابه للأوبرا أيضاً وكانت تسبق المحاولة الأولى ببضعة أشهر وبالتحديد في اكتوبر سنة ١٨٠٠م.

قرر بونابرت على اثر هذه المحاولات المدبرة لاغتياله من قبل اليعاقبة أن يعاقبهم وقد جمع معظم قوادهم وأمر بنفيهم الى خارج فرنسا لكن الى مكان غير بعيد عن مراقبته ايضا، وكان هذا المكان هو جويانا الفرنسية في امريكا الجنوبية (هي احدى مستعمرات فرنسا هناك) لكي يضمن ألا تكون امامهم فرصة جديدة لتدبير مؤامراتهم ان هو اتاح لهم فرصة البقاء في اية دولة اوربية ملكية. كما كان حالهم من قبل سواء اثناء وجودهم في انجلترا أو النمسا.

وفي الحقيقة فان الانتصار الذي كان اكثر خطورة من كل ما سبق هو تمهيده السياسي لإنهاء عصر القنصلية بعهد جديد هو عصر الامبراطورية. حيث استغل فرصة التريبيون انتصاراته في عقد صلح اميان باعلانهم الرغبة في مد مدة قنصليته لمدة عشر سنوات أخرى على أن تبدأ بمجرد الانتهاء من مدة القنصلية الاولى والتي جددت مدتها بعشر سنوات ايضا. واذا ببونابرت يطلب أن يؤخذ رأي الأمة في اقتراع عام على الصيغة التي يضعها هو بنفسه وكانت الصيغة هي ان

يقرر الشعب رأيه في انتخابه قنصلا مدى الحياة.

وتمت الانتخابات بالفعل ولم يتدخل القنصل في أثناء مراحل الانتخاب وكانت المفاجأة العظمى. وهو موافقة الشعب باجمال يصل الى الثمانين في المائة على توليته قنصلا مدى الحياة. أما السر في هذا الاجماع فمرجعه الى الثقة الفائقة التي احاق بها الشعب قائده السياسي والعسكري الظافر على ما قدمه من استقرار وأمان كانت الجماهير تواقة اليه بالفعل بعد سنوات طوال من الثورة والشنق في الميادين والحروب المستمرة مع الجيران في الساحة الاوربية.

التعديلات الدستورية

وعلى الفور وبعد اعلان نتيجة الاقتراع في ١٤ اغسطس سنة ١٨٠٢ م ادخلت التعديلات الجديدة على الدستور حتى يتمكن القنصل الاول أن يمارس السلطات الجديدة التي منها الحق في بقائه حاكما مدى الحياة.

وأهم هذه التعديلات. ان اصبح للقنصل الاول الحق في حل المجلس التشريعي ومجلس التريبيون. وله الحق في زيادة اعضاء مجلس الشيوخ من ثمانين عضوا الى مائة وعشرين عضوا. في حين له الحق في خفض عدد اعضاء التريبيون من مائة عضو الى خمسين فقط. وله الحق في ترشيح اعضاء مجالس البلديات (ومهمتهم الاولى هي ترشيح قضاة الصلح وأعضاء مجالس البلديات وأعضاء الدوائر الانتخابية). كذلك اضيف للدستور الجديد نص صريح بمقتضاه يصبح لدى مجلس الشيوخ كل الصلاحيات اللازمة لاستصدار القوانين التي بمقتضاها يستطيعون حماية النظام الجديد والدستور الجديد ايضا. حتى لو كانت احدى هذه القوانين تؤدي الى فصل احدى الشخصيات البارزة مثلا. وفي النهاية

اصبح ايضا من حق القنصل الغاء الاحكام الصادرة من المحاكم. والخلاصة انه اصبح امبراطوراً بمقتضى أحكام الدستور الجديد، الذي عرف بدستور السنة العاشرة في ٢٤ أغسطس سنة ١٨٠٢م.

لكن بعد فترة وجيزة جدا تحول هذا السلام والاستقرار الى بشائر جديدة للحرب، اما اسباب ذلك فيمكن حصرها في الآتي:

أولا - تذمر الهولنديين بعد أن تحولت بلدتهم الى جمهورية عرفت باسم الجمهورية البانافية وكانت متاخمة لحدود بريطانيا واستغلتها فرنسا كثيرا لتهديد بريطانيا.

ثانيا - ازدياد القلاقل في شمال ايطاليا.

ثالثا - التدخل الفرنسي المستمر في شئون المانيا الداخلية مما اثار حنق الاهالي والامراء على حد سواء. اذ حصل المجلس الامبراطوري الالماني على قرار يجعل الامارات الالمانية (وعددها احدى وخمسون امارة) التي كانت تعرف بالمدن الامبراطورية (حيث كانت تابعة لبونابرت) بتخفيض هذه المدن الى ستة مدن فقط على أن يصبح من حق المجلس الالماني التصرف في باقي المدن اما بضمها الى الامارات الالمانية الكبيرة أو التصرف فيها كيفما شاءوا.

ومن المعروف أن بونابرت كان قد نصّب على الامارات السابقة الالمانية والتي كانت تابعة له مباشرة امراء موالين له لكن بعد أن اصبح لديهم قواتهم وأموالهم رغبوا في الاستقلال والتخلص من سطوة بونابرت عليهم فساعدوا الامبراطور الالماني في الوقوف ضد بونابرت في قرارهم السابق.

هذا في الوقت الذي حاول فيه بونابرت غرس بذور التفرقة بين المانيا باستصداره قانون ديني جديد بمقتضاه

اصبح عدد المرشحين البروتستانت للمناصب القيادية في الكنيسة اكثر من الكاثوليك ويكون بذلك قد هيأ المناخ لقيام ثورة بروتستانتية.

رابعا - النهج الاستعماري في الشرق وبالذات فيما عرف المغرب العربي اثناء محاولاته المستميتة لقتل بريطانيا اقتصاديا عن طريق زيادة الضرائب على البضائع الانجليزية من جهة ثم استغلاله فرصة سطو بعض قراصنة البحر على احدى السفن الفرنسية في البحر المتوسط ذريعة لاحتلال الجزائر في ١٧ اغسطس سنة ١٨٠٢ م. ثم عقده محالفتين تجاريتين مع كل من تونس وطرابلس.

خامسا - قيام ثورة فرسان دوبنجو وهي احدى المستعمرات الفرنسية ضد الحكم الفرنسي وفشلت فرنسا في اخضاع هذه الثورة رغم اعتقال زعيمها. اذ سرعان ما كانت تجدد الثورة بعد كل محاولة من جهة فرنسا لتهدئة الخواطر الغاضبة ثم فقدان فرنسا لمستعمرة لويزيانا في امريكا الشمالية بعد بيعها للامريكان.

سادسا - الاحتكاك بالانجليز عندما هدد الفرنسيون مستعمراتهم في الهند بانشائهم عدة شركات هناك مما ادى الى غضب بريطانيا وعرضها على فرنسا الدخول في مفاوضات سياسية لإعادة توزيع القوى في اوربا وكان مطلب بريطانيا الاول هو عدم اخلاء جزيرة مالطة، والعودة بالخريطة السياسية على ما كانت عليه قبل صلح اميان.

بعد فشل المفاوضات التي استمرت ستة أشهر اعلنت بريطانيا تعبئة الجيش الانجليزي في مارس ١٨٠٣ م وطالبت بأن تتخلى فرنسا عن كل

من هولندا وسويسرا. كما طالبت بونابرت باعطاء تعويض مالي مناسب لملك سردينيا بايطاليا نظرا لفقدانه املاكه في بيدمنت التي احتلها بقواته. كما سحبوا سفيرهم من باريس.

اما بونابرت فرد على هذا القرار باعتقال كل الانجليز المقيمين في باريس البالغين ما بين الثامنة عشر وحتى الستين. ثم ارسل حملتين. الاولى لاحتلال هانوفر بألمانيا والثانية لاحتلال انكونا في ايطاليا. كذلك توجه بنفسه الى بلجيكا ليتابع خط سير المعارك والتجهيزات اللازمة لاحتلال بحر المانش الانجليزي.

على أثر سوء العلاقات بين فرنسا وبريطانيا نشط المهاجرون الملكيون المقيمون هناك وحاولوا استغلال الفرصة للانقضاض على القنصل الاول. وكان من ضمن هؤلاء (جورج كادورال) الذي سافر سرا الى باريس واتصل بالقائد الحربي «مورو» الذي كان حانقا على بونابرت لاهماله الشديد له بالرغم من انتصاراته الباهرة على الساحة النمساوية مما أوغر صدره على القنصل الاول. واستجاب لدعوة كادورال المعادية لبونابرت. وكانت امنية كادورال محصورة في قتل بونابرت. لكن ڤوشيه اليقظ وزير البوليس والداخلية استطاع اكتشاف خيوط المؤامرة والقى القبض على كادورال واخذ موافقة بونابرت على القبض على مورو رغم اعتراض مورو على خطة قتل بونابرت.

ويرجع تفسير المؤرخين لموافقة بونابرت في القبض على (مورو) رغم عدم اشتراكه في اية جريمة وانحصار دوره في التعاطف مع المتآمرين الذين اذاعوا عنه هذا الرأي يفسرون ذلك الموقف على انه كان نوعا من الحقد على هذا القائد العظيم الذي كان يعتبر دون جدال المنافس الوحيد لبونابرت على السلطة وعلى الزعامة العسكرية ايضا.

اعتقد بونابرت ان هناك مؤامرة لغزو فرنسا من قبل الملكيين

الذين يقيمون في بساون بألمانيا. تحت قيادة اكبر ابناء الاسرة المالكة هناك وهو الدوق دانجيان الذي كان يقيم في اتنهايم. لذلك ارسل حراسه الذين اخترقوا الحدود والقوا القبض على هذا الدوق واصطحبوه ليلا إلى قلعة باريس وفي غضون يومين كان قد تم محاكمته محاكمة صورية واصدر الحكم باعدامه ونفذ فيه الحكم في ٢١ مارس سنة ١٨٠٤م رغم انه كان بريئا ولا يعلم أي شيء عن مؤامرة كادورال. أو اية مؤامرة اخرى ضد القنصل الفرنسي.

اما ما حدث في مؤامرة كادورال فكان انصارها اشخاص يبعدون تماما عن الاسرة الملكية السابقة البوربون. وتم الحكم باعدام كادورال والحكم بسجن مورو عامان. ثم استبدل هذا الحكم بالنفي مدى الحياة الى الولايات المتحدة الامريكية.. وللحقيقة فان هذه المؤامرة كانت الذريعة التي تعلل بها بونابرت ليشيد صرح الامبراطورية الفرنسية.

الفصل الثالث

الإمبراطورية الفرنسية

كان بونابرت يرنو في نظر الامة الفرنسية الى النجاح الذي وصلت اليه ثورتها الكبرى ويعني تأمين النتائج التي تمخضت عنها هذه الثورة والاثار التي ترتبت عليها. سواء في الخارج أو في الداخل. لذلك شجع هؤلاء الثوريين ونعني بهم الذين قامت على اكتافهم الثورة أن شجعوا بالتالي النظام الحكومي الذي يحفظ للطبقة المتوسطة كافة الحقوق التي حصلت عليها في الدساتير العشر السابقة وهي: -

- دستور الثورة الاول سنة ١٧٩١ م.
- دستور الثورة الثاني أو ما عرف بدستور العام الثاني سنة ١٧٩٣ م.
- دستور العام الثالث للثورة سنة ١٧٩٥ م.

وعلى هذا النسق استصدرت الدساتير حتى دستور العام الثامن من سنة ١٧٩٩ م ولقد انحصرت اهم أهداف الدساتير السابقة في خلق النظام الذي يكفل بقاء الثورة ويزود عنها كل - خطرً داخلي او خارجي على حد سواء ليحمي البورجوازية من عودة الطبقتين المسيطرتين في العهد القديم وهما طبقة الاشراف الارستقراطية وطبقة رجال الدين. وهما الطبقتان اللتان جردتها الثورة من كل امتيازاتها لحساب البورجوازية الناشئة التي قادت البلاد الى الثورة وبقيت مسيطرة على مقدراتها. وبالتالي اصبح في بقاء الثورة هو بقاء

لامتيازاتهم وكان عليهم واجب وهو درء كل خطر يأتي الثورة من الداخل أو من الخارج.

حتى أن الثوريين أنفسهم رضوا بقتل الديمقراطية في سبيل الحفاظ على مكاسبهم حتى مهدوا لتكدس السلطة في يد قنصل واحد في نهاية الامر. واصبحت آمال الامة الفرنسية كلها معقودة على هذا القنصل لتحقيق مطامعهم والحفاظ على مميزاتهم.

فرنسا في عهدها الجديد

دستور العام الثاني عشر

١٨ مايو سنة ١٨٠٤م

تذرع الذين أرادوا انشاء الامبراطورية. بأن الأمة قد صارت اكثر من أي وقت مضى في حاجة ماسة لتأمين نتائج الثورة. والتي يكفل بقاءها وجود بونابرت الذي تآمر الملكيون اعداء الثورة على حياته حتى اثناء اشتعال الحرب مع بريطانيا. وبالتالي اصبح لبونابرت الحق في تعيين خلفا له. ولاعطائه لقبا جديدا. وأعلن مجلس الدولة موافقته على مبدأ الوراثة فقط مما جعل بونابرت يلجأ الى مجلس التريبيون الذي وافق على الاتي: -

أولا - أن يعلن بونابرت امبراطورا وأن يبقى قائما بأعباء الحكم في حكومة الجمهورية الفرنسية.

ثانيا - أن يكون منصب الامبراطور وراثيا في اسرته.

ثالثا - ان تقرر نهائيا الانظمة اللازمة لذلك خصوصا بعد أن اثبتت الاجهزة القائمة عجزها على حماية بونابرت والثورة الفرنسية امام أعدائها.

وأخذ مجلس الشيوخ بعد شكل القانون الامبراطوري في ١٨ مايو سنة ١٨٠٤ م.

أولا – تأسست الامبراطورية وما يتبع ذلك من وضع انظمة لترتيب الوراثة وشئون الاسرة المالكة الامبراطورية ونظام الوظائف الكبيرة والقاب الشرف.

ثانيا – ادخال التعديلات اللازمة على اختصاصات السلطات التشريعية والتنفيذية العامة فأصبح للامبراطور سيطرة اكبر على مجلس الشيوخ وانشئت محكمة عليا لنظر المخالفات التي يرتكبها اعضاء الاسرة الامبراطورية والوزراء وكبار الموظفين وكذلك المؤامرات التي تدبر ضد أمن الدولة وضد شخص الامبراطور نفسه.

ثالثا – ثم اجراء استفتاء عام للامة على هذا النظام كله.

كان الغرض الحقيقي من وراء هذا الاستفتاء هو تأييد نظام الوراثة بالصورة التي اتى بها قانون الامبراطورية. ذلك القانون الذي منح الامبراطور الحق في تبني أحد ابناء اشقائه ليتولى منصب الامبراطور بعده في حالة عدم وجود ابن من صلبه. كذلك من حق شقيقيه جوزيف ولويس بونابرت وأبنائهما ايضا التاج الفرنسي واستبعد بونابرت شقيقيه الاخرين لوسيان وجيروم لعدم رضائه عنهما.

بناء على القانون الجديد انشئت ست وظائف جديدة كبرى هم:

١ – الناخب الاعظم. وتولاها شقيقه جوزيف بونابرت.

٢ – حامل أختام الامبراطور. وتولاها كمباسيرس القنصل الثاني سابقا.

٣ – الضابط الاعظم للقوات العسكرية. وتولاها شقيقه لويس بونابرت

٤ – مهر دار الدولة. وتولاها احد قوادة السابقين.

٥ – اميرال أعلى للبحرية وتولاها القائد السابق مورا.

٦ – الخوري الاعظم للامبراطورية. وشغل هذه الوظيفة كردينال سابق من اسرة الامبراطور وكان يطلق عليه أيضا لقب كبير الحجاب.

كذلك انشئت وظائف أقل مكانة عن السابقة وان كانت وظائف مساعدة لها. واهمها: –

١ – نائب الناخب الاعظم.

٢ – كبير الاصطبلات. (وهو المشرف على اصطبلات الخيول في الامبراطورية).

٣ – مارشال القصر.

٤ – كبير الصائدين للكلاب.

٥ – كبير الامناء.

كذلك منح الامبراطور عدة اقطاعات والقاب شرف مكافأة منه لكبار القواد العسكريين الذين ابلوا بلاءا حسنا في المعارك السابقة والتي ساعدته في الوصول الى منصب الامبراطور وبلغ عددهم اثنين وعشرين لقبا واقطاعا تابعا لهذا اللقب.

وللعدالة فان فرنسا في هذه المرحلة كانت مزيجا من الجمهورية والملكية في آن واحد وبصورة ظاهرة. ولكنها في باطنها كانت شيئا غريبا لا يمت للنظامين بأية صلة. انما هو ابنا للعقلية النابوليونية اذ أن بونابرت قد اعتقد ان الامبراطورية فيه ارضاء لانانية الامة دون تحريك حبها للحرية او استثارة هذا الشعور لدرجة متطرفة في حين أن الملكية لقب يكرهه كافة الجماهير لما اقترن عهدها في أذهانهم من مساوىء أهمها الاستبعاد.

ولعل المناصب والوظائف التي شيدها بونابرت كانت دليلا على اقتناعه الكامل بالباس كافة مظاهر الملكية لنظامه الذي أسماه بالنظام الامبراطوري فمثلا: -

(١) أعطى لقب مارشال الامبراطورية الى ثمانية عشر قائداً من الذين كسبوا انتصاراتهم في الحملات الايطالية خصوصا قيادة بونابرت نفسه في مايو سنة ١٨٠٤م.

(٢) وزع في قصر الاسقاليد للمرة الاولى وسام جوقة الشرف يوليو سنة ١٨٠٤م.

(٣) اقام حفلا دينيا فخما في كنيسة نوتردام لتتويجه امبراطورا وقد سبق اقامته لهذا الحفل مفاوضات مع البابا يونيوس السابع وأخذ منه موافقة على هذا الحفل وعلى حضوره حفل زواجه في الكنيسة أيضا. بالرغم من مرور أشهر على زواجه مدنياً من جوزفين وكان موقف بونابرت غريبا عندما أخذ التاج بعد ان باركه البابا ليضعه بنفسه على رأسه ثم على رأس عروسه بعد ذلك، وكانت دلالة هذا العمل ان البابوية هي التابعة للامبراطورية وليس العكس.

وهذه الواقعة بالذات استخدمها المؤرخون ذريعة قوية لمدى عشق بونابرت لمنصب الامبراطور هذا والى ايمانه المطلق بحقه في القبض على زمام السلطة كاملة وحده بالاضافة الى ثقته الكاملة في القدرة على حكم هذا الشعب وادارة هذه الدولة واعتقاده الراسخ بأن له من العبقرية ما يهيئه لان يكون شخصية تاريخية كما قال هو نفسه وليس بشرا عاديا كسائر البشر.

مظاهر هذه الديكتاتورية:

الطريف ان بونابرت اضاف منصبا جديدا للمناصب السابقة وهو حق توريث المنصب لابناء الشخصيات التي تولت الوظائف الكبرى السابقة. ثم أضاف اضافة جديدة وهي حق العقب أي ترك وصية يؤول المنصب تلقائيا للشخصية التي تذكرها الوصية في حالة عدم وجود ابنا اكبر لاصحاب هذه المناصب الكبرى.

هذا وقد ضمت فروع الادارة موظفين من بين الذين اشتركوا في مجالس الثورة ولم تطح المقصلة برؤسهم ايام ارهاب اليعاقبة او ارهاب الملكيين المناوئين للثورة وهرعوا يؤيدون القنصل الاول الذي عرف كيف يربطهم بالنظام الذي أقامه وكيف يستفيد من خدماتهم فعين عددا كبيرا من أعضاء المؤتمر الوطني القدامى في وظائف الدولة الكبرى والادارات الاقليمية كمديرين في المقاطعات.

ولما كانت الامبراطورية التي أعادت النظام الى نصابه تحترم مبدأ التملك وبالتالي من واجبها تأمين الناس على أموالهم واملاكهم الخاصة. أي تأمين الطبقة المتوسطة على كل ما تعتبره هذه الطبقة ضروريا لبقاء إمتيازاتهم. فقد قصرت حق الانتخاب في نظام الحكم الذي اوجدته على المواطنين الذين يدفعون القسط الاكبر من الضرائب الى أعضاء الاسر ذات المكانة الكبيرة في الماضي والحاضر بفضل ثرائها. وما أشتهر عنهم من حسن السمعة والاخلاق العالية في حياتهم الخاصة والعامة. وهي الاسرات التي عرفت بالعامة او الطبقة الثالثة.

وفي ضوء هذه الرغبة خضع كل اصلاح داخلي في عهد الامبراطورية للاعتبارات المتصلة لمصالح الطبقة المتوسطة التي ارتبط مصيرها دائما بالارض فتحددت الضريبة على الاملاك والعقارات والاراضي. على

اعتبار أنها الموارد الرئيسية للايراد العام للدولة. وبصورة تحدد حقوق وواجبات الافراد.

التعليم:

حرص نابليون على انشاء هيئة تعليمية يكون من أهم اعمالها توجيه الرأي العام لنظام تعليمي يخدم الافراد ويخدم نظامه الجديد الذي ابتدعه والذي يحمل في طياته كل نظرياته السياسية وما تعلمه الجماهير من مبادىء ثورية في اطار معتدل يوافق ما وصلت اليه فرنسا من مكانة دولية واستعمارية. اضف الى ذلك هدفه في اشعار الجماهير بأهمية وجود نظام جاد يحفظ الاستقرار ويؤهلهم للاستثمار وتوصلت الهيئة التعليمية المنتقاة عن خلق نظام التعليم مركز بهدف توحيد كل مناهج التعليم في جميع المحافظات الفرنسية بحيث تركز الدراسة على ترويض الشباب الفرنسي لقبول هذا الحكم القصري والنظام الامبراطوري وتقتنع به ويصبح كل تفكيرها منصب على الاقتناع بالانخراط في السلك الوظيفي والاداري المنظم.

ثم صدر القانون المنظم للجامعة الامبراطورية في ١٧ مارس سنة ١٨٠٨م ويحتوي على مائة واربعة وأربعين مادة واصبح بمقتضى هذا القانون محظور على الافراد انشاء مدارس والاشتغال بالتعليم ما لم يكن من اعضاء الجامعة الامبراطورية ومتخرجا من إحدى كلياتها. وأهم هذه الكليات خمسا: اللاهوت والقانون - الطب - العلوم - الاداب، ويلي هذه الكليات الخمس مدارس التعليم الثانوي أو الليسيه ثم تأتي المدارس الاعدادية التي تقوم بالاتفاق عليها المجالس البلدية ثم المدارس الابتدائية والمدارس الداخلية الخاصة أيضا.

كما نص قانون الجامعة الامبراطورية على قواعد التعليم الاساسية والتي هي: -

أولا - الديانة الكاثوليكية.

ثانيا - الولاء للامبراطور.

ثالثا - الطاعة لقرارات الهيئة التعليمية وكانت هذه ترسم نظاما صارما لاعضائها لدرجة الزام فريق ممن يشغلون منهم بعض المناصب العالية في هذه الهيئة بالعيش مثلا.

اعقب هذه اللائحة لوائح اخرى منظمة للتعليم تلغي بمقتضاها كافة المدارس التي لم يتم انشاؤها بناء على ترخيص من الهيئة التعليمية او الجامعة الامبراطورية. هذا وقد أعطيت اختصاصات واسعة لكل عميد من عمداء الكليات في الجامعة الامبراطورية ليؤدي اعماله وفقا للمبادىء الثلاث المشار اليها.

وهكذا ادى انشاء الجامعة الامبراطورية وتنظيم المؤسسة العلمية والاكثار من عدد المدارس الى زيادة استعماله الطبقة المتوسطة وتوثيق علاقاتها بالنظام القائم وهي الطبقة التي شغفت دائما بالدرجات العلمية والشهادات الرسمية التي تؤمن لابنائها فتح طريق الوظائف الحكومية وتجعلهم يطمئنون الى مستقبلهم المهني. بينما ترمز الشهادات التي يحصلون عليها الى الطبقة التي ينتمون اليها لينهض ذلك دليلا على هذا الشغف العلمي الذي ذكرناه.

على ان التعليم لم يكن كله تحت هذه السيطرة العلمانية وحدها. اذ ترك الامبراطور للهيئات الدينية مهمة تعليم الاناث. وأظهر كذلك اهتماما شديداً بتعليم بنات الضباط العسكريين من بين الذين استشهدوا في الحروب الفرنسية تحت قيادته. اذ أسس لهم مؤسسات ومدارس بلغ عددها ستة مؤسسات. كذلك أعاد افتتاح مدارس الفرير ومدارس الرهبان المسيحية في فرنسا منذ عام ١٨٠١م لتقوم بعبء التعليم الابتدائي.

اما هدف الامبراطور من تشجيع التعليم الديني فهو دفع ابناء الامة الفرنسية لتعليم اصول ديانتهم المسيحية حتى يدينون بكل التعاليم والارشادات التي أخذت بها الكنيسة الفرنسية والتي تدور حول واجب المسيحيين نحو الامبراطور هذا الواجب الذي يتطلب الاحترام لشخصه والطاعة لأوامره والولاء لحكومته وتأدية الخدمة العسكرية.

على أن هذه الواجبات شروط ضرورية للمحافظة على الامبراطورية وعلى عرشه وللدفاع عنها وذلك ليس فقط لان (الاله) قد فوضه للحكم وللسلطان واتخذ صورته على الارض فحسب بل وكذلك لانه أعاد الدين والعبادة على نحو ما كان يعرفه الفرنسيون ونشأ الاباء وأجدادهم عليه بالاضافة لانه عامل من عوامل استقرار النظام العام. وبالجملة كل المبادىء التي حاربتها الثورة الفرنسية والتي كانت تـؤيدها الكنيسة ورجالها.

الصحافة:

ولاستكمال الدعائم التي تحفظ نظام الديكتاتورية قام بتقييد حرية الصحافة لاعتقاده بأنها تروج الاشاعات او الانباء التي يذيعها أعداؤه الانجليز ليثيروا ضده الرأي العام ولكي يبلبلوا أفكارهم لذلك طالب فوشيه باستدعاء رؤساء تحرير الصحف يهددهم بغلق دورهم ان استمروا في نشر الاراء الثورية في العالم ويخطرهم بأن في فرنسا الان حزب واحد هو حزب الامبراطور. كذلك طالب رؤساء الصحف بدفع مبلغ محدد سنويا للبوليس لانشاء جهاز للمراقبة على الصحف في فبراير سنة ١٨١٠م ولذلك أنشأ ادارة عامة للرقابة على الصحف تابعة لوزارة الداخلية في العام التالي تشرف على كافة المطبوعات.

كذلك خفض عدد مطابع فرنسا الى عشرين مطبعة فقط واستدع مؤسسيها ليقسموا أمام هيئة الرقابة يمين الولاء للامبراطور ولكي

يتعهدوا بعدم طبع أو نشر اية مقالات او كتب تضر الامبراطور أو نظامه السياسي.

المسرح:

خضع المسرح أيضا لنفس القيود الخانقة التي تعرضت لها الصحافة في فرنسا كلها وخاصة باريس. وكان الجمهور الفرنسي عاشقا للمسرح حتى الامبراطور فقد كان من المغرمين بالذهاب الى الاوبرا والمسرح الجاد. اما بقية الشعب وكنتيجة لكبح الحريات اتجه الى المسارح الهزلية الصغيرة المنتشرة في باريس مما دفعه الى اغلاق معظم المسارح الهزلة ليجبر الجمهور على الاتجاه الى المسارح الجادة والاوبرا دون الهزلية.

ولكي يحقق هدفه هذا ويصفي المسارح الصغيرة أصدر اوامره بإغلاق المسارح التي تثبت خللاً في ميزانيتها بناء على تقرير مفصل يعرض من المسرح على الرقابة وبناء عليه تغلق المسرح ابوابه او يستمر في تقديم عروضه.

وكانت النتيجة انه لم يصبح في فرنسا سوى ثمانية مسارح ولم يعد للافراد حق انشاء مسارح جديدة حتى ولو كانت بالمجان ولم يصبح للشعب الحق في دخول مسارح سوى هذه المسارح المحدودة وبذلك صارت صناعة المسرح صناعة حكومية ووظائفها ادارية وتشرف عليها الدولة.

كان الحجر على الفكر الحر أمرا طبيعيا لان الامبراطور أراد بناء مجتمع فكريا مرتبطا بالتعاليم والارشادات الكنسية وبالتالي لم يرض على الكتاب السياسيين أو الفلاسفة لذلك الغى من المجتمع العلمي قسم علوم الاخلاق والسياسة ايام القنصلية ولم يبق في داخل البلاد من محترفي السياسة سوى من يؤيدون نظامه ويعملون في فلكه والفلاسفة لم يبق منهم سوى من حاول تسجيل تاريخه المجيد سياسيا وعسكريا. وفي الحقيقة إن هذه الدكتاتورية الداخلية قد اعانته مؤقتا على المضي في

سياسته الاستعمارية لتوسيع ممتلكات امبراطوريته وهي نفسها التي ساعدت أعداءه في القضاء عليه. واثناء تكالب الاعداء عليه حاول عبثا ايقاظ الهمم في أمة انهكتها الحروب، وكان قد سلبها منذ أمد طويل حريتها. لكن هذا الاستنهاض لم يجد اي صدى له عند الشعب.

ثورة الامبراطورية

من ١٨٠٥ م: ١٨٠٧ م

عداء الدول الاوروبية للنظام الامبراطوري:

واجه نابليون عداء شديداً من قبل الدول الاوروبية جميعا نتيجة للسلطات الواسعة التي آلت إليه نتيجة لنظامه الامبراطوري وبعد أن منحه الشعب موافقته الكاملة للقيام بهذه المهام العسكرية والسياسية في داخل فرنسا وخارج فرنسا على حد سواء. أما مبعث الخوف لدى الدول الاوروبية فكان بسبب الميول الاستعمارية التي تجلت في حملات بونابرت على ايطاليا وألمانيا وهولندا وسويسرا. تلك التوسعات التي حاول بونابرت جعلها ممتلكات شرعية جديدة لفرنسا بمقتضى الأمر الواقع وبالتالي عين عليها اشقاءه ومن ارتبط به عن طريق النسب والزواج.

لم يكن هذا السبب وحده هو مبعث القلق لدى تلك الدول إنما السبب الثاني ظهر كنتيجة لترويج بونابرت لكافة الشعارات الثورية والمكاسب الثورية التي حصل عليها ابناء الشعب الفرنسي والتي أدت إلى طفو الطبقة الثالثة البورجوازية على سطح المسرح الاجتماعي وزوال الطبقتين القديمتين وهما طبقة الأشراف أي ارستقراطية الأرض وطبقة الاكليروس أي رجال الدين. هذه المكاسب الثورية كانت مصدر رعب ملوك اوربا التقليديين لأن معنى اعتناق ابناء شعبهم لتلك المبادىء

هو بداية النهاية لسلطتهم خاصة إذا ما ثارت شعوبهم عليهم. لذلك لم يكن غريبا أن يقابلوا حكومة الامبراطورية النابليونية الاستعمارية بهذه الكراهية الشديدة وبحذر شديد أيضاً.

ظهر هذا الخوف وتلك الكراهية في امتناع ملوك اوربا وأصحاب التيجان الشرعية عن تهنئة نابليون بتتويجه امبراطورا ولم يهنئه سوى ملك اسبانيا وتكون على اثر هذا الرعب من الدول الاوربية ما عرف باسم التحالف الدولي الثالث.

التحالف الدولي الثالث

كان أول محاولة لهذا التحالف ما قامت به روسيا من محاولة فاشلة طالبت فيها نابليون بالتخلي عن مستعمراته في ايطاليا وألمانيا، تلك المطالب التي رفضها نابليون باصرار شديد وكان من نتائج هذا الرفض ان سحبت روسيا سفيرها في باريس في أغسطس سنة ١٨٠٤م وأبقت هناك قائماً بالأعمال ثم سحبت هذا القائم بالأعمال بعد بضعة أشهر لكي ترسل إلى لندن مندوبا خاصا ليتفاوض مع حكومة لندن بغية الوصول إلى نوع من التحالف ضد فرنسا وتم توقيع هذه المعاهدة التي عرفت بمعاهدة «سان بطرسبرج» في ١١ أبريل سنة ١٨٠٥م.

وبمقتضى هذه الاتفاقية أصبح على نابليون في نظرها أن يتخلى عن ممتلكاته الجديدة وتعود فرنسا إلى ما كانت عليه قبل عصر القنصلية. على أن تتكون ممالك جديدة من هذه المستعمرات لتمنع فرنسا من التوسع في أي وقت في المستقبل منها مثلا هولندا ومعها بلجيكا لتصبح مملكة هولندا ومملكة بيدمنت الايطالية التي تضم اليها كل من ليجوريا امباردبا. ثم بروسيا بحدودها المعروفة تاريخيا.

شجعت معاهدة سان بطرسبرج النمسا على اعلانها المعاهدة السرية التي كانت قد عقدتها قبل ذلك مع روسيا وبذلك اصبح التحالف الدولي

الثالث مكونا من روسيا - انجلترا - والنمسا. وكان دافع النمسا من هذا الانضمام الثأر من هزائمها المتكررة أمام بونابرت أيام الحملة الايطالية ثم كان سببا جديدا ظهر على أثر تتويج بونابرت امبراطورا وأعني به ضم البلدان التي تم احتلالها في ايطاليا إلى التاج الفرنسي واعلان بونابرت نفسه حاكما عليها.

أما بروسيا فقد فضلت أن تقف موقف الحياد من هذا الامبراطور القوي على امل أن يتخلى عن اطماعه في هانوفر.

أما بونابرت فقد قابل هذا التحالف بتكوين سبعة جيوش كاملة بقيادة قواد عظام لخوض معركة طاحنة ضد انجلترا في البحر. رغم ما عرف عن انجلترا من سيادتها التي لا تضارع على البحار. وكان امله من هذه الحملات أن يكسر هذا التحالف باخضاع الرأس المفكر وأقوى قوة فيه وأعني بها انجلترا.

خرجت الجيوش السبعة بادئة بالعدوان وكان همها الاول اخلاء القنال الانجليزي أي بحر المانش من الجيوش الانجليزية. لكن اسطول انجلترا كان على أهبة الاستعداد. فتظاهر الأسطول الفرنسي بأن خروجه لا يعني عدوانا على انجلترا إنما يهدف الذهاب إلى جزر الهند الغربية في مارس سنة ١٨٠٥ م. ثم دارت معارك مثيرة بين الاسطولين على الساحل الاسباني الغربي كانت الهزيمة من نصيب الاسطول الفرنسي.

لكن الفرنسيين لم يستسلموا نظرا لتهديدات نابليون المستمرة بعقابهم. والتقى الاسطولان للمرة الثانية عند رأس الطرف الآخر. وهناك استطاع نلسون امير البحر الانجليزي أن يفصل الجيشين الفرنسيين ويلحق بالاول هزيمة ساخنة أدت إلى انسحاب قائده ثم مات متأثرا بجراحه. ثم التقى بالجيش الثاني وهزمه ايضا. وكان النصر الباهر للانجليز بقيادة نلسن الذي دفع حياته ثمنا لهذا النصر العظيم في

٢١ اكتوبر سنة ١٨٠٥ م.

وبهزيمة الطرف الآخر لم يحاول الفرنسيون مصارعة الانجليز في البحر مطلقا واعترفوا بسيادتهم عليه. وتعتبر هذه المعركة اكبر المعارك التي خاضتها فرنسا في عهد الامبراطورية نتيجة لضخامة تكاليفها، وفداحة خسارتها. اذ تحطم الاسطول الفرنسي تماما ولم يبق منه إلا فلولا بسيطة، حتى أن الامبراطور لم يستطع أن يعيد بناءه كما كان قبل بداية هذه المعركة.

انتهز امبراطور النمسا فرصة انشغال الامبراطور الفرنسي في معاركه مع الانجليز وزحف بقواته صوب المانيا بغرض الاستيلاء على ميونخ في ٧ سبتمبر سنة ١٨٠٥ م لكن نابليون كان يقظا لهذه المحاولة ومتوقعا لحدوثها فأرسل جيشا بريا لملاقاة النمساويين. وزحف الجيش الفرنسي متعقبا القوات المعادية حتى التقى في النهاية بها عند «أولم» وهناك لقنهم درسا قاسيا. اذ تمكن من هزيمتهم وأسر حوالي تسعة وعشرين ألف مقاتل.

أما روسيا فقد زحف جيشها ليساعد جيوش النمسا تحقيقا لنص التحالف الذي تم بينهما. وكان هدف الجيوش الروسية الوصول إلى عاصمة النمسا وأعني بها (ڤينا). ولكي يصلوا إلى العاصمة دون ملاقاة الجيش الفرنسي كان عليهم عبور الأراضي البروسية. وبالفعل زحف الامبراطور الروسي إلى برلين وهناك اتفقا على التعاون وسمحت بروسيا للجيش الروسي باختراق أراضيها حتى يصل إلى ڤينا وتم ذلك بالرغم أن بروسيا حتى هذه اللحظة لم تكن قد اعلنت عداءها لفرنسا.

بالرغم من الصعوبات المالية التي كانت تواجهها الخزانة المالية والتحذيرات التي وجهها تاليران وزير المالية لبونابرت بالتخلي عن أهدافه في بروسيا في هذه المرحلة إلا أنه رفض هذه النصيحة وتوجه

على رأس جيشه صوب فينا في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٠٥م وهناك رفض كل محاولة قدمها الروس للهدنة وطالبهم بالجلاء الفوري عن النمسا. إلا أن الروس رفضوا فطاردهم نابليون حتى وصل إلى قرية «أوسترلتز» في ٢ ديسمبر سنة ١٨٠٥م ودارت رحى المعركة الشهيرة التي اشترك فيها ثلاثة من أقوى اباطرة اوربا امبراطور فرنسا، امبراطور روسيا، وامبراطور النمسا. وسميت معركة الأباطرة الثلاث وانهزمت قوات الحلفاء روسيا والنمسا هزيمة بالغة كانت كافية لانهاء المحالفة الثالثة ضد فرنسا والقضاء على اعضائها، فطلبت النمسا الصلح وتقهقر قيصر روسيا واضطرت بروسيا إلى تناسي اتفاقها السري مع روسيا بالتعاون. وشعرت انجلترا بالرغم من النصر الذي كانت قد احرزته في الطرف الآخر انها هي الأخرى قد انهزمت في هذه الواقعة حتى أن رئيس وزرائها وليم بت قال قولته الشهيرة: «لقد لحقت بي الإصابة أنا كذلك في اوسترلتز» ثم توفي في ٢٣ يناير سنة ١٨٠٦م.

ثم عقد صلح برسبورج بين فرنسا والنمسا وكان معنى هذا الصلح نهاية كل حلم يرمي إلى احياء الامبراطورية الرومانية المقدسة واستولى نابليون على كل الطرق المؤدية إلى نهر الراين أي إلى المانيا في مقابل اعتبار امبراطور النمسا امبراطوراً للنمسا والمانيا.

ثم توجه بعد ذلك لعزل ملكة نابولي وتعيين أخيه جوزيف ملكا عليها نتيجة لعلاقاتها المشينة بنلسن أمير البحر الانجليزي وأسماها بعد ذلك مملكة الصقليين. وبذلك تصبح معظم ايطاليا إلا ولايات البابا تحت التاج الفرنسي بالإضافة إلى سويسرا وهولندا وممالك المانيا الثلاثة بفاريا وورتمبرج وبرج. لكي يضمن نابليون ارتباط الولايات الالمانية الثلاث بالعرش الفرنسي زوج أشقائه وأقاربه لفتيات من اميرات تلك الولايات ثم عينهم حكاما عليها.

ثم ألف نابليون اتحاد الراين في ١٢ يوليو سنة ١٨٠٦م من ستة عشر عضوا من امراء الولايات الالمانية. وكان من نتيجة عقد هذا الاتحاد أن أصبح بونابرت هو حامي هذا الاتحاد وسقطت كل دعوة لاحياء الامبراطورية الرومانية المقدسة. بل وأجبر امبراطور النمسا على التخلي عن منصبه لامبراطور النمسا والمانيا. وأصبح امبراطورا للنمسا فقط. كذلك اصبح من واجب اعضاء الاتحاد تقديم المعونة المادية والعسكرية للامبراطور حتى وقت الحرب وكانت هذه المعونة جيدة وأساسية اذ بلغ عدد جيوش الاتحاد ستة وثلاثون الف رجل. وقد وضعت كل هذه القوات تحت تصرفه.

كان هذا الاتحاد بمثابة تهديد مباشر لبروسيا نظرا لضياع نفوذها في المانيا وخشيت أن يتنازل نابليون عن «هانوفر» لانجلترا التي كان يحاول جاهدا الوصول إلى مفاوضات سلمية معها. لذلك ارسل امبراطور النمسا انذاراً لفرنسا بفض الاتحاد وتحرك الجيش الروسي بالفعل ضد فرنسا وتقابل الجيشان عند اورشتاد وتم هزيمة جيش بروسيا فيها في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٠٦م ولقب القائد الفرنسي وافو بلقب دوق ارشتاد مكافأة له على هذا النصر الساحق اذ كانت قواته خمسة وعشرون الفا في مقابل اكثر من سبعين الفا من البروسيين.

تعقب الجيش الفرنسي فلول الجيش البروسي المدحور حتى قضى عليه نهائيا وسلمت القوات التي كانت بقيادة الحاكم البروسي. ذلك الحاكم الذي عرض على القوات الفرنسية تزويدها بقوارب لعبور نهر الاودر وبذلك وبالتحديد في ٢٧ اكتوبر سنة ١٨٠٦م دخل نابليون برلين. وهكذا كما قال هنريك هابني «لقد نفخ نابليون بفمه على بروسيا فلم يعد لبروسيا وجود».

الحصار القاري

ولقد لقي نابليون وسط حروبه القارية هذه مشغولات كثيرة بنضاله مع انجلترا وعندما كان يعسكر في برلين ابتكر نوعا جديداً من الحرب ضد هذه الدولة. وذلك بأن استصدر يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٨٠٦ م مرسومات برلين المشهورة لفرض الحصار على انجلترا بإنشاء ما يعرف باسم الحصار القاري كرد لانجلترا على منعها من الدخول إلى الموانىء الفرنسية والهولندية أو غيرها من موانىء البلدان المتحالفة مع فرنسا كذلك هددت بمصادرة السفن الفرنسية أو سفن البلاد المتحالفة معها اذا حاولت الدخول في الموانىء الانجليزية والاستحواذ على المتاجر الموجودة بالسفن والقبض على الأشخاص الذين يعثر عليهم بها وكان ذلك في ١٦ مايو سنة ١٨٠٦م. مما اضطر بونابرت في التفكير في الحصار القاري حول انجلترا.

اعلن بونابرت في مرسومات برلين ان انجلترا قد صار الحصار مضروبا عليها وحرم التعامل التجاري معها والاتصال بها وإلا تعرض فاعل ذلك للعقوبة الصارمة. وبذلك خضعت متاجر وممتلكات الرعايا البريطانيين للمصادرة ومنعت كل السفن الآتية من انجلترا أو من مستعمراتها أو التي زارت في طريقها احدى الموانىء الانجليزية من دخول الموانىء الفرنسية وصار يقبض على كل الرعايا الانجليز سواء في فرنسا أو في البلاد المخالفة لها أو التي تحتلها فرنسا.

خسرت فرنسا كثيرا من جراء هذا الحصار لأن نجاحه كان يتطلب وجود بحرية قوية وكثيرة العدد لتستطيع السهر على الموانىء ولتراقب الحصار المفروض على الجزر البريطانية ثم على الموانىء الاوربية في الاملاك الواسعة الخاضعة للامبراطورية كذلك لم يكن بامكان الولايات التابعة لفرنسا القدرة على تحمل هذا الحصار وهي لن تكسب أي شيء

من وراء نجاح الامبراطورية في تنفيذه.

تحرك الجيش الروسي صوب الفسيتولا مما اضطر بونابرت إلى الرحيل متجها صوب بولندا وقد رحب به البولنديون وعقدوا عليه آمالا عراضا اهمها اعادة الاستقلال للأمة البولندية القديمة - وقد استفاد من هذا الشعور وكون فرقة الفرسان البولنديين المشهورين بالفروسية وضم اليهم جنودا من الجيش البروسي الفارين من صفوف الجيش البروسي. وكان في كل هذه المحاولات يتلاشى الاحتكاك بالجيش الروسي حتى يتمكن من عقد معاهدة سلام مع روسيا، التي كانت الدولة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها في معاونته ضد انجلترا في حصاره الذي فرضه عليها.

ثم استقر بونابرت في وارسو منذ ١٩ ديسمبر سنة ١٨٠٦م وكان يدير شئون دولته من هناك وكانت انشط فترة لقدراته العقلية. وهناك التقى بزوجته ماري لويز المشهورة. اما الجيش الروسي فكان يهدف إلى قسم الجيش الفرنسي قسمين ليسهل عليه اخضاعه ولكن باءت محاولاتهم بالفشل في البداية. ثم سنحت الفرصة المناسبة عند مدينة أيلو نتيجة لتساقط الثلوج مما حجب رؤية تحركات الجيش الروسي. حتى كاد نـابليون أن يقـع في الأسر، لولا وصول القواد المـاهرين وافو ونـابي. واستبسال القائد العظيم مورا الذي استطاع استخلاص النصر من انياب الاسد وبعد معارك طويلة وقاسية وأرسل نابليون عقب هذا النصر يطلب اقامة احتفالات النصر في كل انحاء فرنسا للانتصار على العدو الشرس وأعني به روسيا. وبذلك يكون قد انتصر في ايطاليا والمانيا وهولندا وروسيا وبروسيا والنمسا. ولم يبق امامه سوى النجاح في الحصار القاري المفروض على العدو اللدود انجلترا ليتحقق حلمه العظيم بالسيطرة على كل الساحة الاوربية من اقصاها إلى ادناها. من مشرقها

إلى مغربها. بل من شمالها إلى جنوبها بحق وبكفاءة لم ينس تسجيلها كافة المؤرخين العسكريين منهم أو السياسيين. منذ أول أبريل سنة ١٨٠٧ م استقر المقام ببونابرت في بروسيا الشرقية ليكون على مقربة من روسيا حتى يتمكن من تدبير المؤامرات التالية ضدها:

أولا: بدأ حصار مدينة واتزج وكانت لها أهمية كبيرة بسبب المؤن العظيمة المخزونة بها ولموقعها الاستراتيجي على مسيرة الجيش الأعظم وحتى تتمكن من احباط أية محاولة لتسرب الجيش الانجليزي أو السويدي أو الروسي واستطاع اجبار المدينة على التسليم في ٢٦ مايو سنة ١٨٠٧ م.

ثانيا: استطاع الامبراطور ارسال سفيره سباستياني إلى السلطان العثماني في تركيا. لاقناعه بتحقيق القسطنطينية وقد امكنه ذلك. وليطلب منه عقد اتفاق تعاون بمقتضاه ترسل تركيا جيشا لمساعدة الجيش الفرنسي على نهر الدانوب وليجعله في النهاية يعلن الحرب على روسيا وقد نجح سباستياني في تحقيق كل ما طلب منه في هذه المهمة السياسية العظيمة.

ثالثا: تمكن بونابرت من عقد تحالف مع فارس ضد كل من روسيا وانجلترا في ٤ مايو سنة ١٨٠٧ م. وكان من نتائج هذه المؤامرة الفرنسية ان هزم الجيش الروسي والنمساوي في واقعة فريدلاند في ١٤ يونية سنة ١٨٠٧ م وتقهقرت على الفور الجيوش المهزومة. ثم استولى الفرنسيون على مدينة تلست بعد ذلك.

فقد امبراطور روسيا الثقة في حلفائه وأنهكت جيوشه كثرة الهزائم فطلب الصلح من بونابرت فأجابه على ذلك وكانت بروسيا هذه كبش الفداء. وكان ذلك في مدينة تلست في ٧ يوليو سنة ١٨٠٧ م وبناء على

هذا الاتفاق اصبحت حدود بروسيا أربعة ولايات فقط هم دوقية براند نيرج - ودوقية يوجيرانيا -وسيلزيا العليا ثم سيلتريا السفلى. أي فقدت بذلك نصف مساحة آراضيها وبالتالي فقدت نصف عدد سكانها وأصبح لديها خمسة ملايين نسمة فقط. وأسس من نصف بروسيا الباقي مملكة وستفاليا ودوقية وارسو. كما تعهدت بروسيا باغلاق موانيها في وجه التجارة الانجليزية وتم التصديق على المعاهدة الفرنسية البروسية في ٩ يوليو سنة ١٨٠٧م.

أما نصوص الاتفاقية التي عقدت بين فرنسا وروسيا: وهي التي عرفت باتفاق تلست هي الآتي:

ان تعترف روسيا بكل التعديلات التي تمت في بروسيا والتي أصبحت حدود بروسيا بمقتضاها الولايات الأربع واعترف كذلك بالمماليك الجديدة. مملكة وستفاليا ودوقية وارسو ونص الاتفاق على أن نابليون كان يزمع القضاء على بروسيا بالكامل وضم املاكها إلى فرنسا لتصبح الحدود الفاصلة بين روسيا وفرنسا محددة. ولكن بناء على رغبة الامبراطور الروسي حافظ على وجود بروسيا بولاياتها الأربع. وقد اعترف الامبراطور الروسي كذلك بسلطات بونابرت في مملكة الصقليين وأملاكه في ايطاليا وهولندا وسويسرا ووافق على التوسط لعقد الصلح بين تركيا وروسيا.

كذلك تم عقد محالفة سرية بين فرنسا وروسيا نصت على التعاون العسكري الكامل بين الدولتين في حالة تعرض احداهما لأي عدوان أوربي كما نصت ان تبلغ روسيا انجلترا بنواياها الانحيازية ناحية روسيا ان هي رفضت الصلح مع فرنسا. كذلك انذار انجلترا بضرورة ترك حرية الدول الملاحية والتجارية. وطالبتها بالتخلي عن كل فتوحاتها التي حصلت عليها بعد عام ١٨٠٥م في مقابل اعادة هانوفر اليها وان هي

رفضت تدعى كل من السويد والدانمرك والبرتغال والنمسا لاعلان الحرب على انجلترا.

اما تعهدات فرنسا تجاه روسيا ومسئولياتها فانحصرت في القيام بدور الوسيط بين تركيا وروسيا فان رفضت تركيا عقد الصلح مع روسيا تتعاون الدولتان في تحرير كل الشعوب الاوربية الخاضعة للباب العالي وكان معنى هذا التحالف السري ان نابليون قد تخلى عن حليفه السابق تركيا من أجل الحفاظ على روسيا. وتم التصديق على هذه الاتفاقية في ٩ يوليو سنة ١٨٠٧م في مدينة تلست.

وكان من نتائج التصديق على هذه المعاهدة ان أصبح بونابرت قادرا على جعل الحصار القاري أداة فعالة يهدد بها انجلترا. فالجنود الفرنسيون يحتلون وانزج المدينة الحرة. وبروسيا تحتلها قوات فرنسية حتى تدفع الغرامة المقررة عليها عقب هزائمها. وروسيا اعترفت بالتغييرات الاقليمية التي حدثت في المانيا (وهي الراين ومملكة وستفاليا) كما اعترف بمملكة هولندا ومملكة نابولي في ايطاليا.

عاد نابليون إلى باريس في ٢٧ يوليو سنة ١٨٠٧م بعد غياب دام ثمانية عشر شهرا استطاع اثناءها - كما قال سيجور كيراضائة في مذكراته - انه قد اشتبك في مائة واقعة وأربع معارك كبرى وحطم اربعة جيوش وخلق ستة ملوك عينهم في ستة ممالك هم (مملكة بفاريا وورتبرج - سكسونيا ونابولي وهولندة ووستلفاليا).

كذلك حول جميع الدول العظمى في القارة الاوربية الذين كانوا قد تحالفوا ضده يسعي من انجلترا إلى صفه وضدها. هذا ولقد بلغت الامبراطورية النابليونية في تلست أوج رفعتها السياسية والعسكرية وقد اعترف نابليون بذلك وقال «كان أسعد أيام حياتي تلك التي اقترنت بالانتصارات السياسية والعسكرية التي توجبها اتفاقات تلست (وكان

هذا الاعتراف الذي أدلاه اثناء الاقامة بمنفاه في سانت هيلانة).

أما أهم خطوة أقدم عليها لقتل الديمقراطية وتدعيم سلطانه المطلق في فرنسا ما قام به تجاه مجلس التربيون الذي وصفه بأنه لا يزال يحتفظ بعض الشيء بذلك الروح الديمقراطي المضطرب الذي تسبب في مدة طويلة في إثارة المتاعب بفرنسا فقد صدر قرار من مجلس الشيوخ في ١٩ أغسطس سنة ١٨٠٧م بإلغاء مجلس التربيون وبأن ينضم أعضاؤه إلى المجلس التشريعي الذي جعل شرط القبول به لا يقل عن الأربعين سنة وانتقلت اختصاصات مجلس التربيون إلى ثلاث لجان من هذا المجلس التشريعي.

وفي ١٥ أغسطس سنة ١٨٠٧م احتفلت باريس بالنصر الباهر الذي أحرزه نابليون باحتفال فاق بفخامته كل الاحتفالات السابقة وكان احتفالا قوميا. اذ لم يكن لتكريم هذا البطل بل لتمجيد العاهل الذي شاء الاله ان يكون هدية السماء على الأمة الفرنسية.

وفي النهاية ان الحفاظ على الاستقرار في أوربا بعد هذه الانتصارات والبقاء على الحصار القاري ضد العدو اللدود انجلترا كان مرتهنا بالحفاظ على اتفاقية السلام مع روسيا ولأنها كانت اتفاقية شخصية بمعنى أن عاهليها اللذين عقداها كانت تربطهما مصالح ذاتية أدت إلى عقد هذا الحلف وكان لا بد من انهيار هذا التحالف اذا ما تعارضت مصالحها.

وبذلك تكون تلست هي نقطة القمة والذروة في الامبراطورية الفرنسية.

أزمة الحصار القاري من ذروة النجاح إلى قاع الانهيار ومصاعب فرنسا

كانت الأغراض التي استهدفت نظام الحصار القاري تحقيقها ثلاثة:

أولا: موافقة دول القارة الاوربية بأسرها سواء بطريق الرضا أو بإرغامها على اغلاق كل موانيها دون التجارة البريطانية.

ثانيا: استبدال السلع التي تنتجها المصانع الاوربية في القارة بالمصنوعات البريطانية.

ثالثا: تحقيق السلام البحري وضمان حرية البحار، وانتزاع ذلك انتزاعا من العدو المشترك بريطانيا بهدم اقتصاديات الانجليز وتحطيم بحريتهم بفضل تحالف القوات البحرية في أوربا بأسرها ضدهم.

كذلك توقف نجاح هذا الحصار على قوة صمود الدول الاوربية امام خسائرها جراء هذا الحصار تلك الخسائر التي تجلت في غلاء الاسعار غلاءاً فاحشا. وحرمان دول القارة من السلع والمواد الضرورية لاحتياجات شعوبهم. ثم وقف التجارة البحرية. وتعطيل النقل البري ايضا وعجزه عن امداد الأسواق بحاجاتهم بدرجة كافية وفي صورة رتيبة منتظمة مما يؤدي إلى كساد التجارة الداخلية في كل دولة.

كذلك توقف نجاح الحصار القاري على سبب هام جدا ألا وهو ولاء شعوب أوربا لفرنسا. ذلك الولاء الذي جاء بحد السيف ولكي تحافظ فرنسا على بقاء هذه الطاعة لا بد ان تبقى على أهبة الاستعداد العسكري دائما من جهة التدريب وعدد الجنود والمؤن وسرعة الحركة وكذلك كان على بونابرت ان يجدد دائما في خططه الحربية وهذا ما كان

فوق طاقة أية قيادة عسكرية حتى نابليون بحكم أن العبقرية الفردية مهما عظمت فهي قدرة محدودة أيضاً.

أضف إلى كل ذلك حقيقة هامة وهي امكانية اقناع الشعوب الاوربية بأجمعها بتحمل شظف العيش وخسائرها التجارية في مقابل وهم هو اخضاع بريطانيا في الوقت الذي تخفي فيه فرنسا مصالحها الذاتية فقط وهي السيطرة على البحار وعلى القارة الاوربية بأجمعها بما فيها انجلترا.

كان على بونابرت ان يحتفظ بجيوش قوية تستطيع خوض حروب طويلة ضد الاسطول البحري. وبالتالي عليها ان تحول دون قيام حرب في البحر. وكان عليها أخيرا ان تضمن ولاء الدول الاوربية لأن رحى الحرب تدور في الساحة الاوربية كاملة فكل دولة اما أن تنضم له في الحرب واما إلى أعدائه الانجليز.

ووفقا لهذه النظرية اضطرت الدانمرك إلى اعلان موقفها إلى جانب بونابرت وضرب الاسطول الانجليزي عاصمتها كوبنهاجن في أول سبتمبر سنة ١٨٠٧م وحطم سفنها وكل عتاد الحرب في ترسانتها. وفي ٧ سبتمبر قررت الحكومة الدانمركية تسليم بقايا اسطولها للانجليز.

وبقيت السويد إلى جانب انجلترا وكان حينئذ باستطاعة القيصر الروسي اسكندر الاستيلاء على فنلندة في فبراير ١٨٠٨م وفقا لنصوص معاهدة تلست.

أما البرتغال فكانت تثق في قدرات البحرية التجارية وتربطها صداقة وطيدة ومصالح متبادلة مع الانجليز لذلك رفضت الحصار القاري لهذا قرر بونابرت احتلال عاصمة البرتغال لشبونة وتقسيم املاكها مع ملك اسبانيا وفق معاهدة سرية تمت في فونتنبلو في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٠٧م وبناء على نصوص هذه الاتفاقية السرية أعطيت البرتغال

الشمالية (لوزيتانيا مع مينائها أوبرنو إلى ملكة اترورياباطاليا). وعلى الملكة ان تتنازل عن اتروريا لشقيق بونابرت. ثم اعطيت البرتغال الجنوبية الى ماتويل جودي امير السلام محظي الملك الاسباني. اما لشبونة فقد تركت لقوات بونابرت لتبقى فيها بعد احتلالها إلى أن يعقد معاهدة سلام معهم وبعدها يعطيها لشارل الرابع ملك أسبانيا.

ولتحقيق كل بنود هذا الاتفاق السري ومن أجل تأديب البرتغال زحف الجيش الفرنسي في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٠٧م في موقعة ايرانس وكان يرغب بأسر ملك البرتغال لولا أنه هرب إلى البرازيل واتخذها مقرا لحكومته الجديدة.

لم يكن أمام بونابرت بعد ذلك سوى عدوته بريطانيا. تلك التي أصبحت تمر بمرحلة اقتصادية سيئة للغاية فقد زادت نسبة البطالة بها زيادة لم تحدث لها من قبل وهبطت بالتالي قيمة الأوراق المالية نتيجة لأزمتها الاقتصادية وارتفع دينها العام الا أن بريطانيا بصلابتها المعهودة كانت مصممة على تخطي ومقاومة الحصار القاري بكل ما لديها من صبر وقوة فأصدرت وزارة بورتلاند قرارات قاسية لاظهار مدى استيائها من مرسومات برلين السابقة. هذه القرارات التي أصبح بمقتضاها اخضاع كافة السفن العابرة حتى للدول المحايدة لقرارات التفتيش البحري. كذلك الزمتها بالوقوف في احدى موانىء بريطانيا أو في جبل طارق ومالطة ودفع اتاوة مالية على المتاجر التي في بطونها والحصول على ترخيص بالتجارة ليتسنى لها الدخول في احدى الموانىء الانجليزية.

وكان من نتائج هذه القرارات ان لقيت الدول المحايدة عناء شديداً وكانت الولايات المتحدة الامريكية في طليعة الدول التي ألحقت بها هذه القرارات أذى كبيراً حتى انها استصدرت قانونا في ٨ ديسمبر سنة ١٨٠٧م لمنع التبادل التجاري مع الدول الاوربية وطلب جفرسون

رئيس حكومتها من الكونجرس استصدار قرارات لاغلاق الموانىء الامريكية في وجه التجارة الاجنبية.

والحقيقة ان موقف انجلترا هذا قد أثار ضدها شعورا بالضيق لكن بونابرت لم يحاول استغلال هذا الموقف لصالحه بل لجأ الى اعلان قرارات جديدة هي في الحقيقة أشد وطأة من قرارات انجلترا السابقة وهي قراراته التي عرفت بمرسومات برلين. أما هذه القرارات الجديدة فقد عرفت بمرسوم ميلان في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٠٧م والتي بمقتضاه أصبح على كل سفينة مهما كانت الدولة التي ترفع علمها والتي تخضع لتفتيش السفن الانجليزية او حتى التي ترغم للرحلة عبر انجلترا او تلك التي دفعت اتاوات ما للحكومة الانجليزية. عليها ان تفقد جنسيتها وينتهي تمتعها بالضمان الذي يخوله لها علمها الذي ترفعه ومن ثم تعتبر املاكا انجليزية وتعامل معاملة الانجليز. الا اذا عاد الانجليز الى الاعتراف بحقوق الانسان واحترموا مبادىء العدالة والشرف.

وأعقب هذه القرارات باحتلال جيوشه لولاية روما وانتزع ولايتان من الولايات البابوية في ٢٠ فبراير سنة ١٨٠٧م - ثم أصبح يتدخل وبصورة ساخرة في شئون اسبانيا الداخلية ابان الخلافات التي دبت في الاسرة المالكة الاسبانية وانتهى تدخلهم بطلب شارلي الرابع ملك اسبانيا زواج ابنه فرديناند من أسرة بونابرت في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٠٧م.

أما قائد بونابرت مورا فقد زحف بقواته مخترقا اسبانيا حتى دخل مدريد العاصمة في ٢٣ مارس سنة ١٨٠٨م.

أما من جهة روسيا فكان بونابرت حريصا على صداقتها ليبليها معه في مقاومة الحصار القاري الا ان امبراطورها كان غاضبا من نص معين في معاهدة تلست هذا النص هو انشاء دوقية وارسو وكان يخشى

احياء مملكة بولندا القديمة التي تهدده اذا اعتقد انها ستكون مكانا مناسبا لحرب اليهود والمشردين في الارض والذين يناصبون الكنيسة الارثوذكسية الروسية العداء أما نبلاء روسيا وأرستقراطيي الارض بها قد غضبوا من الحصار القاري لما سبب لهم من خسائر مالية فادحة ففي حين لم يكن يجدوا ما يصدرونه لفرنسا اذ كانوا يصدرون قبل الحصار كل مستلزمات الاساطيل الانجليزية من أخشاب وحبال وقنب. لذلك حاول النبلاء جذب الهاربين الفرنسيين من البلاد ضد بونابرت.

هذا في الوقت الذي حاول بونابرت التلويح لقيصر روسيا بالمزايا العديدة التي ستعود عليه اذا ما نجح الحصار القاري ولوح له باحتلال السويد وضمها الى أملاك روسيا واتخاذ عاصمتها ستوكهالم عاصمة جديدة لروسيا كل هذه الاغراءات الفرنسية التي تهدف إلى الابقاء على المعاهدة الروسية الفرنسية وبالذات في هذه المرحلة الهامة.

لكن الاحداث تسارعت بسرعة في اسبانيا نتيجة لاحتلال مورا للاراضي المحيطة بعاصمتهم مدريد بحجة حمايتهم من غزو الانجليز. هذا الاحتلال الذي اثار شعور الرأي العام وقامت ثورة في مدريد في ٢٣ مارس سنة ١٨٠٨م وطالب الثوار برأس شارل الرابع الذي حاول الفرار الى امريكا واختار الشعب فرديناند ابن شارل الرابع ملكا عليهم وكان سر التجمع الشعبي الرائع في اختيار فرديناند ابن شارل الرابع مرجعه لعداء هذا الابن لوالده الضعيف فكثيرا ما كان يعترض على ضعف والده تجاه فرنسا من جهة وتجاه جوردي محظيه الذي سبق الاشارة اليه والذي كان مكروها من الجماهير. من أجل هذا رأينا هذا الاجماع الشعبي على فرديناند الذي نصب ملكا شعبيا وفي رفض بونابرت هذا الاختيار الشعبي واعتبر ان تنازل شارل الرابع عن العرش يجعل عرش اسبانيا شاغرا ومن ثم طلب تعيين شقيقه لويس ملك

هولنده ملكا لاسبانيا مما أثار الشعور القومي وكانت الشرارة التي أطلقت الحرب الاوربية التي آلت بالامبراطورية الفرنسية الى الاندحار.

اذ استدعى بونابرت لويس الرابع وصديقه جدوي الى ملاقاته وترك مهمة اقناعهم بالذهاب اليه الى قائده المقرب مورا وبالفعل ذهبوا الى مدينة بايون وهناك أجبرهم على التنازل على العرش ونصب شقيقه الاخر جوزيف بونابرت ملكا على اسبانيا وعين قائده المظفر مورا على مملكة جوزيف السابقة نابولي.

ثم جمع بونابرت مجلسا من الاسبان في مدينة بايون وطلب منهم اعداد دستور جديد لاسبانيا وبعد اثني عشر جلسة فقط تم تشريع دستور جديد على نفس نسق الدستور الفرنسي، وتم تصديق بونابرت عليه في ٧ يوليو سنة ١٨٠٨ م. اما جوزيف بونابرت فقد أخذ الدستور الجديد وذهب حاملا تاج الملك فوق رأسه والدستور في يده الى اسبانيا مقر ملكه الجديد ليواجه بثورة مشتعلة في كل اسبانيا.

أما اسبانيا فقد حدثت فيها مظاهرات صاخبة وتكونت لجان ثورية. عرفت بالمجالس التنفيذية الثورية في كل المدن الهامة لاخراج الفرنسيين ومعهم الاسبان الموالين لهم وكانت هذه المظاهرة نتيجة لمحاولة القائد مورا خطف اصغر ابناء شارل الرابع من مدريد. هذا الابن الذي تمسك الاسبان به كرمز لاسرة البربيون الحاكمة التي كانوا يرغبون عودتها للحكم بعد طرد الغزاة. وبدأت المقاومة المسلحة بعد أن اطلق مورا الرصاص على المتظاهرين وساعدت طبيعة اسبانيا الجبلية على حرب العصابات تلك الحرب التي انضم اليها الرهبان والقساوسة والشباب بجانب البوليس واتخذوا من هذا اليوم وهو ٢ مايو سنة ١٨٠٨ م رمزا لبداية الجهاد ضد المحتلين الفرنسيين.

كانت أول معركة حاسمة ضد الفرنسيين هي معركة بايلن، تلك

التي دارت اياما طويلة وانتهت بانتصار الاسبان واسر الجيش الفرنسي الذي بلغ عدده ثمانية عشر ألفا من المقاتلين وقتل ثلاثة آلاف محارب وكانت من أروع المعارك الاسبانية تكتيكا ومخاطرة. ورفض الاسبان تسليم الجيش الفرنسي المأسورين واستبقوهم في اسبانيا في ٢٣ يوليو سنة ١٨٠٨م ومما زاد من آثار الهزيمة الفرنسية تخلي جوزيف بونابرت عن اسبانيا.

شجع هذا النصر الاسباني البرتغاليين على الثورة ضد الفرنسيين فنادى الاهالي تأييدهم لبيت براجترا الملكي البرتغالي والغوا الحكومة الفرنسية وألفوا مجلساً تنفيذياً مؤقتاً للحكم وانضمت كل الاقاليم في البرتغال الشمالية الى الثورة. تلك التي امتدت الى الاقاليم الجنوبية.

شجعت أحداث البرتغال بريطانيا على ارسال جيش وجزء من أسطولها لمساعدة ثوار البرتغال في ٢ أغسطس سنة ١٨٠٨م. والتحم الجيش الانجليزي بقيادة ولزلي والجيش الفرنسي بقيادة ونو في مدينة فبميرو في ٢١ أغسطس وانتهت المعركة بهزيمة وتسليم الجيش الفرنسي وعقد اتفاق كينترا في ٣٠ أغسطس وبمقتضاه وافق القائد الفرنسي على اخلاء البرتغال بأسرها فورا على أن تحمله السفن الانجليزية وجنوده الى فرنسا وتم ذلك في ١٢ سبتمبر سنة ١٨٠٨م واحتل الانجليز لشبونة في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٠٨م. ولم يبق بالبرتغال أي فرد فرنسي.

بعد هزائم بونابرت في اسبانيا والبرتغال اصبح حديث جيشه العظيم الذي لا يقهر عرضة للضياع. وكان معنى نجاح الثورتين السابقتين في اسبانيا والبرتغال امكان باقي الدول الاوربية الخاضعة له أن تحاول هي الاخرى الثورة عليه لذلك بادر بتعديل مسلكه مع بروسيا على نحو يرضي الشعب النمسوي ويحمي ظهره في نفس الوقت.

لذلك عقد معاهدة في باريس في ٨ سبتمبر سنة ١٨٠٨م تنص على

اخلاء الفرنسيين بروسيا في نظير أن ينقص عدد الجيش البروسي الى اثنين وأربعين ألفا فقط. وان تدفع بروسيا تعويضا لفرنسا يبلغ مائة وأربعون مليونا من الفرنكات. وعلى شريطة أن تبقى حاميات فرنسية تحتل المواقع الثلاث الهامة على نهر الاودر حتى تقوم بروسيا بتأدية التزاماتها وفق هذه المعاهدة.

توجه بعد ذلك بونابرت الى ارفورت لملاقاة قيصر روسيا لتجديد اتفاق تيلست السابق بينهما ودارت مفاوضات طويلة كان عدم الثقة باديا فيها، وان تمخضت عن الاحتفاظ بالموقف في بولندا وبروسيا وفقا لما سبق الاتفاق عليه في تلست. ثم الموافقة على أن تستبقي روسيا مؤقتا في حوزتها الامارات الدانوبية التي كانت ضمن ممتلكات تركيا مع إرجاء الفصل نهائيا في هذه المسألة خوفا من أن تؤدي الى تحالف سلطان تركيا مع انجلترا. كذلك نصت على أن يتعاون بونابرت مع روسيا ضد تركيا في حالة نشوب أية معركة بينهما. وتعهد العاهلان بالمحافظة على ما بقي من أملاك تركيا وبذلك يكون بونابرت قد حرم على قيصر روسيا تحقيق أمنيته الهادفة الى احتلال الدردنيل والقسطنطينية. في الوقت الذي حرم امبراطور روسيا بونابرت من محاولة اذلال بروسيا. وانهاء الاتفاق بارسالها رسالة الى ملك بريطانيا يعرضان عليه الصلح ويهددانه إن هو رفض الدخول معهما في مفاوضات لانهاء الموقف.

أما أهم نتائج اتفاق ارفورت فهي موافقة قيصر روسيا على انتهاك اراضي اسبانيا وغزوها من بونابرت مرة ثانية. غادر بونابرت ارفورت متوجها الى اسبانيا على رأس مائة وسبعين ألف مقاتل مقسمة الى سبعة جيوش ليجد أمامه الثورة الاسبانية وقد ازدادت شدة واكتسبت مهارة أكبر الا ان بونابرت استطاع الاشتباك معهم في عدد غير قليل من المعارك والتي كان من نتائجها هزيمة الاسبان واصبح بونابرت في مدريد

ثانيا ونصب اخاه جوزيف بونابرت من جـ ـد ملكا على عرش اسبانيا في ٩ ديسمبر سنة ١٨٠٨ م وليصدر طائفة من القرارات الاصلاحية والتي انهى بفضلها الحقوق الاقطاعية والغى كذلك محكمة التفتيش وأغلق ثلثي الأديرة.

هذا في الوقت الذي كانت فيه انجلترا قد اعترفت بالمجلس التنفيذي الذي أنشأه الثوار الاسبان في قادش. ومن ثم أمدوه بالمعونة المالية وبالجيوش وبالامدادات لتقويته. لكن هجوم بونابرت ودخوله مدريد أخاف الثوار في المجلس التنفيذي وهربوا الى اشبيلية، أما الجيش الانجليزي فقد تقهقر الى ميناء كورونة في طرف اسبانيا عازما العودة الى بلاده في الوقت الذي حاولت فيه القوات الفرنسية منعهم من دخوله واستعماله. واشتبك الجيشان في معركة حامية عند مرتفعات كورونة في ١٦ يناير سنة ١٨٠٩ م أسفرت عن قتل قائدهم وهرب الجنود على مراكبهم من الميناء الى بلادهم.

أما بونابرت فقد قرر العودة الى باريس لاخماد مؤامرة ضده ونجح في ذلك وبعدها قرر مواجهة تحالف دولي جديد قد تكون ضده وهو التحالف الدولي الخامس.

كان من آثار الثورة الاسبانية ايقاظ الشعور القومي لدى الالمان الذين تكبدوا متاعب واهانات شديدة نتيجة لهزائمهم العسكرية أمام الفرنسيين الذين استغلوا اراضيهم كمعبر لقواتهم ضد اسبانيا في الوقت الذي كان على الالمان تقديم المؤنة والعتاد الحربي ودفع الاتاوات لهذه الجيوش وفي الوقت الذي كانت تمر فيه بلادهم بأزمة اقتصادية طاحنة من جراء تطبيق بونابرت لحصاره القاري. وبات ضروريا على الشعب الالماني غسل الاهانات التي اتت بها هزائمه العسكرية. فبدأ يستيقظ

شعوره الوطني رويدا رويدا وأصبح تواقا للقيام بعمل ينهي به السيطرة النابليونية التي أذلته.

وبدأ الفلاسفة الالمان وعلى رأسهم نيشته القاء محاضرات بلغت أربعة عشر (١٤) محاضرة لاحياء الشعور القومي للامة الالمانية وناشدهم بترك التقوى جانبا ورؤية الظلم الجائر أمامهم ودفعه عنهم. لذلك تكونت الجمعيات السرية وكان أكبرها حلف الفضيلة الذي أسسه المؤرخ الالماني ماكس لهان لنشر مبادىء نيشته.

أصبحت بروسيا مدينة لفلاسفتها بوصولها لمرتبة الدولة القومية الالمانية بالصورة التي أوجدتها العبقرية الالمانية ذاتها التي تتفق مع مصالح وتقاليد ألمانيا وكان من ضمن فلاسفة بروسيا العظام ايضا البارون سنتين صاحب الآراء الحرة، الذي نفاه بونابرت بضعة اشهر خارج بروسيا، ثم أعاده بعد الحاح المقربين له نظرا لمكانة سنتين لدى الشعب الالماني. وعاد هذا الرجل ليطالب بتجنيد الالمان في دفعات تتدرب لفترة قصيرة تدريبا جيدا ثم تسرح لتأتي دفعة أخرى وهكذا حتى يصبح كل الرجال قادرين على حمل السلاح، مع الاحتفاظ بوجود اثنين وأربعين ألفا من الجنود في كل دفعة وذلك بناء على قرار بونابرت.

كانت بوادر الصحوة القومية قد بدأت في الافق في ثورة التيرول في شتاء سنة ١٨١٠م ضد بفاريا التي كانت قد حصلت على التيرول من النمسا بمقتضى معاهدة برسبورج أي نزولا على رغبة بونابرت. وقد استمرت مقاومة الثوار حتى تم القبض على محرك الثورة واسمه (هوفر) وأعدم رميا بالرصاص. ثم قامت ثورة أخرى في التيرول تزعمها الفلاحون. الا أن الفرنسيين حصدوا الثوار تحت اسوار كاسل. ثم محاولات أخرى عديدة منها محاولة اولز ابن الدوق برنزديك الذي هزم

في اورشتاد .وفقد كل ممتلكاته ولكنها اخمدت هي الاخرى. وثورات عديدة رغم فشلها الا أنها كانت تنذر بقيام ثورة قومية.

هذا على الصعيد البروسي الالماني. أما على الصعيد النمساوي فقد شعرت النمسا بمدى ما أحاق بها من ضياع نتيجة لتقليص حدودها وشعرت انها تحولت من امبراطورية الى دولة غير ذي مكان على الساحة الاوربية فضمرت الحقد على بونابرت وبدأت في تكوين ميليشيا جديدة للدفاع عن ممتلكاتها السابقة وكان أول محاولاتها الدبلوماسية اجتذاب روسيا من أحضان فرنسا. وكانت روسيا تشعر بعد أرفورت بأغراض بونابرت التوسعية وكانت تخاف على ممتلكاتها. لذلك حرصت على الحفاظ على النمسا لتكون حائلا طبيعيا بينها وبين الامبراطور الفرنسي ذو الاطماع التوسعية ومن ثم كان هذا هو سلوك روسيا رغم تعهدها بمنع النمسا من التحرك ضد فرنسا.

ظهر لذلك سبب جوهري امام النمسا لخوض حرب جديدة تحريرية ضد بونابرت بالاضافة الى معاناتها من الحصار القاري وغضبها لسوء المعاملة التي يلقاها البابا بيوس السابع رئيس الكنيسة الكاثوليكية من بونابرت، ثم بسبب هام آخر وهو القوة المعنوية والروحية التي بذلت في الحركات الثورية.

بدأت الحرب بزحف جيش نمساوي صوب بفاريا في ١٠ ابريل سنة ١٨٠٩ م والتقى بالجيش الفرنسي الذي كان رغم قلة عدده اكثر قدرة على ادارة العمليات العسكرية الطويلة وكان يتميز بوجود مدفعية قوية. ودارت معارك عديدة طوال خمسة أيام انتهت بهزيمة ودخول بونابرت الى فينا عاصمة النمسا ثانية في ١٣ مايو سنة ١٨٠٩ م.

حاولت فلول الجيش النمساوي المهزوم الدخول في معركة جديدة في قرية اسبيرن وايسلنج وبعد أن فقد بونابرت ثلاثين ألفا من قواته وخسر

النمساويون عشرون ألفا من الجنود انهزم النمساويون في هذه الموقعة في ٢٢ مايو سنة ١٨٠٩م ولكن بونابرت فقد جزءا كبيرا من سمعته الحربية نتيجة لفقدانه معظم جيشه.

أما ايطاليا فقد حاول النمساويون غزوها لكنهم فشلوا في ذلك في الوقت الذي كانت العلاقات قد ساءت بين البابا بيوس السابع والامبراطور الفرنسي نتيجة لاحتلال الاخير لعاصمة بلاده وطرده لسكرتير الدولة البابوية. وكان رجال الدين في ايطاليا يثيرون الشعب ضد فرنسا مما دفع بونابرت لاستصدار قرار ضد البابا في ڤينا في ١٧ مايو سنة ١٨٠٩م قال فيه «ان كل املاك البابوية اصبحت تحت السيطرة الفرنسية أما روما فهي مدينة حرة تابعة أيضا للامبراطور وأنه سيمنح البابا املاكا اخرى ليزيد من ثروته. لكن البابا رفض هذا القرار وقاوم بونابرت مما اضطره الى القبض على البابا ونفيه الى سافونا جنوب جنوه في ٢٠ اغسطس سنة ١٨٠٩م.

بعد فشل النمسا في معاركها طالبت بالصلح وتم عقده معهم في شمبيرون في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٠٩م ونصوصه:

أولا – تخفيض عدد الجيش النمساوي الى مائة وخمسين ألفا فقط.

ثانيا – تدفع النمسا تعويضا قدره خمسة وثمانون مليونا من الفرنكات.

ثالثا – تفقد النمسا املاكها في غاليسيا الشمالية التي تم ضمها لدوقية وارسو.

رابعا – ضم اقليم تاربنول لروسيا حتى يقضى على شكوكها في احياء بولندا القديمة.

خامسا – ضم سالزبورج وبروتو لملك بفاريا ثم دمجها في اتحاد الراين.

سادسا – تنازل النمسا عن موانيها على بحر الادرياتيك ليتكون منها

المقاطعات الاليزية التي انضمت الى الامبراطورية الفرنسية.

سابعا - مناصرة بونابرت في حصاره القاري واعلان مقاطعة النمسا لانجلترا ثم موافقتها على كل الممالك التي أنشأها بونابرت.

أما بونابرت فقد قرر تطليق زوجته جوزفين لفشلها في انجاب ولد من صلبه يتولى الحكم من بعده وتم ذلك في ١٥ديسمبرسنة ١٨٠٩م، وتم تصديق مجلس السناتو على هذا الطلاق المدني.

وكان لا بد من تصديق بابا روما على طلاق الامبراطور دينياً لكنه رفض التصديق فحاول بونابرت شراءه بالمال لذلك أصدر قراراً في ١٧ فبراير سنة ١٨١٠م يصبح البابا حرا بمقتضاه في اختيار مكان اقامته على ان تكون اما باريس واما روما. ثم خصصت له ايرادات محددة سنويا تبلغ مليونان من الفرنكات وعلى فرنسا دفع نفقات ومرتبات الكرادلة في روما ومنظمة الرسالات الكاثوليكية التبشيرية، واستطاع بعد هذه الاجراءات الحصول على رضائه وموافقته على زواجه الجديد من الاميرة ماري لويز النمساوية وعقد آماله أن تنجب له ولدا وريثا لفرنسا. وأنجبت ابنا في ١٧ فبراير سنة ١٨١٠م.

اما الساحة البريطانية فبالرغم من احكام الحصار القاري عليها الا ان بحريتها العظيمة كانت دائمًا منقذها اذ ظلت صلاتها التجارية بينها وبين مستعمراتها دائمة. بل ومع المستعمرات الفرنسية نفسها. ثم وطدت بريطانيا صلاتها التجارية مع الدول التي ثارت، في امريكا لتظفر بالاستقلال كالمكسيك وكولمبيا أما صقلية ومالطة فقد اصبحتا اكبر مراكز للتهريب على البحر المتوسط وأصبحت كذلك مخازن مستودعات للبضائع تصدر بها تراخيص لسفن الدول المحايدة لتمنع عنها التفتيش والمصادرة. وأمام كل هذا التيار الجارف من التهريب لم يكن في وسع بونابرت الا الاستفادة منه فسمح للقراصنة وللصوص البحر عرض

بضائعهم مقابل دفع ضرائب عالية للحكومة الفرنسية وبغرض ملء خزائنه بالمال هو أيضا وصدر هذا القانون في عام ١٨١٠ م.

كذلك كونت انجلترا حلفا تجاريا منها ومن السويد حليفتها اما سياسة بونابرت تجاه امريكا فقد اختلفت اذ اعطاهم التسهيلات التجارية لتشجيعهم على اعلان الحرب ضد انجلترا التي كانت من جانبها تعمل لتنفيذ الحصار البحري على فرنسا بكل شدة وتجبر الملاحين الامريكان على الخدمة في سفنها الى غير ذلك من الاعمال التي أنذرت بقيام الحرب لو استمر الحال على ذلك. وتشجيعا على قطع علاقات امريكا بانجلترا فكر بونابرت في وقف قرارات الحصار القاري بالنسبة لهم.

ثم فكر بعد ذلك في غزو روسيا لتصبح كل اوربا تحت سيطرته بأكملها وكانت تلك بداية النهاية له.

نهاية الامبراطورية

من حملة روسيا حتى غزو فرنسا

١٨١٢ - ١٨١٤م

من المعروف ان المحالفات التي تمت بين كل من روسيا وفرنسا في صلحي تلست سنة ١٨٠٧ م، وارفورت ١٨٠٨ م كانت ذات طابع شخصي بحت اذ بمقتضاها تتوسع روسيا على حساب الممتلكات العثمانية وتتوسع مع فرنسا على حساب الدول الاوربية المجاورة في حين يبقى دور روسيا هو ابعاد النمسا مؤقتا عن ساحة الحرب لكي يتفرغ بونابرت لتأديب الشعب الاسباني.

اما في عام ١٨١١ م فان الموازين الدولية قد تغيرت وتغيرت معها اهداف الدولتين المتحالفتين وكان لزاما على احداها أو هما معا التحلل ومحاولة التخلي عن التزاماتها معا كل تجاه الاخر.

أما اسباب التغيير التي طرأت على الموقف:

أولا - كان أول أسباب التغيير ناجمة عن موقف روسيا المتخاذل عندما طالبها بونابرت بالوقوف معه في حربه ضد النمسا، ثم موقفها المتساهل جدا لمنع النمسا من دخول الحرب ضد بونابرت. في الوقت الذي نظرت روسيا بعين الريبة والشك في بونابرت بعد زواجه من أميرة نمساوية اذ كان مؤشرا سرعان ما ظهرت اثاره بتقدم سفير النمسا على سفير روسيا في بروتوكول السلك الدبلوماسي.

ثانيا - توترت العلاقات بين روسيا وفرنسا بسبب الحصار القاري اذ خسرت روسيا اموالا طائلة نتيجة لتوقف تصديرها لمنتجاتها الهامة الى انجلترا كالقمح والفراء والاخشاب والقار والملح في الوقت الذي دفعت فيه روسيا مبالغ طائلة ثمنا لادوات الزينة والجوهرات التي تستوردها من فرنسا. مما دفع روسيا لفتح موانيها لتفريغ كافة السفن المحملة بالبضائع حتى لو كانت انجليزية طالما تحمل أعلاماً لدول محايدة وفي نفس الوقت فرضت ضرائب عالية على كافة البضائع الفرنسية المصدرة اليها لتحد من كمية المستورد من فرنسا.

ثالثا - اعلان بونابرت ضم الشواطيء الالمانية وخصوصا امارة اولانبرج الى الامبراطورية الفرنسية في ١٨ فبراير سنة ١٨١١ م.

رابعا - خوف روسيا من احياء مملكة بولندا القديمة والتي تكونت قواتها بانشاء دوقية وارسو والتي حصلت فرنسا على اجرائها من امبراطورية بروسيا وامبراطورية النمسا. أما سبب خوف الامبراطور فمرجعه الى أن روسيا قد استولت على أرض من بولندا القديمة نتيجة لتسويات ثلاث عرفت بالتقسيمات الثلاث والتي تمت على مراحل ثلاث اولها ١٧٧٢م، والثانية ١٧٩٣م، والثالثة ١٧٩٥م.

خامسا - بدأت مفاوضات طويلة بين فرنسا وروسيا امتدت طول عام ١٨١١م ولكنها انتهت كلها بالفشل مما زاد من حدة سوء التفاهم والكراهية وبالتالي الاستعداد للحرب التي لم يعد هناك مفر من وقوعها بين الدولتين وبدأت كل دولة باستمالة الدول الى جانبها.

كان بداية التحرك الروسي بعقد معاهدة بطرسبرج مع السويد في ٣٠ اغسطس سنة ١٨١٢م والتي تنازلت روسيا بمقتضاها عن النرويج للسويد تعويضا لها عن ضم فنلندا لروسيا بعد حروب استمرت بين روسيا والسويد عاماً ونصف العام ثم عقدت روسيا محالفة اخرى مع انجلترا تعهدت فيها الاخيرة بضمان تحقيق نصوص اتفاقية بطرسبرج. ثم عقدت اتفاقا اخر مع اسبانيا ولكي يتفرغ قيصر روسيا لمنازلة فرنسا سوى مشاكله مع تركيا في معاهدة بوخارست في ٢٨ مايو سنة ١٨١٢م تنازل بموجبها السلطان العثماني لروسيا عن اراضي الافلاق الواقعة شرق نهر البروث ووعد باصدار عفو عن اهل الصرب ومن ثم وافق القيصر في مقابل ذلك ان تحتل جنود عثمانية الحصون العربية.

أما رد بونابرت على هذه العلاقات الدولية الجديدة ضده فانحصرت في الرغبة في اخضاع الجيوش النمساوية والروسية لإمرته لذلك عقد

معاهدة مع بروسيا في ٢٤ فراير سنة ١٨١٢ م وضعت بروسيا بمقتضاها عشرين الف جندي تحت إمرة فرنسا ثم عقد مع النمسا معاهدة ١٤ مارس سنة ١٨١٢ م ومنحت الاخيرة بمقتضاها ثلاثة عشر الف مقاتل تحت خدمة الامبراطور الفرنسي، كذلك اعلنت الولايات المتحدة الامريكية الحرب على انجلترا نتيجة لقراراتها بشأن الحصار القاري واعلنتها امريكا مناصرة لبونابرت ضد انجلترا في ١٨ يونيو سنة ١٨١٢ م.

في ابريل سنة ١٨١٢ م أرسل القيصر الروسي انذارا الى بونابرت يطالبه فيه باخلاء بوميرانيا السويدية. لكن بونابرت لم يرد على هذا الانذار بل توجه الى دوقية وارسو هو وزوجته الجديدة النمساوية ماري لويز وهناك اقام احتفالات طويلة دعا فيها كافة امراء المنطقة بما فيهم ملك بروسيا وأمراء الالمان. ثم في ٢٢ يونيو سنة ١٨١٢م اعلن الامبراطور لجيشه ان الحرب البولندية الثانية قد بدأت.

كان عدد القوات التي تخدم تحت إمرة بونابرت تصل الى سبعمائة الف مقاتل من عشرين جنسية اوربية مختلفة. تتكلم كافة اللغات وكان من الصعوبة بمكان تحريك وقيادة هذا العدد المتنافر من الجنود مختلفي الجنسية. وكانت القوات الغير متجانسة تلك لا تتورع عن استخدام اساليب النهب والسرقة والتخريب في كل مكان تطأ اقدامها فيه.

اما الجيش الروسي فقد بلغت قواته النصف حوالي ثلاثمائة وخمسون الفا من الجنود ابناء جنسية واحدة ومقسمون الى جيشين وكان حماس هؤلاء الجنود عظيماً وولاؤهم لروسيا المقدسة يفوق الوصف وكانت تحدوهم آمال عراض في التحرير من عدوان القوات المعتدية اما الفلاحون الروس فكان غضبهم على بونابرت يفوق الوصف نظرا

لاختلاف المذهب الديني فكان من الصعب عليه اجتذابهم تحت وعوده الثورية بمنحهم اراضي النبلاء الروس.

زحف بونابرت بقواته حتى وصل الحدود الروسية في ٢٤ يونيه سنة ١٨١٢م وفي مدينة فيلنا بالذات كانت قوات القيصر الروسي الذي كان قد جمع كل العناصر الوطنية من فلاسفة ومفكرين في مؤتمره العام عقد في هذه المدينة فيلنا وكانت الاحاديث كلها تدور حول تكاتف كل الشعوب المحتلة ضد بونابرت لمحاربة هذا العدو وكانت الرغبة جامعة على الاستقلال وبمجرد وصول القوات الفرنسية الى المدينة خرج القيصر بجيوشه الى فالوتينا وكان بونابرت عاقد العزم على تطويق الجيوش الروسية بالمدينة وبالفعل اشتبك الجيشان في معركة انتهت بافلات الروس منها دون هزيمة ساحقة رغم عظمة التكتيك الحربي الفرنسي ولم يحاول بونابرت استثمار هذا النصر بتحصين مواقعه. بل آمل في الزحف الى العاصمة موسكو.

كانت الجيوش الروسية وبالذات التي كانت تحت قيادة روسية مملوءة وطنية وحماسة ورغبة جدية في هزيمة وطرد القوات الفرنسية الغاصبة وبدأوا بعمل تحصينات حول موسكو سرعان ما وصلت اليها القوات الفرنسية وألحقت بها الهزيمة في موقعة بورورنيو، وبلغت ضحاياهم خمسة وأربعين الفا وكانت خسائر الفرنسيين اربعة وعشرون ألف قتيل وجريح بعد تلك الهزيمة الروسية بدأ الجيش الفرنسي وكان يطلق عليه الجيش الاعظم عمليات اتلاف المزروعات في الارض الزراعية المحيطة بالمدينة وكانوا يأملون الوصول الى العاصمة موسكو. اذ عولوا على ذلك الكثير اذ اعتقدوا ان بها مخازن كبيرة للمؤن والعتاد الحربي بالاضافة الى مابها من طعام سيكفي الجنود المرهقين.

أدرك الروس كل ما يفكر فيه الفرنسيون فقرروا اخلاء موسكو من

السكان واخلاءها ايضا من الاسلحة والذخائر والمؤن والطعام والكنوز أيضا وتم خروج نبلائهم أولا ثم اعقبهم خروج كل الروس ولم يبق بالمدينة الا قليل جدا من سكان الطبقات الدنيا المعدمين وخرج الجيش متوجها الى مدينة كولومبيا مع بداية الشتاء في ١٤ سبتمبر ١٨١٢م وكانت خطتهم ترتكز على جرجرة الجيش الفرنسي الى موسكو في الشتاء ليتلقى الصقيع ولكي تحول المسافة الطويلة بينه وبين مراكز امداداته بالمؤن والسلاح مسافات طوال فكانت خطة الجيشان تهدف الى دخول الفرنسيين إلى العاصمة لكن شتان بين وجهة نظر أهل البلد الروس وبين وجهة نظر العدو الجاهل بالبلد.

في اليوم الثاني لزحف الروس من عاصمتهم وصلها بونابرت بجيوشه العظيمة واستقر في اكبر قصور العاصمة واعني به قصر الكرملن وبدأ بحصر قصور المدينة التي بلغت ألف قصر والتي كانت بها من الزخارف والاثاث ما يذهب العقل. ولكن وفي اليوم التاسع عشر من سبتمبر اشعل عمدة موسكو المدينة بالنيران التي استمرت اربعة ايام بلياليها ودمرت سبعة الاف مسكن بما فيها من اثاث ومؤن وطعام. وكان لهذا الحادث اثره البليغ في اشاعة روح اليأس والرعب في قلوب الفرنسيين اذ أدركوا ان الشعب الروسي فضل حرق هذه المدينة عن تسليمها للعدو. كذلك أثار هذا الحريق في احاسيس الروس الذين اعتقدوا ان الحريق مدبر من الفرنسيين فصمموا على الانتقام.

ثم حدثت حادثة اخرى ضد الجيش الاعظم اذ صمم قائد الجيش النمسوي الذي كان تحت إمرة بونابرت العودة الى النمساسليا حتى لوكانت خيانته لفرنسا هي الثمن. في الوقت الذي كان بونابرت في حاجة الى مدد من النمسا وارسل طالباً ذلك من زوجته النمساوية ماري لويز.

كان الشتاء على الابواب وصمم الروس على قطع الطريق بين

سمولنسك مركز القوات ومؤن بونابرت وبين العاصمة موسكو. مما اضطر بونابرت الى العودة الى سمولنسك. واختار بونابرت طريقاً جديداً للعودة من موسكو ولكنه كان طريقا غير مطروق لهم فناوشتهم القوات الروسية وقتلت الكثير منهم وكانت تحاول دائما الفصل بين الفصائل حتى يسهل ايقاع الهزيمة بهم في الوقت الذي نزل فيه الصقيع والثلوج بشدة فتقهقر الجيش الفرنسي عائدا وقد خسر في اسبوع واحد من اول نوفمبر حتى العاشر منه حوالي ثلاثين الفا من المقاتلين كذلك فقد الفرسان خيولهم. وخسرت المدفعية اكثر من ثلاثمائة مدفع. كذلك ترك الجنود عتادهم خلفهم راغبين في النجاة فقط بأرواحهم. حتى وصلت القوات المتقهقرة الى كراسنوي جنوب سمولنسك وهناك ناوشهم الجيش الروسي مما اضطرهم الى الذهاب الى بريسينا حيث هزمت الجيوش الفرنسية وحاولوا بعدها الهرب.

هرب بونابرت بعد الهزيمة بجيشه المقهور بصعوبة حتى وصل الى مدينة مولدتيشنو وهناك اذاع بونابرت نشرة ٣ ديسمبر المشهورة والتي وصف فيها كل اسرار الكارثة التي وقعت على جيوشه لاول مرة. وقرر العودة سرا ومتنكرا الى فرنسا ومن هذه المدينة خرج متوجها الى وارسو التي وصلها في ١٠ ديسمبر ثم واصل سيره متنكرا حتى وصل باريس في ١٨ ديسمبر ليجد الشعب الفرنسي كله في حالة وجوم للاخبار التي حوتها نشرة ٣ ديسمبر تلك التي عرفت بالنشرة التاسعة والعشرين.

مما زاد من شدة الوجوم أخبار هزائم الجيش الفرنسي في أسبانيا ايضا اذ أن القيادات الوطنية الاسبانية بقيادة ولنجتون قد استطاعت هزيمة الفرنسيين في معركة سلامانكا واصبح قاب قوسين أو أدنى من العاصمة مدريد مما دفع الفرنسيين الى الاستعانة بجيوشهم الاحتياطية التي كانت قد حاصرت مدينة قادش وبمعونة هذه الامدادات تمكنوا من

حماية العاصمة مدريد فقط ومحاولة اعاقة تقدم الجيوش الوطنية الاسبانية وكان ذلك في ٢٢ يوليو سنة ١٨١٢م. الا أن هذه الهزيمة كانت ذات آثار بعيدة المدى اذ أظهرت الفرنسيين بمظهر القوى المعادية التي فقدت مكانتها كلها في أسبانيا ما عدا العاصمة.

توالت الكوارث على بونابرت، فبعد هزيمة بوقة في روسيا وفراره عائدا الى باريس وبعد هزيمة الجيش الاعظم في أسبانيا بلغته انباء إحباط البوليس الفرنسي لمؤامرة مدبرة من الجمهوريين الفرنسيين والملكيين على الاطاحة بحكم بونابرت وكان مدبر هذه المؤامرة الجنرال ماليه أحد كبار القواد العسكريين الجمهوريين الا أن يقظة بوليس العاصمة يسرت مسئولية القبض عليهم وانتهت بالقبض على المتآمرين واعدامهم رميا بالرصاص في ٧ نوفمبر سنة ١٨١٢م. وبالرغم من احباط هذه المحاولة الفاصلة ضد بونابرت الا أنها اثرت كثيرا في سمعته كقائد عسكري وكأحد ابناء الثورة الفرنسية المخلصين، مما كان له من آثار بعيدة المدى على مكانته لا في فرنسا فحسب بل وفي كل القارة الاوربية على وجه الخصوص.

أما اخطر الاحداث على الاطلاق بالاضافة الى ما سبق هو المحالفة الاوربية السادسة ضده. والتي بدأت باعلان الجيش الروسي تحت إمرة الفرنسيين أنه جيش محايد منذ يناير سنة ١٨١٢م وبذلك أصبح الجيش الفرنسي وبالذات جناحه الايمن مكشوفا للاعداء مما اضطره الى التقهقر خلف نهر الاودر لكي يعيد بناء جيشه واتخذ وسائل متعددة من أجل تحقيق ذلك:

أولا - بدأ بتحسين علاقته بالبابا بيوس السابع فعرض عليه الصلح واحضاره من منفاه في مونتنبلو إلى روما وتم عقد اتفاقية الكونكردات الثانية في ٢٥ يناير سنة ١٨١٣م وتألفت الاتفاقية من

احدى عشرة مادة وخلاصتها تنازل البابا عن سيادته العلمانية على التوقيع عليها إلا أن بونابرت أعلن تعيين الشيوخ في شهر فبراير فأقرها واعتبر الكونكردات قانونا من قوانين الدولة.

بالرغم من عدم رضا البابا بيوس عن الاتفاقية التي أرغم على التوقيع عليها إلا أن بونابرت أعلن تعيين إثني عشر أسقفا للأسقفيات الشاغرة ثم اتخذ الاجراءات الكفيلة بعزل البابا عن مستشاريه وخلصائه وابقاه في منفاه. ولم يعرف الرأي العام ما حدث للبابا اذ أن الاعلام الفرنسي قد ركز على أن الخلافات الدينية بين البابا والامبراطور قد سويت تماما. فرضي الشعب لهذا الصلح. لكن البابا بقي على حاله الى أن عاد الى روما في ١٩ مارس ١٨١٤م بعد هزيمة الامبراطورية وألغيت الكونكردات.

ثانيا - حاول اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتقوية مركز الامبراطورة زوجته الجديدة ماري لويز واتخاذ الاجراءات التي من شأنها أن تحفظ لها العرش وتولى العهد من بعده سواء في حالة وفاته أو في حالة نجاح أية مؤامرة ضده لذلك استصدر قانونا في ١١ مارس سنة ١٨١٣م ينص على تخصيص صداق لزوجته ماري وقدره اربعة ملايين فرنك في حالة ترملها وبتخصيص قصر الاليزيه وقصر التريانون وفرساي لها. ثم استصدر قرارا آخر في ٣٠ مارس بانشاء مجلس للوصاية برئاسة زوجته ايضا في حالة حدوث أي شيء له.

ثالثا - بدأ باعادة بناء الجيش ووضع كل الامكانيات التي تكفل له

النجاح في مهمته هذه وأهمها استصداره لقانون الجندية في ٢٢ ديسمبر سنة ١٨١٢م وبمقتضاه توقع العقوبة على الاباء الذين يمتنعون بشتى الوسائل عن تقديم ابنائهم للتجنيد. ثم انشأ اربعة فرق من فرسان الحرس الذين يجري اختيار اكثرهم من الشبان أبناء الاغنياء في الاقاليم ليتألف منهم الحرس الامبراطوري.

رابعا – التعبئة الصناعية العامة بغرض خدمة الجيش لذلك استصدر قرارا باستخراج الفحم الحجري من مقاطعة ميرث بفرنسا على أساس اشتراكي باشراف الدولة. ولذلك انشئت جمعية للخدمة الاجتماعية تضم اليها الصناع والمستخدمين على أن تتألف مواردها من اعانات تدفعها الحكومة بالاضافة الى استقطاعات من مرتبات اعضاء الجمعية وأتاوات يدفعها اصحاب المناجم وتقوم هذه الجمعية بتوزيع اعانات ومعاشات كتأمين للعمال والمستخدمين ضد الشيخوخة والبطالة والحوادث. وعلى أن ينطبق هذا النظام في المناجم الاخرى وأن يشمل اصحاب الحرف الاخرى.

بداية انهيار الامبراطورية:

كان أول باكورة محاولات التحرر التي أدت الى انهيار الامبراطورية الفرنسية ما ظهر في بروسيا الشرقية من دعوة لاحياء امجاد الامة الالمانية. اذ أعيد الفيلسوف ستين من منفاه التي كان قد نفاه إليها بونابرت ليكون في بروسيا الشرقية مقاطعة مستقلة وحكما ديكتاتوريا ويطلب من كل افراد الشعب التطوع في الجندية لينشىء منهم جيشا قويا قوامه الشباب المتطوع بالاضافة الى الجيش النظامي الذي بدأت كل بروسيا تتوق اليه كأول خطوات الاستقلال.

ولعل ما تفخر به بروسيا في تلك الآونة هو انضمام الفلاحين وأبناء الطبقة المتوسطة للخدمة العسكرية. وساهمت النساء في تزويد الجيش بحاجاته لتأسيس هذه القوات المقاتلة الحرة بكل الوسائل وخرجن يبعن ما لديهن من مصنوعات وحلى من أجل الانتصار في الحرب المنتظرة التي تاق لها الالمان. وراحوا يعبرون عن ذلك الروح الوطني. أو هذا الشعور القومي الجديد الذي أحيى في صدورهم الامل في التخلص من السيطرة الاجنبية التي فرضها بونابرت وحفزهم الى التكتل في مجهود وطني متحد يهدف الى هدف واحد ويرمي الى احياء الامة الالمانية.

ولقد عبر الالمان عن أمانيهم تلك في اشعارهم وأغانيهم ومسرحياتهم بالاضافة الى محاضرات نيتشه التي سبق الاشارة اليها والتي قال في آخر محاضرة ألقاها لتحفيز الشعور القومي في ١٩ فبراير سنة ١٨١٣م قوله الشهير «ان هذه المحاضرات سوف تتوقف الى أن تنتهي الحرب الحالية وسوف نستأنف القاءها وقد تحررت بلادنا أو أن نلقى الموت في سبيل الحرية».

وفي ١٧ مارس سنة ١٨١٣م أعلنت بروسيا الحرب على فرنسا واصدرت قرارا بتأسيس وتنظيم جيش الدفاع عن البلاد الذي سبق الاشارة اليه ثم اذاع الكاتب الالماني يودور هيباج دعوته الشهيرة باستنهاض الامة الالمانية للدفاع عن وطنهم ضد الغزاة وليعلن بدأ الثورة الالمانية.

ثم حذا حذو هيسل في اعلان الجهاد المقدس القائد الروسي وتجنستاين بمجرد دخوله الى برلين يدعو فيه كل شعوب المانيا لحمل السلاح فورا. ولأول مرة في تاريخه وتاريخ ألمانيا يقف حاملا السلاح ضد العدو ابن الامير وابن العامل سويا للدفاع عن شرف بلادهم.

هذا ما حدث في الجانب الشرقي من الامة الالمانية فماذا كان

الموقف في الدولة الالمانية الكبيرة الاخرى ونعني بها النمسا؟

اتفق رأي المؤرخين على اعتبار مترنج الاب الروحي للثورة النمساوية ضد السيطرة البونابرتية. كما اعتبروا سابقا ستين الاب البروسي للثورة. أما ايجابية مترنج فقد ظهرت من خلال دوره الدبلوماسي البارع الذي قام به اذ عرض أن يقوم بدور الوساطة بين روسيا وبروسيا سابقا بغرض ابعاد روسيا عن فرنسا. أما اليوم فانه يعرض القيام بدور الوساطة بين فرنسا والنمسا طالبا فيها الهدنة بينهما وفي الوقت الذي ارسل مندوبا سريا الى لندن يعرض عليهم الوقوف بجواره في نضاله ضد السيطرة البونابرتية ويعرض عليهم مشروعا لاعادة التوازن في الساحة الاوربية ويقضي هذا المشروع بإعادة فرنسا الى حدودها السابقة مع الاحتفاظ بكل ممتلكات النمسا السابقة والتي استولت عليها فرنسا كذلك بغرض انهاء الحصار القاري والغاء نظامه وقراراته كلها. وحوى كذلك الاقتراع الحفاظ على كيان بروسيا كمملكة لم تفقد شيئا من أراضيها ومتحدة اتحادا وثيقا مع النمسا التي لا ترغب في توسيع حدودها.

أما بونابرت فقد غادر باريس في ١٥ ابريل سنة ١٨١٣م متوجها الى ارفورت ليحارب الحلفاء روسيا وبروسيا والتقى الجيشان عند سهول لونزن حيث انتصر عليهما بونابرت انتصارا ساحقا.

أما النمسا فقد عرض امبراطورها شروط النمسا لكي تقوم بدور الوساطة بين فرنسا والحلفاء على أساس أن يتخلى الفرنسيون عن دوقية وارسو ويتنازلون عن الفتوحات وكل الاملاك التي للامبراطور في المانيا وارجاع مقاطعة الليزية الى النمسا. الا أن بونابرت رفض كل تلك الشروط وأعلن أنه لا يستطيع التنازل عن أراضي اخذها بالعصا.

ثم قال ان الافضل استئناف الحرب. وبذلك فشلت الوسائل الدبلوماسية في الوساطة.

وبالفعل تحرك على الفور بونابرت الى ما وراء بوتزن والتقى بالحلفاء في معركة ورشن في ٢٣ مايو والتي انتهت بانتصار فرنسا الساحق وأعلن بونابرت فخورا قوله المأثور لعل حكومة فينا تقلل من علياء مطالبها (ويعني مطالبها السابقة عند بداية عرض الصلح) وأعاد لشقيقه وستفاليا.

أما جيش الحلفاء المهزوم فقد حاول اعادة تنظيم قواته ولم ييأس خصوصا بعد ارسال انجلترا مبالغ مالية كبيرة. كذلك ارسال السويد جيشا اليهم ليساعدهم على استئناف القتال.

لكن مترنج رأى انه لا بد من عرض الهدنة على فرنسا حتى يتسنى للحلفاء اعادة توازن جيشهم ونظامه والتفكير في دور الثورة الجديد وبالفعل عرض على الامبراطور مطلبه ووافق بونابرت على عقد هدنة لمدة شهرين تنتهي في ٢٨ يوليو سنة ١٨١٣ م.

الا أن بونابرت بدأت تساوره الشكوك في رد الوزير النمساوي مترنج وبدأ يشعر أنه غير مخلص لفرنسا وأنه حليف سري للحلفاء روسيا وبروسيا وكتب نفس هذا المعنى لزوجته ماري لويز واضاف أن والدها امبراطور النمسا مخدوع بوزيره هذا ثم أضاف انه من غير الحق أن اتزوج أميرة نمساوية لأن النمسا تصطاد في الماء العكر (ويقصد به اصطيادها الفرصة اثناء قتاله لروسيا وبروسيا).

وكان بونابرت محقا في كل مخاوفه اذ أن انجلترا أعلنت تقديمها مساعدات مالية كبيرة لكل من روسيا وبروسيا لكي يستأنفا القتال ضد فرنسا في حالة رفض فرنسا لوساطة النمسا لعقد صلح بين فرنسا والحلفاء مما اضطر بونابرت الى قبول وساطة النمسا في النهاية وكان أول

خطواته لذلك كان مد الهدنة حتى ١٠ اغسطس سنة ١٨١٣م.

أما شروط الصلح التي عرضها بونابرت كانت اخلاء دوقية وارسو. ووافق على اعادة مملكة بروسيا الى ما كانت عليه قبل الحرب بشرط أن تعوض ملك سكسونيا حليف فرنسا عن الاراضي التي سوف يفقدها بأراضي اخرى عدد سكانها نصف مليون نسمة. كما تنازل عن المقاطعات الليبرية ما عدا تربستة وابستريا. لكن المفاوضين في مؤتمر براج رفضوا كل تلك المقترحات وأعلن مترنج الحرب على فرنسا في ١٢ أغسطس سنة سنة ١٨١٣م. بعد أن شجعته اخبار انتصار اسبانيا ضد فرنسا.

اجتمع قواد الحلفاء الثلاث (روسيا وبروسيا والنمسا) واتفقوا جميعا على أن مواجهة بونابرت في اية معركة مصيره الفشل وأن الافضل ملاقاة قواده وهزيمتهم حتى يرضخ بونابرت في النهاية ويقبل الصلح وفقا لمطالب الحلفاء.

ازداد مركز الحلفاء قوة بانضمام انجلترا للتحالف في تبليتز بتاريخ ١ اكتوبر سنة ١٨١٣م ثم انضمت بفاريا الى التحالف بعد أن خرجت من اتحاد الراين المشار اليه سابقا. ثم سرعان ما انضمت ورتمبن كذلك.

ثم وصلت امدادات الحلفاء بجيش قوامه خمسين ألف مقاتل وقرر القواد التجمع في سكسونيا وبالذات عند الضفة اليسرى لنهر الالب حتى يعوقوا تقهقر الجيش الفرنسي في العودة الى باريس.

ولما رأى بونابرت أن طريق وصول الامدادات والمؤن اليه قد أغلق قرر العودة الى ليبزج والبقاء فيها حيث دارت أكبر معارك في التاريخ الفرنسي وهي معركة ليبزج أو حرب الامم والتي انهزم فيها بونابرت وكان من أهم عوامل الهزيمة عدم وصول قوات جديدة اليه في الوقت الذي كانت تصل الامدادات بانتظام الى الحلفاء ضده. واضطر بونابرت إلى التقدم بعرض الهدنة. تلك الهدنة التى رفضها الحلفاء الا بعد

عودة آخر جندي فرنسي إلى أراضيه. واستأنف القتال من جديد وكانت معركة حامية انتصر فيها الحلفاء بسبب تفوقهم العددي وقدرتهم على تعويض خسائرهم في الرجال. مما اضطر بونابرت الى التقهقر عائدا الى ارفورت وكانت عمليات التقهقر مشوبة باختلال النظام لعدم وضع خطة محكمة لها وبعد يوم واحد من المعركة كانت الاراضي كلها قد اخليت من الفرنسيين ولم يعد لهم الا أمل واحد هو العودة الى باريس.

أسبانيا:

والآن لم تعد هزائمه امام الحلفاء هي وحدها بل إن هزائم جيوشه في اسبانيا في موقعة فيتوربا في ٢١ يونية سنة ١٨١٣م كانت من دواعي ألمه اذ اضطر الى عقد معاهدة فالنسية بفرنسا في ٨ ديسمبر سنة ١٨١٣ م وبموجبها استرجع الملك فردناند السابع عرش اسبانيا.

أما في ايطاليا:

احتل النمساويون المقاطعات الليببوية وبدأوا يزحفون الى المقاطعات الوسطى من الولايات البابوية. خصوصا بعد انضمام بفاريا بقواتها الى الحلفاء ضد فرنسا وانتهت المعارك في داخل ايطاليا بعقد صلح على يد ميترنج قرر بمقتضاه اعطاء العرش لمورا في نابولي في نظير ان يضمن مورا عرش صقلية للملك فردناند الرابع.

وفي هولندا تشكلت بها حكومة مؤقتة اعلنت استقلال الولايات المتحدة الهولندية في ٢١ نوفمبر سنة ١٨١٣ م. وفي ألمانيا لم يعد بها غير الحاميات الموزعة في المدن الالمانية الكبرى.

عرض ميترنج والحلفاء الذين اتخذوا من فرانكفورت مقرا دائما للصلح على بونابرت على أسس غاية في القسوة وهي الاعتراف باستقلال هولندا وايطاليا وانكماش الامبراطورية الفرنسية الى ما كانت عليه سابقا. وثم عرض هذه المبادىء الاساسية للصلح ووافق عليها بونابرت على مضض ولكن الحلفاء احتجوا بأن الاجابة جاءت متأخرة واعلنوا منشور ٤ ديسمبر ١٨١٣ م الذي أعلنوا فيه أنهم يحملون الامبراطور مسئولية فشل المفاوضات ويعرضون الصلح من جديد على فرنسا الدولة دون الامبراطور.

الحالة الداخلية في فرنسا:

وفي الحقيقة فان سواد الشعب الفرنسي كان على ولائه لبونابرت وكانوا مقدرين لكل الجهود التي بذلها من أجل توسيع رقعة فرنسا وظلوا على حبهم له الا أن المؤمرات سرعان ما بدأت تحاك له من أعدائه القدامى ابناء الطبقات العليا والملكيين وكان على رأس المتآمرين تاليران.

بدأ بونابرت بنشاط عظيم لاستنهاض همم الشعب واشاعة الثقة في نفوسهم وبدأ بمعالجة الحالة المالية لحماية الاوراق المالية ثم اصدر تعليمات لتجنيد الفئات التي لم تكن قد بلغت دور الاقتراع والخدمة العسكرية، ولفرض الضرائب لامداد الحرب بالمعونة المالية ثم دعا كذلك السناتو وعرض عليهم كل مشروعاته التي كانت ترمي الى السلام فشكل السناتو مجلس من خمسة أعضاء لدراسة كل التقارير السرية والدبلوماسية التي حدثت طوال سنوات الحرب وبعد الهزيمة الاخيرة وكانت أهم نصوص مجلس الخمسة هذا الآتي: -

(«ان الواجب يقتضي أن يكون الغرض الاوحد من الحرب في

المستقبل استقلال الشعب الفرنسي وسلامة اراضيه وأنه لإشاعة روح التوثب في صفوف الجند المحاربين ويجب على الامبراطور ان يقوم بتنفيذ القوانين التي تكفل للفرنسيين حقوقهم في الحرية وتؤمنهم على سلامتهم واملاكهم والتي تضمن للامة ممارسة حقوقها السياسية في حرية تامة ») ولكن الامبراطور منع طبق التقرير واذاعته لما فيه من تعريض ظاهر بحكومته من جهة وبالسياسة التي أدت الى ضياع فرص السلام من جهة أخرى.

ثم سارع بحل السناتو في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨١٣ م بعد أن أذاع انهم لا يمثلون الامة الفرنسية وأنه هو الممثل الحقيقي للشعب الفرنسي، وأن الأمة دعته اربع مرات لتولي زمام الحكم بها وفي كل مرة كان يحصل على أصوات خمسة ملايين مواطن وأنه بذلك يملك السند الذي يخوله الحكم بناء على رغبات الجماهير.

وسط هذا الضباب الداخلي في فرنسا كانت جيوش الحلفاء تحيط بكل مداخل فرنسا مقسمة الى أربعة جيوش كبرى في يناير ١٨١٤ م. مما

اضطر بونابرت الى توقيع قرار رسمي بتجديد نيابة ماري لويز ومعاونته كمباسيرس على فرنسا ثم عين شقيقه جوزيف بونابرت ملك أسبانيا المخلوع نائبا عاما. وعين رئيس ضباط الحرس الأصلي وكلفه بالسهر على راحة الامبراطورة وولي العهد. وفي ٢٥ يناير غادر باريس.

وبدأ الالتحام بقوات العدو وانتصر انتصارات بسيطة لكنه أدرك أن الأفضل عقد الصلح مع الحلفاء وعرضه على وزيره في فبراير. لكن الحلفاء اصروا على ارجاع حدود فرنسا لما كانت عليه في ١٧٩٠ م وكان ذلك في مؤتمر شايتون. لكن بونابرت رفضها وعندئذ أعلن الحلفاء فض المؤتمر واعلان الحرب من جديد.

معركة باريس:

تكتلت جيوش الاعداء وحاولت تطبيق باريس وانتهت بانتصار بونابرت في البداية لكنه تصور ان تقهقر قواته خلف خطوط العدو يستسهل عليه قطع طرق مواصلاتهم وحماية باريس وكادت الخطة ان تنجح تماما لولا سوء حظ بونابرت اذ وقعت رسالة من زوجته ماري لويز كانت قد أرسلتها اليه والتقطها جواسيس الحلفاء وكانت فيها تفاصيل هياج الشعب الفرنسي وغضبه لوصول الاخبار التي تبشر بهزيمة ساحقة لفرنسا امام الحلفاء. مما جعل القواد يقررون عدم التقهقر وعدم الالتحام مع بونابرت في المكان الذي عسكر فيه. واتفقوا على نقل المعركة مفاجأة الى باريس الغاضبة.

وفي ٢٥ مارس اتجهت أربعة أخماس الجيوش سرا إلى باريس في حين اتجه خمس الجيش الى المكان الذي يعسكر فيه بونابرت لكي يوهموه بأن خطتهم لم تتغير وانتصر بونابرت على الاعداء ولكنه علم من الاسرى الخديعة الكبرى وعلم أن الجنود كلها مطوقة بباريس منذ ثلاثة أيام. ولم يكن بمقدور أي عبقري أن يصل الى باريس في تلك الآونة ولكن عناد واصرار وصلابة بونابرت منعته من الاستسلام وقرر الزحف الى باريس والاعتماد على بسالة قواده وتأييد الشعب الفرنسي والحرس الامبراطوري وبالفعل وصل باريس لكن بعد أن هزمت جيوش قواده وبعد انسحاب ومغادرة ماري لويز وولي العرش باريس وذهابهم الى بلوا. وبعد أن وقع جوزيف بونابرت قرار تسليم باريس في ٣١ مارس سنة ١٨١٤ م وبتسليم باريس انهارت الامبراطورية العريقة بالرغم من استمرار بونابرت في نضاله طوال خمسة عشر شهرا أخرى بعد ذلك.

حكم المائة يوم وواترلو
١٨١٤ - ١٨١٥ م

لم يقبل بونابرت النتيجة التي نجمت عن هزيمة فرنسا في موقعة باريس وقرر الاستمرار في الحرب وكان أول خطواته هو عقد اجتماع مع قواده الذين حاولوا اقناعه بقبول الامر الواقع الا أنه أبى بشدة واستطاع استمالتهم الى وجهة نظره التي تهدف الى استمرار القتال واستعادة عاصمة البلاد على أسنة الرماح واتخذ بونابرت مدينة غونتبلور مقرا لحكومته الجديدة.

أما الحلفاء المنتصرون فقد أقاموا احتفالات عظيمة في أغنى أحياء العاصمة باريس ومن الغريب أن تهتف لهم الجماهير وتنادي بسقوط نابليون الطاغية واتخذ الاباطرة من قصر تاليران مقرا لحكومتهم وعقدوا على الفور مؤتمرا ضم إليه أعضاء الشيوخ من أصحاب المكانة وكبار موظفي الحكومة وكان بناء على طلب هؤلاء أن اصدر الملكان منشورا أعلنا فيه انهما لم يتفاوضا مع نابليون ولا مع أي فرد من أفراد أسرته. ثم حاول تاليران ايجاد صيغة دستورية لانشاء حكومة مؤقتة لتحل محل حكومة مونتنبلو برئاسة نابليون المتهيء للحرب والتي تتحمل مسئولية التسليم. وعلى ذلك وبناء على قرار من مجلس الشيوخ وكانوا أربعة وستين شيخا - من أصل مائة وأربعين حيث رفض الباقون الحضور وفاء لبونابرت - ودون اجتماع رسمي انشئت حكومة مؤقتة يترأسها تاليران.

هذه الحكومة المؤقتة التي قبل الحلفاء المفاوضة معها فقط اتخذت لنفسها سلطات الجمعية التأسيسية وكانت باكورة قراراتها:

١ - بقاء مجلس الشيوخ والمجلس التشريعي.
٢ - اطلاق حق الانتخاب.
٣ - الابقاء على الرتب والمعاشات العسكرية.
٤ - احترام التزامات الدين العام.
٥ - الاعتراف بقانونية جميع الاملاك الاهلية.
٦ - العفو عن أصحاب الآراء التي لم تكن يرضى عنها نظام الامبراطورية.
٧ - حرية العبادة.
٨ - حرية الصحافة والتعبير عن الرأي.

وفي النهاية اعتبرت هذه الحكومة المؤقتة أن بونابرت قد اعتدى على الدستور وطالبت من المجلس التشريعي اعلان عزله. ونفذ المجلس هذه الرغبة في يوم ١٣ ابريل سنة ١٨١٤م.

أما بونابرت فقد بذل جهودا مضنية في اقناع قواده بأمرين الأول: استمرار الكفاح والثاني: عقد صلح مؤقت ينص على تنازله عن العرش لصالح ابنه وارسل بعض قواده ووزير خارجيته للتفاوض كما اصطحبوا معهم جيشا بقيادة أحد قواده ويدعى مارمون.

وفي اثناء المقابلة التي كان قد حضرها قيصر روسيا ووافق في البداية القيصر على مطالب بونابرت لكن أعضاء الحكومة المؤقتة رفضوه بالاجماع وأصروا على ضرورة أن يتنازل بونابرت دون قيد أو شرط. ثم حاولوا استمالة مارمون وجيشه ونجحوا في ذلك أيضا.

ثم اجتمع مجلس الشيوخ بالحكومة الملكية الوراثية ووجه الدعوة لاعتلاء عرش فرنسا لشقيق لويس السادس عشر ثم استصدروا دستورا جديدا يحوي تسعة وعشرين مادة وبمقتضاه أبقى اعضاء مجلس الشيوخ الذين حضروا الاجتماع الاخير في مناصبهم. كما تناول التنظيم الحكومي

امكانية الوزراء الجمع بين وظائفهم وعضويتهم في مجلس السناتو والشيوخ.

أما الحلفاء فقد عاملوا بونابرت بسخاء بعد أن تنازل عن عرشه فأعطوه جزيرة ألبا لاقامته مع معاش سنوي يبلغ المليونين من الفرنكات وجعلوه يحتفظ بلقب امبراطور، كما أعطيت الامبراطورة ماري لويز ثلاثة دوقيات في ايطاليا وتم ذلك في معاهدة أبرمت في مونتبلو في ١١ أبريل سنة ١٨١٤م وبعد عقد هذه المعاهدة حاول بونابرت الانتحار بتناول السم ولكنه انقذ. ثم بعد بضعة أيام وبالتحديد في ٣٠ ابريل انتقل الى منفاه في جزيرة البا.

وعلى أثر هذا النفي انتقل الملك لويس الثامن عشر من انجلترا الى فرنسا ودخل باريس في ٣ مايو سنة ١٨١٤م لينتهي بذلك عهد الامبراطورية وليعلن عودة الملكية وأسرة البربون.

وفي الحقيقة فان عودة البربون كانت بناء على طلب والحاح من تاليران الذي استطاع اقناع الاباطرة بذلك ابان اقامتهم في قصره وبالذات قيصر روسيا. وقد سجل المؤرخون ان كافة المجتمعين كانوا غير راغبين في عودة اسرة البربون لكن دعاوي تاليران بأن الاستقرار والهدوء المنتظر لن يتأتى الا على أيدي البربون. وأن عودتهم الى العرش انما هي اعتراف بالمبادىء التي يقوم عليها السلام ورمزا لها.

الدستور الاول في عهد عودة البربون:

بدأ لويس الثامن عشر ملك فرنسا الاول بعد بونابرت بتشكيل لجنة لوضع الدستور الجديد وقد انتهت من مهمتها في أواخر شهر مايو وكانت بعض نصوص هذا الدستور مستمدة من الدستور الانجليزي. من حيث تقرير أن الملك يمارس سلطاته التنفيذية بواسطة وزراء مسئولين

وأن من حقه وحده اقتراح القوانين وأن مجلس الاعيان وآخر للنواب يقترعان على الضرائب وعلى القوانين. وأن أعضاء مجلس الأعيان يعينهم الملك ومن الممكن أن تكون العضوية فيه وراثية. وأن أعضاء مجلس النواب بالانتخاب على أن يكون للذين يدفعون ضريبة مباشرة قدرها خمسمائة فرنك حق الانتخاب. وللذين يدفعون ضريبة قدرها ألف فرنك حق النيابة وفيما عدا ذلك فقد تحول ومؤقتا المجلس التشريعي الذي عرفته الامبراطورية الى مجلس للنواب. بينما تألف من الارستقراطية الجديدة أكثرية مجلس الأعيان من بينهم أربعة وثمانون شيخا ومارشالا. ثم عرض هذا الدستور على المجلسين في ٤ يونية سنة ١٨١٤ م.

وظاهر من هذا الدستور بالتغيرات العريضة التي أحدثها والمزايا التي تجمعت من الثورة والامبراطورية وباقي الناحيتين السياسية والاجتماعية وان كان في صورة عطاء من الملك ووفق مشيئته. أما الشعب الفرنسي فان ما استأثر باهتمامه ليس صفات الملك وأغراضه بقدر المعنى الذي انطوت عليه عودة الملكية الى البلاد. ففي اعتبارهم كان معنى الملكية الراجعة انتشار السلام. وهذا ما بدأت به الحكومة المؤقتة، اذ سرعان ما سرحت المجندين وتوقفت عن طلب أية دفعات جديدة للجندية بعد عقدها لهدنة مع الحلفاء.

إنما الخطأ الذي يمكن أن يلقى على عاتق تاليران وحكومته المؤقتة فهو تخليه السريع عن الأراضي التي كانت في حوزة فرنسا ابان الأمبراطورية رغم عرضه في الحصول على بعض التعويضات لقاء تخلي بلاده عن كل هذه الفتوحات التي فقدتها. وحاول تاليران اقناع الحلفاء بأن تقوية حدود فرنسا الشرقية ضروري من ناحية بلجيكا خصوصا حتى يتسنى لها الدفاع عن حدودها. إلا أن الحلفاء استنكروا هذه

المطالب ووافقوا على اعطاء فرنسا سافوري وكونتية نيس وهذه تقع على حدود فرنسا الشمالية. ثم عقدت معاهدة للصلح الأولى في باريس في ٣٠ مايو سنة ١٨١٤م وقعها تاليران عن الملك الفرنسي وممثلو كل من النمسا وروسيا وبريطانيا وبروسيا وبذلك تكون فرنسا قد انكمشت إلى حدودها في العهد القديم.

حوت أيضاً اتفاقية الصلح اعتراف فرنسا بالحدود الجديدة التي اتفق عليها الحلفاء وهي:

أولا - أن تتكون من الأراضي المنخفضة دولة واحدة تجمع بين بلجيكا وهولندة.

ثانيا - أن تسترجع النمسا كلا من لمبارديا والبندقية (فينيسيا).

ثالثا - أن تستقل ألمانيا ويتألف منها اتحاد كونفدرالي.

رابعا - أن تحتفظ انجلترا ببعض الجزر التي استولت عليها وكانت جزء من المستعمرات الفرنسية (تباجو، أيل دي فرانس، سانت اوس وسيشيل).

خامسا - طلب الحلفاء قبل مغادرتهم باريس أن يبادر لويس الثامن عشر باعتماد الدستور لاعتقادهم أن في اعتماده ضمانا للاستقرار ونشراً للهدوء وبالذات عندما لاحظوا هياجا في الخواطر وثورة فكرية حول الدستور من جانب أصحاب الآراء الحرة الذين ناصروا التوسع في الحقوق المعطاة للأمة وتقرير سيادتها العليا. وأصدروا النشرات لتأييد وجهة نظرهم. وقد شاركت الصحافة الفرنسية في عرض كافة وجهات النظر الخاصة بالدستور من مؤيدين ومعارضين على السواء.

كان لويس الثامن عشر يتمتع بمزايا كثيرة منها معرفته لشئون اوربا والمثابرة على العمل مع الحيلة والقدرة على مجاراة وتسيير الامور ولكن

كان يلتف حول المهاجرين من الذين طمست شهوة الانتقام من الثورة بصائرهم وأرادوا استرجاع كل امتيازاتهم وحقوقهم المفقودة وقد عقدوا آمالهم على حكومة اصلاح مهمتها فقط القيام بحركة تطهير شاملة لتصفية الموظفين وإلغاء الحقوق الأساسية التي تكفل حريات الأفراد والجماعات وإعادة النظر في مبيعات الأملاك الأهلية وبالجملة إزالة كل الآثار الاجتماعية والسياسية التي تمخضت عنها الثورة والامبراطورية والعودة بالبلاد إلى نظام العهد القديم. كذلك تميزت وزارته الأولى بعدم انسجام وزرائها مطلقا إذ جمعت بين عناصر شديدة التطرف فكان الملكيون والجمهوريون وأنصار الأمبراطورية. لذلك كانت عملية التوافق تكاد تكون مستحيلة.

اتسمت السياسة الداخلية في فرنسا في تلك الوزارة بالفشل الذريع وكان باكورة هذا الفشل ما حدث حول الأملاك الأهلية تلك الأراضي التي وزعتها الثورة والامبراطورية وباعتها لأفراد الشعب. اذ اضطر وزير المالية كوسيلة لزيادة دخل الدولة بالمطالبة بإعادة الأراضي التي لم يتم التصرف فيها بالبيع أو التنازل إلى أصحابها أو إلى الدولة – مما أثار ضيق الأهالي وبالذات الطبقة البورجوازية التي كانت قد تمتعت بالاستحواذ على أراضي الأشراف وبأسعار عادية. كذلك أثار حنق رافعي الضرائب بإصراره على الحصول على كافة الضرائب التي كانت مقررة أيام الأمبراطورية.

كذلك أثارت الحكومة حفيظة وحنق الضباط اذ اضطرت وبناء على قانون تسريح الجنود ان تستغني عن خدمات اثني عشر ضابطا من ابطال الحروب النابليونية والذين دافعوا عن فرنسا وأحيلوا إلى الاستيداع وأصبحوا يحصلون على نصف مرتباتهم في حين ملئت وظائفهم بضباط من انصار الملكية الذين حاربوا ضد فرنسا.

كذلك أثارت الحكومة المؤقتة حنق الجيش عندما طالبتهم بجمع تبرعات من أجل إقامة نصب تذكاري للمهاجرين الذين اشتركوا في ثورة الملكيين ضد بونابرت.

وحتى في الناحية الدينية أثارت الحكومة المؤقتة مشاعر الثوريين والشعب الفرنسي كله عندما اعلنت الصلاة الاستغفارية في جميع انحاء البلاد لإحياء ذكرى الملك لويس السادس عشر الذي أعدم في مثل هذا اليوم في سنة ١٧٩٣م وبدأ الناس يتكلمون ثانية عن الاضطهادات والمصادرات المتوقعة. وبدأت الجماعات المناهضة للحكومة تجتمع لتدبير الأمر وحوت هذه الجماعات ملكيين، وثوريين، وبونابرتيين، وبالرغم من اختلاف اماني كل فريق إلا أن الإجماع كان حول نقطة واحدة هو عدم دوام هذا النظام.

كانت تصل بانتظام اخبار العاصمة ومشاعر الغضب والتذمر الشاملة،والحقيقة لم يفقد بونابرت أمله مطلقا في عودته للحكم وهو في منفاه بجزيرة البا حيث كون حكومة وجيشا مكونا من ألف وستمائة جندي وأسطولا مكونا من رجال بلغ عددهم مائة وتسعة وعشرين وقد أبدى بونابرت نشاطا ملحوظا فكان يقوم بالتفتيش على أعمال التحصينات وأنشأ المنازل والملاجىء وافتتح شوارع وبنى مسرحا وقام بزراعة الكروم كما قام بتربية دودة القز. ثم زاد من رقعة الأراضي الصالحة للزراعة في البا وعنى بتجميل المدينة التي أقام بها وزودها بالمياه في الوقت الذي كان يبلغ من العمر الخامسة والأربعين من عمره وكان يبدو في نشاطه وكأنه في الثلاثين.

هذه الايجابيات التي تمثلت في حياة هذا البطل أما السلبيات فكانت عديدة اذ حرمه الحلفاء من زوجته ماري لويز ومن ابنه الذي نشأ وتربى كأمير نمساوي. وبقي وحيدا إلا من والدته التي صممت على

الحضور اليه في منفاه في أغسطس من نفس العام. بالإضافة إلى أن المعاش الذي قرره الحلفاء لم يصل اليه. كما حدثت عدة محاولات لاغتياله.

قرر بونابرت بعد أن وصلته أخبار التذمر الشعبي وبالذات الجيش الهرب من جزيرة البا وغادرها في ٢٦ فبراير سنة ١٨١٥ م ليصلها بعد رحلة استمرت قرابة الشهر اذ وصل باريس في ٢٠ مارس سنة ١٨١٥ م وكان في كل مدينة فرنسية يقابل بأكاليل النصر والحفاوة وقد مر على اثنتى عشرة مدينة وسميت تلك الرحلة العظيمة بطيران النسر.

وبمجرد وصوله باريس علم ان الملك لويس الثامن عشر قد هرب إلى مدينة ليل وبالرغم من محاولات الملكيين تعويقه إلا أن محاولاتهم باءت كلها بالفشل نظرا لكراهية الشعب لهذا العاهل الذي أراد اقتناص كل مكاسب الثورة الفرنسية وكل تراثها وكانت عودة بونابرت بمثابة عودة الثورة في صورة هجومية ضد البربون الذين انكروا الثورة وأرادوا تحطيمها فتظافر الجنود والفلاحون ليرجعوا إلى الحكم الرجل الذي شعروا نحوه بالحب من جهة والذي ربطت بينهم المصلحة لتأييده وإعادة العرش اليه وكانت عودة بونابرت في رأي الكثيرين حركة وطنية عظيمة. تلك العودة التي عرفت بحكم المائة يوم.

بدأ بونابرت أعماله بتأليف حكومة من أنصاره وأنصار الثورة على وجه الخصوص ليثبت اندماج الثوريين والنابليونيين كما تعمد اشاعة الطمأنينة في النفوس ووعد بأن يكون الحكم على قواعد دستورية وقد طالب الهيئات الحكومية المختلفة بأن يكون الحكم دستوريا لذلك استصدر على يد بنيامين كونستان القانون الإضافي أو البنياميني وقد أصدره في ٢٢ أبريل وتم الاقتراع العام عليه وكان يشبه الميثاق من حيث انشائه مجلسين احدهما للأعيان والآخر للنواب مع توسيع

اختصاصاتها في التشريع والضرائب والميزانية وتقييد سلطة الامبراطور بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية وتأمين القضاة على مناصبهم وأشار كذلك إلى حرية العبادة وحرية الصحافة وحوت المادة الأخيرة نصا خاصاً وهو انه لا يسمح لأي شخص بأي حال من الاحوال ان يقترح اعادة البربون أو طبقة النبلاء الاقطاعية القديمة أو الامتيازات والحقوق الاقطاعية. أو ضريبة العشور أو أية عبارة ذات امتيازات وسيطرة. ولا يجوز كذلك قطعا محاولة النيل من مشروعية بيع الأملاك الأهلية.

أما الحلفاء فقد أعدوا الجيوش لإهدار دم بونابرت وحشدوا جنودا تزيد عن المليون مقاتل وكان مقرهم بلجيكا واستطاعوا إعداد مئتين وخمسة وسبعين مقاتلا في أيام معدودة وحاول بونابرت الخروج بقواته لملاقاة حشود الجنود الانجليزية والبروسية الموجودة في بلجيكا لتقاتلها قبل ان تصل جيوش روسيا والنمسا.

استطاع بونابرت أن يقاتلهم ببسالته المعهودة وأوقعهم في هزيمتين متتاليتين الأولى في ليني والثانية في كاتربرا ثم اسرع بترك الأماكن التي انتصر فيها ليقابل الجيوش الأخرى على مقربة من واترلو حيث دارت رحى المعركة التاريخية الشهيرة والتي انهزم فيها نابليون في ١٨ يونية سنة ١٨١٥م.

أما أسباب الهزيمة فترجع إلى الآتي:

١ - كان أهم أسباب الهزيمة مرض نابليون.
٢- خيانة أحد قواده.
٣ - تأخر الهجوم الثالث على القوات المتحالفة.
٤ - فشل أحد قواده في احتواء الأعداء بعد الانتصار الثاني.
٥ - وصول امدادات للأعداء.

٦ - نقص جنود نابليون من المشاة.

عاد بونابرت رغم مرضه إلى باريس مصمما على المضي في القتال وعبثا حاول استثارة الرأي العام واستنهاض الهمم دون جدوى. كذلك انقسم قواده إلى فريقين: فريق يريد الاستمرار في القتال والآخر يرى انه من المستحيل الاستمرار في القتال. وأصبح بناء على ذلك ان نابليون هو العقبة الكؤد في طريق السلام وحينئذ عرض لفابيت على مجلس النواب والأعيان دعوة الامبراطور للتنازل عن العرش وبالفعل في ٢٢ يونية تنازل نابليون عن عرش فرنسا وأعلن في الوقت نفسه ان حياته السياسية قد انتهت ولكنه احتفظ بالتاج لابنه الذي نودي به امبراطورا على الفرنسيين باسم نابليون الثاني.

لكن لويس الثامن عشر عاد إلى العاصمة الفرنسية في ٢٨ يونية وأعلن انه وضع نفسه بين الفرنسيين وبين جيوش الحلفاء ووعد باعلان العفو العام عن الذين تعاملوا بحب مع بونابرت وتم تسليمه العاصمة ثانية في ٢٣ يوليو ولأسرة البربون التي كانت بغيضة جدا في نظر الشعب الاعزل امام جيوش الحلفاء التي تساند لويس الثامن عشر.

أما نابليون فقد أمر لويس الثامن عشر تسليمه للانجليز في ١٤ يوليو وسافر على باخرة انجليزية. إلا انه عند وصوله رفض الانجليز السماح له بالدخول ونقلوه إلى منفاه الجديد في جزيرة سانت هيلانة. في المحيط الأطلسي كذلك وافقت ان يختار نابليون رفاقه في المنفى فاصطحب معه القواد الثلاث الأوفياء له واحد الكونتان ووصل منفاه في ١٦ أكتوبر سنة ١٨١٥ م وبقي بها حتى قضى نحبه في سجنه في ٥ مايو سنة ١٨٢١ م ولم تنقل رفاته إلى باريس وتحت قبة الانفاليد إلا في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٤٠ م.

الفصل الرابع

سياسة الامبراطورية

تقييم لفلسفة نابليون بونابرت من الناحيتين النظرية والعلمية

لقد اختلفت آراء المؤرخين حول حقيقة الدور الذي قام به بونابرت في تحديد اتجاهات بلاده السياسية. وتشكيل العلاقات التي نشأت بينها وبين سائر الأمم الاوربية اثناء خمسة عشر عاما تلت انتهاء الثورة الفرنسية. وقد انقسم رأي المؤرخين إلى فريقين منهم من اعتبر نابليون بونابرت بمثابة النتيجة الحتمية التي أفضت اليها الثورة ولذلك اعتبروا تأثيرها قد استمر حتى تأسيس الأمبراطورية ولكن بصورة متجددة في شخصه وفريق آخر يعتقد أن وجود بونابرت كان متناقضاً للثورة وعامل هدم لمبادئها.

وأعتقد أنني من مؤيدي أصحاب الرأي الأول لأنني أعتقد أنه هو الثورة وينهض دليلا على ذلك. النظام الاوربي القاري.. وهو يختلف كثيرا عن الحصار القاري - هذا النظام الذي كان يهدف منه إلى تحقيق غرض مقصود وحيوي وهو تغيير تكوين اوربا وإعادة بنائها على أسس المبادىء والآراء التي أتت بها الثورة الفرنسية ومعنى ذلك ببساطة شديدة انهاء سلطان الحكومات المستبدة ونقل السيادة العليا في الدول الاوتقراطية للشعوب وبالتالي استصدار الدساتير التي تكفل لهذه الشعوب حقوقها المدنية والسياسية وإخضاع السلطة التنفيذية لاشرافها. وبناء عليه يصبح من حق أي شعب أوربي رفض أية حكومة لا ترضخ لمشيئة شعبها. وكان فوق كل هذا يريد نشر مبادىء الثورة الفرنسية على كل أجزاء القارة الاوربية وتحرير الشعوب الخاضعة للنفوذ الأجنبي

ومعاونة الشعوب الهادفة إلى الاستقلال كبداية لنمو الشعور القومي. وينهض دليل على رأينا هذا ما قاله بونابرت في مذكراته الشخصية التي املاها على رجاله في منفاه بسانت هيلانة.

وكأدلة دامغة لوجهة نظرنا تلك هو ما حدث في بولندا إذ انه بعث وأحيا قومية هناك وما حدث في ايطاليا والمانيا من محاولات جزئية وشديدة للوصول إلى الوحدة في كل منها. اذ في أقل من نصف قرن كانت توحدت كل من ايطاليا والمانيا وأصبحت دولا ذات حدود سياسية محددة وقومية واحدة مميزة.

رغم دراسات بونابرت الكلاسيكية إلا انه درس التاريخ دراسة واقعية أي كحوادث مسبوقة بأسبابها ومتبوعة بنتائجها وبالتالي فهو لم يكن من أصحاب الفكر المثالي أو الخيالي المجرد ذلك الفكر الذي اخذت به الثورة في تعريفها للوطن. أما بونابرت فقد اعتبر ان الوطن هو المكان ذو الحدود الطبيعية الواضحة الآمنة. أي ان على الفرنسيين أن يصلوا بفرنسا إلى حدودها الطبيعية في الشرق والجنوب والجنوب الشرقي والجنوب بالذات أي جهة ايطاليا والنمسا وبروسيا وتلك الدول هي التى كانت ساحة لحروبه.

يتضح ذلك من الفتوحات الأولى في ايطاليا والتي يمكن الاستدلال بها على سياسة بونابرت والتي تجلت بضم جزيرة البا في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٠٢م ثم بيدمنت في ١١ سبتمبر سنة ١٨٠٢م، ولقد كان في ايطاليا كذلك ان حصلت اول فتوحات الامبراطورية في جنوة في سنة ١٨٠٥م. وظلت طوال عهده فكرة الحدود الطبيعية للدولة الفرنسية منتهى آماله لأن فرنسا الثورة اختلفت عنده عن فرنسا الدولة. وبالتالي فحدود فرنسا الثورة تصل عنده إلى نهر الراين وجبال الألب الايطالية وجبال البرانس. أما حدود فرنسا الدولة فكما هي.

حتى فتوحات بونابرت التي اجتاح بها هولندا والتي فرض فيها دستورا على الهولنديين رغم اعتراض اكثر من نصف ابنائها ثم احتلاله لايطاليا وتحويلها إلى مملكة دون استشارة سكانها وكذلك ما حدث في سويسرا حيث فرض دستورا فرنسيا عليها. من كل ذلك نستطيع القول ان فكرة انتشار المبادىء الثورية من فرنسا الثورة كان أمرا حيويا بالنسبة له في الوقت الذي لم يقم فيه أي وزن لنظرية الثورة نفسها بشأن إقامة الوحدة القومية لكل دولة على أساس الموافقة الحرة لشعبها.

كذلك أشاع نابليون انه اراد من كل فتوحاته إقامة وحدة اوربية من كل الشعوب الاوربية تحت سيطرة فرنسا في البداية ثم تكوين اتحاد فدرالي من الأمم كما حدث في الولايات المتحدة الامريكية.

ولقد اعتمد نابليون على الدعاية الماهرة والنشيطة لتبرير بسط سلطانه على اوربا فأعلن انه لم يشأ الاعتداء على اوربا ولكن انجلترا وحدها هي التي ارغمته ارغاما على فعل ذلك بموقفها العدائي منه ثم راح يدعي ان الوحدة الاوربية انما أنشئت كاجراء موجه ضد الدول التي حاربت الثورة الفرنسية ومن خلال هذه الدعاية العظيمة أشعل شعور الكراهية لدى الفرنسيين ضد انجلترا وسادت عمليات غزوه لأوربا شعورا من الرضا من السواد الفرنسي.

كذلك برز موضوع الحصار القاري ليؤكد رغبته في الوحدة الفيدرالية الاوربية ضد انجلترا وخلق نوعاً من الرأي العام الاوربي ضد النشاط البحري والملاحي الانجليزي لكن هذه الفترة كانت قصيرة. ثم ان هذا الشعور كان يهدف إلى خلق وحدة قومية دولية دون التورط في اتفاق أو بمعنى آخر إن فكرة الوحدة الاوربية لا بد ان تأتي كمحصلة ثانية بعد تحقيق الوحدة القومية لكل شعب من شعوب اوربا وليست قبلها كما كان بونابرت يهدف. ثم ان هذه الشعوب

بالإضافة الى اختلاف الهدف بينها وبين بونابرت تكبدت خسائر اقتصادية وجمركية وضرائب وأموال وأرواح من جراء الحصار القاري والتوسع الفرنسي الاستعماري على الساحة الاوربية لذلك كان مصير هذا الحصار الفشل ومصير الوحدة القومية النمو والظهور لدولة المانيا وايطاليا وهولندا وبلجيكا وبولندا الجديدة..... الخ.

ثم تبنى بونابرت فكرة أخرى وهي الميثاق العائلي اذ ارتكزت امبراطوريته على نوع من الميثاق العائلي ولكن بين اعضاء اسرته عندما شرع يعين اشقاءه وشقيقاته وأزواج كل شقيقاته امراءا وملوكا وخلق لهم ممالك وإمارات في اوربا وكانوا جميعا ادوات للسياسة الفرنسية فقد عين شقيقه جوزيف ملكا على نابلس سنة ١٨٠٦ م وشقيقه الثاني لويس ملكا على هولندا في سنة ١٨٠٦ م وزوج شقيقته دوقا على دوقية برج في نفس العام. وشقيقه جيروم ملكا على وستفاليا بألمانيا.

أضف إلى الأفكار الثلاث السابقة فكرة اقطاعية جديدة كانت ذات أثر في تشكيل أو بناء هذه الامبراطورية مبعثها رغبة بونابرت في مكافأة ماريشالاته وكبار موظفي الامبراطورية بأن يقطعهم الاقطاعيات التي اختارها قبل كل شيء في ايطاليا. ثم في المانيا بالإضافة إلى دوقيات وإمارات أخرى كثيرة.

والخلاصة ان الامبراطورية النابليونية كانت متولدة من تفاعل فكرات وآراء تابعت بعضها في أثر بعض. ثم اختلفت بعضها عن بعض وكثيرا ما كانت متناقضة مما جعل هذه الامبراطورية تبدو في النهاية جثمانا سياسيا ممسوخ الخلقة لا يجمع بين أجزائه المختلفة سوى رباط واحد هو طموح الامبراطور وحبه للسلطان وبمعنى اكثر ايضاحا ان الذي تحكم في مصير هذه الشعوب وتلك الأقاليم وفي مصير أهلها كانت إرادة فردية وتحكمية بحقه، ومع ذلك فقد كان لا بد من ان تترك

هذه التغيرات الاقليمية المتلاحقة والانقلابات العظيمة أثرا واضحا في نفوس المعاصرين اذ فقدوا كل احساس بالاطمئنان والاستقرار وأن الكثيرين صاروا ينظرون لكل ما حدث كأحداث مؤقتة وقدروا لها الزوال وان من المستحيل دوام هذا البنيان الشامخ الذي صنعه الامبراطور بيديه واتفق بالتالي رأي المعاصرين على استحالة بقاء الاوضاع على ما هي عليه وأثبتته الأحداث التاريخية والسياسية.

المؤتمرات الدولية التي عقدت على اثر هزيمة نابليون بونابرت

مؤتمر فينا:

يعتبر مؤتمر فينا الذي عقدته الدول المنتصرة على نابليون بونابرت في الساحة الاوربية من أهم المؤتمرات التي عقدت على الاطلاق في القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك للآثار الفكرية والايديولوجية والاقتصادية والعسكرية التي تمخضت عن احداث الثورة الفرنسية والتوسع الامبراطوري الفرنسي على القارة الاوربية.. اذ قررت الدول المنتصرة اعادة التوازن الدولي في اوربا وبالتالي اعادة توزيع القوى بحيث يتسنى لاوربا أن تعيش فترة سلام بعد المدة الطويلة التي قضتها في حروب وثورات هذا من جهة. ومن جهة اخرى عقدت تلك الدول العزم على تأديب الامبراطور المخلوع في شخص فرنسا الدولة ذات الميول التوسعية التي لم يوقفها إلا اتحاد الدول الاوربية وإلحاق الهزيمة العسكرية بها.

كانت النية مبيتة في البداية على أن يتكون المؤتمر من الدول الأربع الكبرى (روسيا - بروسيا - انجلترا - النمسا) والتي كان لها الدور الاول وبذلت الجهد الاكبر في هزيمة نابليون بونابرت وفرنسا.

لكن كان من المستحيل ايضا ابعاد فرنسا رغم هزيمتها عن حضور مثل هذا المؤتمر الذي سوف يحدد الخريطة السياسية الجديدة للقارة وبالتالي كان لا بد من دعوتها لحضور المؤتمر.

بدأ المؤتمر بعقد أول جلساته في شهر سبتمبر سنة ١٨١٤م لكنه سرعان ما قطعت جلساته على أثر عودة بونابرت ليحكم مائة يوم، اذ كان منفيا في جزيرة البا.

الدول الممثلة في المؤتمر في المرحلة الأولى:

١ - انجلترا كان يمثلها الفيكونت كاساريه الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية الانجليزية والدوق ويلننجتون القائد العسكري الذي استطاع هزيمة بونابرت في آخر معاركه.

٢ - الامبراطورية النمساوية: لقد مثل هذه الامبراطورية الامير دي مترنج وكان وزيرا للخارجية وذو عقلية سياسية ماهرة وصاحب الدور الذي سبق الإشارة اليه في محاولات الصلح بين فرنسا وأعدائها تحت ستار حيوي وهو تحطيم فرنسا وامبراطورها.

٣ - روسيا: وقد مثلها في هذا المؤتمر الاسكندر الاول. قيصر روسيا الذي كثيرا ما كان يحلم باحراز نصر شخصي على نابليون قبل أي شيء آخر وكان أكثر المتفاوضين طمعاً وتعنتاً، لكي توزع ممتلكات فرنسا المهزومة.

٤ - فرنسا: وقد مثلها تاليران وزير الخارجية السابق ورئيس الوزراء الجديد في حكومة البربون العائدة والعدو اللدود لنابليون والصديق الصدوق له أيضاً في المراحل الأولى من حكمه ابان عصر القنصلية.

٥ - بروسيا: وقد مثلها القائد هارد تبرج الذي استطاع إلحاق الهزيمة

بالقوات الفرنسية في أهم معاركها ضد النمسا.

٦ - البابوية: ومثلها الكاردينال كوتسا لفي الصديق الحميم للبابا بيوس السابع والذي ظل على ولائه له في صراعه ضد الامبراطور وكان يطبع اعتراضات البابا على بونابرت ويوزعها اثناء اقامته بالمنفى. هذا بالإضافة الى ممثلين للولايات الألمانية.

لا جدال اذن ان كل الشخصيات التي كانت ممثلة في المؤتمر كانت تحمل كراهية واضحة لنابليون ولفرنسا وظهرت هذه المشاعر العدائية في القرارات التي اتخذت فيه لصالح اوربا على حساب الامبراطورية الفرنسية.

اتسمت أعمال المؤتمر وأهدافه للقضاء على التوسعات الفرنسية وتقسيم الغنيمة بالتساوي حتى لا يتاح لدولة أن تتسع على حساب الأخرى وتتحول هي الأخرى لعامل عدم استقرار في المنطقة كذلك اتسمت أحاسيس الدول المشتركة بالانتماء القومي الظاهر وتجلت هذه الافكار والأحاسيس من عرض كل دولة لمطالبها.

روسيا:

تحملت روسيا عبئا كبيرا في تخليص اوربا من بونابرت اذ ردت على دخوله الى موسكو بالتوغل في فرنسا واحتلال باريس في ١٣ مارس سنة ١٨١٤م لتهين الشعب الفرنسي وتثبت مدى ما وصل اليه الجيش الأعظم من ضعف. وبالتالي ظهرت أمام دول أوربا بمظهر أراح الجميع وعليه أن يطالب بأقصى قدر ممكن من المغانم.

حملت روسيا لواء من دفع ضحايا اكثر ضد مبادىء الثورة الفرنسية الدامية لهدم العروش الملكية العريقة كما ظهرت ايضا بمظهر المدافع عن المسيحية ضد المسلمين لتثبت حقوقها في املاك الباب العالي (تركيا)

وضد الدولة الفارسية ايضا وكانتا أكبر دولتين اسلاميتين في تلك الآونة.

لكن الدول الاوربية كانت تخشى من توسع روسيا وكانت تعلم تماما، أن هذه اللواءات انما تخفي وراءها مطامع سياسية توسعية. ولذلك خافت انجلترا من توسع روسيا على حساب الدولتين الاسلاميتين الكبيرتين تركيا وايران لأن في هذا التوسع اخلالا كبيرا للتوازن الدولي سيعود بالضرر على وضع فرنسا ويفتح امامها الآفاق لدخول المجال الاستعماري.

كانت أهم آمال روسيا تنحصر في القضاء على دوقية وارسو التي اقامها بونابرت سنة ١٨٠٥م والتي ظلت مثار خلاف بين العاهلين خلال سبع سنوات وانتهت بالحرب الأخيرة التي هزمت فيها فرنسا لذلك طالب القيصر بضم دوقية وارسو الى روسيا. إلا ان الدول الكبرى المشتركة في المؤتمر خشيت من جراء نجاح روسيا في مسعاها وبذلك يصبح لها السيطرة والنفوذ في شرق أوربا وبالتالي تهدد كلا من بروسيا والنمسا، أما انجلترا فكانت نقطة اعتراضها على روسيا حول مطلب الاخيرة بشأن ضم مضايق البسفور والدردنيل من تركيا لها ومعناه سيطرة روسيا على مفتاحي البحر المتوسط وطريق المستعمرة الانجليزية الأولى الهند.

أما بروسيا:

فقد طالبت بضم الولايات الألمانية الفرنسية اليها وهم الالزاس واللورين وساكسوني وخشيت النمسا من هذا التوسع الذي سيؤدي إلى تدهور مكانتها كدولة بشكل ظاهر. لذلك ظهرت كتلتان متعارضتان من بين الدول الأربع.

الكتلة الاولى:

وتضم روسيا وبروسيا.

الكتلة الثانية:

وتضم انجلترا والنمسا وكذلك فرنسا.

وفي الكتلة الثانية نجد أن فرنسا أعادت مكانتها الدولية اذ أن معنى انضمامها لأية كتلة سيرفع من قدرتها على الضغط على الكتلة الثانية. من أجل ذلك صرحت كل من انجلترا والنمسا على عقد تحالف مع فرنسا في يناير سنة ١٨١٥ م، بمقتضاه لا يتم اتخاذ أي قرار لأحدهم على انفراد بل لا بد من رأي الجميع في حالة التصويت على قرار في مؤتمر فينا بالذات.

عندما علمت بهذا الاتفاق روسيا خشيت من تدهور الامر وأعادت تقييم قوتها وتراجعت قليلا في مطالبها وتراجعت معها بروسيا أيضاً، فحصلت روسيا بناء على مطالبها المحددة على الجزء الاكبر من بولندا. رغم أن هذا التوسع كان على حساب النمسا وبروسيا.

بروسيا:

بدأ الشعور القومي الألماني ينمو بشدة في بروسيا وأصبحت آمالها الاولى معقودة على ايجاد حدود المانية معروفة لممتلكات هذه الدولة الناشئة خصوصا بعد انتصار جيوشها مع المتحالفين في معركة واترلو.

كان أملهم من أجل ذلك القضاء على اتحاد الراين الذي أنشأه بونابرت سنة١٨٠٦ م والذيبدأ ينهار نتيجةلضعف بونابرت وبالذاتبعد موقعة ليبزج سنة ١٨١٣ م. وبالإضافة الى الرغبة الصادقة في خلق وحدة المانية تشمل الممتلكات البروسية كلها وبالذات بعد أنحولت روسيا انظارها إلى بولندا والنمسا الى ايطاليا ولم يعد هناك مانع من

الحصول على رضاء انجلترا هي الاخرى حول المطالب البروسية تلك في الالزاس واللورين وساكسوني.

لكن انجلترا ومعها روسيا رفضتا بشدة ضم الالزاس واللورين لبروسيا ووافقتا على منح المانيا الناشئة نصف ساكسوني في مقابل تنازل بروسيا عن نصف بولندا لروسيا. كما وافقتا على اعطائها أراضي الراين وهي تتكون من الأراضي الألمانية على حدود بلجيكا ولوكسمبورج وفرنسا. وكان غرض الاعضاء خلق حزام واق لأوربا يمنع توسع فرنسا في هذا الاتجاه. كما وافقوا في النهاية على ضم بوميرانيا السويدية لها ايضا.

وعلى الفور بدأت اول خطوات الوحدة الالمانية بتقليل عدد الولايات الالمانية من ثلاثمائة وستين ولاية الى تسعة وثلاثين فقط، وتم خلق نظام كونفدرالي بين هذه الولايات الالمانية التي اتخذت من فرانكفورت عاصمة لها.

٣ – النمسا: ركزت النمسا على مطلبين اساسيين لكي تبدو أمام الدول بمظهر الغير طامعة وتشجعهم على تحقيق مطالبها تلك والتي ترمي من ورائها إلى التخلص من بلجيكا التي كانت مثار قلاقل دائمة لها، بضمها إلى هولندا. وتوسعت بالتالي في ايطاليا فحصلت على جمهورية البندقية واستولت على أخصب أراضي ايطاليا وأعني بها اقليم لمبارديا الزراعي. كما أعادت مملكة نابولي لأسرة البربون، وإلى الملك فرديناند الرابع لكن شريطة أن لا ينشيء دستورالدولته مطلقا دون الحصول على موافقة مبدئية من النمسا وأصبحت بذلك اكبر دول اوربا الوسطى. خصوصا بعد حصولها على فاليسيا البولندية وكراكاو.

٤ – بيدمنت: حافظ الحلفاء على بقاء هذه الدولة كقوة ردع لفرنسا وضمت اليها سردينيا وسافوي وجنوة.

٥ - انجلترا: احتلت انجلترا جزيرة هيليجو لند وهي من املاك الدانمارك ولكنها تنازلت عنها بعد ذلك لبروسيا في عام ١٨٩٠ م ثم احتفظت بمالطة والجزر الايونية ومستعمرة الرأس الهولندية وسيلان وديملرارا في جوايانا وتربنداو.

٦ - تضمنت التسويات الباقية فصل النرويج عن الدانمارك واعطائها الى السويد في نظير استيلاء روسيا على فنلندة من املاك السويد وتسوية مسألة الاتحاد السويسري بالإبقاء على المقاطعات التسع عشرة القديمة بالإضافة إلى جنيف واثنتين أخريين ووضع دستور فدرالي لهم وضمان حياد سويسرا. ثم اسندت رئاسة هذا الاتحاد للنمسا. كما حوفظ على الحدود بين اسبانيا والبرتغال على ما كانت عليه.

نقد التسوية:

لعل أكثر ما يؤخذ على هذه التسوية التي تمت في فينا. والتي تمخضت عن تخلي النمسا عن بلجيكا ثم حصول بروسيا على بعض الأقاليم الواقعة على نهر الراين أن جعل منوطا بمملكة بروسيا حق الدفاع عن المانيا عموما فارتفع شأن بروسيا ثم انتقلت اليها تدريجيا الزعامة في ألمانيا حيث صارت قبلة انظار الدويلات والإمارات الصغيرة التي تطلعت اليها في الدفاع عنها واضطرت بروسيا الى انشاء جيش قوي في قدرته تأدية هذه المهمة. اضف الى ذلك أن التسوية التي حدثت في فينا وأعطت بروسيا أقاليم متفرقة في انحاء المانيا لم تلبث ان جعلت بروسيا مرغمة على العمل لربط هذه الاقاليم بعضها ببعض فكان ذلك بداية السياسة التي افضت الى تشييد صرح الاتحاد الالماني ١٨٧٠ م - ١٨٧١ م.

ظهرت حركات نضالية طويلة المدى استمرت طوال القرن التاسع عشر عندما صارت بلجيكا تطلب الانفصال عن هولندا والنرويج عن السويد وصارت بولندا تنشد استقلالها وتحاول كل من ايطاليا والمانيا تحقيق وحدتها أو اتحادها ثم صارت الشعوب في الدويلات الاقل أهمية تبذل قصارى جهدها للتخلص من حكامها الرجعيين ولإنشاء حكومات وطنية وقومية وكذا التحرر من السيطرة الاجنبية المفروضة عليها.

عموما نجحت تسوية فينا في اقامة نظام حقيقي ودائم للتوازن الدولي في اوربا حقيقة طرأ على هذا النظام شيء من التبدل بانفصال بلجيكا عن هولندا في سنة ١٨٣١م أو حينما خطت ايطاليا خطوة كبيرة نحو وحدتها في ١٨٥٩م - ١٨٦٠م ولكن هذا النظام لم يتصدع إلا بقيام حرب القرم ١٨٥٣م - ١٨٥٦م، في خارج الساحة الاوربية مما شجع على الانقلاب الصناعي ونمو الرأسمالية في انجلترا ثم منها إلى باقي شعوب أوربا، وفي الواقع كان أكبر تصدع أثناء الحرب السبعينية بين المانيا وفرنسا هو فقدان فرنسا إقليمي الالزاس واللورين لتستولي عليهما الامبراطورية الالمانية الجديدة على يد مستشارها بسمارك ١٨٧١م.

الاتحاد الاوربي

معاهدة باريس الثانية ٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥م:

أزعج قرار نابليون من ألبا السياسيين المجتمعين في فينا فبادروا بالتوقيع على التسوية النهائية في ٩ يونية سنة ١٨١٥م وواجه المتحالفون مشكلتين الاولى: عقد صلح مع فرنسا التي عاضدت نابليون أثناء حكمه الثاني فيما عرف بحكم المائة يوم ثم تجديد محالفة الدول على أساس الاتحاد وفيما بينها بعمل مشترك بغية حماية اوربا من اية غزوات من قبل فرنسا في المستقبل. واستقر رأيهم على عقد معاهدة باريس الثانية

في ٢٠ نوفمبر ليقرر الحلفاء عودة فرنسا الى ما كانت عليه في عام ١٧٩٠م بدلا من ١٧٩٢م التي اتفقوا عليها في باريس الاولى كذلك طالبوا تعويضا من فرنسا قدره سبعمائة مليون من الفرنكات الفرنسية يؤخذ منها جزء لتقوية الحصون التابعة للدول ذات الحدود الملاصقة للحدود الفرنسية ويوزع بقية المبلغ على حكومات الحلفاء والدول الأخرى التي اصابتها اضرار من عمليات فرنسا العسكرية وقرروا كذلك سداد المبلغ على مدى خمس سنوات. وعلى أن يبقى جيش الحلفاء قوامه مائة ألف مقاتل في داخل فرنسا من الجبهة الشمالية الشرقية الى أن يتم سداد آخر فرنك.

التحالف الرباعي:

ان فكرة الاتحاد الاوربي انما ترتد اصولها الى الوقت الذي كانت لا تزال تعقد فيه المحالفات الدولية لمواصلة القتال ضد نابليون بونابرت. ولقد ادرك وزير الخارجية الانجليزية ان من الضروري عقد معاهدة تسمو على كل الاتفاقات المنفصلة أو المتفرقة التي تم عقدها سابقا كما حدث في معاهدة شانيون التي رفض بونابرت شروطها في ٨ فبراير سنة ١٨١٤م.

وأهمية هذه الاتفاقية ترجع الى البند الهام الذي نص على أن تواصل الدول الموقعة على هذه الاتفاقية الحرب ضد بونابرت وعدم الدخول في مفاوضات صلح منفرد مع العدو المشترك فرنسا. كما تعهدوا بتقديم ستين ألف مقاتل في حالة هجوم فرنسا على احدى الدول الاعضاء والموقعة على المعاهدة بعد ابرام الصلح.

كما تعهدوا بعقد اجتماعات دورية لبحث المشكلات التي يتهدد تأزمها السلم في اوربا. وبذلك يكون هذا التحالف الرباعي الاساسي الذي قام عليه نظام الاتحاد الاوربي في السنوات التالية.

وتمخض التحالف الرباعي عن نتيجتين هامتين:

الاولى - النجاح في ضمان تنفيذ الشروط التي فرضها المنتصرون في الحرب على فرنسا بمقتضى معاهدات الصلح.

الثانية - النجاح في انشاء نظام الاتحاد الاوربي الذي اتاح الفرصة لتسوية عدد من المشكلات التي ظهرت فيما بعد من غير حاجة للالتجاء الى الحرب كوسيلة ناجحة لتسوية المسائل المعلقة.

الحلف المقدس في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨١٥م:

في الوقت الذي وضعت فيه الدول الاوربية مشروعاتها ضد فرنسا موضع التنفيذ بغرض نشر السلام وحماية الشعوب الاوربية من غزو الطامحين الفرنسيين. بدأ قيصر روسيا الاسكندر الاول بعرض مشروعه المقدس ويستند هذا المشروع على فكرة أن يصبح الملوك اخوة وأن يسترشدوا في معاملاتهم مع بعضهم بعضا بمبادىء المسيحية وتعاليمها ومنذ سنة ١٨٠٤م وقت أن تألبت الدول في محالفات دفاعية على الاكثر ضد نابليون كتب القيصر لسفيره في انجلترا يشرح الفكرة التي لم تكن ترمي في نظره فقط إلى خلاص اوربا عند القضاء على نابليون بل ومن أثرها كذلك خلاص الانسانية نفسها والمحافظة على حقوقها ولوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ نادى بخلق اتحاد اوربي مهمته الفصل بالطرق السلمية فيما يقع من خلافات بين الدول الاوربية.

لكن القيصر عندما طالب بتنفيذ هذا الحلف كان سابقا لأوانه نظرا للانتصارات الساحقة التي كان يحرزها كل يوم نابليون. والآن وبعد ان هزم الامبراطور العظيم حاول تجديد عرض فكرته ودعم مشروعه بالاستناد على المبادىء والتعاليم التي جاءت بها المسيحية أي أن القيصر اراد ان يتخذ من الدين اساسا تقوم عليه العلاقات بين الدول وألبس القيصر مشروعه هذا الثوب الديني الذي أضفى عليه والذي

عرف بأسم الحلف المقدس.

كان لهذا التحالف آثار بعيدة نظرا لشخصية القيصر التي حيرت المؤرخين فهو يحمل بين جوانحه كافة المتناقضات نظرا للشخصيات التي شاركت في تربيته الاولى. فقد ترعرع في بلاط الامبراطورة كاترين الثانية وكانت جدته لابيه حيث الاسراف والبذخ واطلاق العنان للشهوات وفي مرحلة المراهقة عاش مع والده القيصر بول الاول وكان مغرما بالمعارك العسكرية واحتفال الرجال مهما علت قيمتهم وحب للانسانية لمعناها النظري فقط كذلك اشرف على تعليمه استاذ سويسري ممن اعتنقوا مبادىء الثورة الفرنسية وأيدوها وكان تلميذا لجان جاك روسو فيلسوف الثورة الفرنسية ثم علمه التدين والتقاليد الارستقراطية الروسية احد كبار البيت المالك الروسي، من كل ذلك يتضح لنا الى أي حد كانت تعتمل في نفس هذا القيصر كل الاتجاهات والمشارب.

ثم عقد التحالف وأعلن بين كل من روسيا والنمسا وبروسيا في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨١٥م وطالب المتحالفون كل الدول الاوربية الانضمام اليهم بسرعة. الا أن هذا التحالف قد اثار حنق رجال الدين الكاثوليك نظرا لاختلاف مذهب كل دولة من الدول الثلاث. فالنمسا كاثوليكية وبروسيا بروتستانتية وروسيا ارثوذكسية واعتبرت الكنيسة الكاثوليكية ان هذا التحالف هو مظاهرة كبرى لتأييد الهرطقة ضد العقيدة الكاثوليكية وناصبوا بالتالي هذا الحلف العداء وشنوا عليه حملات من النقد والتشكيك.

كذلك قابل رجال السياسة هذا الحلف بنفس الدهشة وكانت اولى الدول في الاعتراض انجلترا اذ اعتبرت هذا العمل ما هو الا خليط من الصوفية والكلام الاجوف. كذلك اعترض مترنج على هذا الحلف. الا ان فرنسا الدولة التي كانت تبحث عن مجال تعود به الى الظهور في

الساحة الاوربية وتغطي على العزلة السياسية التى آلت اليها بعد بونابرت فقد وافقت على هذا التحالف وانضمت الى المتحالفين الثلاثة. اما الاحرار الفرنسيون ومؤيدو الثورة فقد اعتبروا هذا الحلف دعوة صارخة لعودة الرجعية والتخلف للدول الاوربية وقتلا صريحا لكل مبادىء الثورة الفرنسية التي فصلت بين الدين والسياسة.

أما انجلترا فقد اعتبرت موقف مترنخ هذا يتناقض ومبادئها الديمقراطية وتصادم الطرفان وادى هذا التصادم الى انهيار هذا التحالف للأحداث والمشاكل التي اجتاحت اوربا بعد تسوية فينا وكانت أهم هذه المسائل أربع:

الاولى: فرنسا:

استطاعت فرنسا سداد كل الديون التي فرضها المتحالفون عليها اثناء مؤتمر فينا وباتت تأمل في اخراج الجنود المحتلين وارادت كذلك الخروج من عزلتها السياسية وطالبت بعقد مؤتمر لتحقيق كل هذه الاغراض.

الثانية: الدول المنتصرة:

ان الدول المنتصرة ضمنت ممتلكات وأراضي كل عضو من أعضاء المحالفة الرباعية ضد أية اعتداءات خارجية قد تقع عليها وخصوصا من جانب فرنسا ولكن الدولة المنتصرة لم تضمن بقاء الحكومات الداخلية التي ينشؤها اعضاء المحالفة بصورة دائمة ومن غير تغيير، فكان ضروريا اذا معرفة ما اذا كان ذلك يعني ان لهؤلاء الاعضاء او لغيرهم ان يقيموا اذا شاءوا حكومات دستورية في داخل بلادهم. او انه من المحتم على الحلفاء التدخل في شئون هذه الدول من أجل تأييد حكومة الملكيات المستبدة المطلقة بها. وتلك كانت مسألة التدخل التي ما لبثت

ان واجهت الدول بسبب الثورات والاضطرابات التي وقعت في شبه الجزيرة الايطالية.

الثالثة: اليونان:

اغفل الحلف الرباعي مسألة ممتلكات الدولة العثمانية واضطروا لمواجهة هذه المشكلة عندما قامت الثورة في اليونان.

الرابعة: أمريكا:

لم يتناول الحلفاء في الحلف الرباعي شئون المستعمرات الاوربية في امريكا ولم تلبث الحوادث في هذه المستعمرات ان ارغمت الدول على بحث هذه المسألة في أحد المؤتمرات التالية:

مؤتمر اكس لاشابل:

ونظرا لمواجهة الحلف الرباعي لهذه المشاكل فقد قرروا عقد مؤتمرهم الاول في اكس لاشابل في وستفاليا بالمانيا للفصل في موضوع فرنسا خصوصا بعد استكمالها لسداد كافة الديون التي سبق ان قررها الحلفاء عليها وطالبت فرنسا مقابل ذلك اخلاء بلادها من الجنود الاجنبية ووافقت الدول على هذا المطلب بعد أن اطمأنوا جزئيا الى جانب فرنسا وباتوا يرون ضرورة عودتها للحظيرة الاوربية.

وكانت النقطة الثانية التي أثارت عاصفة في المؤتمر هي عرض اقتراح بإدخال فرنسا ضمن التحالف الرباعي. الا ان كل المتحالفين ما عدا انجلترا رفضوا هذا الاقتراح. فأخذوا يدرسون امكانية ادخالها في محالفة منفصلة عن الحلف الرباعي. ورفض هذا الاقتراح ايضا. ثم أثار اقتراح مترنخ الجديد ارتياح الدول عندما عرض عمل اتفاقية سرية تتعهد بموجبها الدول الاوربية استخدام جيوش مشتركة ومتحدة ضد فرنسا اذا حدثت بها ثورة ناجحة يترتب عليها تهديد امن جيرانها

وسلامتهم الا ان انجلترا التي كانت مؤمنة بحق كل دولة في ادارة شئونها الداخلية بحرية كاملة. اشترطت عدم موافقتها على هذه المحالفة السرية إلا اذا اشترط الحلفاء بنداً أساسياً هو التحالف ضد فرنسا في حالة اعتلاء عرشها أحد أفراد أسرة نابليون بونابرت فقط.

ووافق اعضاء المؤتمر على هذا الحل الوسط في ١٥ نوفمبر سنة ١٨١٨ م وبعد أن وجهوا دعوة لملك فرنسا بالعمل الهادف الى الدخول ضمن التحالف الاوربي بغرض نشر السلام في فرنسا وفي اوربا.. وتصور الحلفاء انهم بهذا العمل قد ضمنوا تحالفهم ضد أي خطر يتأتى من قبل فرنسا واعتقدوا ايضا انهم يحمون فرنسا نفسها من حدوث أية ثورات قد تهدد امنها وسلامة جيرانها.

وقبل ان يختتم المؤتمر آخر جلساته اشارت انجلترا باضافة بند ضروري وهام حول النقطة السابقة في المؤتمر الرباعي وهي عقد اجتماعات دورية لبحث شئون القارة الاوربية. إذ اشارت انجلترا إلى بند عدم التدخل في شئون الدول الداخلية الا اذا طالبت هذه الدولة بحث ذلك وبذلك تكون انجلترا قد حدت من رغبات المتحالفين الجامحة في قتل كل المحاولات التحريرية التي تنشأ في القارة الاوربية وان لم يقض تماما على هذا المبدأ نفسه وأعني به مبدأ التدخل ودراسة شئون الدول الاعضاء المتحالفة وغير المتحالفة ما دامت تقع في القارة الاوربية. وعلى ذلك يكون مترنخ الرجعي قد نجح في الحفاظ على غرضه الاساسي الهادف الى الحد من انتشار المبادىء الثورية المنبثقة من الثورة الفرنسية.

حاول مترنخ جذب قيصر روسيا الى آرائه الرجعية حيث ازعجه منح القيصر دستورا حرا لبولندا الناشئة. وقد استطاع مترنخ أن يستغل الفرصة المناسبة والتي حدثت في المانيا عندما ثار الطلبة واقاموا

مظاهرة كبرى احتفالا بمرور ثلاثمائة عام على بداية الاصلاح الديني ومرور اربعة أعوام على انتصار الامم في حربهم ضد بونابرت في موقعة ليبزج. وكانت نتيجة المظاهرة أن أحرق المتظاهرون كل ما وقع في ايديهم من كتب تتناول موضوع الحكومات الاستبدادية وتشيد بها.

استغل مترنج هذا الحديث ليثير مخاوف القيصر المتقلب الرأي من انتشار المبادىء الحرة واستطاع التوفيق في هذا المسعى. كذلك لجأ مترنج الى استمالة فردريك وليم ملك بروسيا لسياسته عندما هدده بانسحاب النمسا من الاتحاد الالماني اذا امتنعت بروسيا عن تأييد سياسته. ثم تكللت مساعيه بالنجاح في مؤتمر كارلسباد في ٧ أغسطس سنة ١٨١٩ م حيث حضر المؤتمر مندوبون عن النمسا وبروسيا والولايات الالمانية. ولم يلبث أن استصدر طائفة من القرارات الرجعية المضافة اليها والتي عرفت «بمراسيم كارلسباد» والتي اصبحت قوانين فدرالية بعد أن أقرها البرلمان الالماني في فرانكفورت في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٨١٩ م.

وبناء على هذه القرارات اصبحت الجامعات خاضعة لرقابة البوليس لمعرفة نوعية المواد التي تدرس بها والتي اشترط أن تكون بعيدة كل البعد عن الآراء الثورية أو التحررية او التي تنادي بالقومية.

كذلك خضعت الصحافة لنفس المراقبة وتشكلت كذلك لجنة مهمتها البحث عن المحرضين على الثورة وارشاد الحكومات المحلية اليهم لتقبض عليهم.

وازداد قيصر روسيا ايمانا بمراسيم كارلسباد عندما قامت ثورة عسكرية في اسبانيا بسبب تمرد الجنود في ثكنات قادش وكان هؤلاء ينتظرون بها منذ سنة ١٨١٦ م لترحيلهم الى امريكا فأعلنوا عصيانهم في يناير سنة ١٨٢٠ م وراحوا يطالبون بدستور سنة ١٨١٢ م وانتشرت الثورة في البلاد.

وعندئذ قرر القيصر دعوة اعضاء التحالف الرباعي لعقد مؤتمر في باريس لبحث شئون فرنسا ذاتها كما قرر ارسال جيش بالنيابة عن حكومات اوربا لاحتواء الثورة الاسبانية ثم طالب وزراء الدول المحالفة التمهيد لعقد اجتماع في ترباو في أكتوبر سنة ١٨٢٠م.

لكن هذه الاقتراحات لم تلق قبولا من انجلترا لاعتقادها أن مبدأ بحث شئون فرنسا الداخلية هو مبدأ يهدم السلام بدلا من اقامته وانه يتعارض مع الاتفاقية الخماسية التي تمت في اكس لاشابل وظلت هذه المبادىء القائمة على حرية الشعوب في تقرير شئونها الداخلية السمة المميزة للسياسة الانجليزية دائما.

كذلك رفض مترنخ هذا الاقتراح لان معنى خروج جيش كبير من روسيا لاخماد الثورة في اسبانيا هو أن يجتاز هذا الجيش الاراضي النمساوية في طريق عبوره الى اسبانيا وهذا خطر مباشر يهدد سلام النمسا ومترنخ. لذلك انتحل دائما مترنخ الاعذار ليحول دون عقده حتى يوليو سنة ١٨٢٠م عندما قامت ثورة في نابولي بايطاليا وكانت خاضعة للحكم النمساوي مما جعل الاحداث تتسارع لصالح القيصر.

حاول مترنخ ان يجذب انتباه الدول الاوربية نحو المشكلة التي برزت في نابولي ليحول دون اختراق جيش روسيا لاراضي بلاده، وليستطيع ان يكون هو صاحب الرأي المفكر في الاتحاد وقد استند مترنخ على سبب قانوني لم تستطع انجلترا ان تتخلى عن تأييدها فيه. وهذا السبب القانوني هو أن النمسا قد عقدت محالفة مع حاكم نابولي في ١٢ يونيه سنة ١٨١٥م تنص على عدم ادخال اصلاحات دستورية في نابولي غير ما يسمح بادخاله من تغييرات دستورية في الممتلكات النمسوية في ايطاليا وقد اعلن مترنخ أن مطالبة نابولي بتغيير دستورها وفق الدستور الاسباني ما هو الا بداية لامتداد الثورة الاسبانية الى ايطاليا

وفي هذا تهديد مباشر لممتلكات النمسا هناك. لذلك وافقت كل من انجلترا وبروسيا على هذه الآراء. شريطة ان يعقد مؤتمر دولي تحضره كافة الدول الخمس الاعضاء لمناقشة موضوع نابولي.

مؤتمر ترياو (في سيليزيا):

لقيت مطالب مترنخ القائمة على مبدأ التدخل المباشر في شئون الدول الاوربية خوفا من وقوع ثورات تهدد السلام العام قبولا من قبل روسيا وبروسيا فقط. اما انجلترا فقد رفضت قطعيا التوقيع على بروتوكول العمل هذا. أما فرنسا فقد اضطرت خشية العزلة السياسية الموافقة عليه.

أما بروتوكول المؤتمر هو أن الدول التي يحدث تغيير في حكوماتها بسبب قيام ثورة بها ويترتب على هذا التغيير تهديد للدول الاخرى تفقد بحكم الضرورة عضويتها في التحالف الاوربي وتظل خارج التحالف الى أن يظهر الوضع الداخلي ضمانات تؤيد النظام القانوني أما اذا حدث تغيير يهدد أمن الدول الاوربية فعليهم القيام بعمل إما سياسي او عسكري لاعادتها الى حظيرة التحالف الاوربي.

ونظرا لموقف انجلترا وموقف فرنسا الاضطراري القائم على غير امتناع لم يصل الحلفاء الى قرار ما. واتفقوا على عقد مؤتمر آخر تحضره الدول الاعضاء الثلاث روسيا وبروسيا والنمسا بالاضافة الى ملك نابولي فرديناند حتى يتوصلوا الى مفاوضة شخصية معه.

مؤتمر ليباخ (في النمسا):

حضر اعضاء الحلف المقدس روسيا النمسا وبروسيا المؤتمر كذلك حضر ملك نابولي فرديناند بعد ان تعهد لشعبه بالسعي لتحقيقه أهدافه الرامية الى المحافظة على الدستور المنبثق من دستور الثورة الاسبانية.

ولكنه وفي الحقيقة حضر ليطلب مؤازرة اعضاء المؤتمر ضد شعب نابولي ولتثبيت أقدامه الاستبدادية في حكم بلاده.

ووافقت الدول على ذلك. كذلك تعهدت النمسا لمهمة الغاء الدستور على أسنة الرماح. ولذلك سافر جيش نمسوي الى نابولي لتحقيق هذا الغرض. واستطاع اخماد الثورة الشعبية هناك وثبت فرديناند على الحكم.

وبعد ان نجحت عمليات نابولي طالب ملك سردينيا وقوف النمسا معه ضد شعبه. فأرسل الجيش النمساوي ليقوم بنفس الدور الذي قام به في نابولي وقضى على الثوار في ابريل سنة ١٨٢١ م. وبذلك وكنتيجة حتمية لتدخل النمسا عسكريا عاد الحكم المستبد المطلق الى كلٍ من نابولي وسردينيا بايطاليا. كما ابقت النمسا جيشا متأهبا في لمبارديا، لاخماد اية ثورة من المحتمل قيامها في بيرمنت.

واستصدر الحلفاء بروتوكولا اعلنوا فيه ان الغرض من التحالف الاوربي إنما هو تأييد المعاهدات القائمة والمحافظة على السلام العام وتحقيق سعادة الامم وان التغييرات النافعة والضرورية من الناحيتين الادارية والتشريعية والتي تحدث في داخل الدول يجب ان تأتي من جانب اولئك الذين اعطاهم الله مسئولية الحكم في هذه الدول.

وعلى هذا يكون مؤتمرا ترياو وليباخ لم يقتنعا فقط بمبدأ التدخل السافر في شئون الدول الداخلية فقط بل ساهما بطريقة عملية في اعادة نظام العهد القديم القائم على حق الملوك المقدس في الحكم.

لكن هذه القرارات كان من شأنها زيادة الهوة بين اعضاء الحلف المقدس الثلاثي وبين انجلترا التي رأت أن هذين المؤتمرين كفيلان بحل التحالف الرباعي والخماسي السابقين وانه لا داعي اطلاقا من وجودهما.

لكن ثورات تحررية قامت في كل دولة من دول امريكا الجنوبية ضد

الاستعمار الاسباني والبرتغالي في البرازيل وبيرو وكولمبيا والارجنتين وفنزويلا مما جعل اعضاء مؤتمر ليباخ يقررون عودة مؤتمرهم للانعقاد ثانيا في العام التالي سنة ١٨٢٢ م في فيرونا.

مؤتمر فيرونا (في ايطاليا):

حضر هذا المؤتمر كل من امبراطور روسيا وامبراطور النمسا وامبراطور بروسيا وملك سردينيا وملك نابولي ودوق تسكانيا ودوق بارما ودوق مورتنيا وبعض السياسيين البارزين وعلى رأسهم مترنخ وحضر كذلك سفير فرنسا في انجلترا ودوق ولننجتون الانجليزي ووزير خارجيتها.

كانت أهم الموضوعات التي طرحت قيد البحث المسألة الاسبانية والايطالية. وقد استغرقت المسألة الاسبانية كل اهتمامهم خصوصا عندما كشفت فرنسا عن نواياها في اخماد الثورة الاسبانية في مدريد والقضاء على النفوذ الاسباني في المستعمرات الامريكية وكذلك قرروا على الفور التدخل المسلح في شئون اسبانيا في ٣٠ اكتوبر وبعثت الدول في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٢٢ م بانذار الى مجلس الكورتيز الاسباني وسحبت سفيرها من مدريد وامتنعت انجلترا عن مجاراة الدول في هذا العمل. وأعلن ولننجتون أن الحكومة الانجليزية لا توافق اطلاقا على أي تدخل في شئون الدول الداخلية ولا تؤيده. وانفض المؤتمر في ١٤ ديسمبر ١٨٢٢ م.

رغم انفضاض اعمال المؤتمر الا ان ملك فرنسا لويس الثامن عشر قد أعلن منفردا الحرب على اسبانيا في ٢٧ يناير سنة ١٨٢٣ م واستطاع اخماد الثورة بها واعادة الحكم للملك المكروه من الثوار فرديناند على اسنة الرماح الفرنسية في أغسطس. كذلك وافق البرلمان (الكورنيز) الاسباني دون قيد ولا شرط على عودة الملك فرديناند السابع وفق

معاهدة اجرتها فرنسا مع الملك وهي معاهدة (تروكاديرو).

ولقد رحب مترنخ بهذه الغزوة الاسبانية لابعاد فرنسا عن تأييد ثوار الموت باليونان ولتصوره انها وسيلة لانشغال فرنسا واضعافها. لكن نجاح فرنسا في غزو اسبانيا كان مقدمة لحرب اوربية شاملة لم يدرك ابعادها مترنخ آنذاك.

طمع الفرنسيون في القضاء على ممتلكات اسبانيا في العالم الجديد (امريكا الشمالية) ووجهوا جيشا لهذا الغرض. لكن انجلترا رفضت بشدة هذا الغزو الفرنسي نظرا لرغبتها في أن يعيش العالم الجديد وفق مبادىء حرة كاملة وان تظل بلاده مفتوحة للتجارة العالمية والتي لانجلترا النصيب الاكبر منها. كما آمنت انجلترا بضرورة اغلاق العالم الجديد ابوابه امام اية محاولات عسكرية تأتي اليه من اية دولة من دول العالم القديم. ولذلك كان موقف انجلترا هذا يمثل بداية النهاية لنظام مترنخ.

فقد سار كاينتج وزير الخارجية الانجليزية على مبدأ عدم التدخل بينما أصرت فرنسا على التدخل العسكري في اسبانيا الاوربية والامريكية ولم تجد الدول الحاضرة مناصا من تقديم المساعدات الادبية لفرنسا في موقعها ضد اسبانيا لان فرنسا كانت لا تقبل غير ذلك حرصا على مصالحها ومصالح اسرة البربون الاسبانية أيضا.

وقد أدت السياسة المتناقضة بين كل من انجلترا وفرنسا الى وقوع مناقشات كثيرة في المؤتمرات وفي النهاية الى انسحاب انجلترا.

كذلك ظهر سبب آخر ادى في النهاية الى فشل مؤتمر فيرونا وهو ان انجلترا قد لاحظت ان فرنسا تفوقت بالفعل على اسبانيا الاوربية عسكريا وأصبح على انجلترا ان تتفوق بالطرق الدبلوماسية على التجارة الامريكية في الممتلكات الاسبانية لكي يظل ميزان التفوق بين الدولتين

على ما هو عليه. وكان على أثر ذلك فشل المؤتمر وفشل تبعا له ولاختلاف الاهداف بين الدولتين الكبيرتين أثره أيضا في انهيار الاتحاد الاوربي في النهاية أيضا.

فشل الاتحاد الاوربي:

كان من اسباب فشل التحالف الاوربي الرغبة الرجعية برئاسة مترنخ لاخماد المحاولات القومية للتحرر في اوربا وكان معنى ذلك محاربة التطور الطبيعي للشعوب الطامحة للاستقلال وكان معناه ايضا جرح مشاعر الشعوب بالتدخل السافر في شئونها الداخلية. ثم لم تقصر هذه الدول الرجعية أهدافها على العالم القديم فحسب بل امتدت أهدافها الى العالم الجديد وهذه مطالب كانت مرفوضة دائما من انجلترا وبناء عليه انقسمت الدول المتحالفة إلى قسمين:

الاول: فريق الدول الاوتقراطية (الرجعية والروتينية) وحوت روسيا، بروسيا، والنمسا وهم أعضاء الحلف المقدس الذي سبق الاشارة اليه.

الثاني: فريق الدول المتمسكة بالمبادىء الحرة: انجلترا وفرنسا ثم الولايات المتحدة الامريكية التي كان معنى تحقيق أهداف الدول الرجعية فيها، ايقاف كل محاولة منها للتحرر فكان طبيعيا ان تنضم الى جانب فرنسا وانجلترا.

ولم تلبث مسألة ثورة المورة واستقلال اليونان لتزيد من هوة الخلاف بين الدول الثورية اذ انضم الى الفريق الثاني المكون من انجلترا وفرنسا وأمريكا (روسيا). ومن ثم بات ضروريا بحث المسألة الشرقية برمتها لتهدئة خواطر الدول الاوربية.

المسألة الشرقية

اليونان - ومصر

المسألة الشرقية تعبير يقصد به تعريف الامبراطورية العثمانية في ضوء علاقاتها مع الشعوب التي خضعت لها وتألفت منها الامبراطورية. ثم في ضوء علاقاتها مع الدول الاوربية خصوصا. وموقف هذه الدول منها:

ولذلك فان تاريخ المسألة الشرقية انما يمر في دورين هامين:

الدور الأول:

ويستغرق القرنين الخامس عشر والسادس عشر حين بلغت الدولة العثمانية أوج قوتها. فلم يكن يشغل اوربا حينئذ غير التفكير في اجدى الوسائل التي يمكن بها تجنب الخطر العثماني ودفعه عنها.

الدور الثاني:

فقد استمر طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر وذلك عندما اخذ الضعف يدب في جثمان الدولة، وانهزم العثمانيون أمام اسوار فيينا سنة ١٦٨٣م ثم في واقعة موهاكنز بعد أربع سنوات سنة ١٦٨٧م. وفي القرن الثامن عشر كان الذي اهتمت به الدول هو البحث في الطريقة التي يمكن بها ملء الفراغ الذي نجم من تقلص سلطان الدولة العثمانية بصورة تدريجية في أوربا. ولقد كان في أواخر هذا الدور أن اتخذت المسألة الشرقية ذلك الشكل الحديث الذي عرفتها به اوربا خلال القرن التاسع عشر.

ولعل بروز المسألة الشرقية في ثوبها الجديد الحديث نجم من ذلك الضعف الذي أخذ يتزايد في القسطنطينية. ثم نهضة شعوب البلقان الصغيرة المسيحية. وازدياد نمو الشعور القومي بين هذه الشعوب. ثم

الأثر الذي نجم عن تفاعل هذين العاملين على سياسة الدول الاوربية الكبرى.

فلقد هاجمت كل من روسيا والنمسا املاك الدولة العثمانية بحجة حماية الرعايا المسيحيين داخل الامبراطورية العثمانية الاسلامية. ووصلت بتوسعاتها صوب البحر الاسود. الا أن وزير الخارجية البريطانية اظهر استياءه من خطورة التوسع الروسي ولذلك رفعت بريطانيا لواء المحافظة على كيان الدولة العثمانية من التوسعات الروسية والنمساوية. ولم تلبث النمسا أن سلكت مسلكا معتدلا تجاه تركيا، فأعادت لها كل الفتوحات السابقة منذ سنة ١٧٩١ م وبنت سياستها على مساعدتها وحماية حدودها.

خشيت انجلترا من محاولات روسيا التوسعية على حساب الدولة العثمانية لأن رغبة روسيا في احتلال القسطنطينية قد اثارت حفيظة الدول وخاصة انجلترا. كذلك خشيت النمسا من توسعات روسيا في المضايق (الدردنيل والبوسفور). وبذلك قررت انجلترا حماية التجارة في حوض البحر المتوسط الشرقي والدفاع عن القسطنطينية ذاتها ضد كل هجوم يقع عليها.

وفي أواخر القرن الثامن عشر كان واضحا أن المسألة الشرقية سوف تحمل الدول الكبرى على التدخل عاجلا أو آجلا في شئون الامبراطورية العثمانية التي أخذت تنتشر الاضطرابات في انحائها بسبب ما ظهر من رغبة قوية في التخلص من الحكم العثماني. والظفر بالاستقلال من جانب الشعوب المسيحية في داخل الامبراطورية العثمانية في حين اعتبرت نشاط رعاياها هؤلاء عصيانا يجب اخماده بكل الطرق ولو استلزم الامر اللجوء للمجازر ووسائل الابادة الاخرى.

ولقد شاركت الدولة العثمانية بطريقة غير مباشرة في عدوان الدول

الاوربية عليها اذ أنها لم تمنح رعاياها المسيحيين سوى امتيازات قليلة القيمة مما أثار حنقهم لان هذه الامتيازات اقتصرت على حماية الارواح والاموال والاعراض ولم تأخذ اتجاها عمليا بالمعنى الحقيقي له. ومن ثم تبلورت المسألة الشرقية في شكل مشكلة للاسباب التالية:

أولا - وجود حكومة أو دولة شرقية في اوربا تسيء الحكم بين ملايين من الشعوب المسيحية الخاضعة لسلطانها. في الوقت الذي بدأ الضعف يدب بأركانها.

ثانيا - وجود مجموعة من الحكومات أو الدول الاوربية التي تهتم بمصير هذه الحكومة او الدولة العثمانية ثم وجود روسيا بين هذه الدول وكانت الوحيدة الحريصة على اضعاف تركيا.

ثالثا - بدأ الشعور القومي يدب في اركان الدول التابعة للدولة العثمانية (وأصبحت تأمل في الاستقلال عن تركيا).

وكانت اولى شعوب المنطقة في الثورة على تركيا دولة الصرب وهي احدى دول البلقان اذ ثارت منذ عام ١٨٠٤ م ولكن تركيا اخمدتها. الا أن الثورة تجددت ثانية في عام ١٨١٥ م وظل الكفاح طويلا أيدته روسيا وفرنسا معها الى أن تم الاعتراف باستقلال الصرب في عام ١٨٣٠ م، وظلت تابعة اسميا للدولة العثمانية حتى حصلت على استقلالها كاملا في سنة ١٨٧٨ م.

ثم تبع ثورة البلقان ثورة اليونانيين. وشملت كل الولايات الدانوبية في ملدافيا وولاشيا وبالتالي شغلت الثورة ومراحلها وتدخل القوات المصرية في معارك جديدة انتصرت فيها ضد اليونانيين انتباه كل الدول الاوربية ولهذا مجال آخر.

الفصل الخامس

« عصر مترنخ »

كانت مهمة الدول بعد سقوط نابليون وزوال امبراطوريته إيجاد تسوية للمشكلات التي أوجدها التوسع الفرنسي في أوربا. وذلك بتنظيم أوربا من الناحيتين السياسية والاقليمية على وجه الخصوص.

ولقد اعتمدت الدول الكبرى عند وضع هذه التسوية قواعد أساسية: -

أولا: مبدأ الشرعية: -

وكان يعني ببساطة شديدة، ارجاع العروش الى أصحابها الشرعيين أي اعادة الاسر الحاكمة السابقة القديمة تلك التي اقصيت عن الحكم منذ ١٧٩٨ م أي أثناء أحداث الثورة الفرنسية وما أعقبها، وبالذات في عهد نابليون. وكان تطبيق هذا المبدأ يعني اعادة اسرة البوربون التي حكمت فرنسا الى سابق نفوذها وحرمان اسرة نابليون من الحكم.

وبناء على مبدأ الشرعية هذا أصبح على الشعب أن يتقبل ودون اعتراض بل وفي اذعان شديد هؤلاء الحكام العائدين وأنه ليس من حق الشعب مجرد التفكير اطلاقا في أن لهم حقا في اختيار من يريدون تنصيبه حاكما عليهم.

ثانياً: مبدأ المحافظة على توازن القوى بين الدول: -

أما المقصود الحقيقي من هذا التوازن الدولي، أن لا يسمح لأية دولة بالتفوق على غيرها من الدول. وكان من ضمن ما عناه هذا المبدأ المحافظة على التوازن الدولي أثناء تطبيقه بالعودة الى ما درج عليه

العمل في القرن الثامن عشر من توزيع للاسلاب فيا بين المنتصرين. على أن يكون بالطبع نصيب الاسد لاقوى هذه الدول. وكان من الطبيعي أن تستفيد انجلترا أعظم الاستفادة وتلتها روسيا وبروسيا والنمسا وآخرها كان دولة السويد.

وبمقتضى هذا المبدأ أصبح لبريطانيا رسميا حق السيادة على البحار. وترتب على هذا الاعتراف ازدياد هائل في نشاط بريطانيا وتوسعاتها التجارية. واستطاعت اضافة ممتلكات جديدة ومستعمرات أخرى الى امبراطوريتها الواسعة.

أما روسيا فقد استطاعت بعد تأسيس دوقية وارسو السابقة وما ترتب على انشائها من مشاكل عديدة أقلقت بال روسيا تجاه مملكة بولندا. نقول في هذا العصر الجديد حرصت روسيا على الاستيلاء على بقية مملكة بولندا كما استطاعت ضم فنلندا. أما بروسيا فقد ضمت اليها النصف الشمالي من سكسونيا، وعددا من امارات نهر الراين كما انضمت السويد الى النرويج بعد انتزاع الاخيرة من الدانمرك.

يأتي دور النمسا التي حرصت هي الاخرى على الاستفادة باسترجاع سيطرتها السابقة على أجزاء ايطاليا، مساهمة منها في تنفيذ سياسة مترنج الرامية الى فك أوصال شبه الجزيرة الايطالية كي لا تعود اليها سابق سلطاتها وحلمها في عودة الامبراطورية الرومانية المقدسة.

المبدأ الثالث: حزام التسلح: -

عقد الحلفاء العزم على تأمين اوربا ضد تجدد الغزو من قبل فرنسا، اذا ما بدأت في اعادة تنظيم جيشها واعادة تسليح جنودها. ومعنى ذلك عودة الخطر لكيان أوربا بالغزو مرة ومرات. وكان هذا الخوف هو الدافع الحقيقي لعقد العديد من المؤتمرات تلك التي عقدتها الدول

المنتصرة على فرنسا. والتي قررت انشاء حزام دولي لصد فرنسا اذا ما حاولت الهجوم أو على الاقل لكي تتوقف فرنسا داخل حدودها الجغرافية واستكمالا لهذا التخطيط ضمت بلجيكا الى هولندا. ونالت بروسيا الاراضي الالمانية الواقعة في جهة الراين كما ضمنت الدول استقلال سويسرا كاجراء ضروري لتقوية الاتحاد السويسري واخيرا اعطيت سافوي الى مملكة بيدمنت الايطالية.

المبدأ الرابع: التعويضات: -

ومبدأ التعويضات هذا نوقش لاول مرة في مؤتمر فينا. واتفقت فيه الدول المنتصرة على تقديم تعويضات مالية الى الدول التي اقتطعت أجزاء من أراضيها، أو تلك التي فقدت بعض أملاكها، لما يساوي مساحة هذه الاجزاء التي فقدتها أو عدد سكانها.

وفي الحقيقة ان هذا المبدأ قد اختلق خصيصا لاحراج فرنسا وتخريب ميزانيتها كي لا تتاح لها أية فرصة لاستعادة بناء قواتها المسلحة التي كثيرا ما أرهبت الدول الاوربية وبناء على هذا المبدأ حكمت الدول على فرنسا بغرامات مالية كبيرة لكل الدول التي سبق أن احتلتها في عهد القنصلية والامبراطورية.

تلك كانت المبادىء التي أخذت بها الدول الكبرى عند وضع التسوية الاوربية التي لم تلبث أن صارت مبعث كل الاحداث والمشكلات التي عرفها القرن التاسع عشر، وهي مشكلات قامت على أساس رغبة الشعوب التي اكتمل نضجها القومي في نقض هذه التسوية والغائها فيما يتعلق بالترتيبات الاقليمية والسياسية التي قامت على المبادىء السالفة الذكر، خصوصا بعدما ظهرت رغبة كل من ايطاليا والمانيا في اقامة اتحاد يشمل كل اقاليمها في دولة واحدة. وظهرت أيضا عندما رغبت بلجيكا والنرويج في الانفصال كل منها عن الاخرى.

فبلجيكا رغبت في الانفصال عن هولندا. والنرويج رغبت في الانفصال عن السويد. كما أن بولندا كانت حريصة على الاستقلال عن روسيا. كما أنه كانت هناك مجموعة من الشعوب الراغبة في الاستقلال من حكامها الرجعيين. كما حاربت بعض تلك الشعوب النامية مبدأ الشرعية الذي كان الاساس الذي سارت عليه السياسة الاوربية طوال القرن التاسع عشر.

أما الدول المنتصرة الكبرى فقد بذلت على العكس من ذلك كافة جهودها كي تنفذ الاسس الاربع على الساحة الاوربية بكاملها. ولقد شهدت أوربا ولمدة ثلاثين عاما من عام ١٨١٥ حتى ١٨٤٨م صراعا مريرا من الحكومات الشرعية الرجعية وانصارها من الرجعيين وبين الحركات القومية والوطنية وأنصارها ومعهم أنصار الحرية في أوربا.

وكان من أبرز الشخصيات المناهضة للحركات القومية وحركات التحرر الوطنية والسياسية البارع مترنج الذي ولد سنة ١٧٧٣م وتوفي سنة ١٨٥٩م. هذا الرجل الذي نشأ في خدمة امبراطورية النمسا وفي أحضان أسرة الهابسبرج الامبراطورية الرجعية. واقترن دائما اسم مترنخ بسياسة التدخل في أوربا بتلك السياسة التي اتبعها من أجل القضاء على الحركات الاستقلالية والقومية والدستورية. فقد تدخل لقمع الثورات في ايطاليا والمانيا بل انه عقد اتفاقية مع كل من روسيا وبروسيا لقمع الحركات القومية والدستورية. وبناء عليه امتنع عن مساعدة الثوار اليونانيين ضد الدولة العثمانية، بل انه بدأ يؤيد والي مصر محمد علي في موقفه والذي حارب الثورة اليونانية ضد الباب العالي، بتفويض من السلطان العثماني.

اما في داخل النمسا فكان مترنج رمزا للنظام البوليسي النمساوي الذي كان يهدف الى قتل الحرية الفردية. فأسرع يقيد حرية الصحافة

وحرية الرأي ويلغي حرية الاجتماعات كما أنه أخضع نظام التعليم الى المراقبة الصارمة. ثم ضيق الخناق على الجامعات. ولقد لقي الاحرار والقوميون على يديه السجن والنفي والتشريد.

لكنه وللانصاف فانه لم يكن بمقدور مترنج أن يتصدى لتيار كان تطور الاحداث يؤكد نجاحه في المستقبل وأعني به نجاح الثورات الشعبية في الشعوب المضطهدة. تلك الثورات التي كانت في الغالب ثورة ضد التعسف المترنخي الذي انتهى بثورتي فبراير سنة ١٨٣٠ م في فرنسا، و ١٣ مارس في سنة ١٨٤٨ م في فينا مما أدى الى فراره الى انجلترا وبهروبه انحسر التيار الرجعي وبدأت تدريجيا السيطرة البورجوازية.

وهنا يتبادر الى الذهن سؤال هام عن الشخصية التي دفعت الى الاحداث رجل مثل مترنج ولماذا وكيف؟

وللاجابة على هذا التساؤل يجدر بنا الاشارة الى ما عرف باسم:

التحالف الرباعي: -

ذلك التحالف الذي تكون من الدول التي اشتركت في النضال ضد نابليون وفرنسا من جهة وبين الدول التي سعت من أجل المحافظة على السلام عموما في أوربا من جهة أخرى. وعلى هذا تكون فكرة الاتحاد الاوربي ترجع الى الوقت الذي كانت لا تزال تعقد فيه محالفات دولية لمواصلة القتال ضد نابليون. وقد تبنى هذه السياسة رجل السياسة الانجليزي كاسلريه منذ سنة ١٨٠٥ م. اذ أن هذا السياسي القدير قد نظر الى المحالفات الفردية التي كانت تعقدها الدول منفردة مع فرنسا بنظرة عدم رضاء أو اقتناع. وأدرك أنه من الضروري عقد معاهدة عامة تسمو على كل هذه الاتفاقيات والمعاهدات المنفصلة وازداد كاسلريه اقتناعا بأهمية عقد هذه المحالفة بعد أن رفض نابليون شروط الصلح التي كان قد عرضها عليه الحلفاء في شاتيون في ٨ فبراير سنة

١٨١٤م على أثر انتصارهم على جيوشه في معركة ليبزج

لكن كاسلريه لم ييأس وحاول مرة ثانية مع نابليون واستطاع أخذ توقيعه على معاهدة شاتيون نفسها بعد بضعة أشهر. ولهذه المعاهدة أهمية خاصة باعتبارها قد احتوت على الاساس الذي قام عليه نظام الاتحاد الاوربي في الفترة التالية. حيث قرر الموقعون على مواصلة الحرب ضد نابليون وعلى عدم الدخول في مفاوضات للصلح منفردة مع العدو المشترك فرنسا. كذلك تعهدت كل دولة من الدول المتحالفة على تقديم ستين ألف مقاتل اذا ما هاجمت فرنسا احدى الدول الاربع التي وقع مندوبوها على المعاهدة - كذلك نصت المعاهدة على عقد اجتماعات دورية بين الدول المتحالفة اذا ما دعت الحاجة الى ذلك.اذ خشي كاسلريه أن ينفروا عقد التحالف بمجرد هزيمة فرنسا بغرض المحافظة على السلام الدائم في أوربا. كما اتفق على أن تكون رئاسة هذه الاجتماعات موكلة الى كاسلريه شخصيا وعلى أن ترسل كل دولة رئيس وزرائها لحضور الاجتماعات المقررة. وظل كاسلريه هو الدينامو لهذا التحالف وحتى بعد وفاته سنة ١٨٢٢م تبنى رئيس الوزراء الانجليزي جورج كانتج نفس السياسة.

ويعتبر كاسلريه من أقدر الوزراء الانجليز الذين نالوا احترام رجال السياسة في أوربا لما اتصف به من هدوء واتزان وأصالة رأي. وقد قام بدور خفاق في سياسة بلاده على مدى ربع قرن تقريبا. ومنذ أن شغل روبرت ستيوارت كاسلريه منصب رئاسة الوزارة الانجليزية من عام ١٨١٢م أي في الوقت الذي كان فيه نابليون صاحب القوة والغلبة الماهرة لم يلبث كاسلريه أن أبدى مهارة فائقة في أشد أوقات الحرب حرجا ليحول دون تفكك المحالفة الاوربية وبعد هزيمة نابليون كانت المبادىء التي استرشد بها في سياسته الخارجية هي التعاون مع الدول

للمحافظة على السلام في أوربا، ثم التزامه خطة عدم التدخل اطلاقا في شئون الدول الداخلية. في الوقت الذي كان فيه شديد الحرص على سلامة المستعمرات البريطانية وقد عمل باجتهاد شديد لتأمين طريق الامبراطورية البريطانية الى الهند وبقاء هذا الطريق مفتوحا دائما. وفي أواخر حياته صار يؤيد القوميات الناشئة ويعترف باستقلال الشعوب والحكومات الوطنية أي الفعلية أو الواقعية التي تقيمها.

ومع هذا فان كاسلريه يعتبر حقاً، مسئولاً الى حد كبير عن التسوية الاوربية التي وقعت في فيينا. تلك التسوية التي أغفلت المبادىء التي نادى بها الاحرار والوطنيون القوميون في أوربا. غير أن السبب في انحراف كاسلريه عن هذه المبادىء الحرة والوطنية كان اعتقاده بضرورة تحقيق التوازن الدولي عن طريق تقوية كل من النمسا وبروسيا في وسط أوربا.

أما الحافز الرئيسي لانشائه التحالف الرباعي فكان خوفه من فرنسا ومن تجدد اعتداءاتها فاحتاط للامر بعقد أواصر التحالف مع الدول الاوربية الكبرى، (روسيا - بروسيا - النمسا - انجلترا) بل إنه تدبر محاولة احتلال فرنسا نفسها وحدث هذا بعد هزيمة واترلو ذلك الاحتلال الذي استمر من ١٨١٤ وحتى ١٨١٨ م. وللحفاظ على سياسته تلك اتخذ من السياسيين الرجعيين في أوربا وعلى رأسهم مترنخ اداة للتدخل في شئون الدول الداخلية بدعوى اخماد كل ثورة أو انقلاب قد يحدث في داخل هذه الدول من أجل صيانة السلام العام في أوربا.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات اذ تكون سياسة كاسلريه عند انشاء التحالف الرباعي قد نجحت أولا: في ضمان تنفيذ الشروط التي فرضها المنتصرون في الحرب على فرنسا بمقتضى معاهدة الصلح. وثانيا: في أنها بانشاء نظام الاتحاد الاوربي قد أتاحت الفرصة لتسوية عدد من

المشكلات التي ظهرت فيما بعد دون الحاجة الى الحرب كوسيلة لفضها.

وكانت أهم المشاكل التي واجهت الدول الاوربية في الفترة التالية مباشرة أربعا: -

أولا - إن فرنسا التي عقدت الدول الاوربية التحالف الرباعي والتي احتل الحلفاء أرضها، ثم فرضوا عليها غرامة مالية كبيرة، امعانا منهم في اذلالها والحذر منها استطاعت أن تدفع أقساط التعويضات المطلوبة منها. وصارت تريد الخلاص من عزلتها السياسية وأصبح على السياسيين أن يفصلوا في أمر ضمها الى التحالف الرباعي أو ابقائها تحت اشراف الدول.

ثانيا - إن الدول المنتصرة ضمنت ممتلكات وأراضي كل عضو من أعضاء المحالفة الرباعية ضد أية اعتداءات خارجية قد تقع عليها من جانب فرنسا. ولكن هذه الدول لم تضمن بقاء الحكومات الداخلية التي ينشئها أعضاء المحالفة بصورة دائمة وبدون تغيير. وأصبح من الضروري معرفة نوع من هذه الحكومات هل هي دستورية أو ملكية قديمة. وقد شجعوا بالطبع الملكيات القديمة المستبدة مما فتح الباب أمام أعضاء التحالف للعديد من الثورات القومية التي قام بها الوطنيون في كل أمة مضطهدة وتابعة لاحداهم.

ثالثا - أغفل الأعضاء مناقشة ممتلكات الامبراطورية العثمانية رغم أن المسألة الشرقية هذه كانت قد طفت على السطح بثورة اليونان ضد الباب العالي. مما نبه الاذهان لهذه المشكلة المتشعبة.

رابعا - إن الحلفاء لم يتناولوا شيئا من شئون المستعمرات الأوربية في أمريكا فاتفقوا على مناقشتها. لكن المسألة التي فرضت نفسها فيما بعد كانت المسألة الشرقية.

الوضع الداخلي قبل ثورة سنة ١٨٣٠ م:

بدأت في فرنسا تجربة الملكية الدستورية حيث أصر الامبراطور اسكندر على أن لا تعود أسرة البوربون الا بعد أن يمنح الشعب ميثاقا باتباع الدستورية. فوافق لويس الثامن عشر وحرص على الاحتفاظ بأكبر قدر من السلطات. وكان أكثر حكمه من العديد من وزرائه الذين آمنوا بسلطة الكنيسة الروحية وبالملكية المطلقة المستبدة. ومن ثم عمدوا الى انقاص عدد الجنود في الجيش الفرنسي. ولجأوا الى تقييد الصحافة ورشوتها وارهابها. واشتطوا أكثر فألغوا علم فرنسا المثلث الألوان رمز الجمهورية. ثم قاموا بعمل غاية في البشاعة وسوء التقدير اذ أعدموا الماريشال ناي بعد هزيمته مع نابليون في موقعة واترلو. مما أثار حفيظة وغضب الشعب الفرنسي عامة حيث اعتبر أمام الشعب بطلا عسكريا لا شخصية سياسية تحاسب مثلها في ذلك مثل أي شخصية سياسية خاصة وأن الشعب قد أدرك أن الدافع الى قتله هم الحلفاء وأطلق الفرنسيون على ناي لقب «أشجع الشجعان».

لكن التوفيق لم يحالف الملوك الجدد من أسرة البوربون في معاملاتهم للشعب إذ رد أملاك المهاجرين اليهم والانعام على الكنيسة بالاراضي قد أوحيا الى الرجل العادي بأن البوربون يزمعون انتزاع الاراضي من الفلاحين وأنهم بصدد قلب النتائج التي حققتها الثورة الفرنسية رأسا على عقب.

وبدأت المعارضة تظهر بشدة وقوي أنصارها في كل أرجاء فرنسا وجاء عام ١٨٢٢ م لتزداد شدة في داخل البرلمان خاصة بعد أن تجرأت الحكومة على ارسال حملة الى اسبانيا ورغم أن الحملة قد عادت مظفرة. لكن الشعب الفرنسي كان لا يثق في كفاءة قائدها «الدوق

أنجوليم » وثارت ثائرة محاربي نابليون القدامى وازدادوا ازدراء من الحكومة.

وفي عـام ١٨٢٤م تولى شارل العـاشر عرش فرنسا ذلـك الرجـل الذي كان من انصار الكنيسة قلبا وقالبا ومن اكثر الملوك الفرنسيين رجعية وقد كرهه الشعب رغم أنه حاول ارضاء الشعب الفرنسي باعلانه الولاء للنظم البرلمانية.

ومع مطلع سنة ١٨٢٧م ازدادت المعارضة في البرلمان شدة وتزعزعت ثقة الحكام في الحزب الوطني وتم تغيير رئيس وزراء فرنسا فيليل وتم تعيين خلفا له شخصية أكثر سوءاً وهو بولينياك.

أما بولينياك هذا فكان متزمتاً في وظيفته ومرتبطا بالكنيسة الى أبعد الحدود ومن اكثر اعداء البرلمان. ولكنه كان مؤمنا بسياسة التوسع الفرنسي. لذلك أعد حملة كبيرة لغزو بلجيكا رغم ادراك الشعب بأن انجلترا قد تتدخل في حرب ضد فرنسا ولم يتوقف عن تصرفاته تجاه بلجيكا الا بعد أن اعلنت انجلترا أن أي تدخل في بلجيكا من شأنه اثارة حرب رباعية ضد فرنسا.

تولى العرش الفرنسي بعد ذلك أول أبناء أسرة اورلمبان وأعني به « لويس فيليب » وقد أتى به الى العرش كـل من « تاليران ولافاييت » وكان انقلابا لم ترق فيه دماء. ذلك الانقلاب الذي أتى بلويس فيليب.

حرص لوي فيليب على اقامة ملكية دستورية من النوع الانجليزي، بوصفه بورجوازيا. ولقد حرض هذا العمدة على أن يتمسك بالدستور بقدر الامكان ولعل حذره وهدوءه وتسامحه الديني من أهم الصفات التي جعلت الرأي العام يقبله دون كراهية تذكر خاصة بعد تجريد نفسه من صفة الحق الالهي للملوك. وفي عهده أعيد العلم المثلث الالوان والحرس الوطني وكذلك استحضر جثمان نابليون الفاتح العظيم من سانت

هيللانة ليرقد في الأنفاليد. وزين القصر الملكي فرساي بالصور التي تمجد فرنسا المحاربة.

وللحقيقة فبالرغم من كل هذه الجهود لم يتمتع لويس بحب الشعب الفرنسي وقد يكون السر في فشله أن الثورة او نابليون قد حفرا هوة سحيقة القرار تفصل بين فرنسا البوربونية وفرنسا التي خلفتها بحيث يستحيل الوصل بينها. فما برح الفرنسيون يعتقدون في عهد كلمات الحرية والمساوة المدوية والانتصارات الخارقة على الملوك.

كذلك فان آل البوربون كانوا قد فقدوا نهائيا كل اعتبار ولم يكن في وسع لويس فيليب أن ينكر أنه بوربوني وأن أهدافه كانت السلام والتجارة. وهذه الأشياء لم تكن لتجذب الشعب الفرنسي المحب للانتصارات.

وفي النهاية انتهى عهد لويس فيليب.

المسألة الشرقية

«اليونان ومصر»

المسألة الشرقية تعبير يقصد به تعريف الامبراطورية العثمانية في ضوء علاقاتها مع الشعوب التي خضعت لها وتألفت منها الامبراطورية. ثم في ضوء علاقاتها مع الدول الاوربية خصوصا وموقف هذه الدول منها ولذلك فان تاريخ المسألة الشرقية انما يمر بدورين هامين:

الدور الاول: وهي الفترة الزمنية الشاملة للقرنين الخامس عشر والسادس عشر. أي الفترة التي بلغت فيها الدولة العثمانية أوج عظمتها وأكثر مساحاتها اتساعا حيث احتلت معظم بلاد المشرق العربي والمغرب العربي كانت سيطرتها اسمية فيه ايضا. كذلك احتلت أجزاء من

أوربا أولها دولة اليونان. وفي هذه الفترة بالذات انشغلت الدول الاوربية في تجنب هذا الخطر العثماني الزاحف ودفعه عن بلادهم قدر المستطاع..

الدور الثاني: في الفترة الزمنية الشاملة للقرنين السابع عشر والثامن عشر تلك الفترة التي بدأت فيها الدولة العثمانية تفقد أجزاء من مستعمراتها وبدأ من ثم يدب الضعف في أوصالها خاصة بعد هزيمة قواتها على أبواب مدينة فيينا في سنة ١٦٨٣م. ثم في موقعة مودهاكز سنة ١٦٨٧م وأثناء ذلك انشغلت الدول الاوربية بمحاولة شغل الفراغ الذي تركته الدول العثمانية على الساحة الاوربية وغير الاوربية بصورة تدريجية. ومن ثم طفت المسألة الشرقية وتوزيع التركة العثمانية على الأحداث في القارة الأوربية والأسيوية على حد سواء.

أما الاسباب والعوامل التي ابرزت المسألة الشرقية فكانت:

أولا - ازدياد ضعف العثمانيين في القسطنطينية.

ثانيا - يقظة دول وشعوب البلقان الصغيرة التي كانت تدين بالمسيحية والتي قاست من الاضطهاد الديني وتقلّص النفوذ في ظل السيطرة العثمانية الاسلامية.

ثالثا -ازدياد الشعور القومي نموا واطرادا بين الشعوب الباقية تحت سيطرة الدولة العثمانية حتى بين الشعوب الاسلامية كمصر والشام وفلسطين. وأثر هذه اليقظة القومية على الدول الأُوربية الاستعمارية الكبرى.

وبدأت الأحداث بهجوم قامت به كل من روسيا والنمسا على تركيا في الفترة الواقعة ما بين عامي سنة ١٧٨٨م و سنة ١٧٩١م وادعت

روسيا أن سبب هجومها هو الدفاع عن مصالح الشعوب المسيحية داخل الامبراطورية العثمانية تلك الشعوب التي اضطهدت مرارا من سوء معاملة المسلمين الأتراك. وتقدمت بقواتها تجاه البحر الأسود وضمت على الفور ميناء آزوف.

لكن رئيس وزراء انجلترا كان على يقظة كاملة لخطورة هذا التوسع الروسي الذي كان يحلم بضم القسطنطينية للممتلكات الروسية لذلك أعلن وليم بت الأصغر أن هذا الموقف غاية في الخطورة وأنه خطر حقيقي يهدف الى هدم كيان الدولة العثمانية ويهدد الدول الاوربية المجاورة. لذلك وضعت انجلترا مبدأ سياسياً اهتدت به في سياستها وعلاقاتها مع تركيا. تلك السياسة التي استمرت تسعين عاما وأعقبتها سياسة المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية.

أما النمسا فقد بدأت تسلك سياسة أكثر اعتدالا مع الدولة العثمانية لذلك اعادت اليها فتوحاتها التي سبق أن استولت عليها وأصبحت أكثر ميلا الى مساعدتها بل وحمايتها. وكان السبب في تبني النمسا لهذه السياسة الجديدة هو اقتناعها الكامل بالسياسة الانجليزية القائلة ان تركيا وان ظلت حقيقة مصدر اخطار على أوربا فان ذلك لم يكن بسبب قوتها الآن، كما كان الحال في القرنين السابقين، ولكن بسبب ضعفها. لذلك فحينما كانت روسيا في مطلع القرن التاسع عشر لا تزال تهتم بمتابعة الزحف على شواطىء البحر الاسود وتهدف دائما لامتلاك القسطنطينية جعلت النمسا من نفسها رقيبا على النشاط الروسي. بل إنها هددت بالانقضاض على روسيا اذا ما استمرت في اعتداءاتها على تركيا. أما انجلترا فقد أضافت الى ذلك اهتمامها المستمر بتأمين طرق التجارة في حوض البحر الابيض المتوسط مع الدفاع عن القسطنطينية ذاتها ضد أي هجوم يقع عليها.

وبدا واضحا للعيان أن المسألة الشرقية منذ أواخر القرن الثامن عشر هي الدافع الحقيقي لتدخل الدول الاوربية في الشئون العثمانية. تلك الامبراطورية التي بدأت الانتفاضات والاضطرابات تنتشر في بلدانها. وكانت أحلام تلك الشعوب ترمي الى الاستقلال من الحكم التركي خصوصا من قبل الشعوب التي تدين بالمسيحية. وهذا في الوقت الذي اعتبرت فيه تركيا تصرف هذه الشعوب عصيانا سياسيا لا بد من مقاومته واخماده بكل وسيلة حتى لو اضطرت الى استخدام أساليب العنف والابادة.

وكان هناك سبب آخر قد دفع الدول الاوربية للتدخل في شئون الدولة العثمانية هو عدم تقديم تركيا أية امتيازات للشعوب المسيحية الخاضعة لها. بل انها حتى في الحالات القليلة التي وافقت فيها على منح بعض الامتيازات التي تحفظ لهم أرواحهم واعراضهم وأموالهم، لم تكن في الواقع هذه الامتيازات ذات قيمة تذكر أو فوائد ملموسة تحسن من أوضاعهم السياسية والاجتماعية.

وبات واضحا مع مطلع القرن التاسع عشر عناصر المسألة الشرقية:

أولا - وجود حكومة في دولة شرقية تعيش في القارة الاوربية تسيء الحكم بين ملايين من الشعوب المسيحية الخاضعة لسلطانها في الوقت الذي بدأ يظهر بوضوح الضعف السياسي لهذه الدولة المسيطرة وأن الانحلال السياسي ما هو الا النتيجة الحتمية لها.

ثانيا - وجود مجموعة من الدول الاوربية تهتم بمصير هذه الدولة الشرقية وكانت روسيا على قمة هذه الدول الشرقية وقد

استماتت في محاولاتها من أجل زيادة اضعاف الدولة العثمانية واثارة المشاكل في وجهها.

ثالثا - وجود شعوب تابعة للدولة العثمانية بدأ الشعور القومي يزداد نضوجا وكانت تهدف الى الاستقلال من الدولة العثمانية. وكان من أمثلة هذه الدول التي غمر فيها الشعور القومي دولة الصرب. حيث قامت فيها ثورة شعبية ضد تركيا وكانت أول دولة من دول البلقان الطامعة في الاستقلال. وكان يقود الثورة فيها زعيم اسمه جورج قرة في سنة ١٨٠٤م ذلك الوطني الذي استمر في نضاله سنوات حتى أخذ في النهاية وعدا بالاستقلال وبالحكم الذاتي في معاهدة بوخارست ٢٨ مايو سنة ١٨١٢م بين روسيا وتركيا.

لكنه هزم في النهاية واضطر الى الفرار في عام ١٨١٣م لتبدأ مرحلة جديدة من النضال قام بها ميلوش.

أشعل ميلوش الثورة في الصرب مرة ثانية في عام ١٨١٥م ونجح في تأسيس حكومة وطنية حربية واعلن استقلال بلاده عن تركيا واسرع الى قتل منافسه جورج واختاره الشعب الصربي أميرا لمملكة الصرب وعلى أن يكون الحكم في اسرته من بعده وتم هذا التنصيب الملكي في عام ١٨١٧م. واضطرت تركيا للاعتراف بهذا الاستقلال في عام ١٨٢٠م. ومنحته الدولة العثمانية لقب «أمير الصرب في باشوية بغدان».

ولقد اعتمد الامير ميلوش على دولة روسيا في تأكيد استقلاله وفي حمايته اذا ما تعرض لاي عدوان تركي وسعى الى عقد محالفة عسكرية مع روسيا. استطاع عقدها في عام

١٨٢٦ م. بعد أن استمالت روسيا تركيا ايضا الى ميلوش وسحبت معاهدة أكرمان. اعترف في هذه المعاهدة كلا من روسيا وتركيا بالاستقلال الكامل وبالحكم الذاتي لدولة الصرب وأصبح هذا اللقب وراثيا أيضا. وتحدد في عام ١٨٣٣ م الحدود السياسية لدولة الصرب بعد انشاء خط شريف ولكن أصبحت تعترف بالتبعية الاسمية للدولة العثمانية حتى عام ١٨٧٨ م.

والغريب في الامر أن المشكلة الصربية رغم طول مدة كفاح شعبها والحروب التي خاضتها مع تركيا وتدخل روسيا، كل ذلك لم يلفت أنظار الدول الاوربية، انما أثار ثائرتها وأشعل النيران ضد تركيا. فكانت ثورة الشعب اليوناني ضد الحكم التركي.

استقلال اليونان

في ٦ مارس سنة ١٨٢١ م عبر أحد اليونانيين الذين كانوا يعملون في روسيا وهو الامير ابسلانتي نهربروث ليشعل الثورة في اليونان ضد تركيا في ولاياتها الدانوبية البغدان والافلاق.

وانطلقت الشرارة الاولى في باس ببلاد البغدان ولقد شجع على القيام بها مساندة قيصر روسيا حيث كان غرض الثوار تحرير اليونان بل وكل بلاد أوربا من السيطرة العثمانية واحياء الامبراطورية البيزنطية القديمة وأشاع الثوار أنهم يتلقون العون من احدى الدول الاوربية الكبرى وكانوا يعنون بالطبع روسيا.

لكن موقف روسيا سرعان ما تغير اذ أن توقيع الاسكندر لبروتوكول نزباو في نوفمبر سنة ١٨٢٠ م مع مترنخ رئيس وزراء النمسا وحامل

لواء المحافظة على الاسر المالكة القديمة ضد أي انتفاضة وطنية تودي بها كان يعني ببساطة تخلٍ كامل بل ومناهضة كاملة لكل حركات التحرر في الدول المستعمرة ومنها مناهضة أيضا لحركة اليونان بزعامة ابسلانتي.

ومن ثم كان على القيصر ألا يتعاون مع الثوار وإن أراد فليكن ذلك سراً وبعيدا عن أعين مترنخ المدافع عن الحكومات الشرعية.

كان موقف روسيا المتغير من أحد العوامل التي اعاقت حركة الثوار. ثم ظهر سبب آخر ساعد على فشل الحركة الناشئة حيث قامت الثورة في الولايات الدانوبية وبعيدا عن أرض المورة (اليونان). وكان ملاك أراضي الولايات الدانوبية من الفلاحين الولاشيين وهم طبقة محكومة من قبل اليونانيين - هؤلاء الفلاحون كانوا يكرهون اليونانيين اكثر من كراهيتهم للعثمانيين.

والسبب الثالث كان جنسيا اذ أن سكان الافلاق والبغدان ذوو أصول رومانية وهم بالتالي يختلفون جنسيا عن اليونانيين سكان المورة.

وكان هناك سبب آخر أدى الى فشل المحاولة الاولى حيث كان على ابسلانتي التحرك بسرعة صوب بوخارست واحتلالها قبل أن يتقدم الزحف التركي لمقاومته ومطاردته. لكنه تلكأ وتباطأ وأضاع الوقت في ولاية بامس في احتفالات ملكية أضاعت من حوله الانصار. ثم انه شجع المجازر الدينية بين المسلمين والمسيحيين التي ضاع ضحيتها ألوف من المسلمين في حالاتز وبامس مما أدى الى انصراف الجماهير من حوله. ثم بدلا من أن يصدر القيصر الروسي أمراً بترك السلاح فورا في تلك الاثناء التي كان فيها مركزه العسكري ضعيفا.

اذ بأبلانستي يرفض الاذعان الى مطلب قيصر روسيا واعتقد أن روسيا تؤيد السلام الأوربي ولا قبل لها بالحرب مع تركيا. تقول أثناء هذه المساجلات اذ بالقوات التركية تنقض لتهزم الثوار اليونانيين

المنقسمين في معركة وراجا شان في ١٩ يونية سنة ١٨٢١ م وانهزم الثوار في الافلاق وفر ابلانستي الى حدود ترنسلفانيا الى النمسا.

وبعد هزيمة الافلاق استطاع الاتراك اخماد الثورة في البغدان بسهولة خاصة وان روسيا لم ترسل أية نجدات لمساعدة الثوار وتم عزل حاكم البغدان المناصر لابسلانتي وتم تعيين آخر بدلا منه. وزحف الثوار الى باس وهناك هزموا ثم زحفوا الى ستاليني وعسكروا هناك وحاولوا الدفاع عن أنفسهم ولكنهم منوا بالهزيمة الكاملة وبذلك خمدت الثورة في الشمال اليوناني وقتلت فكرة احياء الامبراطورية البيزنطية الى الأبد.

وكان عصر ابسلانتي اكثر سوءا فقد اعتقله مترنخ والقاه في السجن سبع سنوات حتى لقي حتفه في عام ١٧٢٨ م في فيينا.

وبدأت الثورة اليونانية من جديد في ثوب آخر حيث استفاد الثوار من الاخطاء التي وقع فيها ثوار البغدان والافلاق وكان أول الدروس المستفادة اتحاد الثوار في الجنس والهدف. فمن جهة الجنس قام الثوار اليونانيين في المورة وكانوا جنسية يونانية واحدة بهدف التخلص من الحكام الأجانب الأتراك الذين يختلفون عنهم في اللغة والدين والجنس وقد أبعد الثوار في تلك المرة أمنية احياء الامبراطورية البيزنطية القديمة.

وقاد الثورة اعضاء جمعية الاخوان التي تأسست في عام ١٨١٤ م وكانت جمعية سرية أنشأت في أوديسا وكانت الجمعية وأعضاؤها غير راضية عن ثورة ابسلانتي في الولايات الدانوبية الشمالية.

وكان المحرك الاول للثورة عصيان علي باشا والي يانينا وانشغال الاتراك بالحرب مع فارس. فاحتل الثوار مقر الحكومة ومثلوا بالاتراك أبشع تمثيل ونجحت المعارك التي استمرت من ١٨١١ م وحتى ١٨٢٥ م وكان السبب في نجاحها التفوق البحري لليونانيين. ثم تدفق المتطوعين

الاوربيين لمساعدة ثوار اليونان من كل أنحاء أوربا ضد المسلمين الاتراك.

وكان باكورة أعمال الثوار انشاء مجلس تشريعي واحد في سنة ١٨٢٢م، وتأليف لجان لمساعدة اليونانيين الثوار في كل من جنيف ولندن وباريس، لايقاظ الاوربيين وشغل الرأي العام بقضية التحرير اليونانية حتى أصبحت كل أوربا تتحدث عن ضرورة مساعدة الثوار وبالذات في انجلترا وفرنسا وأصبح لزاما على هاتين الدولتين التدخل لمساعدة اليونان خاصة وأن الباب العالي قد أمر حاكم مصر محمد علي بالتدخل في اليونان والقضاء على تمردها. فقاد ابراهيم باشا ابن محمد علي جيشا كبيرا وزحف الى المورة حيث استطاع انزال هزيمة كبيرة بالثوار في المورة سنة ١٨٢٥ م. فأصبح التدخل الأوربي أمرا لا مناص منه.

بدأ التدخل الأوربي أيضا عقب موت الاسكندر قيصر روسيا وتولى شقيقه الأصغر نيقولا العرش. وكان أكثر ميلا لمساعدة اليونان ومحاربة الاتراك. وقد شجعه على ذلك عدم وفاء تركيا بالتزامها الذي وقعته تجاه روسيا في مؤتمر بوخارست السابق الاشارة اليه بخصوص سحب القوات التركية من البغدان ومن ثم أصبح الصدام بين روسيا وتركيا وشيك الوقوع. فبدأت انجلترا والنمسا تتدخل خوفا من استفحال الأمر. اذ اعتقد الانجليز والنمساويون أي (كانتج وقدنج) أنه اذا تركت الساحة لروسيا لتتدخل في اليونان فانها سوف تستولي على اليونان أولا ثم تركيا ثانيا. وأن في هذا اخلال كامل بمسألة التوازن الدولي التي كانوا يزمعون المحافظة عليها.

وبدأت سياسة انجلترا المزدوجة بمحاولة التعاطف مع الثوار اليونانيين من أجل حصولهم على الاستقلال. ولتحقيق هذا لا بد من استمالة روسيا لتبني هذه النقطة فقط وفي نفس الوقت الحيلولة دون

انفرادها باللعب على الساحة اليونانية أو على الساحة التركية تأكيدا لسياسة انجلترا الرامية الى المحافظة على كيان الدولة العثمانية من الأطماع الروسية القديمة.

وبدأت انجلترا تلعب لعبة الوساطة الدولية مع روسيا وتركيا واختارت الدوق ولنجتون العسكري والدبلوماسي البارع الذي كان يلقب بالدوق الحديدي وصاحب الصيت العسكري الذائع في أوربا. وقد وصل الى بطرسبرج في ٢٦ فبراير سنة ١٨٢٦م وبعد بضعة اسابيع استطاع وضع بروتوكول بطرسبرج وفيه اتفق على عرض الوساطة على تركيا خاصة وأن اليونانيين الثوار قد طالبوا بهذه الوساطة.

وفي النهاية تم التصديق على هذا البروتوكول الذي ضمن الاستقلال الذاتي لثوار اليونان، على أن تبقى التبعية الاسمية لتركيا عليها مع ذلك احتوى البروتوكول على ضمان استقلال الصرب. كذلك اتفقوا على تبليغ هذا الاتفاق للعواصم الأوربية في فرنسا والنمسا وبروسيا. وتحول البروتوكول في النهاية الى معاهدة بين كل من روسيا انجلترا وفرنسا ثم التصديق عليها في لندن في ٦ يوليو سنة ١٨٢٧م وهناك اتفقوا على تبادل السفراء والقناصل مع دولة اليونان المستقلة.

أما على الساحة اليونانية فكانت قوات ابراهيم باشا منذ اكتسبت العديد من المواقع الحربية فاستولت على ميسولونجي ومودرن وأثينا في يونية ١٨٢٧م وأصبحت المورة بأكملها تحت السيطرة العثمانية بفضل القوات المصرية المحاربة لمساعدة الباب العالي.

وكان معنى هذه الانتصارات أن تسرع الدول المتحالفة في لندن على تشكيل اسطول دولي من قواتهم لمقاتلة الاسطولين المصري والعثماني وزحف اسطول الحلفاء والتف حول جزيرة اليونان واوقع ابشع هزيمة بالأسطولين المصري والتركي في موقعة نقارين البحرية هذه الهزيمة التي

دمرت دون هوادة اسطولها واعطت النصر لليونانيين.

بعد هزيمة نفارين البحرية استطاع الدوق ولنجتون أن يتولى رئاسة الوزارة الانجليزية وأن يعقد اتفاقاً مع محمد علي سنة ١٨٢٧م بالاسكندرية وانسحبت بمقتضاه بقية القوات المصرية من المورة.

وفي تركيا تطورت الأمور بسرعة اذ تولى محمود الثاني السلطة وكان قد أثاره تدخل الحلفاء بأساطيلهم لقلب النصر العثماني المصري الى هزيمة وأعلن ابطال معاهدة الكرمان وأعلن كذلك الجهاد الديني ضد الدول المتحالفة خاصة روسيا التي عزا اليها تطور الامور. وبدأت الحرب بين الدولتين وانتهت بهزيمة تركيا وقبولها التصديق على معاهدة اوربا نوبل في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٢٩م.

ونصت معاهدة أدرنة هذه على الآتي:

١ - أن تصبح الافلاق والبغدان امارتان مستقلتان استقلالا فعليا ولهما الحق في اختيار اميرهما الحاكم وأن تكون امارته لمدى الحياة. وعليهم أن يدفعوا جزية سنوية لتركيا وفي نفس الوقت على روسيا أن تضمن رفاهية وانتعاش سكان هاتين الولايتين الدانوبيتين.

٢ - موافقة السلطان العثماني على بنود معاهدة لندن السابق الاشارة اليها والتي تنص على استقلال اليونان استقلالا فعليا كاملا وعلى أن تبقى التبعية الاسمية للدولة العثمانية.

لكن الثوار اليونانيين رفضوا التبعية الاسمية للدولة العثمانية وطالبوا كلاً من انجلترا وفرنسا وروسيا السابقة بالتفاوض لالغاء التبعية الاسمية خاصة وأن الحروب السابقة قد أظهرت مدى ضعف تركيا في حماية اليونان. ووافقت الدول الثلاث في لندن سنة ١٨٣٠م على الآتي:

أن تصبح اليونان دولة مستقلة وأن تتمتع بكل الحقوق السياسية والادارية والتجارية المرتبطة بالاستقلال التام. كذلك رسمت الحدود السياسية لليونان وتم ضم بعض امارات بحر ايجه الى حكومة اليونان التي أصبحت ملكية وراثية.

وتولى في ١١ فبراير سنة ١٨٣٠ م أول حاكم يوناني هو الأمير ليوبولد ولكنه رفض الحكم وقامت حرب أهلية استمرت ثلاث سنوات وانتهت في فبراير سنة ١٨٢٣ م بتولي أوتو الحكم كأول ملك لليونان المستقلة الحديثة. وكانت بالفعل مهمته شاقة حيث أن الشعب اليوناني شعب ألف حياة الرعي والقرصنة والنزاعات الداخلية.

مصر وتركيا

كانت ثورة المورة أو استقلال اليونان كما كان يقال عنها الناقوس الذي دق للتنويه عن أهمية مناقشة أحوال تركيا أمام الدول الأوربية وأصبح بالتالي عليهم مناقشة ما عساه أن يحدث بالنسبة لها هل تسرع الدول الأوربية بتقسيم ممتلكات رجل أوربا المريض فيما بينهم أو عساهم أن يحاولوا قدر المستطاع حماية تلك الدولة من الحيلولة دون انحلالها واضمحلالها.

وكان من رأي فرنسا الحفاظ على أملاك تركيا قدر المستطاع لكن ان حاولت أية ولاية من ولاياتها الاستقلال والتحرر فليترك لها حرية الانفصال عن جثمان الدولة الأم كي تساهم بدورها في الحفاظ على التوازن الدولي على الخريطة الأوربية... ولقد اتبعت فرنسا في علاقاتها بالدولة العثمانية هذه السياسة على مدى قرن من الزمان.

وللحقيقة فان اعتقاد فرنسا هذا بالنسبة للدولة العثمانية طبقته فقط تجاه القسطنطينية أي بالنسبة لتركيا داخل حدودها السياسية كدولة

تركيا. ولم تـؤمن قطعا بنفس السياسة تجاه المستعمرات التابعة لتركيا وبالذات بالنسبة لمصر. حيث اعتقدت فرنسا أن مصر من الدول التي يجب ان تحافظ عليها لتأمين البحر الأبيض المتوسط ولحماية شواطىء أفريقيا الشمالية.

وفي عام ١٨٣٠م وعلى مدى عشر سنوات تجددت علاقة فرنسا بمصر والقسطنطينية في المسألة الشرقية.

أما أسباب هذه الأزمة، فبعضها مرده الى التبدل الذي طرأ على سياسة كل من روسيا وفرنسا على وجه الخصوص. ويرجع ذلك الى توتر العلاقات بين السلطان العثماني وواليه محمد علي في مصر. أما سبب تبدل السياسة الفرنسية أنها قد اتخذت لنفسها وجهة نظر مزدوجة في موضوع المسألة الشرقية. عندما صارت تفرق بين ما سمته بمسألة الاسكندرية، وبين ما سمته مسألة القسطنطينية اذ دعاها العمل من أجل تأييد مصالحها في البحر المتوسط وعلى شواطيء أفريقية الشمالية الى ارسال حملة الى الجزائر للاستيلاء عليها. وكانت فرنسا تريـد أن يقوم محمد علي بارسال حملة عسكرية لتأديب باي الجزائر (حاكم الجزائر) الذي كانت علاقته قد ساءت مع فرنسا. فاذا بمحمد علي يطلب مبلغا كبيرا من المال نظيـر قيامه بهذه الحملة بالاضافة الى ما طلبه من سفن حربية لتساعده على أداء دوره بنجاح.

وهنا تدخلت انجلترا لتعارض تنفيذ محمد علي لهذا العمل باشراف فرنسا. بل وانها حذرته القيام بهذا العمل لان انجلترا كانت الى جانب تمسكها بمبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية، تقاوم كل سياسة أو خطة من شأنها دعم نفوذ فرنسا في الشرق.

ومن ثم فقد أرسلت فرنسا حملة منفردة الى الجزائر في يوليو سنة ١٨٣٠م فضمـت اليها هذه البلاد واقتطعت بهذا أحد الاقاليم التابعة

للدولة العثمانية ولم تكتف بهذا بل انها شجعت محاولات محمد علي العملية في الاستقلال بمصر عن الدولة العثمانية وقد عولت فرنسا على نجاح محمد علي تحقيق الكثير من أهدافها في البحر المتوسط. ولذلك كانت فرنسا في هذا الدور من أدوار المسألة الشرقية في الفترة الواقعة بين أعوام ١٨٣٠ و ١٨٤٠م عاملا ظاهرا من عوامل تفكك الامبراطورية العثمانية بدلا من روسيا التي كانت عامل التفكك الظاهر أثناء المسألة اليونانية.

والطريف أن روسيا في نفس الفترة هذه، وعلى مدى عشر سنوات كانت سياستها مناقضة للماضي. فلم تعد تحلم بالاستيلاء على كل ما تستطيع من ممتلكات للدولة العثمانية حتى تصل في النهاية الى تدميرها واحتلال عاصمتها القسطنطينية. بل أنها صارت تسعى وبجد الى المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية المتداعية.

وكان من عوامل تبدل سياسة روسيا هو أحداث اليونان اذ أنها في النهاية قد اضطرت الى الاعتراف باستقلال اليونان عن تركيا وأجبرت ايضا بالانسحاب بقواتها من أرض المورة. وهنا أدركت أن استقلال أية ولاية من ولايات الدولة العثمانية عنها، معناه فقدانه بالنسبة لتركيا ولروسيا على حد سواء، خصوصا وأن الدول الكبرى قد حرصت على الحفاظ على استقلال اليونان لان مصالحهم كانت تختلف عن مصالح روسيا في البلقان. ومن ثم لم تؤيد هذه الدول روسيا في مساعيها من أجل احلال السيطرة التركية بأخرى روسية في اليونان أو في أية ولاية قد تستقل من ولايات الدولة العثمانية في البلقان.

هذا ولقد فقدت روسيا نفوذها أيضا في البغدان والأفلاق. أما دولة الصرب، فقد جعل ملكها ميلوش روسيا بمثابة مخلب القط في منازعاته مع تركيا. أدركت روسيا هذا وكذلك قامت بدراسة تحليلية للنتائج التي ستترتب على انهيار الامبراطورية العثمانية بالنسبة لروسيا. وجاءت

النتائج على عكس ما كان متوقعا. وهو أن استقلال الولايات العثمانية الواحدة تلو الاخرى سينشيء دولا صغيرة في البلقان، لكنها دول قوية يصعب على روسيا الاستيلاء عليها، أو حتى التدخل في شئونها بنجاح ومن ثم أصبح لزاما عليها أن تحافظ على كيانها بكل طريقة لانه من خلال المعاهدات والامتيازات السابقة لروسيا في تركيا أن تزداد سيطرتها الاقتصادية وتوغلها السلمي في كيان الامبراطورية التركية.

وفي حالة رغبة روسيا في التوسع الاقليمي، فعليها أن تتوجه شطر أرمينيا أو البغدان بدلا من القسطنطينية. وحاولت روسيا بعد ذلك أن تبلغ النمسا آخر تطورات علاقاتها مع تركيا. فنالت تأييدا ظاهرا من مترنخ أستاذ سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية. ولكن الخطأ الذي وقعت فيه روسيا في تلك الفترة هو عدم ابلاغها نفس هذه القرارات الى انجلترا، رغم أنها من أنصار المحافظة على كيان تركيا وعليه ظلت انجلترا تعتقد خطأ أن روسيا ما زالت تهدف القسطنطينية.

ظهرت الاتجاهات المختلفة عندما تأزمت العلاقة بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي بعد حرب اليونان. اذ أن محمد علي كان قد طالب تركيا بتعويض مناسب لخسارته في أسطوله الذي هزم في موقعة نفارين لكن السلطان قد كافأه فقط بولاية كريت ولكن محمد علي كان يتطلع إلى الاستيلاء على الشام بعد وبخاصة بعد الاستيلاء على كل من السودان والحجاز. وهنا ازداد خوف وكراهية السلطان العثماني من هذا الوالي المتطلع للتوسع والاستعمار. ولكنه ما كان ليظهر ذلك لخوفه من تدخل الدول الاوربية خاصة انجلترا. لكن الاحداث تسابقت اذ قاد ابراهيم باشا حملة ناجحة الى الشام استطاعت احتلال يافا وغزة وبيت المقدس في نوفمبر سنة ١٨٣١م ثم حلب سنة ١٨٣٢م وبعد ذلك مر ابراهيم بجبال طوروس وهزم الاتراك في قوئية في نفس العام وباتت القسطنطينية مهددة بالخطر.

وهنا طلب السلطان النجدة من انجلترا لكنها تباطأت في الاستجابة لطلبه مما اضطره الموقف إلى طلب المساعدة من روسيا عدوه القديم. فسارعت بتلبية طلبه. وأنزلت قواتها بالقسطنطينية فخافت الدول الاوربية من اطماع روسيا وأسرعت بفرض تسوية مع الباب العالي.

وهنا أصدر السلطان التوجيهات الجديدة وهي قائمة بأسماء الولاة والباشوات الجدد المعينين في حكومة ولايات الامبراطورية، ومن بينهم محمد علي فأصدر فرمانه لتثبيته في حكومة مصر وكل الشام بما فيها دمشق وحلب ثم جزيرة كريت، وتثبيت ابراهيم في حكومة الحبشة وحكومة جدة.

وفي ٣ مايو سنة ١٨٣٣ م ابلغ الباب العالي ابراهيم باشا في كوتاهية باعطاء أطنة وتعيينه محصلا لها. ثم أعلن الباب العالي عقد السلام رسميا وظهر للملأ وكأن الازمة قد انفرجت.

لكن القوات الروسية تباطأت في الجلاء. ولم يخرج القائد الروسي الا بعد أن عقد معاهدة دفاع مشترك مع تركيا. احتوت على بندين احدهما علني والثاني سري. أما العلني فيقضي بمحالفة دفاعية هجومية بين روسيا وتركيا لمدة ثماني سنوات تجاه أي اعتداء خارجي.

أما النص السري فيوضح رغبة امبراطور روسيا في أن يوفر على الباب العالي النفقات والمشقات التي قد تحدث له من جراء تقديم المساعدات الجدية لحليفته روسيا في حالة الاعتداء عليها وأنه لن يطلب هذه المساعدة اذا طرأ من الظروف ما يقضي على الباب العالي بتقديمها ولكن بدلا من هذه المساعدة التي يتحتم عليه تقديمها اذا دعت الضرورة بأن يقصر الباب العالي عمله باغلاق مضيق الدردنيل أمام أية سفينة حربية لأية دولة أجنبية مهما كانت الاسباب. ولقد سميت هذه المعاهدة (هنكار اسكلي).

وكانت هذه المعاهدة أن أصبحت تركيا تحت حماية روسيا وأن حدود روسيا الحربية اصبحت مضيق الدردنيل. اذ أصبح من حقها وحدها حرية استعماله سلميا وحربيا ولم يعد لأية دولة الحق في الدخول فيه وضرب روسيا مطلقا.

ولقد كان هناك رد فعل عدائي لروسيا من قبل انجلترا وفرنسا فبعد ان اطلعا على نصوص الاتفاقية أعلنت انجلترا أن الحكومة العثمانية في استطاعتها الحصول على معاونة الاسطول الانجليزي في البحر المتوسط ان هي فضلت هذا على مساعدات القوات الروسية. كذلك أعلنت فرنسا أن روسيا بعقدها هذا الاتفاق انما تريد أن تخطر الدول الاوربية بتصميمها على الاستئثار بمطلق حرية التصرف في شئون الدولة العثمانية، وأن هذا موقفاً مرفوضاً من قبل الدولتين انجلترا وفرنسا.

هذا في الوقت الذي حرصت فيه روسيا على الحصول على تأييد كل من روسيا والنمسا لنصوص المعاهدة الروسية التركية.

أما موقف الدولتين الكبيرتين المتنافستين انجلترا وفرنسا فقد اتفقتا على مقاومة روسيا اذا ما استخدمت هذه الحقوق التي صارت لها بمقتضى المعاهدة (هنكارا سلكي). لكنه بمجرد أن ظهر تحرجت العلاقات بين السلطان العثماني وحاكم مصر محمد علي، اذ بدأ الخلاف يدب أيضا بين الدولتين المتحالفتين انجلترا وفرنسا لاختلاف مصالح كل منهما، واختلاف علاقة كل منهما بحاكم تركيا وحاكم مصر.

في النهاية تحرجت العلاقات بين محمود الثاني ومحمد علي خصوصا منذ نشوب الثورة في سوريا لاسباب متنوعة منها تحريض تركيا وروسيا عليها في عام ١٨٣٤ م. ولقد حاول محمد علي حسما للنزاع اعلان استقلاله عن تركيا ثم تكررت محاولاته في ذلك خلال الاعوام التي تلت ذلك منذ عام

١٨٣٤ م وحتى ١٨٣٨ م. الا أن الدول الكبرى قد حالت دون اعلانه هذا الاستقلال. وعليه انحصرت جهود وزير خارجية بريطانيا في الامور التالية: -

أولا - محاولة وزير خارجية بريطانيا على اضعاف نفوذ محمد علي بكل طريقة حتى لا يطغى بقوته في النهاية على الدولة العثمانية وبريطانيا كما تعلم حريصة على المحافظة على كيان الامبراطورية القديمة.

ثانيا - الحيلولة الكاملة دون تحقيق روسيا لاهدافها مع تركيا والتي تبلورت في معاهدة هتكارا سلكي وعليه أصبح لزاما على بريطانيا أن تحول دون وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ.

ثالثا - تحديد العلاقة الفرنسية الانجليزية في اطار المحافظة على مصالح كل منهما في أوربا.

لما كانت السياسة الفرنسية تسير في تيارين متضادين تحقيقا للمصالح الفرنسية في مسألة الاسكندرية وذلك بتأييد محمد علي، ثم تحقيقا لهذه المصالح ذاتها في مسألة القسطنطينية وذلك بابطال معاهدة هنكارا سلكي فقد امكن أن يتفق كل من وزير الخارجية البريطانية، ورئيس الوزارة الفرنسية على أنه اذا قامت الحرب بين السلطان ومحمد علي ودخل الاسطول الروسي المياه العثمانية أي مدينة القسطنطينية تنفيذاً لبنود معاهدة هنكارا سلكي فان انجلترا وفرنسا سوف تعلنان الحرب على روسيا. وعندئذ وأمام هذا الاصرار من جانب انجلترا وفرنسا كتب وزير خارجية روسيا الى سفير بلاده في انجلترا. في ١٧ يونية سنة ١٨٣٩ م يطلب فيه بوضوح شديد تجنب حدوث أية أزمة من شأنها وضع المعاهدة الروسية التركية موضع التنفيذ. ثم أعاد تأكيد هذه الرغبة الروسية سفيرا انجلترا في بطرسبرج (عاصمة روسيا) الى حكومته في لندن.

الا أن الاحداث تصارعت ووقعت الازمة وانتهت بهزيمة منكرة للجيش العثماني على يد ابراهيم باشا ابن محمد علي في معركة (نصيبين) غرب نهر الفرات في يونية سنة ١٨٣٩ م. وبعدها مات السلطان العثماني محمود الثاني قبل أن تصله أخبار الهزيمة. وتولى من بعده السلطان الشاب عبد الحميد.

وأعقب ذلك تسليم الاسطول العثماني الى محمد علي في مياه الاسكندرية وبناء عليه فقدت تركيا وفي غضون ثلاثة أسابيع سلطانها وجيشها وأسطولها.

وبناء عليه أيضا فان هذه الكارثة قد هددت بالحاق خلل بالتوازن الدولي الاوربي دون شك. وأصبح لزاما على الدول الاوربية أن تقوم بعمل مشترك في المسألة الشرقية حتى لا تترك للسلطان العثماني الشاب عبد الحميد. ومعه محمد علي والي مصر الطموح بفض النزاع الناشب بينهما وعليه أيضا ضياع فرصة تدخل ونفوذ الدول الاوربية المؤمنة بمبدأ استقلال ما يمكن استغلاله.

وفي هذه الاثناء كانت روسيا قد تخلت عن امتيازاتها وحقوقها التي كانت قد كلفتها لها معاهدة هتكارا سلكي. وأن قدمت فرنسا في هذه الآونة الخطيرة اهتمامها بمسألة القسطنطينية للمحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية، وحرمان روسيا الاستفادة من الاتفاقية الروسية التركية، على اهتمامها بمسألة الاسكندرية وتأييد محمد علي. واجتهدت بالتالي كي تخرج المسألة المصرية من كونها نزاع بين تركيا ومصر فقط لتصبح مسألة أوربية عامة. وعليه لا ينفرد السلطان بوضع أسس للصلح مع محمد علي من غير وساطة أو اشراف الدول.. وبناء على كل ما تقدم أرسل وزير خارجية فرنسا الى سفيره في لندن في يوليو سنة ١٨٣٦ م يوضح له أن الاحداث تسير بسرعة وهذا سيضر قطعا بالمصالح الأوربية

اذا لم تتحد كلمة انجلترا وفرنسا والنمسا على تعويد روسيا وإجبارها على انها في حالة تدخلها في شئون الشرق لا بد أن يكون من منطلق أوربي لا من منطلق مصالح فردية لروسيا. ولذلك فعليه أن تتدخل في شئون تركيا والشرق من خلال الحلف الأوربي.

كذلك أرسل وزير خارجية فرنسا الى سلطان الباب العالي يطلب منه بالحاح شديد ايقاف اية مفاوضات مباشرة حدثت أو ستحدث في المستقبل دون تدخل الدول الاوربية. كما ألمح له صراحة أن الدول الاوربية ستعمل جاهدة أثناء مفاوضتها باسم تركيا مع محمد علي الحصول على أكبر المكاسب السياسية والاقتصادية لدولة تركيا على حساب مصر.

أما عن انجلترا فكانت حريصة على القضاء على المصالح الروسية بتحويل معاهدتها مع تركيا، تلك المعاهدة المنفردة، الى حبر على ورق واجبارها على العمل من خلال الدول الاوربية صاحبة المصالح البارزة... هذا من جهة ومن جهة أخرى ارادت أن يثأر من حاكم مصر الذي استطاع اذلال الباب العالي واضعاف تلك الدولة الاوربية التي سيخل ضعفها قطعا بالميزان الدولي على الطريقة الاوربية.

أما النمسا فكانت كما نعلم بزعامة (مترنج) حاملة شعار المحافظة على كيان الدولة العثمانية وكانت ضد كل محاولة للتمرد من قبل الولاة الطامحين في الحكم على اصحاب السيادة الشرعية في البلاد بمعنى مقاومة محمد علي المغتصب للحكم من الوالي الشرعي تركيا. وهذا ليس موقفا جديدا على مترنخ الذي قاوم قبل ذلك نابليون عندما انتصر وسحق الأسرة البوربونية صاحبة السيادة الشرعية في فرنسا.. وبناء على ما تقدم فقد انضمت النمسا لفرنسا وانجلترا وروسيا التي رأت أنه من الحكمة عدم فقدان الدول الاوربية مشتركة مقابل دولة تركيا الآيلة للسقوط.

لم يبق على الساحة الاوربية سوى بروسيا. وتلك الدولة آثرت في النهاية أخذ موقف روسيا.

بعد كل ما تقدم أرسلت الدول الخمس المشتركة (انجلترا - فرنسا - روسيا - بروسيا - النمسا) مذكرة مشتركة إلى تركيا في ١٨ يوليو سنة ١٨٣٩ م تطلب عدم إبرام أي صلح مع محمد علي من غير موافقة الدول الاوربية. وعليه أن ينتظر ما قد يسفر عنه اهتمام الدول بالمسألة الشرقية. وهكذا أملت المصلحة المشتركة على الدول ضرورة العمل متحدة. وظهر كأنما الاتحاد الأوربي قد أصبح حقيقة واقعة وظهر كأنما فرنسا نفسها قد أصبحت المتزعمة لهذا الاتحاد الدولي الاوربي.

لكنه اتضح لفرنسا نفسها خطأ موقفها هذا اذ أنها بتعطيلها الاتفاق المشترك بين السلطان العثماني والحاكم المصري، قد أبرزت من جديد الخلافات القديمة بينها وبين انجلترا. فقد أرادت انجلترا أن يحتفظ محمد علي بولاية مصر فقط وعليه أن يجلو عن الشام. اما فرنسا فقد رغبت في أن يظل محمد علي واليا على كل من مصر والشام أما روسيا فقد انحازت لرأي انجلترا خوفا من ان تعيد النفوذ الفرنسي على منطقة مصر والشام وما حولها، آملة أيضاً أن تنفصم عرى الصداقة الفرنسية الانجليزية التي استمرت من ١٨٣٠ م وحتى سنة ١٨٤٠ م.

أما فرنسا فقد واجهت عاصفة أوربية كادت أن تطيح بها من جراء اصرارها على بقاء ولاية محمد علي على كل من مصر والشام. وبدأت روسيا وانجلترا تعلنان بإلحاح شديد عزل محمد علي في ولاية مصر فقط. لكن رئيس وزراء فرنسا أصر على تأييد محمد علي وكان في ذلك الموقف الخاطىء سياسيا بالنسبة لفرنسا قد اعتمد على عنصرين:

العنصر الاول: الاعتقاد بأن محمد علي سوف يقاوم بنشاط كل التدابير التي من شأنها انتزاع الشام من قبضته وتقليص نفوذه هناك بعد الجهود المضنية التي بذلها في سبيل الشام.

العنصر الثاني: الثقة الكاملة في قوة وصلابة محمد علي واعتقادها بأن وسائل القهر والشدة التي قد تتخذ ضده سوف تذهب سدى، وأنه بقادر على الافلات منها.

تطورت الأحداث على عكس ما تشتهي فرنسا حيث أصيبت تركيا بنوبة من الثقة بالنفس قامت على أثرها تطالب بتقليص نفوذ محمد علي وقصره على مصر دون الشام. وأعدت تركيا مذكرة عرضتها على الدول الاوربية كان محتواها استعداد الباب العالي باعطاء باشوية مصر وراثية الى محمد علي دون الشام والتلويح بأن هذا هو الشرط الوحيد الذي يقبل السلطان بمقتضاه الصلح مع محمد علي وقدمت المذكرة في ابريل سنة ١٨٤٠م.

وافقت الدول الاوربية جميعها ما عدا فرنسا على المذكرة العثمانية وبناء عليه اجتمع رؤساء خارجية الدول الاربع في لندن واتفقا على المذكرة التي عرفت بمذكرة لندن وعرضاها على سفير فرنسا هناك. وكانت المذكرة تتضمن الآتي:

«انه نظرا لامتناع فرنسا عن الانضمام إلى جانب الدول الاربع بريطانيا النمسا روسيا وبروسيا، عقدت هذه الدول فيا بينها معاهدة لوضع تسوية نهائية للنزاع القائم بين السلطان ومحمد علي. هذه المعاهدة التي عرفت باتفاقية لندن المشهورة، والتي وقعتها في ٥ يوليو سنة ١٨٤٠م يحدوها الرغبة في المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية وهكذا وجدت فرنسا نفسها بسبب اصرارها على المطالبة بسوريا لمحمد علي معزولة عن سائر الدول الاوربية في الحلف الاوربي».

أما نص الاتفاقية فكان الآتي:

عقد الصلح بين الباب العالي ومحمد علي، على أساس أن يحتفظ الأخير بباشوية مصر فقط وراثية في أسرته.. كما تضمنت تعاون الدول الاربع في رد الجيش المصري عن القسطنطينية اذا هدد محمد علي العاصمة العثمانية.

وطلب الباب العالي مساعدة الدول. وكان معنى قبول روسيا هذا البند انها تنازلت عن حقها الخاص في الدفاع عن القسطنطينية بمقتضى معاهدة هتكارا سلكي وزيادة على ذلك، فقد نصت المادة الرابعة من استمرار العمل بالقاعدة القديمة التي اتبعتها الامبراطورية العثمانية وهي غلق مضيق الدردانيل في وجه جميع السفن الأجنبية الحربية طالما كانت تركيا نفسها في حالة سلم مع الدول.

أما فرنسا فقد شعرت بعزلتها الكاملة عن الدول الاوربية ولوح وزير خارجيتها بأنه لو كان قد دعي للتوقيع على اتفاقية لندن لرفض ذلك لكن فرنسا في الحقيقة كانت تتآمر من خلال سفيرها في القسطنطينية لمحاولة أخذ موافقته على الاتفاقية العثمانية المصرية بناء على الرغبة والمقترحات الفرنسية هذا في الوقت الذي ادركت انجلترا وباقي الدول خيوط هذه المؤامرة فأسرعت بترتيب بنود اتفاقية لندن ونفذتها بكل دقة وسحبت البساط من تحت قدم فرنسا في مصر نهائيا.

أما محمد علي فقد رفض المذكرة وما حوتها من شروط وشعر بمدى حقد وتآمر الدول الاوربية على الدولة الناشئة في الشرق والتي ظهرت أمامهم كخطر حقيقي سيهدد مصالحهم إلا أن انجلترا تحركت بسرعة وأشعلت الثورة في جبل لبنان وضربت بيروت بالقنابل واستولت عليها. وهنا أصبح على فرنسا أن تتدخل لحماية حليفها محمد علي. لكن فرنسا كانت غير راغبة في دخول حرب مع انجلترا تمهيدا لاحتلال الجزء الذي

كانت قد عقدت العزم نهائيا عليه. لذلك آثرت فرنسا في النهاية إرسال مذكرة صلح الى انجلترا في ٨ أكتوبر سنة ١٨٤٠ م الغرض منها تنازل فرنسا عن اصرارها السابق بشأن بقاء سوريا في حوزة والي مصر. اذا حصلت انجلترا وبقية الدول لمحمد علي وراثة الحكم في مصر.. ورغم أن المذكرة كانت بلهجة انذار إلا أن اقلاع فرنسا عن اصرارها السابق حول الشام، هو كل ما كانت تبغيه الدول الاوربية.. حيث أن اعلان عزل محمد علي لم يكن الغرض منه سوى ارغامه على قبول التسوية.

بعد ذلك قصد الاسطول الانجليزي المنتصر في بيروت عكا أيضاً وبعدها توجه إلى الاسكندرية ثم لم يلبث ان عقد في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠ م مع بوغوص بك ممثل محمد علي في الاسكندرية اتفاقا يعهد فيه محمد علي باخلاء سوريا مقابل احتفاظه بالحكومة الوراثية في مصر ذاتها فقط.

وهنا أصبحت فرنسا بمذكرة ٨ أكتوبر سنة ١٨٤٠ م قد انضمت إلى الدول الاربع المتفقة على مذكرة لندن وهنا ارسل السلطان العثماني فرمانه في ١٢ فبراير سنة ١٨٤١ م يعطي حق الوراثة لمحمد علي ولأسرته من بعده في مصر فقط. وبدون أن يكون معه سوريا أو كريت، على أن تكون الوراثة للأرشد فالأرشد من أسرة محمد علي وأكد الفرمان أيضاً بقاء مصر جزءا من أجزاء الامبراطورية العثمانية.

وبعد حل نصف المسألة الشرقية وهو الخاص بباشوية مصر ومصير اسرة محمد علي، كان لزاما على الدول الاوربية أن تبحث أحوال الشق الثاني وأعني به القسطنطينية.

وعليه اتفقت الدول الخمس بما فيهم فرنسا في ١٣ يوليو سنة ١٨٤١ م على اتفاقية البوغازات والذي كان من مقتضاه منع السفن الحربية الأجنبية من دخول مضايق البسفور والدردنيل طالما أن الباب

العالي في حالة سلم مع الدول.

وعليه ألغي هذا الاتفاق المكانة الممتازة التي كانت لروسيا في علاقاتها مع تركيا. كما أنها أتاحت الفرصة لفرنسا كي تخرج من عزلتها وتنضم إلى مجموعة الدول في الاتحاد الاوربي الذي كانت السيطرة فيه دون شك لانجلترا والذي كانت تعتمد فيه على كراهية الدول الباقية الاوربية وخوفها من فرنسا لبقاء هذه الزعامة السياسية.

الفصل السادس

فرنسا ومقدمات ثورة ١٨٣٠

تمهيد :

إذا أردنا تقييم عهد الثورة الفرنسية والحكم النابوليوني، فاننا نستطيع أن نقول أنه منذ النهضة الاوربية في القرن الخامس عشر والسادس عشر لم تقع تطورات غيرت أوضاع أوربا تغييرا جذريا حتى وقعت الثورة الفرنسية فاذا كانت النهضة الاوربية قد هزت الكيان الديني لاوربا، فان الثورة الفرنسية دون شك قد هزت الكيان الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لها. وتميزت الفترة التي أعقبت تلك الثورة بتغيرات ضرورية وسريعة في كل انحاء اوربا.

وخلاصة القول أن النهضة الأوربية والثورة الفرنسية والامبراطورية النابوليونية كلها مرت بمراحل تميزت بطابع خاص وعام، ومحلي وعالمي مهدت لفترة متغيرة تماما عما سبقها في الساحة الاوربية.

هذا ولقد تصاعدت صيحات الحرية والمساواة والإخاء وحقوق الانسان وحق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه وأن يقضي على الامتيازات ولقد ضربت فرنسا المثل وطبقته في العديد من البلاد الاوربية التي سيطرت عليها قبل بلجيكا وهولندا واتحاد الراين وبيدمنت ولمبارديا والبندقية. حتى اذا ما عادت تلك البلاد بعد سنة ١٨١٤ م وإلى حكامها السابقين تعذر على هؤلاء الغاء هذه الاصلاحات.

بل تسربت الدعوة بسرعة إلى الحد من سلطات الحاكم المطلق. وأدى كل هذا إلى ظهور ما عرف باسم الحركات الليبرالية سواء للحصول على حق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه أو في أن يقود مثلما كان الحال في المانيا وايطاليا بصفة خاصة.

ويرجع الفضل في ذلك للثورة الفرنسية ولعهد الامبراطور في نمو الروح الثورية بين مثقفي البلاد الاوربية التي كانت تعاني من ضغط سياسي واجتماعي سواء أكان مصدره خارجيا أم داخليا وكان هذا واضحا في ايبريا والمانيا وايطاليا. كذلك يرجع الفضل للثورة الفرنسية ولعهد الامبراطورية في تفجير المشاعر القومية في ايطاليا والمانيا وعليه تحققت الوحدتان الايطالية والألمانية على مدى أقل من ستين عاما من سقوط الامبراطورية النابوليونية.

ولعلنا لا نكون مغالين اذا قلنا أن التسويات الفرنسية في عهد نابليون وما عرفت به الامبراطورية النابوليونية. نقول ما هي إلا سلسلة من حلقات الوحدة الاوربية. وان كانت فرنسا قد استخدمت الأسلوب العسكري في التنفيذ هذا مما أثار صداها المشاعر القومية لأنها حدثت في الوقت الذي كانت فيه المشاعر القومية قد نضجت واعتبرت محاولات فرنسا لإقامة الوحدة على أسنة الرماح أسلوبا معاديا تماما لهذه المشاعر ومن ثم قوبلت بردود فعل معادية أيضاً. وانتهت بالقضاء عليها كما سيحدث لها في القرن العشرين.

عاشت فرنسا فترة طويلة منذ ١٨١٤ وحتى سنة ١٨٢٦م مما عرف بعهد المؤتمرات الدولية. وكان يتزعم هذه المؤتمرات بالتبادل بالاجماع كل من فرنسا - انجلترا - روسيا - بروسيا - والنمسا. ولكنها في النهاية اثبتت فشلها في إقامة الهدف من انعقادها ونعني به السلام الاوربي وتمخضت عن أهم نتائجها الايجابية تزايد الاهتمام بوجود نظام

عالمي لحفظ السلام ليس في اوربا فقط بل وفيما وراء اوربا. كما أن نظام مترنخ الرجعي كان قد وصل ذروته وأصبح على الاحرار في اوربا بأن يمتشقوا الحسام لتحقيق أهدافهم وإسقاط هذا النظام الرجعي. ولكن كانت الطريق لا تزال طويلة لكي تتحقق مثل هذه الثورة.

نعود مرة ثانية لنقول أنه خلال الفترة التي أعقبت مؤتمر فينا كانت تحركات الحكومات الرئيسية في اوربا متأثرة إلى حد بعيد جدا بالعمل على منع الافكار والدعوات الثورية التجديدية من أن يتحول معتنقوها إلى قوة سياسية مناوئة سواء في داخل نطاق اقليم أو دولة معينة أو كتيار فكري ولكن الحكومة الانجليزية كانت لا تخشى الأفكار التحررية الصادرة من فرنسا، بقدر ما كانت تخشى عودة العسكرية الفرنسية إلى نشاطها النابوليوني، ومن ثم كانت المخاوف من فرنسا تجمع الحلفاء المتناقضين حول أهداف مشتركة على رأسها الحيلولة دون وقوع ثورة فرنسية مرة أخرى والحيلولة دون نمو الحركات التحررية في أوربا.

وهكذا كان التحالف الاوربي يسعى إلى فرض وجهات نظره على الكثير من البلدان الاوربية التي تأثرت بأفكار ومبادىء الثورة الفرنسية وعهد نابليون ولقد عارضت النمسا وبروسيا وروسيا وفرنسا بصفة خاصة هذه السياسة خلال مؤتمرات تروباو ١٨٢٠م، وليباخ ١٨٢١م، وفيرونا ١٨٢٢م. وتابعت هذه الدول سياستها الرجعية حتى هبت ثورة ١٨٣٠م وبعدها ثورة ١٨٤٨م.

وكان من أهم نتائج ثورة ١٨٣٠م نشوب ثورات في بلجيكا وايطاليا، أما ثورة ١٨٤٨م في المستقبل فقد أثارت المشاعر الاوربية وكانت مقدمة لثورات عديدة في النمسا وبروسيا والمانيا والمجر. أما في فرنسا ذاتها فلعل أهم نتائج ثورة ١٨٣٠م هو انهيار أسرة البوربون.

الظروف الداخلية لفرنسا
ابان حكم البوربون

لقد كانت الظروف التي تولى فيها لويس الثامن عشر عرش فرنسا في سنة ١٨١٤م ثم في سنة ١٨١٥م حزينة للغاية اذ كان على حكومته أن تتحمل أعباء كبيرة ومعقدة.

وكان عليه أيضاً أن يجدد شكل الدولة. هل سيعيد لويس الثامن عشر فرنسا إلى الأسلوب القديم الذي كان الملك فيه حاكما مطلقا يعتمد في ذلك على الحق الالهي للملوك. وعلى الارستقراطية التقليدية ورجال الكنيسة الى غير ذلك من العناصر التي عصفت الثورة بها.

أما الشعب الفرنسي فقد أحاق به الذعر اذ أنه قد حصل على العديد من القوانين بدمائه خلال الثورة الفرنسية. بالإضافة إلى القوانين العظيمة التي أصدرها نابليون الاول. فهل ستقضي اسرة البوربون على هذا التراث الثوري الرائع وتضيع على الشعب بالتالي كل مكاسبه.

كذلك كان لعودة البوربون أثار بعيدة المدى على العسكريين القدامى منهم والجدد الذين عاشوا واعتصروا ذكريات الفتوحات في الوقت الذي تمثل بلادهم الآن جيوش رجعية أوربية، فرضت عليهم الغرامات الباهظة التي كان على الشعب الفرنسي سدادها.

وكيف تنسجم اليوربون العائدة. تلك التي تعتمد على الكنيسة التي سلبت منها امتيازات رجالها سواء في الإشراف الديني أو في التوجيه العلمي. في الوقت الذي بدأ الشعب يؤمن بالمساواة بين كل فئاته. خاصة الشباب. أما الكنيسة فكانت تنظر بعين التقدير الكامل عودة البوربون باعتباره الحامية الوحيدة للنفوذ الكنسي من الافكار التقدمية

التي حملت بذورها الثورة واعتنقها الشعب.

عموما كانت مهمة الملك لويس الثامن عشر البوربوني شاقة للغاية. فهو لا يعتمد على أمجاد ماضيه أو اسم رنان بل ان عودته إلى الحكم كانت على اكتاف الدول الاوربية مجتمعة. بعكس نابليون البطل المغوار الذي غزا كل أوربا حتى وصل إلى اسوار موسكو وغزا الجنوب حتى وصل إلى مصر. لكن ما خفف حدة مسئولية الملك. التكاليف الاقتصادية الباهظة والشباب الذي قتل ثمنا لتوسعات فرنسا النابوليونية. فأصبح الشعب تواقاً إلى مرحلة من الهدوء والاستقرار لعله يلتقط انفاسه ويفكر فيما عساه أن يفعله لإنقاذ فرنسا من جيوش الحلفاء الاوربيين. ويفقدوا خزينتها الخاوية من الغرامات. ويعيدوا المجندين للعمل في الحقول والمصانع.

كانت أول مشكلة قابلت لويس الثامن عشر المهاجرين العائدين الراغبين في استعادة ثرواتهم وأملاكهم بعد الذل والهوان الذي زاقوه في بلاطات الدول الاوربية الرجعية. وبعد أن عاشوا سنين طويلة على الهبات الملكية من هؤلاء الملوك. وكان بعض أنصار نابليون ومنهم الكونت وارتو يتاوون يعودون املاك المهاجرن.

لقد كان لويس الثامن عشر يعيد النظر حين اتبع سياسة معتلة لحل المشكلات الداخلية. سياسة تقوم على أساس الحفاظ على عرشه وعلى أن تعطى الفرصة للشعب الفرنسي مرة أخرى لينهض وليلعب دوره بين شعوب العالم المتقدمة. وعلى الحفاظ على مكاسب الشعب خلال الفترة السابقة فلا يصاب بهزة جديدة. وقرر الملك في النهاية عدم مساس الحقوق التي حصل عليها الفلاحون. في الوقت الذي قرر فيه رد املاك المهاجرين العائدين. كذلك أنعم على الكنيسة بالأراضي التي تملكتها من ممارسة دورها في توطيد دعائم حكمه. وحملت الكنيسة على الفور شعار

ادخال التعليم الديني في الجامعات كمحاولة أخيرة منها للإشراف على التعليم. لإعادة قلوب الشباب الناقم عليهم.

لكنه للإنصاف فان الملكية البوربونية العائدة كان محكوما عليها بالفشل من البداية لأسباب جوهرية تبلورت بمجرد عودتهم منها:

أولا - بعض هذه الأسباب كان متصلا بطبيعة المسائل التي واجهت البوربون عند استلابهم أزمة الحكم. والتي كان من واجبهم أن يجدوا لها حلولا موفقة ثم أخفقوا فيها.

ثانيا - بعض الأسباب كان متصلا بالمبادىء الرجعية القديمة التي اضطر البوربون - بحكم تكوينهم وتراثهم الملكي العقيم - للأخذ بها والتي طبقوها في حكومتهم متناسين جميع التغييرات التي حدثت في داخل البلاد من بداية الثورة الفرنسية ١٧٨٩ م إلى وقت عودتهم ١٨١٤ م.

ثالثا - محاولة التوفيق بين هدفين متناقضين احدهما إنشاء نوع من الحكومة التي ترضى عنها البلاد. وثانيهما اتباع سياسة خارجية ترضى عنها الدول التي أعادت تلك الأسرة إلى الحكم بقوة السلاح ولقد فشل البوربون في ذلك لأنهم لم يتمتعوا مطلقا بالاحترام الكافي وانتهى الأمر بغضب الشعب وإقامة ثورة ١٨٣٠ م.

أما تاريخ فرنسا نفسه فمنذ ١٨١٤ م وحتى ١٨٧١ م إلى وقت إنشاء الجمهورية الثالثة حافل بأمرين أولا: رغبة الفرنسيين في تحطيم تسوية فينا التي ارتبطت في أذهانهم بانكماش حدود بلادهم. واعتبروها مهينة لشرف الوطن. ثم ارتطام هذه الرغبة بتصميم الدول. التي وضعت التسوية على التمسك بها كأساس للنظام الاوربي لانها خشيت من حدوث اضطرابات خطيرة ان هي سمحت بوقوع أية اعتداءات على هذه

التسوية. ثانيا: رغبة البورجوازية التي جنت أعظم فائدة من الانقلابات والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت أيام الثورة وعهد نابوليون في أن تظل محتفظة بما في أيديها من مزايا عن طريق انشاء حكومة دستورية تقف حائلا دون مطالب المهاجرين الذين عادوا مع الملكية الراجعة. وأرادوا استرداد ما كان لهم من حقوق وامتيازات وثروة وأرادوا عودة النظام القديم بكل حزافيره. وبدعاماته الثلاث:

أ - الملكية المطلقة.

ب - الكنيسة الممتلكة ذات الأراضي والأملاك الشاسعة.

جـ - أرستقراطية النبلاء الوراثية الطاغية.

كذلك رغبت البورجوازية النامية في الإحالة دون تسرب المبادىء الاشتراكية إلى طبقات الصناع والعمال وتغلغل هذه المبادىء في كيان المجتمع حتى لا ينجم عن ذلك افساح المجال لعناصر جديدة تشترك مع الطبقة الوسطى في الحكم عن طريق التوسع في قواعد الانتخاب وشرائطه أي أن البورجوازية أرادت التمسك بالمبادىء الحرة.

ولقد كان من تفاعل هذه العوامل جميعها ان قامت ثورة سنة ١٨٣٠ م وبعدها ثورة ١٨٤٨ م. كما سيتضح ذلك تفصيليا.

الدستور:

سبق أن قلنا أن مهمة البوربون كانت شاقة. اذ كان عليهم التوفيق بين مبدأين متناقضين أولها الشرعية كأساس للحكم في العهد القديم وسيادة، الشعب وهو أغلى ثمار الثورة. بالإضافة إلى واجبهم في عقد صلح مع الحلفاء المنتصرين.

كان وزير الخارجية الفرنسية آنذاك هو تاليران. ذلك الرجل الذي كان وزيرا لنابليون. ثم وزيراً الآن لملك فرنسا لويس الثامن عشر وريث

البوربون. أما فاليران فقد رفض بشدة التوقيع على معاهدة اعتبرها قاسية ومهينة للشعب الفرنسي. في الوقت الذي كان فيه الملك أمام اختيار واحد وهو التوقيع عليها. لذلك استقال تاليران وخلفه في منصبه الدوق شيليو. وألف وزارته الجديدة في ٢٤ سبتمبر سنة ١٨١٥ م.

كان باكورة عمل الوزارة الجديدة التوقيع على معاهدة باريس الثانية. ومواجهة الوضع الذي تردى بعد استقالة تاليران. اذ أنه استقال بالفعل لسببين آخرين بالإضافة إلى السبب الأول وهو التوقيع على اتفاقية مهينة لفرنسا. وأعني بالسببين تلك المشاكل التي أثارها متطرفي المهاجرين العائدين. وعجزه عن مقاومتهم. حيث أنهم قد ألفوا حزبا ملكيا متطرفا وغالوا في مطالبهم خارج وداخل مجلس النواب الجديد. الذي جرى الانتخاب فيه وفقا لميثاق العهد الدستوري الجديد. ذلك الدستور الذي استصدره لويس الثامن عشر في يونيو سنة ١٨١٤ م أي عقب توليه زمام الأمور في باريس.

السبب الآخر لاستقالة تاليران ما ترتب على تطبيق الدستور من انقسام واضح في الأمة. أحدها ينادي بالدستور واستمرار العمل به والآخر يطالب بالتعديل أو الالغاء.

وكان أهم ما أخذ على الدستور نصوصه الملكية. حيث جاء في مقدمته أن كل السلطة ترتكز في شخص الملك. كذلك استفاضة المقدمة في اهمال دور الشعب تماما. اذ قيل مثلا. «ان الملك بمحض ارادته». وباستخدام سلطته الملكية يمنح رعاياه بما له من حقوق السلطة هذه رأي العهد الدستوري «عن نفسه وعن خلفائه وإلى الأبد». فكان معنى هذا القول أن الشعب نفسه لم يسهم بشيء في اعداد هذا الدستور. أو تؤخذ موافقته عليه. وبالتالي فإلغاء الدستور أمر وارد.

هذا ولقد حوى الدستور ستة وسبعين بندا. تضمن الاثنتي عشرة مادة الأولى حقوق المواطنين الفرنسيين. كالمساواة أمام القانون بغض النظر عن الرتب والنياشين وهذه أهم مكاسب الثورة الفرنسية. كذلك تضمن حق الجميع في شغل المناصب المدنية والعسكرية وعليه لا تحتكر فئة أو وظيفة معينة من وظائف الدولة. وتضمن حماية حرية الأفراد واحترام القوانين. فلا يجوز القبض على إنسان أو أن توقع عليه عقوبة إلا بمقتضى إجراء قانوني. وعليه الغي السجن التعسفي أو الاعتقالات المبهمة.

وحوى من ضمن ما حوى الدستور حرية ممارسة الشعائر الدينية واعتناق كل فرد ما يروق له من الأديان السماوية. وان ظلت الكاثوليكية ديانة الدولة الرسمية.. وحرية التعبير والصحافة دون استخدام هذا الحق لصالح الدولة وضمان الملكية التي استولى عليها الأفراد بعد الثورة وأبنائها من النبلاء أو رجال الدين أو أبناء الأسرة المالكة وعليه تصبح الملكية الفردية الجديدة مصانة تماما.

وكان لمعنى هذه الفقرة الأخيرة بالذات أهمية كبيرة جدا وضمانا لا بأس به لنزوات ونفوذ الطبقة البورجوازية النامية الجديدة والتي طفت على السطح مع تتابع أحداث الثورة. وكأحد نتائجها وإنجازاتها العظيمة. حيث أضافت طبقة جديدة بمبادىء ومعتقدات وأهداف جديدة إلى الشعب الفرنسي.

ومن المعروف أن أبناء البورجوازية الجديدة. هم أولئك الأفراد الذين اشتروا الأملاك الأهلية بعد مصادرة أملاك الكنيسة والنبلاء والأسرة المالكة في عهد الثورة. ثم أبدوا القوانين والأوامر التي أصدرتها حكومات الثورة.. أما النص على حقوق الفرنسيين المدنية عموما واحترامها كما جاء في هذا الدستور فقد دل على أن البوربون كانوا

مستعدين لقبول ذلك الجزء من تراث الثورة وعهد نابليون الذي من شأنه أن يطمئن الشعب الفرنسي إلى أن الملكية الراجعة لا تريد اجتياح الحريات والحقوق التي أصبحت عزيزة عليه.

والسبب في هذا أن البوربون أرادوا أن يكسبوا عطف الطبقة المتوسطة في وقت كانت حكوماتهم لا تزال في حاجة ظاهرة إلى الاستقرار عند أول قدومه.

أما ما يعيب الدستور الفرنسي هذا فكان شيئاً خطيراً بالفعل حيث أغفل مبدأ المسئولية الوزارية أمام البرلمان ومعناه أن الدستور وإن كان قد كفل الحرية الفردية إلا أنه لم يضمن الحرية بمعناها الواسع لعموم الأمة ولجميع الأمة الفرنسية وبذلك يكون قد ترك الأمة في مجموعها من غير ضمان لحرياتها. فتدعيم المسئولية الوزارية. يتأتى حينما تتولى السلطة التنفيذية مجلس وزراء يرتبط بقاؤه بثقة المجلس الذي تنتخبه الأمة أي البرلمان.

والدستور الجديد: قد خلا تماما من هذا النص الجوهري بل أنه جاء نص دستوري صريح يناقض مبدأ المسئولية الوزارية وهو «أن شخص الملك مقدس ولا يمكن أن يمسه شيء ووزراؤه مسئولون. والملك وحده صاحب السلطة التنفيذية. وقد استغل لويس الثامن عشر ومن بعده شارل العاشر هذه المادة واعتقدوا أن من حقها دعوة الوزارة واقالتها حسب مشيئتها ودون التقيد في ذلك برغبة مجلس النواب.

وعليه تكونت الهيئة التشريعية من مجلس للاعيان وآخر للنواب وأصبح للملك الحق في منح ألقاب الشرف التي تتراءى له وبالمدة التي يريدها امامدى الحياة أووراثية وبالتالي أصدرلويس الثامن عشرأوامره بجعل مناصب وألقابالنبلاء وراثية. ولقد اعتقدالملك ومعه بعضالوزراء والمستشارين أن هذا العمل سيوحي الى الدولة الاوربية بالثقة الكاملة

في استقرار أنظمة الحكم الفرنسية.

كذلك أغرق لويس الثامن عشر مجلس الاعيان بالنبلاء الجدد وتألف من نواب ينتخبون لمدة خمس سنوات على أن يقتصر حق الانتخاب على الذين يدفعون ضرائب مباشرة قدرها ثلاثمائة فرنك سنويا. ولا تقل أعمارهم عن ثلاثين عاما. والطريف أنه أدخلت تعديلات عملية على أعمار وضرائب النواب. حيث اشترط في النواب ألا يقل أعمارهم عن أربعين عاما. وعلى أن يدفع ضريبة قدرها ألف فرنك سنويا. وفي النهاية أصبح مجلس النواب أداة حكومية تمثل مصالح الاغنياء. وصار عدد المتمتعين بحق الانتخاب يقلون عن مائة ألف ناخب من مجموع تسعة وعشرين مليوناً من السكان. وكان يتجدد خمس ($\frac{1}{5}$) عدد النواب سنويا. وللملك الحق في حل مجلس النواب في أي وقت يشاء واجراء انتخابات عامة جديدة.

هذا في الوقت الذي غفل فيه الدستور الطريقة التي تجري بها الانتخابات وكان عدد أعضاء المجلس آنذاك (٤٠٢) عضوا.

والارهاب الابيض:

وقعت حوادث دامية بمجرد عودة الاسرة القديمة للحكم وأعني بها اسرة البوربون في يوليو سنة ١٨١٥م بعد حكم المائة يوم وطيران النسر الفرنسي نابليون بونابرت. وكان أهم مراكز الاشتعال الدامية منطقة جنوب فرنسا. اذ قتل السكان عناصر من الثوريين القدامى والبونابرتيين على وجه الخصوص وكان منهم المارشال العظيم برون - وذلك الرجل الذي كان له الفضل في دخول نابليون لباريس بعد هزيمته السابقة واستطاع بمساعدته اعادة الحكم الثوري الذي استمر ثلاثة أشهر واسبوع - نقول حدثت مقاتلات في الشوارع وفي مدينة «نيم» في جنوب فرنسا اذ اعتدى الكاثوليك على البروتستانت هناك بحجة

مساعدة الاهالي لنابليون عند عودته. وعرفت هذه الحوادث باسم الارهاب الابيض.

انتشرت الحوادث من «نيم» الى كلا من «أفيتون وليون» حيث ادعى حثالة القوم الولاء للملكية البغيضة الراجعة للحكم. وشجعوا في موقفهم هذا الملك ورجاله على الانتقام من الثوريين والبونابرتيين على وجه الخصوص. وقد تضايق الملك وازداد عنفا من أولئك الفرنسيين الذين حلفوا له يمين الولاء والطاعة عند دخوله باريس مع الحلفاء منتصرا. ثم سرعان ما نقضوا عهدهم وحنثوا في يمينهم لمجرد رؤيتهم لنابليون. وكان من جراء تلك الحوادث العنيفة أن فر كثير من هؤلاء الثوريين الى الخارج وانضموا الى الفارين السابقين الذين خافوا من بطش الملك بعد هزيمة واترلو.

كانت الوزارة الاولى هي وزارة تاليران. وحكمت ثلاثة أشهر فقط من يوليو حتى سبتمبر سنة ١٨١٥ م. وكانت تتميز بالاعتدال نظرا لشخصية تاليران نفسها التي تتميز بالمرونة والثورية خاصة في مطلع شبابه وقد التزم تاليران الاعتدال أثناء حوادث الانتقام الملكية هذه ولم ينجرف مع تيار الملك القاسي. وكان من جراء هذا الموقف أن أبعده الملك عن الحكم وولى خلفا له الدوق ريشيليو.

كان باكورة اعمال ريشيليو (اعدام المارشال السابق ناي). وقد أحس بعد موقفه هذا بكراهية شديدة من سكان باريس. ولذلك فكر في عرض مشروع عفو عام من الملك على كل الذين اشتركوا في حوادث العنف وعن الذين كانت قضايا محاكماتهم أمام القضاء.. وقد وافق المجلسان على هذا وصدر القانون المنشود.

وكان اجمالي الذين اشتركوا في الحوادث الماضية وصدرت أحكام

ضدهم قد بلغوا تسعة آلاف شخصاً. استصدر لهم ريشيليو احكاما بالعفو العام.

بدأ الهدوء تدريجيا يعود لفرنسا وفي باريس تم انتخاب المجلس الاول في أغسطس سنة ١٨١٥ م. ومن الطريف أن يدخل عدد عظيم من مؤيدي الملكية الراجعة وقد عرفوا باسم (الملكيين المتطرفين) هؤلاء الذين اشتطوا في تأييد الملكية العائدة مما جعل لويس الثامن عشر نفسه يسمي مجلسهم بالمجلس «المنقطع النظير في التأييد» وقد كانوا هكذا بالفعل مما اضطره الى مطالبتهم بألا يكونوا في تعاطفهم هذا ملكيين أكثر من الملك نفسه.

الا أن وجود مجلس النواب على هذا النحو من التطرف قد أعاد الى الوجود الارهاب الابيض مرة ثانية. ولم يكن أمام الملك من تصرف سوى حل مجلس النواب في سبتمبر سنة ١٨١٥ م واعيدت الانتخابات مرة أخرى ففازت الاغلبية المعتدلة وحصلت وزارة ريشيليو على الاغلبية وكانت من عناصر في مجموعها ملكية معتدلة وقد شجعت هذه العناصر سياسة التهدئة والتسكين التي سلكها ريشيليو سواء في داخل البلاد أو في الخارج.

استمرت وزارة ريشيليو من سبتمبر سنة ١٨١٧ م حتى سنة ١٨٢٢ م وكانت اكثر الفترات هدوءا بالنسبة للويس الثامن عشر. اعقبها تولي (فيلبل) الحكم وبعودته استخدم اساليب العنف والاثارة للجماهير وتحريض الملكيين على الثوريين مما فتح الباب على مصراعيه للعنف العام والعنف الذي اعتبر المقدمة الحقيقية لثورة سنة ١٨٣٠ م.

وكان من مقومات الثورة أيضا الاجراءات التي أقدم عليها لويس الثامن عشر التي أدت الى تذمر الشعب اذ خصه عنايته لمحو كل المظاهر التي من شأنها تذكير الشعب الفرنسي بالثورة والامبراطورية منها على

سبيل المثال لا الحصر تقليل عدد الجيش البري. والغاء العلم المثلث الالوان الذي كان يرمز الى الثورة كذلك كمم الصحافة وأشرف على اتجاهاتها السياسية والاجتماعية على وجه الخصوص ولم يبخل على أصحابها بالاموال الطائلة كي يشتري ولاءها له.

واذا كانت المعضلة الداخلية في فرنسا سببا كبيرا في مشاكل لويس الثامن عشر فقد كانت العلاقات الفرنسية بالدول الكبرى من المشاكل الكبرى أمام الملك. ولقد كان وجود الجنود الاجانب المحكمين قذى في أعين الفرنسيين وكان يذكر بأن الملكية البوربونية انما تعتمد في بقائها على اذلال فرنسا والفرنسيين وهو أمر لا يريده لويس الثامن عشر. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى وجد الكونت دي ريشيليو أن استمرار الحكم في البوربون واستقراره يتوقف على نجاحه في اقناع الدول الكبرى الاربع: روسيا - بروسيا - انجلترا - والنمسا بضرورة انهاء احتلال جيوشها للاراضي الفرنسية حتى لا تعطى الفرصة للعناصر الثورية كي تستغل هذا الوضع وتثير المتاعب ضد الحكومة. خاصة وأن النفقات الباهظة التي كانت تدفعها الحكومة الفرنسية لتغطية نفقات قوات الاحتلال تزيد من متاعب الاقتصاد الفرنسي. واذا ما انهي الاحتلال وتوقف دفع نفقات قوات الاحتلال وسددت الغرامة الحربية فان اقتصاديات فرنسا يمكن ان تستعيد نشاطها المحلي والدولي.

ولم يكن ريشيليو طليق اليد في هذا التحرك السياسي على هذا المستوى العالمي. بل كانت هناك شخصيات متنفذة في الجناح اليميني المتطرف تضغط على حكومات الدول الاربع لكي ترفض سحب قواتها من فرنسا. لقد كان أولئك اليمينيون المتطرفون يعتقدون خطأ أن استمرار سيطرتهم على أزمة الامور في فرنسا مرتبط بالوجود العسكري للدول الاربع الكبرى.

ولقد اقتنعت الدول الكبرى بأن انهاء الاحتلال يخدم قضية حفظ النظام والسلام الذي تنشده فرنسا وأوربا ولذلك انهي هذا الاحتلال خلال مؤتمر الكس لاشبيل (١٨١٨ م).

اما وقد تحررت فرنسا وأصبحت على مستوى الدول الكبرى الاخرى فعليها أن تقوم بالدور اللائق بها دوليا والذي يحفظ لها مصالحها المحلية والدولية. ولما كانت الدول الاربع الكبرى تشكل (تحالفا اوربيا) ضد فرنسا فقد عملت فرنسا بدورها على أن تقتحم هذا الكونسرتو - التحالف - لتصبح فعلا على مستوى الجميع. ولكن انجلترا بالذات كانت تخشى من ذلك تماما حيث أنها كانت تتوقع أن تصبح فرنسا قوة تسعى الى التحالف مع الدول الكبرى الاخرى. وكانت تخشى بالذات من محور روسي - فرنسي.

ولقد أمكن التوصيل الى حل يرضي فرنسا جزئيا ويبعد المخاوف عن انجلترا فقد استمر الحلف الرباعي على ما كان عليه ولكن سمح لفرنسا بالمشاركة في المؤتمرات التي تعقد لحل المشكلات الاوربية ولقد تم هذا فعلا فى المؤتمرات: نرباو - ليبيا - وفيرونا.

ولا شك أن تلك الخطوات التي حققها لويس الثامن عشر وحكومته قد أزاحت عن الشعب الفرنسي الكثير من عناصر الضيق والارهاق ولكن الحكم العائد وجد في عودة فرنسا الى ممارسة مكانتها في المعترك الدولي فرصته ليأخذ بالمبادىء التي كان ينادي بها (مترنخ) فيما يتعلق بالحفاظ على حق الملوك في الحكم. وحق الدول الكبرى في التدخل لانقاذهم من الثورات فكان أن مهد ذلك الطريق أمام لويس الثامن عشر ليرسل القوات الفرنسية (١٨٢٣ م) في حملة ضد ثورة تطالب بالحكم الدستوري نشبت في اسبانيا ضد عاهلها البوربون. ولقد نجحت الحملة واشبعت غرور بعض الفرنسيين بالعسكرية الفرنسية وحققت مجدا للويس الثامن عشر كان في حاجة اليه.

الاحزاب السياسية فترة حكم البوربون:

لما كان خمس عدد الاعضاء يتجدد سنويا فقد بدأ جماعة من الاعضاء المستقلين والاحرار يدخلون مجلس النواب بعد سنة ١٨١٦م حتى اذا كان عام ١٨١٨م اصبح من الميسور ملاحظة وجود اختلاف في الرأي بين أعضاء المجلس وأمكن التمييز بين أحزاب ثلاثة ظاهرة.

أولا: الملكيون المتطرفون (حزب اليمين)

وشعارهم الاول (الحرب ضد الثورة الفرنسية) وهم الذين استفادوا من عودة الملكية لاستعادة نفوذهم السابق ومعظمهم من النبلاء. وكان أقدر رجالهم فيليل وشاتوبريان. وصحيفتهم (الجورنال دي ويبا) وكان تأسيسها ايام الثورة في ٢٩ أغسطس سنة ١٧٨٩م وكانت قبل تكوين الحزب رسميا من الجرائد المعتدلة.

ثانيا: حزب الوسط:

وهم العناصر المؤيدة للملكية العائدة في اعتدال. وكانوا ببساطة شديدة الملكيين المعتدلين وهدفهم التوفيق بين الملكية والثورة بقدر الامكان. اذ أنهم أدركوا بوعي تمسك الشعب بكل المكاسب التي أتت بها ثورتهم والخاصة بالحرية والديمقراطية ولكن تحت شعار ملكي لا جمهوري. وأقدر رجالهم ريشيليو وديكاز.

ثالثا: حزب اليسار:

وهؤلاء من الاحرار الذين قبلوا الملكية ولكنهم أرادوا انشاء حكومة مسئولة على الطراز الانجليزي الذي يكون فيه الملك رمزا للدولة فقط فهو يملك ولا يحكم والمسئولية الحقيقية في ادارة الدولة في يد الوزراء وهم بدورهم مسئولون أمام البرلمان الذي ينتخبه بديمقراطية كل فئات الشعب العاملة. وكان أقدر رجالهم بنيامين كونستان ولفاييت

وكازميرلربيه والاخيران من المصرقنيين وقد انضم اليهم البونانبرتيين. وأهم صحف اليسار كانت صحيفة (الدستور) وقد تميزت تلك الصحيفة بالاعتدال والحرص علي مصالح فرنسا.

رابعا: النظريون أو المذهبيون:

وهم عناصر تقدمية معتدلة أقرب الى اليسار منها الى اليمين ولكنهم كانوا يعملون مستقلين عن اليسار وهذا الحزب كان يضم عددا وفيرا من الفلاسفة وأصحاب الفكر في فرنسا ومن بينهم الفيلسوف (رويه كولار) وجيزو. وكانت صحيفة لوكوربيه هي المتحدث الحقيقي لآرائهم واتجاهاتهم الداخلية والخارجية. ولقد كان لهم نصير كبير في البرلمان وفي مجلس الاعيان بالذات الدوق دي بروجلي. وقد وجد في مجلس الاعيان قلائل من الجمهوريين مثل لفاييت.

وعندما تولى الحكم لويس الثامن عشر كانت السطوة والسلطة كلها في يد حزب الملكيين المتطرفين. هؤلاء الذين كانوا يكونون الفريق المعادي تماما للثورة ولمكاسبها وكانوا وراء الارهاب الابيض. وكان هدفهم ينحصر لا في القضاء على كل مكسب أتت بها ثورة فرنسا الكبرى فقط بل أرادوا العودة بفرنسا الى الوراء. وحرصوا على توجيه نمو البلاد التاريخي ليسير في طريق رجعي. ثم أنهم يمثلون سياسة المهاجرين التقليدية الذين كافحوا الثورة من المنفى بكل عنف. واعتزموا بمجرد عودتهم ظافرين الى أرض وطنهم استردادا لكل ما كان لهم في الماضي من مكاسب وامتيازات ونفوذ. وقد صاحب شعورهم هذا حقد عميق على البورجوازية واستخدموا في ممارستها كل أساليب الاستبداد واستمروا زهاء عشرين عاما يمنون أنفسهم بالانتقام من هذه الطبقة التي اعتبروها المغتنمة لفرصة رحيلهم من الوطن واعتبروها بالتالي مغتصبة لممتلكاتهم وبالتالي فانها تستحق العقاب.

وكان برنامج الملكيين المتطرفين يعتمد على نظريتين:

النظرية الاولى: احياء النظام الرجعي القديم.

النظرية الثانية: اعادة سطوة وسلطات الكنيسة.

وكان احياء الماضي القديم يعتمد أساسا على تعديلات تتفق وقبل كل شيء مع مصالح طبقة النبلاء والاشراف التي هي طبقتهم وان لم تكن هذه التعديلات ملائمة لصالح الملكية نفسها. وقد وجدوا أن خير وسيلة لتحقيق هذه الغاية هي ارجاع الكنيسة الكاثوليكية الى سابق سطوتها. وهذا يتطلب عقد محالفة وثيقة بين الكنيسة والدولة أو بين المذبح والعرش كما قالوا واتخاذ هذه المحالفة أساسا يبنون عليه مشروعاتهم وحتى تتمكن الكنيسة الكاثوليكية من استرجاع سطوتها ومكانتها. أراد المتطرفون أن تستعيد الكنيسة جميع الاملاك التي اغتصبت منها أيام الثورة وكانت لا تزال في حوزة الدولة.

ثم انهم اعطوا رجال الدين بعد ذلك حق الاشراف على التربية والتعليم. فتعين سنة ١٨٢٢م اسقف لرياسة الجامعة وأعطى سلطات واسعة كما سمح لليسوعيين أي الجزويت العودة الى فرنسا وتأسيس معاهدهم الدينية والتعليمية بها. وكان الغرض من هذا كله أن يستطيع حزب الكنيسة اعادة بناء النظام السياسي والاجتماعي في فرنسا تحت ستار العناية بحياة الأمة الروحية والخلقية. فتتاح الفرصة لنبذ بذور الرجعية وتهيئة الافكار بقبول تغيير النظام القائم. ثم كان من وسائلهم لتعزيز جهود الكنيسة في نشر فكرة التسليم والخضوع المطلق أنهم أنشأوا رقابة نشيطة على الصحف والمطبوعات لكي تمنع نشر أية معلومة أو خبر قد يضر بتحقيق اهدافها ومصالحها. وبناء عليه يتم تقييد الرأي العام ويخضع لتوجيه الحكومة دائما.

كذلك أراد المتطرفون من الملكيين اقامة سياسة خارجية مميزة يكون

من شأنها اكتساب التأييد للأسرة المالكة والنظام الجديد وقد رأى أفضل الكتاب المعبرين عن هذه المرحلة «شاتوبريان» أنه خير وسيلة لان تكتسب أسرة البوربون مكانا كبيرا في قلوب الفرنسيين هو خوض معارك كبيرة في خارج فرنسا. على أن يكون النصر في هذه المعارك للفرنسيين قطعا. لهذا تلخص برنامج الملكيين العائدين هؤلاء في اقامة ملكية مستقرة قائمة على دعائم موظفة. بالاضافة الى كنيسة غنية صاحبة أملاك واسعة ولم يكن الغرض من هذا كله الا استرداد امتيازاتهم السابقة. والاستئثار بقسط وافر من السيطرة السياسية التي ظلوا فترة حكم نابليون محرومين منها. وما كانوا يرضون بديلا عن هذان الهدفان. أي ملكية وكنيسة.

اما المعتدلون من جماعة الوسط واليسار ومن أطلق عليهم المذهبيين فقد دافعوا بصدق عن الثورة. وأرادوا استمرارها ولكن بغير الروح الثورية. وكان لب نظامهم التوفيق بين الشرعية الممثلة في الاسرة الحاكمة - البوربون - وبين الثورة وما أتت به من مكاسب وحقوق يستحيل على هؤلاء التخلي عنها أو التنازل عن قيمتها وبذلك استماتوا في الدفاع عن النظام الثوري. في اطار الملكية العائدة ومن ثم كان لا بد من الصدام بين هؤلاء المعتدلين وبين المتطرفين وكان من الصعوبة بمكان التوفيق بين أهداف كل فريق منها.

رفض اذن المعتدلون آراء الملكيين المتطرفة وقبلوا الملكية العديدة على اكتاف الدول الاوربية مثلهم في ذلك مثل الشعب الفرنسي مرغمتين. وكان في اعتقادهم أنه يجب قبول الملك واحترامه ما دام هو يحترم الشروط التي تبوأ العرش على أساسها.

ولما كان الحلفاء المنتصرون قد أصروا على أن تكون الملكية الراجعة دستورية كضمان لا معدي عنه لبقاء واستمرار حكومة البوربون

في فرنسا فقد تمسك المعتدلون بالدستور الذي أصدره لويس الثامن عشر. لان هذا الدستور قضى نهائيا على تقاليد النظام القديم وأحل مكانه تقاليد الثورة والامبراطورية النابوليونية. حيث قد أخذ عن الثورة مبادىء التسامح والمساواة أمام القانون وعدم التمييز بين الطبقات في خدمة الدولة أي فتح أبواب الوظائف أمام الجميع. بينما أخذ من الامبراطورية أداة الحكومة المركزية.

واحتدم النزاع السياسي على الساحة الفرنسية بين الفريقين الملكيين أصحاب الاغلبية المنقطعة النظير كما وصفهم الملك. وبين المعتدلين المرضي عنهم من غالبية الامة الفرنسية. وكان على الملك أن يختار بين بقاء الملكيين الذي سيؤدي حتما إلى ثورة الأمة ضدهم والقضاء عليهم هم ومليكهم أو الاختيار الثاني وهو الاعتدال الموافق عليه من غالبية الشعب. ومن حسن حظ فرنسا حينذاك أن الملك كان مدركا تماما أن بقاءه مرهونا بوجود القوات الاولية المرابطة في فرنسا والتي أعادتهم على أسنة الرماح. وكان الملك يدرك أيضا نفسية الشعب الفرنسي تماما. ولذلك اختار حل البرلمان المنقطع النظير هذا. وأقال الوزارة وعهد بالوزارة الجديدة الى ريشيليو وكان كما ذكرنا سابقا من المعتدلين وتم هذا في سبتمبر سنة ١٨١٦ م.

ونجحت وزارة ريشيليو في تهدئة الخواطر في الداخل كما كسبت ثقة الحلفاء في الخارج وعليه تم الموافقة على سحب الجيوش الاجنبية من فرنسا في مؤتمر اكس لاشبيل سنة ١٨١٨ م. نجاحاً دبلوماسياً للوزارة.

أما الانتخابات السنوية فقد اسفرت عن تسرب عناصر جيدة الى داخل البرلمان. وكان معظم هؤلاء من الأحرار. وهؤلاء اعتبروا أن ثورية واجتهاد ريشيليو تنتهي بخروج جيوش الحلفاء من فرنسا وعليه أن يقدم استقالته. وحدث هذا في جو هادىء.

اسندت الوزارة الجديدة الى دوق ديكاز. وهو أيضا من المعتدلين وكان ديكاز يتميز بالحكمة الادارية والمهارة البرلمانية. وكان يعتمد في اكتساب تأييد الأمة على قراراته في البرلمان. على هؤلاء الانصار من الاحرار.. وبعد عام من حكمه استطاع ايضا اكتساب تأييد المذهبيين حيث الغى من أجلهم الرقابة على الصحف في عام ١٨١٩ م وأبيحت لها حرية مناقشة القضايا السياسية طالما لا تسيء الى فرنسا.

الا أن الاحداث تطورت في عكس ما تشتهي السفن. اذ قتل الدوق دي بري في ١٣ فبراير سنة ١٨٢٠ م وكان من الشخصيات المحبوبة من الشعب ومن المتطرفين ايضا. فاستغل أعداؤه من الملكيين المتطرفين هذا الحادث لاثارة البلبلة في الرأي العام واشتطوا في توجيه الاتهام الى ديكاز نفسه. وحملوه المسئولية لاعتماده على أساليب معتدلة في ادارة البلاد ومن ثم سقطت وزارته على اثر هذا الحادث الذي افقد العامة الثقة في توفر الأمان أثناء حكمه.

وبسقوط وزارة ديكاز فتح الباب على مصراعيه من جديد لتسرب العناصر المتطرفة التي استفادت من اخطائها في عام ١٨١٥ م ابان وزارتي تاليران ورشيليو وأرادت اقتناص الفرصة بكل حذر واستطاعوا البقاء في الحكم ما يقرب من تسعة أعوام أدت في النهاية الى انفجار ثورة يوليو سنة ١٨٣٠.

اما كيف وصل المتطرفون الى الوزارة فمسئولية ذلك ترجع الى قانون الانتخاب الذي صدر في سنة ١٨٢٠ م. والذي ضيق حقوق الانتخاب لمصلحة الطبقة المتلكة الغنية. وذلك بادخال ما يعرف باسم (التصويت الضعفي) فقد رفع عدد النواب من ٢٥٨ الى ٤٣٠ على أن ينتخب الناخبون النواب في الاقاليم وعدد هؤلاء ٢٥٨. ثم يعود الناخبون أنفسهم ممن يدفعون أكثر الضرائب في أقاليمهم وهم ربع عدد

الناخبين. فينتخبون من جديد من عدد الناخبين قد اشترك مرتين في عملية الانتخاب. أي أدلى بصوته مرتين وصار لذلك ممثلا ضعيفا في مجلس النواب.

وقد ترتب على هذا النظام الانتخابي أن دخلت بعد حادث قتل دوق دي بري أكثرية متطرفة الى مجلس النواب وكانت رافضة للحكومات المعتدلة.. وألف الوزارة الجديدة مع مطلع يناير سنة ١٨٢٢م زعيم المتطرفين الكونت دي فيليل الذي استمر في الوزارة سبع سنوات من عام ١٨٢١م حتى عام ١٨٢٧م وقد استطاع أن ينفذ برنامج المتطرفين.

وزارة فيليل:

كانت سياسة فيليل رجعية بحتة وان اتبع اساليب دلت على الكياسة والمهارة بل وعلى الحنكة السياسية ايضا، أو استفاد تماما من درس اخفاق المتطرفين في عام ١٨١٦م وبالتالي لم يشأ أن يزعج البلاد باظهار تطرفه وامام الدول التي تثير الخواطر ضده. بل انه على عكس ذلك تعمد اتباع سبيل التودد والاعتدال في تنفيذ سياسته الرجعية واعتبره العامة من المعتدلين داخل حزب المتطرفين.

لكن فلاسفة وكتاب تلك المرحلة يدينون فيليل لالتجائه الى اساليب رجعية في حكمه. رغم أن تجارب الماضي من عام ١٨١٥م قد اثبتت تضرر الجماهير من سحب مكاسب الحرية التي حصلوا عليها بدمائهم. كذلك تعجب الكثيرون لاستخدام مهارته الادارية وحكمته السياسية في ارجاع فرنسا الى الوراء. بدلا من دفعها الى التطور المرغوب من الأمة.. ومن الغريب حقا أن يتجاهل فيليل كل مشاعر الوطن، ونفسية البورجوازية الطامحة المتأهبة لأي محاولة الغرض منها سحب طاقاتها الى الخلف. تجاهل كل هذه المشاعر واصر على تبني الآراء والمفاهيم

الرجعية. بل ويحارب من أجل تدعيمها بشتى الطرق.

كان مصير فيليل في هذه الردة الحضارية الكنسية بكل تراثها التقليدي القديم والمتخلف العتيد. كذلك اعتمد في تحقيق أهدافه على المصالح المادية لكبار أغنياء فرنسا.. أما الكنيسة فكانت مهارتها تكمن في استخدام التربية الدينية كأداة دعائية سياسية لاستئصال ذكريات الثورة وبذر بذور المبادىء التي استند عليها هذا النظام. أما أصحاب المصالح المادية فقد ركزوا في دعايتهم على تحويل مشاعر الشعب الجياشة من جانب الثورة والشئون السياسية الى الاهتمام بالسعادة والرفاهية المادية وما يصحبها من سلام ظاهري. فالكل مشغول باكتناز المال وتشغيله في الصناعة. والتجار منهمكون في تجميع الارباح والضائع دائمًا هم الفقراء الكادحون من الأمة.

وكاد فيليل أن ينجح في سياسته تلك حيث حاول بكل ضرر تطويع الامة نحو أهدافه، بما امتلكه من اعتدال ظاهري وحكمة ودراية عظيمة. لكن حزبه المشتط في التفريق قد انقسم على نفسه قسمين قسم يطالبه بالمجاهرة، بالعداء للثورة والثوريين والتغالي في تعقبهم ومعاقبتهم وجانب آخر أميل الى هذا التسامح الظاهري وهذه الحكمة السطحية وكان التطاحن كبيرا داخل الحزب. بتطرقه الى الاذهان ذكرى المجلس المنقطع النظير عام ١٨١٥ م وقد سماه الفرنسيون (المجلس الذي عثر عليه ثانية) ثم في ١٦ سبتمبر سنة ١٨٢٤ م توفي لويس الثامن عشر وتولى من بعده أخوه الكونت وارتو وسمى نفسه الملك شارل العاشر.

كان الملك الجديد من أشد أنصار الاكليريكية (اي مؤيدي الكنيسة) وكان يفوق سلفه لويس الثامن عشر في الاعتقاد بحق الملوك المقدس وكان قد وصل سنا كبيرا حيث بلغ السابعة والستين من العمر وما كان ليغير أي قدر من أفكاره ومعتقداته خاصة في ما يتعلق بالعرش أو ما يتعلق

بالكنيسة ولذلك استطاع أنصار الملكية من المتطرفين الحصول على اكثر المكاسب وأعظم النفوذ خلال مدة حكمه. ولقب الشعب أنصار هذا الحزب باسم (حزب القساوسة).

أما موقف الوزارة من الملك شارل العاشر فهو مغاير لموقفهم السابق من لويس الثامن عشر. إذ تشجع فيليل وكشف القناع المعتدل عن وجهه ونفذ بكل أمانة برنامج الملكيين المتطرفين ولم يعد يعارضهم في تنفيذ أي من مخططاتهم. وكان أهم هذه الاحداث ما اقدم عليه من دفع تعويض كبير للمهاجرين الذين خرجوا الى المنفى في عهد الثورة وحاربوا في صفوف الاعداء ضد فرنسا. وكان هذا التعويض باهظا اذ بلغ اربعين مليونا من الجنهيات. وهنا ازدادت الجمعيات السرية انتشارا وتحول المعتدلون من الجماهير من الرضاء على فيليل الى النقمة عليه، وكرههالناس.

أما على النطاق البرلماني فقد ضعفت مقاومة الاحرار في داخل المجلس اذ وصل عددهم بعد قانون الانتخاب السابق الذكر الى العشرين واعتمد الاحرار في خارج المجلس على ضم أعظم العناصر الفكرية في فرنسا الى صفوفهم وانضم أكبر أقطاب الملكية اليهم أيضا وأعني به شاتوبريان نفسه بعد أن رأى فرنسا الثورة تندحر على يد شارل العاشر، وحرص شاتوبريان على ترك منصبه في سفارة لندن ليعود الى باريس كأحد كتابها ومفكريها ويرفض تولي أي منصب حكومي. وعكف على كتابة المقالات التي كان ينشرها في جريدة اليمين المعتدلة وهي جريدة (جورنال ديبا) وكانت هذه الصحيفة نفسها قد انتقلت نهائيا منذ بداية حكم شارل العاشر الى صفوف الجرائد المعارضة، ووضعت خدماتها تحت تصرف جماعة الاحرار.

ظل شارل العاشر حاملا لشعار (المذبح والعرش) أي التحالف ما

بين الكنيسة والملكية. وظل كذلك سائرا بكل تطرف في سياسته حتى أثار كل مخاوف الشعب من الملكية وأعاد الى الاذهان ذكريات العبودية والطبقية ابان سطوة النبلاء والاكليروس، حتى تحول الكل الى عدو لهذا الملك. وتحولت المعارضة الحرة ضد الملك في مجلس الاعيان.. في الوقت الذي حاول فيه فيليل المقاومة في نفس المجلس بزيادة عدد الاغنياء والنبلاء في الحزب. ولجأ الى الزيادة هذه فخلق ستة وسبعين (٧٦) نبيلا جديداً في عام ١٨٢٧ م.

اما كيف يخلق النبلاء فكانت تقوم على منح اقطاعيات وهبات مالية الى الشخص المراد خلقه ليتحول من طبقته الى طبقة الأعيان. ثم يقلد في احتفال عام بلقب النبالة بعد أن يكون قد وصل الى القدر المالي والاقطاعي الذي يؤهله لحمل هذا اللقب..

بادر بحل مجلس النواب واجرى انتخابات عامة في سنة ١٨٢٧م بعد أن تأكد من وجود عدد كاف من النبلاء والاعيان ورجال الكنيسة من الانصار وهؤلاء هم دعامة حكمه.. لكن نتيجة الانتخابات جاءت مخيبة لآماله: اذ استطاع الاحرار ان يؤلفوا اكثرية معارضة في المجلس الجديد. وبالتالي اضطر فيليل أن يقدم استقالة حكومته بعد أن ظل في منصبه سبع سنوات كانت سياسته ناجحة الى حد ما اجمالا ومعيار النجاح الذي نقوله كان على الجانب الاقتصادي اذ ازدادت ميزانية فرنسا وعمرت الخزانة بالمال من الضرائب. ونجح كذلك في حملته على اسبانيا. واتفق هذا الوقت مع هزيمة الاسطول المصري في اليونان ضد الاسطول الفرنسي الذي جاء خصيصا لمساعدة ثوار اليونان ضد الحكم العثماني. وكان الاسطول المصري يدافع عن النفوذ التركي في اليونان. وكان قد أحرز انتصارات ساحقة في بداية الحروب وكاد ان يحرز النصر النهائي لولا دخول الاسطول الفرنسي الذي أدار الدفة وحطم

أسطول محمد علي في موقعة نفارين البحرية وقضى على النفوذ العثماني. وحقق النصر والاستقلال لليونان. نقول حدث هذا النصر ابان وزارة فيليل لذلك أضيفت هزيمة مصر في نفارين الى رصيد فيليل من النجاح.

على اثر تنحي فيليل اضطر شارل العاشر أن يؤلف وزارة معتدلة برئاسة الكونت دي مارتنياك الذي اعتمد في تأليف وزارته على عناصر من احزاب الوسط المعتدلة. وان كان قد فشل في ضم العناصر الحرة. وفشل تماما في استرضاء الملكيين المتطرفين. أما الملك نفسه فقد شعر أن الكونت دي مارتنياك معتدلا أكثر من اللازم وهذا يناقض خطته وسياسته وخلقه وعلى ذلك اتحدت من البداية كلمة الاحرار والمتطرفين والملك ضد مارتنياك وسقطت وزارته بعد حكم استمر عامين عانت الوزارة خلالها أشد المعاناة ولم تستطع الحصول على رضاء أي من هذه العناصر السالفة الذكر لتحل بدلا منها وزارة بولينياك.

وزارة بولينياك والتمهيد للثورة

كان معنى نفوذ مارتينياك اخفاق آخر محاولة في عهد الملكية الراجعة ملكية البوربون الشرعية من أجل التوفيق بين الملكية وبين الحرية الدستورية وعندما كلف الملك البرنس جول دي بولينياك بتأليف وزارته الجديدة قابل الرأي العام الفرنسي هذا القرار المفاجىء بالغضب الشديد والحنق الاكثر شدة. وازدادت المعارضة وكثرت الجمعيات الثورية السرية انتشارا.

كان سبب غضب الجماهير لنبأ تولي هذه الشخصية يرجع الى تاريخه السابق. بولينياك كان أحد زعماء المهاجرين في عهد الثورة الفرنسية الاولى. واشترك كذلك في مؤامرة (كادو دال) المعروفة لاغتيال نابليون في أزهى عصوره. وقد حكم عليه نابوليون بالاعدام شنقا لكن زوجته جوزفين قد توسطت له واستطاعت تحويل حكم الاعدام هذا الى السجن

مدى الحياة. ولما عادت البوربون الى الحكم استخرجوه من السجن وعومل معاملة من ضحى من أجل الملك والملكية ورفع على اكتاف انصار الملكية واعتبر احد اقطابها وأشد انصارها.. ولذلك بمجرد أن استصدر لويس الثامن عشر دستوره سنة ١٨١٥ م الذي حاول فيه أن يخفي مشاعره الملكية وحاول استرضاء انصار الثورة والرأي العام بقدر الامكان، رفض بولينياك أن يصوت على هذا الدستور. بل ورفض أن يقسم يمين الولاء له. وظل ينادي بأن يكون الدستور محققا لآمال الملكيين وحاميا لشرعية أسرة البوربون في الحكم.

كذلك كان بولينياك من أشد خلصاء الملك شارل العاشر ومن أقرب خلصائه وأقرب أصدقائه. وقد إستصدر أشد القوانين المتطرفة تعنتا ورجعية. بل وشجع شارل العاشر على استصدارها وحاول بدوره تنفيذها في وزارته.

لذلك ارتعد الرأي العام الفرنسي لمجرد سماع اسمه على رأس الوزارة وتوقع الثوريون الابادة.. أما بولينياك فقد أعلن عزمه بمجرد وصوله الى الحكم على إعادة تنظيم المجتمع، واعادة ما كان لرجال الدين من نفوذ ومكانة في اعمال الدولة وسير دفة الادارة. كذلك انشأ ارستقراطية مرفهة قوية بجواره وقد أحاطها بكل مظاهر الوقار وأغراها بالامتيازات.. الا أن بولينياك كان من الشخصيات الضعيفة والمترددة أيضا لذلك ورغم ايمانه بالرجعية فانه وامام ضغط المعارضة والرأي العام لم يكن قادراً على تنفيذ مخططاته الرجعية.

تصور بولينياك خاطئا أن الحصول على نصر عسكري في خارج فرنسا من شأنه أن يدعم مكانته لدى الرأي العام وبالتالي تناصره الجماهير في سياسته. وعليه أرسل حملة لاحتلال الجزائر سنة ١٨٣٠ م وكانت تلك الحملة قد نجحت في احتلال الجزائر.

وفي الداخل حاول اجراء انتخابات جديدة للحصول على أغلبية تناصره في البرلمان.. وتمت الانتخابات في يوليو سنة ١٨٣٠م وكانت النتيجة معارضة لسياسته. لكنه رفض اقالة الوزارة وتشكيل وزارة أخرى تناسب الاتجاه الجديد في البرلمان.. ولتلافي هذا الموقف تصور أن تقييد الصحافة وتغيير قانون الانتخاب قد يتيح له فرصة الحصول على بغيتة وتصور أيضا أن قانون الانتخاب الجديد قد يتيح فرصة امتزاج الاحزاب كل منها بالاخر وتأليف تشكيلة جديدة ذات طعم جديد يكون له الفضل في خلقها وبالتالي يكون له القدرة على تسييرها وارغامها على الاذعان له.

الا أن حكومته شعرت بحرج مركزها تماما وعدم قدرتها على العمل في هذا الجو الغريب. وليس لها أية أغلبية برلمانية. حتى أن مجلس الأعيان قد رفض تأييد الحكومة في اجراءاتها التي قد تضع الوزارة في موقف المعارضة الصريحة ضد مجلس النواب. وهنا اضطر شارل العاشر الى حل مجلس النواب.

وبحل مجلس النواب تعطلت الضمانات التي كفلت للشعب حرياته بدعوى ان هذه الحريات قد أسيء استخدامها. وأعقب ذلك استصدار الملك لمراسيم عرفت (بمراسيم سان كلو الاربعة الشهيرة) ونشرتها الجريدة الرسمية (المونيتور) في ٢٥ يوليو سنة ١٨٣٠م.

اما مراسيم سان كلو هذه فقد اخذ اسمها من اسم احد قصور الملك شارل العاشر التي كان يعيش فيها أثناء استصداره لهذه المراسيم. ويحوي هذا المرسوم الاتي: - (اعلان حل مجلس النواب - ادخال تغييرات على قانون الانتخاب أي انقاص عدد نوابه الى مائتين وخمسين نائبا بدلا من أربعمائة وثمانية وخمسين نائبا سابقا. كذلك دعوة الهيئة التشريعية للاجتماع يوم ٢٨ سبتمبر. وتقييد حرية الصحافة).

لم يكن هناك شك في رد فعل هذه المراسيم على الرأي العام الفرنسي والرأي العام العالمي أيضا. اذ لم يكن هناك أي شك في عدم قانونية المرسومين الخاصين بإدخال التغييرات على قانون الانتخاب وتقييد حرية الصحافة.. أما الرأي العام العالمي فكان في انجلترا أولا. حيث علق سفيرها في فرنسا على هذه المراسيم بقوله إن الحكومة قد استصدرتها كوسيلة منها لتقيس بها قوتها ازاء قوة حقوقها من الشعب.

التدخل الفرنسي في اسبانيا
سنة ١٨٢٣ م

كانت الاحوال الداخلية في أسبانيا قد وصلت الى مرحلة خطيرة من التدهور والفساد فالملكية قد فسدت والاقتصاد هناك كان يمر بمرحلة خطيرة مآلها الدمار فالخزينة خاوية والزراعة قد هجرها اصحابها والملاحة قد تحولت من ملاحة بحرية الى مجرد مراكب لنقل احتياجات اسبانيا من الخارج وبالذات من مستعمراتها التي بقيت في امريكا اللاتينية. أما المعارضة ضد الحكومة الاسبانية فكانت تشتد كلما ساءت احوال البلد داخليا ولم تكن المعارضة مصوبة فقط تجاه الملكية بل كانت أيضا ضد مجلس الكورتيز وجهاز الدولة برمته. وبدأت الاصوات تطالب بالاصلاحات الدستورية وبدأت أسبانيا تخطو خطوات سريعة ناحية الازمة الداخلية وبدأت المؤثرات العالمية للتيارات الثورية تأخذ مجالها في اسبانيا وعند الشعب الغاضب. وكانت أهم هذه التيارات ما جاء من فرنسا الثورة ومن الثورة الامريكية أيضا.

حيث أن نجاح الثورة الامريكية وما نجم عنه من وجود الولايات المتحدة الامريكية كقوة وكدولة مستقلة. وهو دور واشنجتن القائد

المنتصر والذي سميت عاصمة الدولة باسمه نقول كان دوره قد بدا واضحا امام العيان في توجيه أمور الدولة الامريكية في الوقت الذي بدأت اسبانيا تهتز مكانتها دوليا في أوربا وأيضا في مستعمراتها في امريكا اللاتينية أضف الى ذلك ما آلت اليه أحوال بحريتها التي كانت يوما ما من أقوى الاساطيل البحرية دوليا وكان لا يفوقها سوى الاساطيل الانجليزية.

بدأت المتاعب في وجه حكومة اسبانيا عندما اشتعلت الثورات في المستعمرات الاسبانية في امريكا اللاتينية. وكان ما شجع هذه الاقاليم على الثورة نجاح البرازيل في الحصول على استقلالها من البرتغال. وتأهب الملك الاسباني الى حماية الولايات التابعة له منذ عام ١٨١٤م بأن أعد قوات كبيرة للدخول في تلك المستعمرات كي يفرض سيطرته بالقوة العسكرية. ونجح في استرداد الاقاليم التي كانت تحت يد الوطنيين في امريكا اللاتينية الاسبانية.

وبعد فترة حدث تمرد بين أفراد قوة من الجيش الاسباني كانت تستعد لمغادرة البلاد الى امريكا الجنوبية واستطاعت هذه الجماعة أن تتحول الى ثورة تطالب بالدستور ثم ستطرق على العاصمة مدريد. وأخذت سلطة الثوار تقوى بسرعة في البلاد. في الوقت الذي نظرت حكومات الدول الكبرى الى هذا الحادث الخطير كل من زاوية مصلحته الخاصة.

بريطانيا:

شعرت بريطانيا أن أية حركة ثورية تحدث في داخل أسبانيا انما هي أمور تخص سياستها وأحوالها الداخلية. ومن ثم لا يجب على أية دولة أجنبية التدخل فيها طالما لم تستدع الى ذلك من قبل الحكومة أو الثوار. هذا بالاضافة الى أن الثورة من أجل الحكم الدستوري أمر

مقبول عند الانجليز اذ سبق لهم الثورة في القرن السابع عشر من أجل الاصلاح الدستوري. وكان أيضا وزير خارجية بريطانيا يعيب على الكونسرتو الاوربي أن يتدخل في أمور اسبانيا الداخلية في هذه المرحلة طالما هي شئون داخلية بحتة.

وبناء على هذا المبدأ الانجليزي العام تجاه الأحداث الداخلية في أسبانيا فقد عاب الانجليز محاولات امبراطور روسيا الاسكندر الاول الذي كان يطالب بتدخل الكونسرتو الاوربي ضد ثورة اسبانيا الداخلية.

والواقع أن الانجليز كانوا يدركون تماما ان مفهوم التدخل الروسي والجماعي ضد الثورات لا يهدف الا إلى قمع الثورات وحماية الملوك منها. ولكن من ناحية اخرى كانت السلطات البريطانية تخشى من أن ممارسة التدخل الجماعي قد تصبح اساسا لسياسة اوربية يمكن أن تطبق ليس فقط في الساحة الاوربية ولكن فيما وراء البحار حيث كان لاسبانيا مستعمرات واسعة ثائرة على الحكم الملكي البوربوني. فهل يمتد العمل الجماعي الى تلك المستعمرات؟ لقد أيدت كل من روسيا وفرنسا سياسة مساعدة ملك اسبانيا في تقوية قبضته على مستعمراته في امريكا اللاتينية في حين رأت انجلترا أن مساعدة الثوار في تلك الاقاليم سينشىء دولا مستقلة ذات سيادة كاملة على ارضها وهذا الوضع قد يفيد المصالح الاقتصادية البريطانية اكثر من بقائها مستعمرات في يد أسبانيا.

لم تكن بريطانيا اذن ترغب في اتخاذ خطوات أوربية تؤدي الى ادخال مفهوم الدولية في أوربا. ولم تكن بالتالي ترغب في أن يسترد ملك أسبانيا نفوذه على مستعمراته في امريكا اللاتينية كي تستمر ارباح الانجليز الاقتصادية كذلك خشيت انجلترا من تدخل فرنسا في الثورة

الاسبانية وخشيت كذلك من تدخل النمسا ضد الثورة في نابولي بايطاليا. وبدا موقف بريطانيا معقدا تجاه مبادئها الخاصة بالملكية الدستورية ومصالحها من جهة وحرصها على علاقاتها الدولية المترابطة داخل الكونسرتو الاوربي في الساحة الاوربية من جهة اخرى.

هذا الموقف الانجليزي الحرج بدا واضحا وكان عليهم الاعتماد على الوسائل الدبلوماسية. وكان أول تلك الوسائل هو تخفيف حدة معارضتها للثوار في نابولي ضد الحكم النمساوي من منطلق أن هذه الثورة ليست ثورة تحررية بقدر ما هي حركة تمرد.

وبناء على كل ما تقدم أثارت الثورة الاسبانية ضد ملكها الذعر في الامبراطورية الروسية والامبراطورية النمساوية. خاصة وأن الثورة تهدف حرمان الملك من ممارسة سلطاته.. وفي الوقت الذي آمن فيه امبراطور روسيا بنظرية التدخل الاوربي الجماعي لقمع الثورات وحماية العروش الملكية من السقوط على يد انصار الحكم الدستوري. هذه الايديولوجية التي بذرت بذورها الثورة الفرنسية الاولى. كذلك اعتقد القيصر الروسي أن من ضمن مسئوليات الحلف المقدس ودول الكونسرتو ان تستخدم القوة للحفاظ على النظام الذي وضعه مؤتمر فيينا لاوربا. وكان هذا القيصر يهدف من وراء ذلك أن يعطي لدولته مجالات أوسع في توجيه السياسة الأوربية فضلاً عما يمكن أن تكسبه من لعب هذا الدور الخطير وهو محالفة الملكية البوربونية الى جانب روسيا.

ثم إن التدخل النمساوي في نابولي بايطاليا والتدخل الفرنسي في أسبانيا سيكون سابقة يمكن أن تستفيد منها روسيا في التحرك السياسي على أرض البلقان. تلك المنطقة التي كانت روسيا تبغي الحصول عليها.

أما النمسا. فان وزير خارجيتها مترنخ كان معروفا بعدائه الشديد

تجاه الثورات والنظم الدستورية أيا كان شكلها وفي اية بقعة من الاراضي الاوربية. لذلك اتخذ اجراءات عديدة ضد الحركة الوطنية الالمانية. كما انه كان المسئول عن قرارات مؤتمر كارلسباد سنة ١٨١٩ م والذي مهد حقيقيا للتدخل النمساوي العسكري في نابولي للقضاء على ثورته الدستورية. ومن ثم كان يؤيد الدعوات الملكية للقضاء على الثورة في كل من نابولي واسبانيا. وان كان يخشى بشدة تحركات روسيا المريبة تجاه أسبانيا ونابولي. من خلال العمل الجماعي خوفا من أن تضم روسيا تلك الممالك عند مساعدتها لملوكها على حماية عروشهم.

وظل مترنخ يخشى ويرتاب من هذا العطف الروسي على ملوك اسبانيا ونابولي ولكن مخاوف مترنخ لم تكن في موضعها الحقيقي لان آمال روسيا كانت كلها موجهة تجاه البلقان وتركيا.

وبدأت سياسة مترنخ تـؤيد في حذر شديد تدخل الدول الاوربية في مشكلة اسبانيا ونابولي بغية تثبيت ملوكهم واستعادة سلطاتهم ضد الثوار وفي نفس الوقت استعمال الحذر الشديد في ابعاد روسيا عن تحقيق مطامعها بطريقة لا يبعدها عن الحلف الاوربي المتحد هذا والملقب بالكونسرتو.

كان هذا موقف كل من انجلترا والنمسا وروسيا. أما موقف فرنسا فكان مختلفا تماما. اذ حرص لويس الثامن عشر على انقاذ عرش الملك من الضياع وبقاء الاسرة الحاكمة هناك لكنه أراد أن يكون هذا النصر على يد فرنسا وحدها دون تدخل الدول الاوربية مطلقا. ولان هذا العمل من شأنه رفع قيمة الاسرة الحاكمة الفرنسية في أعين محكوميها بعد أن يعود الملك الفرنسي حاملا أكاليل أزهار لشعبه. هذه كانت رغبة ملك فرنسا على أن ينفذ هذا المخطط ودون أن تفقد فرنسا أيضا مكانتها داخل الكونسرتو الاوربي.

ولقد فهمت الحكومة الانجليزية هذا المنهج الفرنسي الجديد وكانت تخشاه تماما. خصوصا بعد أن تعاظم نشاط فرنسا في الوقت الذي تضاءل فيه نفوذ الاسبان على مستعمراتهم في امريكا اللاتينية وبينما أدرك الفرنسيون أنهم أحق من غيرهم في ميراث تلك التركة الاسبانية وبأن نشاطهم لا يقتصر على امريكا اللاتينية وحدها بل ظهر هذا النشاط الاوربي في حوض البحر المتوسط الذي تجلى فيما بعد في احتلال فرنسا للجزائر ١٨٣٠ م.

من خلال كل تلك الاوضاع أصبح التدخل الفرنسي في اسبانيا أمرا لا بد منه. وجرى هذا التدخل بموافقة الدول الكبرى. ولكن ظهر بمظهر العمل الفرنسي. وأثبت ذلك التدخل على هذه الصورة ان العمل الجماعي كان مجرد شعار. وأن فرنسا تحركت طبقا لدوافع قومية ولأسباب أمنية وليس من أجل الكونسرتو الاوربي.

أرسلت فرنسا بناء على هذا جيوشها الى اسبانيا ونجحت في هزيمة الثورة واعادة الملك فرديناند الى سلطته. وهكذا كانت اسبانيا التي هزمت جيوش نابليون العظيم سنة ١٨٠٨ م قد هزمت الان أمام جيوش أقل خبرة وأقل كفاءة من سابقتها. لكن وللحقيقة كان سبب هذه الهزيمة يرجع الى تفكك الجبهة الاسبانية ويرجع ايضا إلى موقف الدول الاوربية المتسلط والمناهض للحركة الثورية من جهة أخرى. أضف الى ذلك مساندة الملكية الشرعية، التي كانت شعاراً للكونسرتو. وعادت الملكية الاسبانية بكل متناقضاتها الى الوجود وقضي تماما على الثورة على يد الجيوش الفرنسية.

وكان نجاح فرنسا في صد الثورة الاسبانية والقيام بهذا العمل منفردة. ونجاح النمسا في التدخل في شئون نابولي واستعادة نفوذها أيضا من الاعمال التي أكدت للعالم فشل نظرية الحلف الاوربي في تلك المرحلة من

تاريخ العالم الأوربي. حيث باتت الروح القومية، والاستقلال الكامل لكل قومية هو ما يميز هذا العصر.

ويتضح من كل ما سبق ان الفترة ما بين ١٨١٥ وحتى ١٨٢٤ م كانت فترة موت ظاهر للمشاعر الفرنسية الظاهرة. وموت أيضا لكل مناصري نابليون. لكن بعد ذلك بدأ المثقفون يأخذون دورهم في قيادة عملية التطوير والتجديد وبدأت مظاهر المعارضة للحكم البوربوني تتجلى وبرزت في نقطتين أساسيتين:

الأولى: ان اغتيال الدوق دي بري ابن أخ الملك لويس الثامن عشر في ١٣ فبراير سنة ١٨٢٠ م الامر الذي أدى الى تصعيد الملكيين اليمينيين المتطرفين من ضغطهم على حكومة الملك كي تشدد من اجراءاتها ضد خصوم وأعداء النظام القائم وأدى ذلك الى استقالة ديكاز، فيليل، بولينياك وكممت الصحافة. لكن هذه الاعمال كممت الأفواه مؤقتا لانها كانت استثنائية.

الثانية: أخذت بعض الجمعيات السرية المناهضة للنظام الحاكم في فرنسا تتحول من مجرد الدعوة وجمع الاعوان الى تحريك الثورة وتفجير الفتن وكان من أبرز هذه الجمعيات التي كان لها دور في وقوع عدة اضطرابات في فرنسا وخارج فرنسا جمعية الكاريوناري.

الثالثة: ان الفترة التي اعقبت موت لويس الثامن عشر وتولي شارل العاشر الحكم برزت فيها التناقضات اكثر من قبل وبقي الشعب غير قادر على التحمل وأصبح أمر الثورة قائماً بين يوم وليلة.

ثورة يوليو سنة ١٨٣٠ م

بمجرد اعلان الملك لهذه المراسيم. نشطت الجمعيات الثورية السرية ونزلت أسعار الاوراق المالية في سوق المال. واصدر العلماء والمفكرون

احتجاجهم رسميا. وكان معنى انخفاض اسعار الاوراق المالية هو غضب الملكية القديمة ورجالها من رجال المال. وتوقف على الفور المصرفيون في باريس عن اجراء عمليات الخصم الخاص بالحكومة. وتعذر أيضا على أصحاب الصناعة الحصول على أموال للتشغيل وتعذر أيضا عليهم حتى عمليات الاقتراض. وتعرضوا لمواقف سيئة من قبل العمال. فباتوا يسرحون العمال جماعات وفرادى وسرعان ما أقيمت المتاريس في شوارع باريس. ووقع الاصطدام بين العمال والجنود وسفكت الدماء.. وعندئذ تسلح أعضاء الحرس الاهلي القديم. وكان هذا الحرس قد انحل منذ ١٨١٨ م وزحفوا الى احتلال مبنى (أوتيل دي فيل) واستولى الثوار على مكاتب الحكومة ودواوينها وامتنع عن الحكومة المال.

وكان أكثرية الثوار من الجنود القدامى وأعضاء الكاربوناري وجماعة الجمهوريين والعمال. تولى الجمهوريون تنظيم الثورة. وسيطر البورجوازيون عليها واتحدت كلمة العمال الذين هدفوا الى أغراض سياسية فقط فلم يطالبوا بتغييرات اجتماعية وكلمة الممولين اصحاب العمل. فتحالفت الطبقة المتوسطة (البورجوازية) مع الشعب في هذه الثورة وهي التي استمرت حوادثها طوال ثلاثة أيام ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ يوليو سنة ١٨٣٠ م وعرفت هذه الأيام الثلاث في تاريخ فرنسا باسم (الايام المجيدة الثلاثة).

على أن هذه الثورة ليست في حقيقة أمرها سوى ثورة بيضاء باستثناء تلك المصادمات المحدودة التي وقعت في شوارع باريس على مدى أيامها المجيدة الثلاث.

وبعد نجاح الثورة أصبح من الامور الجوهرية تحديد شكل نظام الحكم الجديد ولقد كان من المتوقع ان تؤدي هذه الثورة الى نظام حكم جمهوري أو أي زعامة بونابرتية ولكن الذي أدت اليه هذه الثورة بعد

نظام حكم ملكي على رأسه ملك دستوري من فرع أورليان هولويس فيليب الذي تولى العرش نتيجة ثورة سنة ١٨٣٠م وفقده له نتيجة ثورة سنة ١٨٤٨م.

أما تفصيل ذلك فهو أنه في ٢٨ يوليو اجتمع ثلاثون عضوا من أعضاء المجلس المنحل في منزل المصرفي بربيه. وكان يكره الفوضى، وحكم الغوغاء وتقرر تأليف حكومة مؤقتة اتخذ مقرها في مبنى (أوتيل دي فيل) وعرضت سياسة الحرس الاهلي على لافاييت رجل الثورة القديم. وقبل لافييت المنصب وعرض التاج وقتها على لويس فيليب. دوق أورليان. وعبثاً حاول الملك شارل العاشر اصلاح الخطأ الذي ارتكبه فسحبت حكومته المراسيم الاربعة في ٢٩ يوليو. لكنه كان متأخرا. وفشلت أيضا محاولاته في اسناد العرش من بعده لصالح حفيده ابن دوق دي بري وهو الدوق دي يوردو. لكن دون جدوى.

دخل عندئذ الملك لويس فيليب باريس مرتديا حلة عسكرية وكان يحمل شارة الثورة المثلثة الالوان. وهناك في أوتيل دي فيل ظهر للجماهير وبجواره لافاييت وتعانقا أمام هتافات الجماهير المنادية بالدستور. وعندما علم شارل العاشر كل هذا رحل عن باريس ومعه حاشيته في سفينتين الى انجلترا في أغسطس سنة ١٨٣٠م حيث عاش في أدنبره عاصمة اسكتلندا. ثم انتقل الى النمسا ليقضي بقية عمره حتى أتته المنية في سنة ١٨٣٦م.

أهم نتائج ثورة يوليو سنة ١٨٣٠م:

ولثورة يوليو أهمية كبيرة في تاريخ فرنسا. ولو أنه كان يبدو أن هذه الثورة في ظاهرها لم تحدث تغييرات جوهرية. فقد بقيت الملكية نظاما للحكم بالرغم من اقصاء البوربون عن العرش. حيث أن العرش

قد انتقل إلى أسرة أورليان. وهي فرع من أسرة بوربون ذاتها. هذا مع العلم بأن الجمهوريين هم الذين نظموا الثورة وتسلموا زمامها. ومنهم تألفت حكومة أوتيل دي فيل المؤقتة. هؤلاء الجمهوريون كانوا يعتبرون الثورة عملا لا يتحدون به فقط ملكية بربون. بل وكل أوربا التي كانت قد أرغمتهم على قبول الإهانة الوطنية عام ١٨١٥ م وبالرغم من كل هذا لم يتمكن الجمهوريون تحقيق مآربهم. لأن الظروف التي أفضت إلى زوال حكم البوربون وسقوط ملكيتهم جعلت من المتعذر بل ومن المستحيل إقامة الجمهورية في فرنسا.

أما أوربا فكانت تنظر إلى إقامة الجمهورية في فرنسا بعين الغضب الكامل وكانت تعتبره عملاً عدائياً لا لفرنسا وحدها بل ولكل اوربا. وقد أدرك الثوار الجمهوريون هذه المشاعر وأرهبهم أن تتحالف الدول الاوربية مرة ثانية لتضرب الثورة. إذ لم يكن الفرنسيون قد نسوا الأحداث التي أعقبت ثورتهم الأولى عام ١٧٨٩ م. وعليه فان مااستطاع الجمهوريون القيام به هو الاحتجاج على إعادة النظام الملكي. وفي هذه الأثناء تمكن الأحرار في المجلس الذي أعلن حله الملك شارل العاشر وعاد للاجتماع من تلقاء نفسه. استطاع إنشاء نظام للحكم في البلاد يتفق مع رغباتهم. وذلك بابتداع حل وسط يضمن استمالة الدول الاوربية، بالإبقاء على نظام الملكية في فرنسا واستمالة العناصر الديمقراطية التي تتألف منها الطبقة البورجوازية بتقديمه الضمان الكافي عند عودة الارستقراطية إلى الحكم من جهة. وضد انتصار الاشتراكية العمالية من جهة أخرى. أما هذا الحل الوسط فكان عرض التاج الفرنسي على لويس فيليب الذي اشترك مع الثورة في معاركها وهو ابن فيليب المساواة الذي أعدمته الثورة سنة ١٧٩٣ م.

وإذا كانت ثورة يوليو قد فشلت في إزالة الملكية فانها ايضاً فشلت

في إدخال تغييرات جذرية على الدستور الفرنسي نفسه وعليه لم تتحقق سيادة الأمة وهو الشعار الأول للثورة آنذاك.

أما على نطاق البرلمان فقد عكف رجاله قبل دعوة لويس فيليب للحكم على اعداد دستور جديد كي يقسم الملك عليه يمين الولاء له عند تنصيبه ولكن هذا الدستور الجديد لم يختلف في كنهه ولا في جوهره عن دستور سنة ١٨١٤م باستثناء التعديلات البسيطة التي تلافت متاعب الماضي. وكان من ضمن هذه التعديلات حق الملك في استصدار المراسيم الضرورية لتنفيذ القوانين وبمنعه في الوقت نفسه من وقف القوانين أو تعطيلها.. كذلك صار من حق مجلسي الأعيان والنواب اقتراح القوانين. وأصبحت جلسات مجلس الأعيان علنية مثلها في ذلك مثل مجلس النواب. كذلك أبيحت الديانات ولم تعد الكاثوليكية هي الديانة الرسمية. بل نص القانون على أن ديانة الدولة الرسمية هو ما يدين به أغلبية الشعب الفرنسي. كذلك الغاء الرقابة نهائياً على الصحف وجعل علم الثورة المثلث هو علم الدولة الرسمي. كما ألغيت الفقرة التي تقول إن حق الملك مقدس في الحكم وبالنسبة للانتخاب نقص الناخبون إلى خمسة وعشرين والنائب إلى ثلاثين. وعلى أن لا تدخل أية تغييرات في قانون الانتخاب الا بقانون. كما توسع حق الانتخاب. كذلك انقص الدستور الضرائب المفروضة على الاطباء والمحامين والقضاة والأساتذة والنواب. وعلى هذا أصبح عدد الناخبين مائتي ألف ناخب وكان سكان فرنسا آنذاك. اثنين وثلاثين مليونا في عام ١٨٣١م.

اعتمدت ثورة يوليو ابان نشوبها على طبقة أصحاب الأملاك من البورجوازية المتوسطة وهي ما عرفت باسم ارستقراطية المال. وأدى ذلك إلى استمتاع البورجوازية بكل شرائحها بالسلطة طوال عهد ملكية يوليو وهي التي تولت الحكم نتيجة لثورة الأيام الثلاثة المجيدة.. ولهذا

شعرت العناصر التي ناضلت بصدق والتي نجحت الثورة على أكتافها وأعني بهم طبقة العمال أنهم لم يأخذوا ثمن هذا الدور العظيم.. ولقد أدركوا هذا.

اذ عندما عرضوا على الحكومة رغبتهم في توسيع قاعدة الانتخاب بتقليل النصاب المالي المفروض لمن يرغب في ترشيح نفسه في الانتخابات. أقول عندما طالبوا بهذا التوسيع رفضته الحكومة دون ابداء أسباب يقتنع بها هؤلاء المكافحون من العمال الذين وجدوا انفسهم محرومين من أية سلطة سياسية. بل وانهم قد خدعوا في آمالهم وأهدافهم.

اعتمدت ملكية يوليو على البورجوازية المتوسطة وعلى جماعة اليمين من هذه الطبقة. وهم أصحاب سياسة الجمود لأنهم ببساطة قد توصلوا إلى كل ما كانوا يبغونه من تطور وغنى ووصلوا إلى مرحلة التشبع فأصبح من عوامل اضعاف الملكية التي أتت بها هذه الثورة بدلا من أن يكونوا من عوامل اثرائها أو تقدمها.. وكانت الحالة التي أصبحت عليها البورجوازية من الجمود والتسلط والتشبع من أهم عوامل الضيق من طبقة العمال المضطهدة المظلومة وهؤلاء قد انقضوا على الملكية وقضوا عليها فيما بعد. وبعد أن كانوا هم المنادين والمجاهدين من أجل ملكية يوليو غدوا هم دعاة هدمها والمطالبين بالتخلص منها لفسادها.

الموقف الدولي من ثورة وملكية يوليو سنة ١٨٣٠م.

إن فرنسا التي بدت في أعين الدول الكبرى وفي أعقاب مؤتمر فيينا الخطر الكبير المهدد لنظم الحكم في أوربا أثبتت خطأ هذا التصور. فقد كانت فرنسا دولة غير مشاغبة خلال خمسة عشر عاما. بينما كانت أجزاء كبيرة من ايطاليا كالولايات البابوية ونابولي وبيدمنت تواجه تحركات ثورية حتى اذا ما وقعت ثورة ١٨٣٠ م أخذت رياح العنف الثوري تهب

مرة أخرى. اذ ترددت نداءات خيالية الأهداف تنادي بأن تمارس فرنسا دورها من أجل تحرير الشعوب المضطهدة. وتقويض الملكيات المستبدة في أوربا.

ومن ناحية أخرى كانت الزعامات الفرنسية التي لعبت دورا بارزا في اشعال ثورة يوليو بعيدة النظر برجوازية النزعة اذ ترى أنه من الأصلح لفرنسا والأهم لها التركيز على تضميد جراحها وعلاج مشاكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بدلا من الجري وراء شعارات أخاذة ولكن خطيرة أيضاً على الأوضاع الحالية في أوربا. تلك الأوضاع التي تتسم بالرجعية الشديدة ومعاداة كل نداءات الثورة الفرنسية الأولى.

لقد كان أمام هذه الزعامات البورجوازية صورة واضحة لما يمكن أن يحدث من تعقيدات دولية في حالة سقوط الملكية التي قامت في باريس على يد الحلفاء. ولا شك أن تلك التعقيدات ستصبح أكثر خطورة في تغيير نظام الحكم من الملكية إلى الجمهورية. ولقد كان قيام الجمهورية في فرنسا في ذلك الوقت يعني رد فعل خطير في الدوائر الحاكمة في سان بطرسبرج وفي فيينا. اذ في كل منها يحكم أغنى رجال الرجعية كان في ذلك الوقت ومنهم على سبيل المثال لا الحصر القيصر الروسي، ومترنخ في فيينا.

كان اتجاه الزعامات الفرنسية الى الحفاظ على النظام الملكي يعني أنهم نجحوا في تجنيب فرنسا ويلات الإجراءات المضادة الروسية والنمساوية وكان الإبقاء على النظام الملكي يعطي الفرصة الواسعة لفرع أورليان للوصول إلى العرش الذي طالما تمناه رجال هذا الفرع من البيت المالك الفرنسي. والذي أدى به حسده وكراهيته لبيت البوربون إلى أن يقف فيليب دي أورليان نفسه إلى جانب الثورة الفرنسية الأولى ١٧٨٩ م حتى لقب بفيليب المساواة.

أما ابنه لويس فيليب فقد سار في نفس الخط السياسي لوالده وحارب في صفوف الثورة الفرنسية في موقعتي جيهاب وفالمي ثم هرب من يد أعدائه إلى النمسا ١٧٩٣م وعاش فترة النفي في سويسرا والولايات المتحدة الامريكية وفي انجلترا - ثم عاد إلى وطنه مع عودة الملكية سنة ١٨١٥م. واختار باريس مقرا لإقامته. وبمجرد وصوله إلى هناك التفت حوله الطبقة البورجوازية المعارضة لنظام الحكم بعد ذلك في عهد شارل العاشر بالذات.

أما عن التكوين الفكري والفلسفي لشخصية لويس فيليب فتظهر بجلاء في سلوكه الشخصي. فقد كان شخصية معتدلة بالجملة مما أهله ليشغل منصب الملك وقوبل توليه للعرش بالقبول من معظم الأطراف المتناقضة. اذ أن سلوكه البورجوازي لم يكن متعارضا مع تواضعه الذي كان أحيانا مع مستوى الرجل العادي. ولا مع تقاليد البلاط الملكي الفرنسي. اذ كان لويس فيليب مؤمنا بأن هناك دورا للملك يجب أن يقوم به. ولا تستطيع أجهزة الدولة أن تقوم به ولكنه كان لا يتورع عن القيام بهذا الدور بأية طريقة تروق له بغض النظر عن الاخلاقيات التي يفرضها الموقف عليه.

كان لويس فيليب ملكا غير أولئك الملوك الذين عرفتهم فرنسا من قبل. فقد كان يسير بين أفراد الشعب بتواضع جم وكان مقتنعا بأن القيام بمغامرة عسكرية خارج فرنسا لتعزيز موقفه في الداخل - كما كان الحال عليه في عهد الملكيين السابقين - نقول كان مقتنعا بخطأ هذه الفكرة اذ رأى أن واجبه كملك هو حل مشكلة فرنسا الاقتصادية ورفع مستوى الفرد، كأساس للحفاظ على قلوب الشعب.. ولقد آمن أيضاً بأنه في ظل السلام بين فرنسا ودول أوربا على وجه الخصوص ينمي التجارة المحلية والخارجية. وإن كان وللانصاف رقي وتقدم

الاقتصاد الفرنسي وأثره المباشر على الفرد ولم يكن هو الشيء الأساسي الذي يضفي على الملك صفة العظمة التي يعشقها الشعب الفرنسي لأن هذا الشعب ربط دائما بين التفوق العسكري والقيمة العظيمة للملك.

أما لويس فيليب نفسه فكان مدينا بمكانته وعرشه لهذه الطبقة اليمينية من البورجوازية الفرنسية تلك الطبقة المثقفة الثرية. ولذلك اتسم طابع عهده بالميل الواضح نحو تحقيق مصالح هذه الطبقة دون عداها من الطبقات. أو على الأقل كان يفضل قضاء مصالحها قبل غيرها. فقد صدرت العديد من القوانين التي استفادوا منها خاصة القوانين الاقتصادية والقوانين الخاصة بالانتخاب.

ولقد حاول الملك أيضاً إرضاء عواطف ومشاعر الشعب الفرنسي المتعلق بذكرياته الثورية. لذلك عانق في شرفته وأمام الجماهير لافاييت، القائد الفرنسي العجوز المحبوب. رمز المجد العسكري الفرنسي في ميادين الحرب في اوربا وبحر الاطلنطي في امريكا. وحرص على أن يكون عناقه لهذا القائد تحت علم فرنسا الثورة المثلث الألوان. ذلك العلم الذي عشقه الفرنسيون فكسب بهذا العمل عواطف العامة. وازداد اعجاب الشعب به عندما ازاح نهائيا علم البوربون البغيض ليحل محله علم الثورة على الدوام كرمز لدولة فرنسا الثورية.

تتسم شخصية لويس فيليب عموما بجانب الحذر الشديد تجاه السياسة الخارجية على الساحة الاوربية. حيث أن التطورات الخطيرة التي مرت بفرنسا منذ ثورتها الأولى ١٧٨٩م تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، ان عرش الملك لم يكن مرهونا في بقائه برضاء الشعب الفرنسي وحده بل وبرضاء الدول الاوربية الكبرى أيضاً. تلك الدولة التي لا بد أن تطمئن بأنه ليس هناك أية نشاطات توسعية أو أيديولوجية في فرنسا في تلك المرحلة. كي لا يخشى ملوكها على عروشهم من جراء تأثيراتها..

ومن هذا المنطلق حرص على إقامة علاقات ودية مع أول هذه الدول وهي انجلترا.

لكن هذا الموقف الواقعي الذي أدركه ونفذه لويس فيليب لم يقابل برضى من قبل العناصر المتطرفة الثورية في البلاد. بل أدانوا الملك لتبنيه سياسة حذرة. وبدأت شعاراتهم تطالب بأن تعود فرنسا إلى سابق عهدها المجيد وتحمل لواء تحرير الشعوب الاوربية وغير الاوربية من قبل حكامها المستبدين. وأن تزرع مبادىء الثورة في كل أرض تطأها قدم فرنسي. ولم يكن الملك رافضا لهذه النداءات أو غير مقتنع بها لكنه كان مدركا أن ثمنها سيكون باهظاً على فرنسا إن هي أقدمت على مثل هذا العمل وأنها ستعيد تكتل الدول الاوربية الرجعية لا محالة بل وغير الرجعية أيضاً ضد فرنسا. لأن معناه ببساطة إرسال جيوش فرنسية إلى خارج حدودها الجغرافية وستعيد إلى الأذهان توسع فرنسا على حساب جيرانها في اوربا مما يخل بمبدأ التوازن الدولي من وجهة نظر الأباطرة الكبار لروسيا - بروسيا - النمسا، ثم أنجلترا.

وللإنصاف فلقد كان هناك حكومات اوربية مستبدة وأن شعوب هذه الدول تنفست الصعداء لسماعها خبر ثورة يوليو وامتطى أنصار الحركات السرية الثورية اللثام يؤلفون الجمعيات ويعقدون الآمال منتظرين مساعدات ثوار فرنسا. وكان أهم هذه الجماعات قاطبة جمعية الكاريوناري السرية في ايطاليا والتي كان لها نظير في فرنسا أيضاً. نشطت هذه الجماعة في ايطاليا وقادت حركة التمرد في نابولي. ثم امتد التيار السري إلى الولايات البابوية ذاتها. حيث معقل الاكليروس المستبد الرجعي.

من ناحية مصالح فرنسا نفسها وهدوئها الداخلي ذاته في تلك المرحلة يعتبر هذا الملك بعيد النظر حين تجاهل هذه الدعوات

الايديولوجية البراقة الخلابة. تلك المبادىء التي تلائم طبيعة وتكوين الشعب الفرنسي هؤلاء الذين يعشقون المجد والزعامة النشطة. ولقد استطاع الملك أن يجنب فرنسا مخاطر هذا الاتجاه وان لم يقضعلى حب وعشق الفرنسيين له. وظل خاطر الفخار العسكري ابان عهد نابليون ماثلة للعيان تذكر الناس بالفرق الشاسع بين حاكمين.

على كل الاحوال فمجرد تولي لويس فيليب الحكم حتى كانت المسألة المصرية قد دخلت في تطور جديد وأعني بذلك قيام مصر الحديثة في عهد محمد علي بنشاط كبير في حوض البحر المتوسط والمنطقة:

١ - فقد ضمت مصر معظم شبه الجزيرة العربية ودفع محمد علي ثمنا لذلك ابنه الأول اسماعيل وطوسون.

٢ - استطاعت مصر ضم السودان وتوحيد النيل وفقد محمد علي ابنه ابراهيم.

٣ - ارسل محمد علي حملة كبيرة ضد اليونان التي كانت قد ثارت ضد الحكم العثماني الإسلامي وانتصرت مصر في ذلك لولا تدخل الدول مجتمعة والأسطول الفرنسي والانجليزي أيضاً وانتهت بتحطيم الاسطول المصري الأول في تاريخها الحديث في موقعة نافارين البحرية.

٤ - تدخلت مصر وعملت على الوصول إلى حل مناسب لمشكلة الجزائر مع فرنسا.

٥ - عملت مصر على ضم الشام ونجحت في ذلك من اجل تحقيق طموحاتها الاقتصادية كالحصول على اخشاب لإعادة بناء الاسطول المصري. ولإيجاد سوق لتصريف المنتجات المصرية التي بدأت تخرج إلى حيز العالمية بعد نجاحها محليا.

عوامل ضعف ملكية يوليو:

لقد تعددت وتنوعت أسباب ضعف ملكية يوليو. فكان أول هذه الأسباب الاعتماد على الطبقة البورجوازية وهم أصحاب سياسة الجمود التي أدت إلى زوال هذه الملكية.. ولقد دار الخلاف أولا حول حق الملوك المقدس. وهل يحكم لوي فيليب من خلال ووفق هذا المبدأ. أم يحكم مستندا على ارادة الشعب الممثلة في نوابه..

لعل من أهم محاسن الثورة وأول ايجابياتها أنها قضت نهائياً على أي ادعاء للملوك ان لهم حقا مقدسا في الحكم. وكذلك قضت هذه الثورة على مبدأ الشرعية الذي أتى به مؤتمر فيينا. وتمسك به المتطرفون من الملكيين وهو المبدأ الذي تمسكت به الأسرة البوربونية وأنصارها الملكيين. وملكية يوليو قضت على هذه الاسرة وعلى مبدأها وبرنامجها هي وأنصارها نهائياً وبلا رجعة. وللحق تعتبر ملكية يوليو استمرار لثورة ١٧٩٨ م في تثبيت مبادىء المساواة والعلمانية والحرية والدستور.

وللتدليل على قولنا هذا من ان هذه الملكية قد انهت اسرة البوربون وحق الملوك المقدس. هو رفض رجالاتها تنصيب حفيد الملك شارل العاشر الحكم. وهو الدوق بردو ابن الدوق بري. بل واختيارهم ملكا من اسرة اخرى هي أسرة اورليان. كان تولي لوي فيليب ايضا مثيرا لسؤال آخر هو هل اعتلاء ابن اورليان العرش بهذه الطريقة يؤكد أن السيادة قد صارت متركزة في الشعب؟

وانقسم الشعب قسمين في الإجابة: فالفريق الأول المؤيد لهذه الدعوى اعتمد في رده على أن الملك ما أتى إلى العرش إلا وفق انتخابات واختيار الشعب. وأن هذا الشعب كان بوسعه اختيار ملك آخر لو أراد. كذلك أن الذي صدق على هذا الاختيار البرلمان وممثلوه من أبناء الأمة.. كذلك اضافوا ان بامكان الشعب والحالة هذه ان

يعزله وينصب غيره متى شاء.

أما المخالفون لهذا الرأي أعلنوا أن التشـدق بهذا القول يعني أن الثورة وان أتت بملكية يوليو. فهذه الملكية هي في جوهرها جمهورية. في حين أن الجمهورية كنظام للحكم قد رفض تماما.. اسما وجوهرا.. ولو أن أحدا لم يفكر في الوقت ذاته.. ان مركز هذه الملكية يعتبر مركزا مميزا. لانها قامت على اساس ووفق عقد خاص بين الشعب والملك. وكلاهما يتمتع بقسط من السيادة.. ومعناه أن كل طرف مهم للطرف الآخر ويكمل كل منهما الآخر وعليه فان الأمة لم تعترف بالسيادة الكاملة للملك ولا السيادة الكاملة أيضاً للشعب. بل اعتقدوا أنها مناصفة بينهما وامتزاجا كاملا بين طرفي العقد الأمة والملك.. وعلى هذا الأساس ظلت ملكية يوليو مثار تساؤلات حول نقتطين هامتين:

أ - حق الملوك المقدس.
ب - الشرعية.

ثم إن هناك عاملاً آخر من عوامل ضعف هذه الملكية وهو أن الملكية هذه لم تكن لها سيطرة موطدة في داخل البلاد أو هيمنة كاملة على شئونها. ومن ذلك أن الذي فصل في سنة ١٨٣٠م في مصير فرنسا كان مجلس النواب وهو مجلس سبق أن حله شارل العاشر ولكنه اجتمع من تلقاء نفسه لتقرير مسألة اعطاء التاج إلى لويس فيليب. فلم يكن اجتماعه قانونيا اذا. بالإضافة إلى أن الذين اشتركوا في بحث هذه المسألة كانوا (٢٥٢) صوتا من اجمالي (٤٣٠) وأن الذين أعطوا أصواتهم في صالح لويس فيليب كانوا (٢١٩) أي أنه كان مشكوكا في مركز هذه الملكية من الناحية القانونية من البداية. وقد نجم عن ذلك أن ملكية يوليو فرغت كل جهودها للعمل على توطيد مركزها. بل ووجهت معظم نشاطها لبسط سيطرتها على الشعب الفرنسي، ودعم جهودها. وأما هذه

السيطرة، أو ضمان هذا الوجود فكان متوقعا على مقدار احترام الشعب للملكية نشأت في ظروف ثورية وتشكلت لسبب جوهري. وهو الرغبة في عدم استعداء الدول الاوربية ضد فرنسا، اذا أعلن الجمهورية أولئك الجمهوريون، الذين قادوا ثورة يوليو وأشرفوا على تنظيمها. ولذلك لم تكن ملكية يوليو ذات أصول بعيدة، أو تعتمد على تقاليد عتيقة تفرض احترامها على الشعب. بل كانت تستمد بقاءها من رغبات الطبقة المتوسطة الغنية. وتعتمد في حياتها على تعضيد تلك الطبقة. بل وكان انشاؤها نتيجة لاعتبارات عملية بحتة في حين أنها محرومة من السمعة المجيدة التي تضفي عليها عظمة الملك وأبهته.

وقد أظهر مترنخ حقيقة هذا الوضع عندما قال رسميا بأن لويس فيليب وجد نفسه عند اعتلاء العرش في مركز لا يمكن الاحتفاظ به. لأن الأساس الذي قام عليه سلطانه لم يكن سوى نظريات جوفاء فقط. حينما يفتقر عرشه إلى تأييد ذلك الاستفتاء الذي استندت عليه جميع الحكومات التي تشكلت في الفترة الواقعة ما بين ١٧٩٢م وحتى ١٨٠١م. كما أن عرشه يفتقر كذلك إلى التأييد المستمد من الحق التاريخي وهو حق استندت عليه الملكية البربونية الراجعة. ثم ان عرشه يفتقر ايضاً لقوة الشعب التي تستند عليها الجمهورية والانتصارات العسكرية التي يستند عليها الامبراطورية. ثم للعبقرية والسلطان اللذين تمتع بها نابوليون. والمبدأ الذي أيد حقوق البوربون وعلى ذلك فإن استمرار هذه الملكية وبقاءها سوف يعتمد على سير الحوادث وتقلبات الظروف.

ومن الظريف أن هذه الملكية رغم كل ما وجه اليها من انتقادات وعوامل اضعاف فقد استمرت فترة زمنية اكثر مما كان يتوقع لها المؤرخون. بل انها عمرت اكثر من نابليون ومن البوربون العائدة. وان

كانت المخاطر والمخاوف لم تفارق ملكها أو انصاره من الشعب طوال حكمها.. ولعل من أشد هذه الأخطار وأقساها وجود الأعداء الخارجين الذين لم ينكروا وجودها فقط بل وأنكروا أيضاً استمرارها في الحكم. ومن ثم قاوموها بكل شراسة واستطاعوا أن يسربوا الانقسام إلى صفوف انصارها الذين اختلفت آراؤهم في النهاية بشأن السياسة التي وجب على ملكية يوليو إتباعها في الداخل وفي الخارج أيضاً.

أعداء ملكية يوليو:

أول هؤلاء الأعداء الخارجيين هم الشرعيون. وهؤلاء كانوا يطالبون باعطاء العرش لدوق دي بردو وقد لقب هنري الخامس. وهو ابن الدوق دي بري كما نعلم وحفيد شارل العاشر. وهم بدورهم قد اعتبروا لويس فيليب مغتصبا للعرش سرق التاج من صاحبه الشرعي وقاد هذه الجماعة أرملة دوق بري. وهي كارولين ابنة فرنسوا الأول ملك نابولي.. وتلك المرأة استطاعت قيادة جبهة معارضة شديدة في منفاها في انجلترا.

اعتمدت كارولين في معارضتها على الدول الحاملة لمبدأ الشرعية. تلك الدول التي تدافع عنها لا حباً فيها انما دفاعا عن مبدأ الشرعية الذي تستند هي عليه في حكمها.. واعتمدت كارولين على قوة الحزب البوربوني في فرنسا ذاتها. وتصورت هذه الدوقة خطأ أن الشعب الفرنسي يؤيد البوربون. وأن هذا الحزب بالتالي يستند على قاعدة جماهيرية قوية.واعتمدتفيا اعتمدت هذه الدوقة ايضا على قوة الأشراف والنبلاء وقوة ومساندة الكنيسة وجهازها الرجعي التقليدي. واعتمدت ايضا على أحد اقاليم فرنسا الشهيرة بتأييدها لأسرة البوربون وهو اقليم (فنديه).

والطريف أن هذه الدوقة كانت متيقنة من النصر ولهذا أعدت

دستورا فرنسيا تعلنــه بمجرد دخولها أرض الوطن وبمجرد تولي ابنها هنري الخامس العرش. وظلت تتحين كل فرصة للعودة إلى فرنسا.

أما الأعداء الآخرون منهم الجمهوريون.. هؤلاء الأفراد الذين اعتقدوا ان اقامة النظام الجمهوري هو السبيل الوحيد لتقدم فرنسا. وهو النظام الأمثل الذي هدفت اقامته ثورة الأيام المجيدة الثلاث.. وكان بعض هؤلاء الجمهوريين من الطبقة البورجوازية وبعضهم الآخر من العمال.. كان أهم مطلب لهؤلاء الجمهوريين هو حق الانتخاب العام دون التقيد بنصاب مالي كبير ودون التقيد بألقاب أو أسماء أشرفية سابقة. وكانوا متصورين خطأ ان هذه الملكية لن تبخل عليهم بهذا المطلب العادل.

لقد صدم الجمهوريون بشدة لأن هؤلاء هم الذين استطاع لافاييت أيام الحكومة المؤقتة ان يجذبهم لإقامة ملكية يوليو وقد أكد لهم حينذاك بأنها سوف تكون افضل انواع الملكيات قاطبة. لكنهم تبينوا خطأ هذه المزاعم وأدركوا أنهم خدعوا فكان نشاطهم الى جانب نشاط الشرعيين فصار خطراً كبيراً على ملكية يوليو.

كان هناك عدو ثالث يترقب مواقف واتجاهات الحكومة وأعني به جماعة الوسيط اليساري. وهؤلاء يحتقرون الموقف الوسط وقد اعتادوا مهاجمة الحكومة.. كما انه كانت بين العمال عناصر اشتراكية خصوصا تحت زعامة بردون وهو من العمال وصاحب الكتاب الشهير (ما هي الملكية) ثم لويس بلان الصحفي البورجوازي بالإضافة إلى أن الدعاية الاشتراكية آنذاك كانت منتشرة بين جمعيات سرية عديدة في فرنسا.

وكانت هناك قوة رابعة لا يمكن تجاهلها وهي قوة البونابرتيين فان ذيوع الاسطورة النابوليونية التي روج لها أنصاره منذ سنة ١٨١٥م من خلال منشوراتهم التي تواجدت في كل مكان حتى فشلت الحكومة تماما

في متابعتها نظرا لتعاطف الجماهير مع مروجيها وحب الشعب لعدم نسيان هذه الأيام الخوالي.. لقد استطاع أنصار نابوليون نشر مذكرات لاسي كاسيس المشهورة عن سانت هيلانة الجزيرة التي نفي إليها الامبراطور نابوليون. وقد نشرت بالفعل هذه المذكرات ما بين ١٨٢١م وحتى ١٨٢٣م والغريب ان وفاة ابن نابوليون الدوق دي رشتاد لم تقلل من قيمة هذه المذكرات ومن زيادة انتشارها في عام ١٨٣٢م.

لم يكن البونابرتيون هم وحدهم المهتمين بأخبار وأساطير نابوليون بل ان تسير نفسه ولم يكن أبدا بونابرتيا لم يلبث هو الآخر ان ساعد على ترويج هذه الأسطورة عندما سجل تاريخه المشهور عن عصر القنصلية والامبراطورية وظهر أول أجزاء هذا العمل التارخي العظيم في عام ١٨٤٥م.

أما الخطر الجسيم والعدو الكبير الذي واجه ملكية يوليو فقد كان من أنصارها انفسهم فقد انقسموا إلى فريقين:

١ - فريق من أصحاب الحركة والتقدم.

٢ - فريق آخر من أنصار الجمود والمقاومة من المحافظين.

كان على رأس اصحاب نظرية الحركة والتقدم لافيت وهو من رجال المال الكبار وهو يختلف عن الشخصية الثورية الشهيرة لافاييت - هذا الرجل تبنى نظرية مؤداها أن ثورة يوليو سنة ١٨٣٠م لم تنته بمجرد اعتلاء لويس فيليب العرش بل هي باقية ومستمرة وطالبوا في برنامجهم الداخلي باجراء عدة اصلاحات ذات صيغة ديمقراطية. على أن يتم الاصلاح تدريجيا ودون سرعة ثورية.. أما في الخارج فقد أرادوا مساعدة الشعوب التي قامت بالثورة ضد الحكم في بلجيكا وبولندا وايطاليا. حتى اذا عادت فرنسا متمتعة بنظم اكثر ديمقراطية في الداخل وأيدت الحركات الديمقراطية في الخارج تسنى لها حينئذ تحت

زعامة الأحرار من البورجوازية دائماً ان تستعيد ذلك المركز الذي خلفته لها الثورة الكبرى سنة ١٧٨٩ م..

أما حزب الجمود من جماعة المحافظين فكان زعماؤه كازمير بربيه وجيزو ودوق دي بروجلي. وهذه الجماعة اعتقدت أن ثورة يوليو قد انتهت. وذلك بمجرد أن قبل لويس فيليب الدستور المعدل في ٩ أغسطس سنة ١٨٣٠ م واعتلى عرش البلاد. وكان في رأيهم أن ثورة يوليو احلت ملكا يريد المحافظة على النظام البرلماني كما تأسس في سنة ١٨١٤ م محل ملك آخر كان يريد القضاء على هذا النظام أي أن ثورة يوليو كانت ثورة شعبية قامت لتمنع حدوث ثورة ملكية. ثم ان هدف هذه الثورة انما هو المحافظة على الأنظمة الموجودة. وليس المقصود منها توسيع هذه الأنظمة في اتجاه ديمقراطي. وفي رأيهم اخيرا ان الواجب على فرنسا ان تعمل لتستعيد حياتها الطبيعية من غير ابطاء وان تقضي على الهياج الثوري حتى تهدأ النفوس ولا يسود القلق دوائر الأعمال.

وفي النهاية كان مصير الملكية مرهوناً بأي الأحزاب سيعتمد عليها الملك في إدارة شئونه ولقد فضل الملك الاعتماد على حزب المحافظين وإن كان في أول عهده لم يقطع صلته كليا بحزب الحركة والتقدم. ولذلك فقد ظل الملك منذ ان استقام له الأمر يشكل الوزارات التجريبية من الحزبين. ولكن هذه الوزارات الائتلافية عجزت عن السير على سياسة واضحة متماسكة. مما ترتب عليه هياج الجماهير في باريس ومطالبة الشعب باعدام وزراء شارل العاشر الذين كانوا قد نصحوه باتخاذ اجراءات اوتقراطية. وهاجم الدهماء شوارع باريس. واشترك انصار الشرعية بالحركة. وتعطل دولاب العمل وتعطلت المصالح والمصانع وتزعزعت الثقة في كفاءة الحكومة حتى هاجر مائة وخمسون من العمال المهرة باريس بحثا عن عمل وانخفضت اسعار الاوراق المالية وأغضب ذلك المصرفيين وشعرت البورجوازية بعدم الاطمئنان

على مصالحها فانحازت إلى جماعة المحافظين الجموديين وبذلك تمهد الطريق أمام هذا الحزب ليصل إلى السلطة. وفي ١٣ مارس سنة ١٨٣١ م عهد الملك إلى كازمير بربيه بتأليف وزارته من المحافظين.

وزارة كازمير بربيه:

كان كازمير بربيه من اقطاب حزب المحافظين وكان يعد أيضا من الارستقراطية الفرنسية. والشخصيات اللامعة في محافظتها في باريس ولقد سجل تاريخه كراهية شديدة منه لكل من الحزبين حزب اليمين وحزب اليسار على السواء. رغم أنه من اشد المتحمسين لثورة يوليو وما أتت به من عودة الى الملكية وان كانت في ثوب جديد.

اعتمد بربيه في الوصول الى الحكم على الطبقة البورجوازية. تلك الطبقة الغنية ذات المصالح المحددة. واحتوى برنامجه منذ أن وطئت قدمه الوزارة على برنامج اليمين المتجمد. وأعلن في صراحة كاملة انه قد عقد العزم على تنفيذ المبادىء التي جاءت بها ثورة يوليو من غير تهاون ودون تطرف. وهي مبادىء تتعارض تماما مع الثورة وما يصحبها من عصيان أو تمرد. وان كان من سمات مبادئه كما قال مقاومتها لاية اعتداءات من جانب السلطة التنفيذية. اذ في اعتقاده ان انتصار ملكية يوليو هو انتصار للقانون ولسيادته. لان ثورة يوليو الملكية هذه أقامت حكومة ولم تنشىء عهدا من الفوضى كما أنها تقوض أركان المجتمع ولكن الذي تأثر بها كان النظام السياسي وحده فقط وعلى هذا يكون الهدف من ثورة يوليو في نظره اقامة حكومة على أن تتصف هذه الحكومة بالنظام والحرية معا.

ولاقتناع كازمير بربيه بهذا النوع الهادىء في الحكومة فقد اتصف نشاط حكومته بالبعد عن العنف داخليا وخارجيا. ولتطبيق سياسة عدم

العنف خارجيا كان على هذه الحكومة ان لا تشجع أية ثورات شعبية في الخارج. ولقد أعلن بربيه مرارا وتكرارا ان السياسة الداخلية تقوم على استتباب النظام وتنفيذ القوانين واحترام السلطات وعودة الامن العام الى نصابه واستقرار الهدوء والسكينة.

وفي السياسة الخارجية اعلن تتبع حكومته لنفس اساليب السياسة الداخلية مضافا اليها عدم التدخل بمعناه المزدوج. أي عدم تدخل الحكومة الفرنسية إلى جانب الشعوب الثائرة على حكوماتها. ثم عدم تدخل الدول الاوربية فيما يجري من احداث وراء حدود كل منها. وذلك مبدأ يتعارض مع المبدأ الذي استند (الحلف المقدس) عليه في نشاطه وجدير بالذكر ان كازمير بربيه نفسه لم يلبث ان تدخل في شئون ايطاليا وبلجيكا باسم مبدأ عدم التدخل هذا.

اما عن علاقة كازمير بربيه بالدول الاوربية فكانت علاقات ودية في جملتها. اذ حرص على توطيد علاقاته الخارجية بانجلترا.

واعتبر هذا الهدف من الاساسيات التي ارتكن عليها في تدعيم مكانته في الداخل. ولقد كان هناك شخصية بارزة لعبت دورا كبيرا لتوطيد اركان هذه المودة وأعني بها شخصية تاليران. فقد حذر تاليران الخروج من عزلته عند حدوث ثورة يوليو وقابل الملك يوم ٨ أغسطس غداة موافقة المجلس النيابي على اعطائه التاج. والطريف أن تاليران قد ذكر أن الحديث في هذه المقابلة قد تناول وجهات نظر الدول الاوربية وخصوصا انجلترا بشأن هذه الثورة وذكر ان انجلترا كانت اكثر الدول الاوربية عطفا على فرنسا في هذه الفترة. وعلى هذا الاساس عين الملك تاليران ليكون سفيرا لفرنسا في لندن.

شغل تاليران منصب سفير من ١٨٣١م وحتى ١٨٣٤م وعاصر أحداث الثورة البلجيكية ضد الحكم الهولندي وعندما ارادت فرنسا

التدخل لصالح الثوار حرص تاليران على بقاء العلاقات الطيبة بين البلدين على أساس من التعاون في هذه المسألة. وفي باريس تدعمت هذه العلاقات كذلك. ونجح هذا التعاون في منع بروسيا من بسط نفوذها على نهر الشلدت. كما نجح في تطمين أوربا الى أن فرنسا لا تريد من تدخلها الاستحواذ على بلجيكا. الامر الذي دعم مركز وزارة كازمير برييه. وملكيه لويس فيليب وابنه. ولو أن هذا الموقف الاخير لم يلبث ان اثار غضب الشعب الفرنسي لرفضه التاج الذي عرضه البلجيكيون وقتئذ على احد ابنائه دوق دي تيمور في فبراير سنة ١٨٣١ م.

لقد ظلت العلاقات الفرنسية الانجليزية ودية للغاية منذ وزارة كازمير برييه وحتى أزمة الزواج الاسباني في عام ١٨٤٦ م اذ تضاربت مصالح كل منهما وكان الصدام الذي اودى بهذه العلاقات الودية.

كان سبب التدخل في ايطاليا. هو قيام الثورة سنة ١٨٣٢ م. تلك الثورة التي هبت ضد طغيان البابا في احد ولاياته وهو اقليم رومانا. مما اضطر البابا الى طلب النجدة من النمسا. وعندما اظهر مترنخ وقد أعد جيشا كبيرا لمساعدته. وهاجمت فرنسا تدخل النمسا. فارسل برييه جيشا لاحتلال أنكونا: وهي احدى املاك البابوية في فبراير سنة ١٨٣٢ م. وقد بقيت القوات الفرنسية في تلك المنطقة طوال وجود القوات النمساوية في رومانيا وكان ذلك في عام ١٨٣٨ م.

ويعتبر احتلال فرنسا لانكونا من الاحداث التي عززت مكانة فرنسا في أوربا وفي داخل فرنسا ذاتها. لكنها كانت تتطلب جهدا متواصلا واشرافا مستمرا أنهكت بسببه صحة برييه ولم يتحمل المرض الذي أودى بحياته في ١٦ مايو سنة ١٨٣٢ م.

تألفت عدة وزارات بعد موت كازمير ولكنها كلها استرشدت بسياسته في الداخل والخارج وتمسكت كل تلك الوزارات بالمحافظة على

دستور ١٨٣١م وعدم ادخال أية تغيرات عليه أو اجراء اصلاحات ديمقراطية دستورية. ومعنى ذلك عدم تحقيق رغبات الشعب الفرنسي الذي أراد التمتع بقسط أوفر من الحياة الديمقراطية النيابية. وفي الشئون الخارجية قامت على عدم التدخل أي عدم اجابة رغبات الشعب الفرنسي كذلك. وهو الذي اراد التدخل في صف الشعوب التي كانت تطالب بالحياة الدستورية أو تريد تحقيق الفكرة القومية.

الا ان التمسك بهذا البرنامج بشقيه الداخلي والخارجي. كان معناه في نظر الشعب الفرنسي ان ملكية يوليو قد اخفقت في تبرير وجودها وبمجرد ان اعتقد الفرنسيون بانعدام المبرر لوجود هذه الملكية صار زوالها مسألة وقت فقط، ومرتهنا بتطور الحوادث ولم يعد هناك مفر من سقوط هذه الملكية في النهاية.

فترة الاضطراب وعدم الاستقرار الحكومي:

تعرضت الملكية في هذه الفترة وبالذات وبعد وفاة كازمير برييه لثورتين أو على الأقل محاولتين للقضاء عليها. كانت أولى هاتين المحاولتين من قبل الشرعيين والثانية من قبل الجمهوريين.. وللانصاف فان محاولات قلب نظام الحكم التي حدثت لم تكن الاولى فقد تعرض كازمير قبل ذلك لمحاولة الإطاحة به وبنظامه من قبل الشرعيين وقد استطاع القضاء عليها في مهدها بعد أن تعرضت باريس لمصادمات دامية وليالي قاتمة.

أما المحاولة الاولى فتلك التي قامت بها الدوقة دي بري من منفاها في انجلترا. وبالرغم من تحذير انصارها من دخول باريس والمطالبة بالعرش لابنها فقد أصرت على موقفها ودخلت العاصمة دون أن تستكمل استعداداتها للقيام بثورة. ونزلت بالفعل الى باريس في فبراير سنة ١٨٣٢م وارادت تحريك الثورة في اقليم فنديه ولكنها اخفقت

وقضت الحكومة على الثورة وألقت القبض على الدوقة ولم تطلق سراحها إلا بعد أن فقدت مكانتها الاجتماعية وهيبتها السياسية في كل أنحاء فرنسا.

أما الجمهوريون فقد استغلوا فترة الاضطراب التي اعقبت وفاة كازمير وحاولوا تقليب الجماهير في باريس بغية القيام بثورة تطيح بالملكية الى الابد. وبدأت المصادمات في يونية سنة ١٨٣٢ م أيضا لكن المثير أن احدا من الزعماء لم يشترك مطلقا في هذه الحركة. بل ان العمال وهم الفئة التي حملت لواء العصيان في يوليو سنة ١٨٣٠ م رفضت بدورها المساهمة بأية مجهودات وكأنها تقول ذق الكأس الذي سبق لي ارتشافه. وظلت ذكريات نسيانهم عند جني ثمار الثورة ماثلة امامهم. ونتيجة لامتناع الزعماء والعمال عن المشاركة استطاعت الحكومة التخلص من الثورة وظل القتال مستمرا طيلة يومين في شوارع باريس.

ولقد كان لهذه الثورة بالرغم من فشلها اهمية كبيرة باعتبارها انها اول عصيان جمهوري سافر حدث منذ سنة ١٨١٥ م. ولانها كانت اشد حركات المعارضة التي صادفتها الملكية حتى هذا الوقت ولم ييأس الجمهوريون بسبب هذا الفشل فقاموا بالثورة في عدة أماكن. وكان أعنف هذه الثورات ما حدث في مدينة ليون في عهد وزارة سولت وهي الوزارة التي تألفت عقب وفاة كازمير بريبه ببضعة أشهر. حيث تصور الملك أنه يستطيع ان يحكم فرنسا دون وزارة. ولما يئس من امكانية نجاح هذه المحاولة سمح لسولت بتأليف وزارته.. أما ثورة ليون هذه فقد نشبت في ابريل سنة ١٨٣٤ م واستمرت خمسة أيام متواصلة وقد كان السبب فيها المشاكل المرتبطة بالعمل وقواعده والعمال. ثم تحولت بعد يوم واحد الى حركة سياسية. وقد أدركت الحكومة خطورة ان تتحول

مشكلة العلاقة بين العمال واصحاب العمل مشكلة سياسية وركزت جهودها للقضاء عليها. ونجحت الى حد كبير. لكنها بالرغم من ذلك لم تحاول الحكومة مطلقا اجتذاب هؤلاء الغاضبين ولا هؤلاء المعارضين لسياسة الحكومة.

كذلك مما يؤخذ على الحكومة بالاضافة لاهمالها استمالة العناصر المعادية لها. فقد اهملت ايضا حل مشاكل العمال وركزت كل جهودها للتخلص من الجمهوريين باعتبارهم اشد خصومها قوة وضراوة وكانت اهم وسيلة للتخلص من هؤلاء الجمهوريين هو خنق الحكومة للصحافة المعارضة. رغم ان دستور الملكيين الذي استصدر في سنة ١٨٣١ م كان ينص على حرية الصحافة والغاء اية رقابة عليها.

اذا كانت الصحافة قد كبلت في عهد وزارة سولت وما قبلها فكان هذا التقييد نسبياً اذا ما قورن بالمصادرة والاضطهاد والتي لقيتها صحافة الجمهوريين على وجه الخصوص. حيث اعتبرت الملكية العائدة هذه ان الجمهوريين ألد أعدائها ولهذا قدمت للمحاكمة اكثر من خمسمائة صحفي وفرضت على الباقين من الجمهوريين غرامات مالية فادحة. كما قدمت رؤساء التحرير وكبار المحررين للاعتقال والالقاء في السجون.

من ضمن الجرائد التي لقيت من الاضطهاد الشديد جريدة تريبيون وهي جريدة جمهورية ومتطرفة في عدائها للملك وللحكومة ولهذا تعرضت للاغلاق مرات. كما تعرض اصحابها للمحاكمة اكثر من مائة مرة ودفعوا غرامات تصل الى سبعة وخمسين الفا من الفرنكات الفرنسية. وازدادت محاكمات رجالها بعد الاضطرابات الفاشلة في عام ١٨٣٤ م. وظلت المحاكمات الصحفية للعاملين في تلك الجريدة حتى عام ١٨٣٦ م ولم توقف تلك المحاكمات الا عند زواج أكبر أبناء الملك.

وكان لهذه المحاكمات اثار بعيدة على صلابة الجمهوريين وغيرهم من

العناصر المعارضة. اذ أدت تلك الاساليب الصارمة لاسكات المعارضة لفترة طويلة من الزمن. وساعد على هذا الصمت الخلافات التي نشبت داخل صفوف الجمهوريين انفسهم.

كان من مظاهر الاضطراب والفوضى أيضا ان تعرض الملك نفسه لمحاولة اغتياله في ٢٨ يوليو سنة ١٨٣٥م عندما حاول أحد ابناء كورسيكا اشعال براميل من البارود في احد شوارع باريس وذهب ضحية هذا الحادث العديد من سكان العاصمة باريس بينما نجا الملك وابناؤه بأعجوبة.

أضعفت هذه المحاولات من صلابة ومن شأن الجمهوريين بل وأضعفت أيضا من قيمتهم بعد أن أصدرت الحكومة مجموعة من القوانين الصارمة ضد مخالفيها في سبتمبر سنة ١٨٣٥م وخلاصة هذه القوانين ان يحاكم هؤلاء المشاغبون والذين يهددون أمن الدولة أمام محاكم خاصة على أن تعطي تلك المحاكم صلاحيات تستطيع بمقتضاها اصدار احكامها على الافراد غيابيا.

وشملت ايضا هذه القوانين قانون الصحافة لحماية الملك والدستور والمبادىء الأساسية التي يقوم عليها المجتمع وذلك بفرض غرامة مالية كبيرة على كل من يدعو الى العصيان ولو كانت دعوته فاشلة. أو من يقذف في حق الملك. او من ينشر الصور الكاريكاتيرية او يجمع التبرعات لدفع الغرامات الموقعة على الصحف. وغير ذلك كما نص القانون على فرض غرامة مالية فادحة على كل فرنسي يحاول الدفاع عن انواع حكومات غير نوع الحكومات القائمة. أو يعلن تأييده لاسرة مالكة سابقة. أو يناقش حق الملكية القائمة في العرش. ثم اعيدت الرقابة على الرسوم والصور الكاريكاتيرية والمسرحيات. ورفعت الى مائة الف فرنك قيمة الرسوم التي تدفعها الصحف في نظير التصريح اللازم لصدورها.

كان هناك رد فعل قوي لدى الاحرار بمجرد صدور تلك القائمة من القوانين الصارمة والتي عرفت بقوانين سبتمبر سنة ١٨٣٥ م. وشارك في التبرم المعتدلون ايضا اذ اعتبروا ان هذه القائمة من القوانين التعسفية لا مبرر لها وخاصة بعد ان تمتعت الصحافة الفرنسية بفترة خمس سنوات من الممارسة الديمقراطية لم تسيء فيها الى فرنسا كدولة. وقد اعلن الاحرار من المعتدلين بالاضافة الى الجمهوريين ان هذه القوانين لن تساعد على حماية الملك والدستور كما يدعون انما ستزيد من عدد الجرائم.

وظهرت صحة ادعاءات الاحرار في فرنسا. اذ أن الشرعيين وهم من اعداء الحكومة كانوا اصحاب غنى فاحش استطاعوا به سداد كل الغرامات التي تعرضت له صحفهم. أما الجمهوريون فقد اغلقت الكثير من صحفهم لضيق ذات اليد عند الكثير منهم. ولقد قاست الصحافة ككل في عهد ملكية يوليو عنتا وارهاقا يشيعان ما قاسته في عهد الملكية الرجعية.. وشعركل فرنسي ان الحرية الشخصية قد عفى عليها الزمان وكان استصدار هذه القوانين إذاً من عوامل اضعاف ملكية يوليو. ولا يقلل من أهمية هذا الاثر ان الحكومة بفضل هذه القوانين أضعفت الشرعيين والجمهوريين وأنه لم يعد من المعارضين أمامها سوى جماعة البونابرتيين.

لم يكن الملك يخشى البونابرتيين. بل انه حاول جاهداً أن يترك الباب مفتوحاً أمام أصحاب هذه الاسطورة كي يروجونها كيفما شاءوا متوهما أن ترديدها معهم سيزيل من الاذهان الربط بين ملكية البوربون وملكية أورليان. وتصور أن تشجيعه وترويجه لهذه الأسطورة سيظهر ملكية يوليو بمظهر الملكية الوطنية التي لا تسعى لاخماد بقايا العصر النابوليوني ولا تبغي ازالة آثاره. بل تعتز بالتراث النابوليوني وتعده من المفاخر الوطنية. ولذلك أتم لويس فيليب بناء قوس النصر الذي كان قد بدأ بناءه نابليون. بل انه زاد على ذلك بأن اطلق أسماء معارك

نابليون على بعض الشوارع والجسور. وكذلك زين سور قصر فرساي بالرسوم التاريخية النابوليونية الى جانب الرسوم الخاصة بالملك لويس الرابع عشر. بل ان الحكومة نفسها لم تظهر أي انزعاج من محاولات لويس نابوليون لاسترداد العرش.

أسرة نابليون وعرش فرنسا

كان لويس نابليون يطالب بعرش فرنسا منذ وفاة دوق دي رشتادابن نابليون فقد حاول تحريك الثورة في ستراسبورج سنة ١٨٣٦ م وعندما أخفق قبضت عليه الحكومة. ولكن بدلا من محاكمته اذنت له بالابحار الى الولايات المتحدة الامريكية. ومع أن لويس نابليون عاد في السنة التالية الى سويسرة ثم انتقل منها الى انجلترا. وظل يعمل دائما لاحياء ذكرى عمه الامبراطور فقد طلب لويس فيليب موافقة الحكومة الانجليزية على نقل رفاة نابليون من سانت هيلانة الى باريس حتى يرقد الامبراطور كما كتب في وصيته على ضفاف نهر السين وسط الشعب الفرنسي الذي أحبه.

وفي ديسمبر سنة ١٨٤٠ م اختلفت الحكومة بنقل رفاة الامبراطور الى مرقده الاخير تحت الانفاليد. فأذكى هذا العمل الاسطورة النابوليونية. وقد انتهز لويس نابوليون الفرصة فجدد محاولته ونزل في ستين من انصاره بالقرب من بولوني على الشاطىء الفرنسي في اغسطس سنة ١٨٤٠ م. ولكنه فشل فقدم الى المحاكمة في هذه المرة أمام مجلس الاعيان وحكم عليه بالسجن في قلعة هام مدة حياته. وبقي بها ستة سنوات الى أن تمكن من الفرار سنة ١٨٤٦ م ولكن خطر البونابرتيين كان قد زال مؤقتا قبل ذلك بمدة طويلة.

كانت تلك الحادثة ايضا من ضمن العوامل التي اضعفت ملكية يوليو بالاضافة الى عجز الملك عن اقامة حكومة برلمانية ديمقراطية. وما

ترتب على هذا العجز من عدم استقرار الجهاز الحكومي واضطراب دولاب العمل.

وللتدليل على ما نقول انه اتم انشاء عشر وزارات في عشر سنوات كان معظم بل كل وزرائها من المحافظين الرجعيين الذين قضوا مدة رئاستهم في محاربة اعدائهم في الداخل والخارج على السواء ولم يقدموا لتطور البلد اية خطوة تحسب ضمن رصيدهم التاريخي.

والغريب ان المحافظين بمجرد ان استقرت لهم الامور السياسية في الداخل بعد قضائهم على معارضيهم باتوا يحارب كل منهم الآخر وسرعان ما ظهر الخلاف والانقسام بين صفوفهم وظهرت الخطوط الفاصلة واضحة لتميز بين جماعتين:

الاولى: حزب الوسط اليساري بزعامة تيير وهو مؤمن بأن الملك يملك ولا يحكم أي أن الملك يجب أن يختار وزراءه دائما من بين حزب الاكثرية في المجلس. ولا يتدخل في شئون الحكم أبدا.

الثانية: حزب الوسط اليميني بزعامة جيزو. ومبدأهم ان العرش ليس مقعدا خاليا يقعد عليه الملك. بمعنى ان الملك مع احترامه لرأي الاكثرية في المجلس ليس ملزما باتباع رأي هذه الأكثرية وليس مكلفا باختيار وزرائه من بين حزب الأكثرية. ومن الواجب أن يكون لسياسة الملك آثار ظاهرة في توجيه الدولة وادارة شئونها.

وكان لويس فيليب من مؤيدي الحزب الثاني. فقد كان لا يرضى ابدا ان تكون له رياسة الدولة فحسب. كما ارادها تيير بل عمل على ان يكون حاكما حقيقيا وبذلك يملك ويحكم في آن واراد ايضا ان يكون له صوت مسموعا في السياسة الخارجية ايضا. وان يتدخل في شئون فرنسا الداخلية من خلال وزرائه.

وظهرت ميول لويس فيليب جلية واضحة بعد ان تخلص من خصومه السياسيين في الداخل واخذ يشكل الوزارات التي تدين له بالطاعة الكاملة وبالموافقة التامة لسياسته. وظل الوضع هكذا الى ان زاد الغمز واللمز من سلوك الملك. وبدأوا يشبهون بينه وبين شارل العاشر حتى اضطر في النهاية الى اختيار تيير ليتولى الوزارة الجديدة.. وقبل تيير الوزارة ولكنه اراد الدخول في الحرب التي كانت دائرة بين محمد علي والسلطان العثماني ابان المسألة الشرقية. وعندما رفض الملك دخول الحرب قدم تيير استقالته.

تولى الوزارة من بعده جيزو ورفض جيزو رئاسة الوزارة واحتفظ بوزارة الخارجية. وتولى سولت الذي سبق الاشارة اليه الوزارة وظل الاثنان يشغلان منصبهما في ١٨٤٧ م. وتعتبر هذه هي الفترة الوحيدة التي تمتعت فيها ملكية يوليو بالاستقرار الحكومي النسبي.

حكومة جيزو:

تعتبر الفترة التي سيطر فيها جيزو على مقاليد الامور في فرنسا فترة الجمود. فهو من أقطاب الوسط اليميني. وفي خلال سنة ١٨٤٠ م وحتى ١٨٤٨ م تجمعت بشكل مميز وحاد أسباب ثورة ٤٨ قبل ابعادها نتيجة لاسلوبه الرجعي الجامد في ادارة شئون البلاد داخليا واخارجيا.

حيث رفض باصرار وجهل أن فرنسا تريد تغيير اوضاعها السياسية بل وانها ايضا في حاجة ماسة لتغيير دستورها القائم وهو الدستور المعدل لعام ١٨٣٠ م والذي بني اساسا على قوانين ١٨١٤ م. وتلخصت اساليبها على إقامة السلم في الخارج لحماية الثراء الناتج من التجارة واستقرارها بناء على استقرار العلاقات الفرنسية الاوربية. وحمل جيزو شعارا يقول: «المحافظة على السلام في كل مكان وفي كل وقت». وهو شعار اجوف بدليل عدم امكانية حمله مدة طويلة أو قبوله على ابسط

الفروض من الفرنسيين اكثر من ثماني سنوات.

اما عن برنامج جيزو الداخلي فقد استند فيه على الدستور القديم وعلى أكثرية رجعية تؤيده في البرلمان. وقد وجد جيزو الكثير من أصحاب الثراء والمصلحة في هذا النمط من الحكم لزيادة غناهم وكون هؤلاء طوال الثماني سنوات الاغلبية المطلوبة في البرلمان والتي سايرت حكمه ودافعت عن سياسته. وان كانت هذه الاكثرية لم تمثل الرأي العام الفرنسي مطلقا. بل مثلت وبأمانة تحسد عليها اصحاب المصالح واصحاب الثراء من البورجوازية الطامحة. واصبح من المألوف ظهور الرشوة والفساد بل ان هؤلاء المرتشين الفاسدين كانوا حماة النظام.

ولقد ساعد النظام الانتخابي نفسه على نجاح هذه الفئة من الشعب نظرا لان العدد القانوني المطلوب للانتخاب وللنيابة البرلمانية على حد سواء، بلغ مائتي الف فقط منهم اربعمائة وثلاثين نائبا. وهو عدد يجعل من السهل على الحكومة في دولة ذات نظام مركزي موحد ان تبتاع اذا شاءت ضمائر وذمم الناخبين والنواب على حد سواء. بما يمكن ان تؤديه لهم الحكومة المركزية من خدمات تستفيد منها اقاليمهم. مثل مد خطوط السكة الحديد في عصر انتشار السكة الحديد. او تعود بالنفع على اشخاصهم وذوي قرباهم... الخ.

ولقد ساعد ايضا على انتشار هذا الفساد. ان القانون الفرنسي آنذاك لم يحرم النواب من ان يجمعوا بين النيابة في البرلمان وبين شغل وظائفهم الحكومية. فكان هناك حوالي المائتي نائب يشغلون وظائف حكومية وبرلمانية. في الوقت الذي في يد وفي سلطة الحكومة ترقيتهم ومكافأتهم. ولا شك ان نظام الجمع بين معارضة الحكومة والعمل داخل سلطتها في آن واحد كان محل سخرية وامتهان من المفكرين وأصحاب الرأي الحر فيها. ونشأت معارضة جديدة من نوع صحيح تقول لا بد من

تفضيل مصلحة الوطن الام عن المصالح الذاتية ولن يتوفر للمعارضة البرلمانية هذه الفرصة الا بتخلي النواب عن وظائفهم الحكومية حتى لا تكون ارواحهم ومصالحهم تحت يد الحكومة وحتى لا يكون عند الحكومة فرصة تقول فيها للنواب (اترك لي هذا الباب كي اترك لك نافذة تفيدك).

وبناء على كل ما سبق توضيحه بالنسبة للنظام النيابي المهين فقد نشأت جماعة تطالب بالاصلاح النيابي وشهدت الفترة من ٤١ وحتى ١٨٤٨م بالحاح المصلحين حول هذه المشكلة الاساسية وشرع المصلحون يطالبون بتخفيض النصاب الضريبي الذي يدفعه الصالح للانتخاب وللنيابة. كما طالبوا بافساح المجال لهيئات وطبقات معينة لا يستطيع افرادها دفع اية ضريبة لمارسة حقوق الانتخاب. كما الحوا في المطالبة بمنع النواب من شغل الوظائف الحكومية كي يكثر عدد المتمتعين بحقوق الانتخاب والنيابة من جهة بدرجة تجعل من المتعذر على الحكومة رشوتهم. كما يصبح النواب بعيدين من جهة اخرى عن تأثير الحكومة ونفوذها.

لكن جيزو كان يواجه هذه المطالب بالرفض التام حتى ضج المطالبون بالاصلاح بالطرق الدستورية وقال لامارتين:

«ان فرنسا قد باتت متململة. وتشعر بالسأم والضجر».

اسباب المعارضة الفرنسية:

١ - تمسكت ملكية يوليو بسياستها الرجعية المنحصرة في اقامة السلام على الساحة الاوربية كي لا تثير الملوك والاباطرة ضد فرنسا مرة اخرى وهو اتجاه قائم على الخوف الشديد من التحالف الاوربي.... كما اعتمدت سياستها في الداخل على تأمين ظهرها من أعدائها من الجمهوريين والشرعيين وشهدت الشوارع

الفرنسية سنوات طوال من المعارك بين الطرفين.. اما سياستها الاقتصادية فلم تكن أبدا افضل من أسلوبها السياسي بل انها تجاهلت تماما اصلاح احوال العمال وهم بصدق كانوا وقود ثورة يوليو. فلم تحاول ان تحسن احوال العمل او تصلح العلاقة بين اصحاب المصانع والعمال ولم تحاول حتى بحث مشاكلهم او اعطائهم الفرصة لمناقشة قضاياهم. وعلى هذا فقد تردت احوال العمال بشدة وبدأت المعارضة ضد حكومة يوليو تأخذ أشكالا عديدة وتواجه غضباً عاماً من كل الطبقات.

٢ - لكن كان أشد وأخطر من هذه المعارضة هم جماعة الاشتراكيين الذين بدأوا يظهرون في الميدان. وكانوا اكثر راديكالية من الجمهوريين انفسهم. لانهم كانوا لا يريدون تغييرا في شكل الحكومة السياسي فحسب. بل ويهدفون كذلك الى تغيير جارف في شكل المجتمع نفسه. أو بمعنى أدق في طبيعة العلاقات القائمة بين أكثرية الاهلية الذين يكسبون قوتهم بعرق جبينهم وبين الطبقة الممتلكة من الرأسماليين واصحاب العمل في فرنسا.

٣ - برزت امام هذه الملكية معارضة من نوع آخر وهي معارضة ناتجة عن التقدم الصناعي حيث ان ملكية يوليو شهدت دور الانتقال من نظام الصناعات الصغيرة المنزلية الى نظام المصانع والورش واستخدام الالات والنجارة في الصناعة. وقد قطع هذا الدور شوطا كبيرا. وظهرت نتيجة لهذا الانقلاب الصناعي عدة مشاكل كان لا بد من استصدار تشريعات جديدة لتسويتها او لحلها. لكي تحمي الطبقات العمالية من الاضرار والمساوىء التي اقترنت بحدوث هذا الانقلاب من جهة اخرى.. لكن هذه الحكومة البورجوازية المدافعة عن الطبقات الغنية والرأسمالية لم

تُعر هذه المشاكل أي اهتمام. بل استمر الرأسماليون واصحاب العمل يستغلون مصانعهم والايدي العاملة بها أسوأ استغلال. واكتفوا بجمع الثروات الطائلة.

٤ - من المشاكل التي ألقت معارضة شديدة لحكومة يوليو هو موقف الحكومة والقانون من العمال. هذه القوانين التي منعت العمال من تأليف الاتحادات او النقابات التي تدافع عن مصالحهم او تعرض وجهة نظرهم لدى اصحاب العمل والحكومة على حد سواء. بالاضافة الى ان الطبقة العمالية بقيت محرومة من التمثيل النيابي عندما تمسكت الحكومة بالدستور دون تغيير او تعديل. ورفضت أي اجراء للاصلاح النيابي. وصار من أثر هذا كله ان صارت الطبقة العمالية في فرنسا من ألدّ أعداء النظام القائم. وصار من المنتظر في هذه الظروف ان يتجه المفكرون قبل سان سيمون، ولويس بلان الى بحث مشاكل العمال والعمل والعلاقة بين العمل ورأس المال. ثم يقومون بالدعوة الى الاشتراكية. فكان ذلك مبدأ ظهور الحزب الاشتراكي في فرنسا وهو حزب هدد بظهور وجود الملكية ذاتها كما هدد النظام الصناعي والتجاري القائم. فقد هدف الاشتراكيون الى إنشاء الجمهورية على اعتبار ان الجمهورية افضل الوسائل التي تجعل العناصر الديمقراطية تتمكن من السيطرة على الحكومة.

وهكذا تعددت عوامل الضيق والتذمر من حكومة جيزو على وجه الخصوص. وكثرت عناصر المعارضة الشديدة ضدها. ومع انه تعذر ان تتحد هذه العناصر فيما بينها للقيام بعمل مشترك لتباين آرائها نتيجة لاختلاف اغراضها. فقد كان من السهل ومن المنتظر ان تتفق كلمتها عند التصميم على القيام بعمل من نوع

آخر وهو هدم النظام السائد وتقويض عروشه.

٥ - لم تقتصر عوامل الضيق والمعارضة من سياسة الحكومة الداخلية فقط بل تخطتها للمعارضة الكاملة لسياسة الحكومة الخارجية ايضا. اذ حرصت الحكومة على المحالفة الودية مع انجلترا لدرجة التفريط احيانا في حقوق الكرامة الوطنية كذلك شدة الرغبة في استمالة الملكيات المطلقة والرجعية في اوربا. تلك السياسة اغضبت الاحرار في كل مكان. وازدادت المعارضة عندما اهتمت الحكومة بخدمة مصالح الاسرة المالكة فقط ولو أدى هذا الى التضحية بمصالح الامة.

٦ - عابت المعارضة على حكومة جيزو موقفها من المسألة الشرقية وعقد اتفاقية البوغازات سنة ١٨٤١م. كما حملت على سياسة الحكومة في اجازة تفتيش السفن الفرنسية في البحار بدعوى مكافحة تجارة الرقيق، لان الاتفاقيات التي عقدتها الحكومة في هذه المسألة مع انجلترا سنة ١٨٣١م، ١٨٣٣م ثم مع النمسا وبروسيا وروسيا سنة ١٨٤٢م. وكل هذه الدول ليست دولا بحرية، تعطي الاسطول الانجليزي وهو المتفوق من حيث العدد على الاسطول الفرنسي حقا واسعا في التفتيش من شأنه الاضرار بالتجارة الفرنسية. ثم احتجت المعارضة احتجاجا شديدا على موقف الحكومة المتخاذل من انجلترا في مسألة بريتشارد سنة ١٨٤٤م.

كان بريتشارد قنصلا لانجلترا لدى ملكة جزيرة تاهيتي (في المحيط الهادي الى الشرق من استراليا). وكان قد طرده الفرنسيون من الجزيرة. وضموا تاهيتي الى ممتلكاتهم. فساءت العلاقات بين انجلترا وفرنسا. ولكن لويس فيليب لم يشأ الدخول

في حرب مع انجلترا بسبب ما سماه (حماقات تاهيتي) وأعلن استنكاره لضم الجزيرة وحصل القنصل الانجليزي على تعويض كبير.

٧ - كان من ضمن مساوىء الاتفاق الودي الذي عقد بين انجلترا وفرنسا ان غضب الفرنسيون عندما توترت العلاقات بين فرنسا ومراكش. وقد كان من المنتظر بعد ان احتلت فرنسا بلاد الجزائر ان تبسط نفوذها على مراكش. ولكن انجلترا لم تلبث أن تدخلت لتحذر فرنسا من مغبة الاقدام على احتلال هذه البلاد. فعدت المعارضة قبول هذا التحذير، اهانة لشرف الوطن.

٨ - اشتداد الازمة الاقتصادية كان من العوامل المثيرة جدا للرأي العام فقد نجم عن امعان الحكومة في اتباع سياسة الحماية الجمركية الصارمة ان اشتدت الازمة الاقتصادية في البلاد ولا سيما أن محاصيل ٤٥، ١٨٤٦م كانت رديئة فقاسى الشعب متاعب كثيرة. ومع ان الوزارة الانجليزية كانت قد الغت قوانين الغلال. واتخذت قبل ذلك بعض الإجراءات لتخفيف الأعباء المعيشية بانقاص الضرائب الجمركية على الحبوب واللحوم المستوردة، وما الى ذلك. فان شيئا من هذا لم يحدث في فرنسا. حتى امتدت الازمة الاقتصادية الى عام ٤٧، ١٨٤٨م ايضا وفي رأي الكثيرين ان هذه الازمة الاقتصادية من اهم اسباب الغضب العام والمعارضة الكاملة للحكم آنذاك.

الفصل السابع

ثورة ١٨٤٨

مشكلة الزواج الأسباني: -

ارتكزت سياسة لويس فيليب على أن تكون له اليد العليا في أسبانيا. وكان يتبع أية وسيلة للحفاظ على هذه المكانة هناك. واعتقد مؤخرا ان عقد قران فرنسي اسباني من شأنه ان يحافظ على هذه المكانة لفرنسا في اسبانيا خصوصا وان مبدأ الزيجات الملكية جزءا من سياسة التوازن الدولي في اوربا في هذه المرحلة التاريخية. وعلى هذا بدأ التنافس الانجليزي الفرنسي حول من يعقد اكثر الزيجات السياسية قبل الآخر. وفي أول الامر كان موقف الملك ليّناً من المنافسة الانجليزية في هذا المجال الاسباني حفاظا منه على سياسة الوفاق الانجلو فرنسي.

لكن بمرور الوقت عاد الملك الى محاولته من جديد غير معط الوفاق تلك الاهمية السابقة. التي كان متشبثاً بها من قبل. بل ان الملك فوض جيزو للقيام بهذه الزيجة الجديدة وهي زواج ابنه من شقيقة الملكة ايزابيلا ملكة اسبانيا. وزواج ايزابيلا نفسها من دوق قادش. وفي عام ١٨٤٥م كان هذا المشروع قد قطع مرحلة كبيرة وكان يعني هذا الزواج اعتلاء دوق مونبانسييه عرش اسبانيا خصوصا وان الملكة ايزابيلا كانت عقيما.

وسرعان ما اهتم جيزو وبهذا المشروع لاسباب ملكية مزدوجة: -

السبب الأول: أن الملك فيليب كان يبحث لابنه عن زواج ملكي مريح. وكان هذا الشرط متوفرا في الاميرة الاسبانية.

السبب الثاني: ان مثل هذا الزواج سيؤدي الى فتح الطريق لابنه إلى عرش اسبانيا وبذلك تصبح اسرة اورليان اكبر الاسرات الحاكمة في اوربا. فاذا أخذنا في الاعتبار وجود أسرة بوربونية حاكمة يمكن التفاهم معها على توحيد جبهة من ملوك ذوي أصول فرنسية فان ذلك يكون نصرا سياسيا باهرا وكان جيزو يسعى لتحقيق هذا الهدف الكبير.

لكن هذا الهدف الذي تبناه الملك ورئيس وزرائه لم يكن ليرضي انجلترا لتهدأ ثارت ثائرة بالمرستون رئيس الوزراء الانجليزي وطالب البرلمان بالاستعداد لمواجهة فرنسا على مستوى المواجهة الكبرى التي وقعت ابان الثورة الفرنسية وخلال عهد نابليون. واتخذ رئيس الوزراء الانجليزي اجراءات عديدة ضد التحركات الفرنسية. الامر الذي يؤكد ان الطرفين كانا قد وصلا الى طريق اللاعودة الى المجال الهادىء الدبلوماسي السابق. بل ان عوامل التباين والتضارب بين اتجاهات كلا البلدين كانت قد أصبحت هي الاخرى واضحة وكان أهم هذه المشاكل التي نشبت بين الطرفين الآتي: -

١ - التنافس الانجليزي الفرنسي في المحيط الهادي. فقد أصدر جيزو في عام ١٨٤٣ م أوامره للأسطول الفرنسي هناك باحتلال سوسيتو في مقابل ضم انجلترا لنيوزيلاند.

٢ - كانت الحكومة الانجليزية تخشى من توسع فرنسا فيما وراء الجزائر فعملت على تقوية قبضة الدولة العثمانية على تونس. وأعلنت ان انجلترا قد تجد نفسها في حالة حرب اذا ما اتخذت الحكومة الفرنسية خطوات فعالة لتوسيع دائرة تسلطها فيما وراء الجزائر في المغرب.

٣ - مطالبة الحكومة الانجليزية بان تخفض الرسوم الجمركية على بعض الصادرات الانجليزية الى فرنسا.
٤ - محاولة الحكومة الفرنسية التغلغل الاقتصادي في بلجيكا سعيا وراء الوصول الى تسلط سياسي على بلجيكا.

وبذلك تكون السياسة الانجليزية قد خرجت من هذه المشاكل منتصرة على السياسة الفرنسية مما دفع ذلك المعارضة الفرنسية بالقول بان الحكومة الفرنسية أصبحت الان ضعيفة امام نظيرتها الانجليزية. وعليها تكون السلطات الفرنسية قد فشلت في الحصول على كسب من وراء الزواج الاسباني فجاءت النتيجة على العكس مما توقعته الحكومة وتحطم الوفاق الانجلو فرنسي وبدأت فرنسا تأخذ من جديد الجانب المعادي استمرارا لتاريخها السابق. ومن ثم بدأ الفرنسيون يقارنون بين مجد فرنسا ابان عهد نابليون وما آلت اليه فرنسا على يد مليكه لويس فيليب وكان نمو البونابرتيين من العوامل التي شكلت خطرا جديدا على الحكومة.

نمو البونابرتيين:

منذ سقوط نابليون ·والصورة العامة عن الملكية البوربونية بعد ١٨١٥ م وملكيــة يوليو تؤكد ان فرنسا عاجزة عن خوض سياسة نشطة في الخارج رغم نجاح العمليات العسكرية في الجزائر واليونان واسبانيا. حيث نظر اليها الفرنسيون على انها انتصارات بسيطة. كذلك نظرة الى الوفاق الانجلو فرنسي على انه من المآخذ التي تؤخذ على الحكومة اذ أظهر فرنسا وكأنها تسير في ركاب السياسة الانجليزية. بينما كانت اوربا كلها تحت اقدام نابليون وبدلا من ان تملي فرنسا ارادتها تخلت عن مواقع حيوية لها في بلجيكــا، وفي الشرق الاوسط. واصبحت اهداف فرنسا على عهد ملكيــة يوليو محددة.

وبدأ الشعراء يهاجمون الحكومة وكان من أشهرهم فيكتور هيجو هذا الرجل الذي كان يوما ما ممن أيدوا بقوة ثورة يوليو ونظم قصيدة رائعة فيها وآزر ملكية يوليو. بل وكان نجم مجلس الملك الادبي. وتولى رئاسة الاكاديمية الفرنسية واصبح عضوا في مجلس النواب ١٨٤٥ م. وكان يشن حملات شعواء من أجل ابطال قوانين النفي حتى يسمح للويس بونابرت ابن أخ الامبراطور بونابرت بالعودة الى فرنسا. وكانت لمنظومة فيكتور هوجو في انتصارات نابليون من أهم العوامل التي رفعت من الروح البونابرتية وانست الشعب المآسي التي جلبها نابليون على فرنسا وان كان الكثيرون قد أوجدوا المبرر لذلك الوضع بان الاوتوقراطيات هي المسئولة عن تلك النكبة ليس نابليون حتى لقد أصبحت امبراطورية نابليون مظهرا من مظاهر الديمقراطية.

ومما زاد في نمو البونابرتية ان جثمان نابليون نقل الى الانفاليد وشاعت بين الناس قصائد ومقالات تتغنى بمجد فرنسا في عهد نابليون. والدعوة الى العودة الى الامبراطورية.

أنصار ملكية البوربون:

من المؤكد ان انصار الاسرة المالكة الفرنسية السابقة كانوا ايضا يمثلون اكثرية لا يستهان بها في داخل فرنسا. بل انهم كانوا دون شك اوفر عددا من أسرة اورليان الحاكمة. وتركزت الاكثرية البوربونية في الريف الفرنسي بالذات. حتى انهم نظروا للويس فيليب على انه مغتصب للعرش من أسرة البوربون. ورأوا أن العرش كان لا بد ان يؤول الى انجال لويس الثامن عشر.

الكنيسة:

رغم ميل واهتمام لويس فيليب بالملكية وتدعيمها فقد كان يحب أيضا العلمانية وكان يثق في أن تطوير الوطن سيأتي من زيادة اهتمامه

بالتعليم وتوجيهه ناحية العلمانية. لذلك فقد سحب البساط من تحت قدم الكنيسة. وكان هذا الموقف من أشد المواقف التي أضعفت من نفوذ الكنيسة ومن كراهيتها للملك. ومن الطريف ان تتقرب الكنيسة في هذه الاثناء من الحزب الجمهوري رغم الاختلاف الايديولوجي الهائل بين الاثنين. وكان هذا التقارب بالطبع على حساب الملك والملكية. وبذلك يكون الملك قد فقد قاعدة لا بأس بها من الشعب كانت تسانده. ومن المعلوم ان الكنيسة كانت تفضل الملكية على الجمهورية.

المثقفون والجمهورية:

ازداد نشاط الجمهوريين وبرز من بينهم شعراء عظام كانوا قادرين دائما على تحريك الجماهير. وكان ابرزهم واكثرهم شعبية الشاعرلامارتين الذي الف كتاب عن «تاريخ الجيرونديين» وكان نشر هذا الكتاب من الاسباب التي الهبت حماس الجماهير وبدأوا يقارنون بينه وبين الشاعر الانجليزي المرموق بيرون. ولعل من العوامل التي زادت من شهرة لامارتين ايضا انشغاله بالسياسة وبالتعليق على الاحداث التي كانت تشغل كل الفرنسيين. فقد استطاع ان يثير الانتباه بالخطب المنمقة والمثيرة التي كثيرا ما كان يلقيها ويدعو لها شباب من مختلف الاحزاب وفي النهاية اعتبره الناس من الدعاة للثورة ولتغيير نظام الحكم القائم.

اما المثقفون، فقد تمتعوا بنفس المكانة التي كانت لدى الجمهوريين وظهر منهم الكثير في مجالات الصحافة والادب والفكر وكانوا يتمتعون بقدرة على الالتقاء بالجماهير ومناقشتهم وكانوا قادرين على تحريكهم وقتما يشاءون. في الوقت الذي لم يكن هناك من ينافسهم او يصارعهم في الشهرة أو المكانة لدى الفرنسيين وبذلك يكون الملك قد وصل الى حالة لا يحسد عليها بالنسبة لشعبه.

مراحل ثورة ١٨٤٨م

لقد سبق لنا توضيح مدى ما وصل اليه البرلمان من فساد في عهد هذه الملكية التي سميت تارة بملكية الطبقات الممتلكة وتارة أخرى بملكية دافعي الضرائب للحصول على حق الانتخاب والنيابة. ومع ان المعارضة ظلت تحدد مطالب الاصلاح النيابي كل عام. فقد تمسك جيوز برفض هذه المطالب دائما، معلنا ان المعارضة انما تبغي مجرد اثارة المشاكل السياسية في حين انها لا تمثل رأي الامة الحقيقي في شيء. فما لبثت المعارضة حتى وجدت ان من العبث الاعتماد على الطرق البرلمانية المشروعة للوصول الى الاصلاح المطلوب ووجدت انه صار لزاما عليها ان تقيم البرهان القاطع على ان الامة انما تشاركها حقيقة الرغبة في الاصلاح.

مآدب الاصلاح أو الندوات المطالبة بالاصلاح:

أعدت المعارضةاجتماعات يحضرهاعدد غفيرمن الناس يخطب فيهازعماء المعارضة الذين يطالبون بالاصلاح وتوزع فيها المنشورات وكان الغرض من هذه الحركة الضغط على الملك ووزيره جيزو. ومما هو جدير بالذكر ان تلك المآدب بما حوته من معدين للخطب ومستمعين من الشعب كانوا في مجموعهم من أحزاب المعارضة الموالين في نفس الوقت للملك وكانوا يبغونمن وراءهذه الندواتإجبار الملكوحكومته علىتغيير سياستهم لصالح فئات الشعب وتوسيع قاعدة الانتخاب حتى لا تبقى محتكرة للبورجوازية فقط.

ان قضية توسيع قاعدة الانتخاب كانت قضية كفيلة باثارة المثقفين والصحافة وكانت تعطي للصحافة مادة لا تنضب في الدفاع عن نظرية

التمثيل الشعبي وفي مهاجمة الاخطاء القاتلة التي كانت تتبعها الملكية في سبيل انجاح انصارها في الانتخابات ورغم كل هذا فقد نمت في البرلمان الفرنسي معارضة قوية فصيحة وبليغة في حين لم يكن لدى الملكية ما يعادلها. حتى حيوز نفسه هذا الرجل الكسيح الذي قاوم ما وسعته الدعوة الى توسيع دائرة حق الانتخاب لم يكن بقادر على استيعاب الحجم المطلوب من الجماهير في الانتخابات وكان يتصرف بمنطق ضيق لا يناسب الزمان والاحاسيس والتطور الذي كانت فيه فرنسا آنذاك.

وامتدت المآدب المطالبة بالاصلاح وكثرت الندوات في كل مكان في باريس وشملت على الفور الاحزاب المعارضة والمعادية للملكية فباتت تعقد اجتماعات شبيهة الى حد كبير بهذه المآدب وكثرت ندوات الاصلاح خلال عام ١٨٤٧م على وجه التحديد واخذت شكل استفتاءات غير رسمية اظهرت بوضوح ان الشعب يريد الاصلاح النيابي الحقيقي.

لكن الملكية بدلا من اجابة هذه المطالب بقيت غير مكترثة بما يجري حولها بل ان الملك لم يلبث ان حمل عليهم في خطاب العرش ووصفهم بانهم يدعون الى هياج شعبي وان دافعهم هو العداء الاعمى. واندفع قائلا ان ليس من حق الشعب من الناحية القانونية عقد مثل هذه الاجتماعات على القضاء كي يفصل في مشروعيتها وتقرر أن لهذه الغاية مأدبة كبيرة في باريس يوم ٢٢ فبراير سنة ١٨٤٨م.

عندما حاول الملك أن يفض الاجتماعات التي تعقد مطالبة بالمساواة الكاملة بين المواطنين عن طريق توسيع حق الانتخاب فلا تصبح للبورجوازية تلك المكانة الاحتكارية في السياسة والحكم. تحرك جمهور باريس وكان يقوده زعامات شابة تتمتع بقدرة خطابية فائقة وبدأت المصادمات الدموية في اليوم الذي حدد لنظر قضيتهم أي يوم ٢٢

فبراير وكان ايضا من المنتظر ان يحدث بسبب ذلك اصطدام خطير بين الحكومة والشعب وتوقع الذين راقبوا الحوادث عن كثب قيام الثورة حتى ان سفير انجلترا في باريس قال: «ان الرأي يكاد يتفق بالاجماع على ان هذه الاحوال لا يمكن ان تستمر طويلا. وان اصلاح قانون الانتخاب فهو مطلب الجميع. حتى ان الناخبين والنواب انفسهم. أي حتى الجزء القانوني من البلاد قد انقلبوا الان ضد الحكومة كما ان الحكومة قد خسرت الانتخابات الفرعية. وأصبحت غير قادرة على جمع الحرس الاهلي. وهو الاداة التي تعتمد عليها في تأييد سلطاتها. ومنذ ١٠ فبراير توقع السفير الانجليزي حدوث هذه الاصطدامات الخطيرة بين الحكومة وخصومها واسرع يبلغ دولته بأمر هذه التطورات. حتى أن أحداث الثورة في آخر فبراير لم تكن جديدة مطلقا على انجلترا.

زاد الامر خطورة عندما رفض الملك ان يستمع لنصيحة أسرته التي خشيت من وقوع الكارثة اذ ظل الملك متمسكا بوزيره. فظهر للشعب وعلى حد قول جيزو. إن الاسرة المالكة نفسها قد صارت منقسمة على بعضها بعضا. وفي هذه الظروف أعلن جيزو فجأة انه لا يرفض أية اقتراحات غرضها الاصلاح الحقيقي. لكن هذا التصريح لم يشف غليل المعارضة وقابلته باعتدال كبير جدا.

وفي ١٩ فبراير وصل الفريقان الى حل بخصوص المآدبة المنتظرة على أساس أن تعقد المعارضة الاجتماع في اليوم المحدد له حتى اذا حضر البوليس انفض المجتمعون في سلام. وقدمت القضية للمحاكم للفصل فيها. وكان الغرض من هذا الاتفاق تجنب حدوث الثورة ويشبه ذلك ما فعله الملك شارل العاشر عندما سحب المراسيم الاربعة المعروفة بمراسيم يوليو في سنة ١٨٣٠ م. ولكن في كلا الحالين جاء هذا الاجراء الحكومي

متأخرا. لان الشعب الباريسي كان قد بدأ يتحرك للثورة فعلا. وبأساليبه المعتادة وهي: -

- مظاهرات وشغب.
- اقامة المتاريس في الشوارع.

استمرار في عقد المآدب المطالبة بالاصلاح. وكان يتم كل هذا رغم أنوف رجال المعارضة الهادئة في البرلمان الفرنسي.

وفي ٢٢ فبراير وقعت المشاغبات والمصادمات الدموية وحدث ايضا العديد من حالات النهب والتخريب وزادت الحالة خطورة في اليوم التالي حيث رفض الحرس الاهلي. وكان قد أمكن جمع بعض قواته من تفريق الثوار. وراح الحرس نفسه بدلا من ذلك ينادي بسقوط حكومة جيزو ويهتف ايضا بحياة الاصلاح النيابي. وهنا اضطر جيزو أن يعلن في مجلس النواب استقالته وحكومته.

قابل الشعب سقوط الوزارة بالتهليل والحماس وارتفعت على الفور اسعار الاوراق المالية. وأزيل الكثير من المتاريس في شوراع باريس. وبدأت اضاءة بعض أحياء من باريس وأقيمت الزينات وتصور بعض الناس ان الامور قد هدأت عندما اوكل الى كلا من تيير وأديلون بارو تشكيل الوزارة الجديدة.

لكنه سرعان ما تبدل الحال عندما أراد المتظاهرون اضاءة مبنى وزارة الخارجية فمنعهم رجال البوليس وبدأت المصادمات بين الطرفين وضاع ضحيتها أكثر من خمسين قتيلا. وهنا حمل المتظاهرون القتلى وسط المشاعل وطافوا بها كل شوارع العاصمة. ومن جديد التهب حماس أهل باريس وأعيد بناء المتاريس. وبدلا من المناداة بالاصلاح صارت

الجماهير تطالب بالانتقام من الملكية وتنادي بالجمهورية.

وفي ٢٤ فبراير طالبت الاسرة المالكة من لويس فيليب ان يتنازل عن العرش وبعد الحاح شديد ومعارضة من الملك قبل نصيحة أسرته وتنازل عن العرش. وفي نفس الوقت طلب تيير من الجيش المرابط في العاصمة بالخروج من العاصمة كي يعيد عن مسرح الثورة ويبقى محتفظا بنظامه العسكري وقبل الجيش كارها تنفيذ هذه الاوامر. وكان الجيش مستعدا في الحقيقة للدفاع عن العرش وعن النظام الملكي كله لكنه كان مضطرا للخروج بناء على طلب ممثل الحكومة ورئيس وزرائها. وهنا يصدق قول المؤرخين بأن رئيس الوزراء تيير كان من العوامل التي انجحت ثورة ١٨٤٨ م.

تألفت الوزارة الجديدة بعد تنازل الملك لحفيده الكونت دي باري عن العرش واتخذت الوزارة اوتيل دي فيل مقرا لها. وكان اعضاؤها في غالبيتهم من الجمهوريين فكان مثلا (لامارتن - رولان - لويس بلان) وعند الانتهاء من تشكيل الوزارة أعلن لامارتين الجمهورية في نفس الليلة اي مساء ٢٤ فبراير ١٨٤٨ م.

استمرت الاضطرابات في العاصمة الفرنسية مدة ثلاثة أيام وكادت الامور ان تتطور لولا تدخل لامارتين نفسه حيث نزل الى الشوارع ومعه الحرس الاهلي لاخماد كل محاولات الفوضى واستطاع اعادة الهدوء والنظام وبدأت الامور تأخذ تدريجيا شكل الاستقرار وأعلن لامارتين في ٢٨ فبراير قوله الشهير طويت صفحة ملكية يوليو. ملكية البورجوازية والطبقة المتملكة. تلك التي استطاع اصحابها امتلاك حقوق الانتخاب والنيابة معا لتبدأ عهد جديد للقاعدة الشعبية فيه الحرية والمساواة في الانتخاب.

خلاصة الموقف في فرنسا وفي أوربا

تجمعت كل أسباب زوال هذه الملكية. وكلها أسباب ترتد في اصولها إلى رغبة هذه الملكية في تعزيز كيانها. وضمان بقائها. وهي التي اعتبرها اصحاب الحكم في أوربا ملكية دخيلة. احتلت مكانها بين سائر الملكيات ذات التقاليد العتيقة الموروثة. دون ان يكون لها من هذه التقاليد شيء تستند اليه. ثم هي كذلك التي اعتبرها فريق من الفرنسيين غير شرعية سواء كان هؤلاء من انصار البوربون أو من الجمهوريين أو البونابرتيين.

وكانت رغبتها في البقاء هو السر وراء سياسة الجمود التي اتبعتها في تدبير شئون الحكم الداخلي. وفي توجيه علاقاتها الخارجية ثم تشبثت بهذا الجمود لدرجة انها فقدت في النهاية كل مبرر لوجودها. وفي نظر الفرنسيين كان زوالها امرا لا مفر منه. فقد اصطدمت في الداخل بالرغبة في الاصلاح النيابي. بينما كان التحالف الودي مع انجلترا في علاقاتها الخارجية النكبة التي جرت عليها الكوارث. نظرا لأن الملك تو اراد الاستفادة من هذا التحالف لتعزيز يركز الملكية بين الدول الاوربية ولتنفيذ مشروع الزواج الاسباني. وتلك اغراض اعتبرها الجمهوريون والاشتراكيون والشعب الفرنسي في مجموعه، اعتبرها اغراضا شخصية لا هدف لها إلا خدمة مصلحة البيت المالك على حساب مصالح الأمة الفرنسية. حتى ان لامارتين اعلن اثناء اقامته الحكومة المؤقتة شارحا اسباب سقوط ملكية يوليو بأن أولها كان مشروع الزواج الاسباني وآخرها رفض اقامة الاصلاح السياسي.

والطريف ان لامارتين نفسه اعلن ايضا انه سيقيم الدليل على ان سياسة الملك في الزواج الاسباني لم تكن لصالح الوطن وعليه نشر طائفة

من الوثائق السرية التي استطاع العثور عليها في قصر التوليري تؤيد دعواه وقد أساءت كثيرا لسمعة الملك.

وقال المؤرخ العالمي ليبسون ان هذه الثورة تستحيل المرء خصوصا عندما يعقد الانسان مقارنة بينها وبين الثورات السابقة. فالثورة الاولى ١٧٨٩م والتي قامت ضد لويس السادس عشر كانت موجهة ضد الملكية الاستبدادية. والثورة الثانية ١٨٣٠م وضد شارل العاشر وجهت ضد الارستقراطية ذات الامتيازات في حين ان الثورة الثالثة كانت ضد حكومة الطبقة المتوسطة أي ضد البورجوازية.

وبمعنى آخر لقد تأسست المساواة القانونية في سنة ١٧٨٩م. والمساواة الاجتماعية سنة ١٨٣٠م والمساواة السياسية ١٨٤٨م وتحطم سلطان البورجوازية في حكومة فرنسا بفضل انشاء حق الانتخاب العام. وقد اصبحت السلطة السياسية للآن من نصيب الشعب. وكانت ملكية يوليو تفخر بأنها تشغل مركزا وسطا بين الرجعية والثورة بين تطرف الارستقراطية واسراف الديمقراطية. ولكنها وقد اتخذت موضعا غير مستقر في توازنه كان سقوطها من اول الأمر مسألة وقت فقط وحين تعرضت للهجوم عليها من كل جانب وتضافرت كل القوى في البلاد لإلحاق الأذى بها.

لقد كانت البورجوازية هي دعامة هذه الملكية واستندت سلطة هذه الطبقة على أساس قانوني وهو حق الانتخاب ولكن لم يكن لهم اي سلطان ادبي على الشعب. فلم يكن لهم رصيد تاريخي أو أسري كي يساعدهم على تكوين طبقة حاكمة. ثم انهم لما كانوا يمثلون الثورة والغنى والقوة المادية فقد اثاروا ضدهم عداء. أولئك الذين قام في نظرهم النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد على الظلم وانتفاء العدالة. وفي النهاية فقد صار في نهاية الشوط تأييد البورجوازية مبعث ضعف بدلا

من أن تكون سبباً لقوة هذه الملكية.

بالرغم من أن الملك قد اعتمد على البورجوازية وقوى مكانتها في الداخل إلا أن هذه الطبقة لم تقدم له إلا مساعدات طفيفة غير ثابتة. فمع أن مصالح البورجوازية كانت تتطلب استقرار الملكية فقد خيم الخمول والتراضي وعدم المبالاة على أهل هذه الطبقات المتوسطة. فهم قد أرغموا أنفسهم مكرهين على قبول سياسة الحكومة السلمية.

وكما ولت الأحداث فقد كان الأمل الوحيد في تغلب لويس فيليب على الصعوبات التي احاطت بموقفه هو استطاعته ان يصرف ذهن الشعب الفرنسي الى التفكير في موضوعات اخرى وذلك ما فشل فيه الملك فشلا ذريعا. حيث قامت سياسته على قاعدة جوهرية هي المحافظة على السلام في اوربا ومع ان هذا الغرض قد تحقق دون التضحية بمصالح الأمة او دون أن يجلب العار عليها. فان الوصول الى هذه النتيجة اخفق في ارضاء مشاعر رعاياه وأحاسيسهم وكان الملك مكروها من البلاد لأنه بدد آمالها ولم يحقق لها اطماعها. لقد كانت فرنسا في حاجة ملحة مرة أخرى لأن تتطهر بنيران الحرب. حتى يمكن ان تتذوق تعميم السلام مع الشرف.

وأيا كانت نتائج ثورة فبراير ١٨٤٨ م فان اهمها وأخطرها ذلك الصدى الواسع النطاق الذي تردد في بقية اوربا حتى لقد اهتزت هزة كبرى حيث ادت هذه الثورة إلى نشوب ثورات في اجزاء متعددة في أوربا أكثر وأخطر من تلك التي تبعت ثورة ١٨٣٠ م فقد اندلعت الثورات في النمسا والمجر وايطاليا والمانيا ومن هنا جاءت الأهمية الكبرى لثورة ١٨٤٨ م.

اعلان الجمهورية الثانية

في الحين الذي أخذ لويس فيليب يتوارى فيه عن أنظار فرنسا بدأ لويس بونابرت يظهر على المسرح. وقد صار الآن رجلا في الأربعين من عمره شخصية غامضة مستبيحة بلا ضمير أو وازع وجداني يخاله من يراه أثمل. وينطق الفرنسية بلهجة غريبة. ولكنه اذا وجد بعد قليل ان الفرصة غير ملائمة انسحب إلى انجلترا بعد أن اعلن وجوده في مهارة ودهاء. وأخذ يرتقب استدعاءه إلى فرنسا.

وللمرة الثانية قررت ثورة تنشب في باريس مصير فرنسا ولكنها في هذه المرة كانت ثورة عجز أشياع الحرية عن السيطرة عليها أو توجيهها فأعلنت الجمهورية تحت ضغط النظام العنيف، وفي خلال فترة انتظار دعوة جمعية تأسيسية. ألفت حكومة مؤقتة وقتية اختير أعضاؤها في مكاتب جريدتين احداهما اشتراكية واسمها لاناشونال - والثانية راديكالية واسمها لا ريفورم وقد رعيا لإدارة شئون البلاد وواجهت هذه الهيئة الحكومة من رجال قليلي الخبرة بالحكم شديدي التباين في الآراء - واجهت هذه الحكومة الوقتية موقفا عسيرا وصعوبات كبيرة. فقد كانت مدينة باريس في حالة هياج مصحوب بالطرب والنشوة. فنهض البعض يطالب بمشروعات هائلة من التنظيم الاجتماعي والبعض الآخر يرفع عقيرته بعنف واصرار يطالب باشهار الحرب في اللحظة والتو على عواهل اوربا المستبدين.

وللحقيقة فان من حسنات لامارتين الذي كان احد الوزراء البارزين في هذه الحكومة انه ابى ابدال الراية الثلاثية (الثورة) بالراية الحمراء (راية الحرب) وبدلا من إعلان حروب صليبية محفوفة بالمخاطر. اكتفى باصدار اعلان يشيد فيه بالمبادىء الحرة وكبح جماح الثورة الاجتماعية بوعد جريء. ولكنه وعد جر على البلاد فيما بعد

النكبات والخطوب. وهو واجب الحكومة في تدبير العمل للجميع وانشاء مصانع قومية لتخفيف ضائقة المتعطلين.

وقرر انتخاب الجمعية التأسيسية بالانتخاب العام وقد كشفت نتيجته عن حقيقة لو أن لويس فيليب ووزراؤه كانوا قد حذروا فلربما كانت الملكية قد انقذت. ذلك انه في قطر يتألف سواء سكانه من ملاك فلاحين. يأتي عادة الانتخاب العام بنتائج تميل إلى المبادىء المحافظة. لا المبادىء الراديكالية. كما أن حصر دائرة الانتخاب في مائتي ألف ناخب ينتمون إلى الطبقة الميسرة الحال لم يضمن ولاء الأمة للملكية في البرلمان. أو يشيع الثقة في البلاد. بل كان يشجع على فساد الذمم. ويثير الحسد والمشاحنات. ويميت الحماس في الصدور. أما حق الانتخاب العام فلعله كان كنزا للملكية جليل القيمة فانه عند تطبيقه في فرنسا لأول مرة عقب ثورة فبراير هذه. وكان عدد الأصوات الملقاة في صناديق الانتخاب اكبر ما سجل في الانتخابات الفرنسية إلى ذلك الحين. انتخبت جمعية وطنية يتألف سوادها من اعضاء بورجوازيين. وكان عدد الجمهوريين فيهم واحد إلى ثمانية (١٠٨).

ويبين هذا البرلمان الذي كان اول برلمان انتخاب في فرنسا وفق نظام الانتخاب العام. يبين تعيينا واقيا لروح الريف ونزعاته المحافظة ولذا كانت مسألة قمع خطر الشيوعيين في باريس امر حياة أو موت بالنسبة لأعضائه المحافظي النزعة فيه. ويمكن تبين حرج مركزهم ودقته رغم احرازهم اغلبية اصوات الدوائر الانتخابية الريفية وثقتها. كما حدث في ١٥ مايو عندما اقتحم الغوغاء دار الجمعية التأسيسية وطلبوا اليها ان تحل نفسها وتشهر الحرب على ملوك اوربا. ولكن انقذ الموقف البالغ الخطر ظهور الحرس الأهلي في الوقت المناسب وسلوكه مسلكا حميدا.

وفي شهر يونيو احتدم نضال هائل وعنيف مر المذاق أياما اربعة بين الجند النظاميين. والحرس الأهلي تحت قيادة الجنرال كامينياك وبين العمال المتعطلين الذين كانوا بلا قواد أو زعماء خلال هذا النضال الذي يبدو انهم لم يكونوا يقصدونه. ولقد كلف نصر الحكومة فيه ضياع عشرة آلاف من الأنفس. ولما كان سواد الأمة الفرنسية يهللون لانتصار الحكومة وهللوا اذ ادركوا عظم الخطر الذي جابهته وطالبوا القابضين على زمام الأمور بأن يحكموا في حزم حتى لا يجبر التنين الأحمر على رفع رأسه مرة ثانية.

وفي وسط هذا القلق اخرجت الجمعية التأسيسية دستورا يجنح الى التضارب والتعقيد. ويقف في سبيل أي تغيير حيث أنشأ نظاما للجمهورية الجديدة يقوم على مجلس نيابي واحد ورئيس للجمهورية يتنافس كلاهما في الاستئثار بالسلطة المطلقة. وينتخب كل منهما بالانتخاب العام. وظاهر ان ذلك الدستور وضع على غرار دستور الولايات المتحدة. ولكن نسي واضعوه انه على حين تحد حقوق ولايات الاتحاد من سلطات رئيس الجمهورية في امريكا. فان رئيس الجمهورية الفرنسية الجديدة الذي حددت مدة رئاسته بأربع سنين، على ألا يعاد انتخابه، سيكون سيد ادارة بيروقراطية تتدخل في شئون كل مدينة وكل قرية في فرنسا.

وفي الاستفتاء الشعبي الذي عقد في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٤٨م لانتخاب رئيس الجمهورية. نال لويس بونابرت اكبر عدد من أصوات الناخبين. فقدوصل عدد ناخبيه اكثر من أربعة ملايين صوت على ما أحرزه منافساه في الانتخابات. وكانا: كافينياك مخلص المجتمع الفرنسي من الثوار الحمر. ولامارتين خطيب الشعب لجانه رغم التسعة والثلاثين عاما التي قضاها لويس في منفاه. كان اسم بونابرت في ذاته كافيا

لتجنيب الفرنسيين في انتخابه. فقد كان ذلك الاسم يعـد في كل بيت وفي ارجاء فرنسا رمزا للنظام والقوة والمجد.

ومع ذلك فلم يكن لويس بونابرت رئيسا طليقا فقد واجه مجلساً نيابياً انتخب حديثا. ذو طابع محافظ. مستعد لإعادة الملكية اذا ما اتفق اشياع آل بوربون واشياع آل اورليان على حل لما بينهما من خلاف. مجلس نيابي لم يكن للويس فيه انصار شخصيون. أو يستطيع إن ينتظر منهم تأييدا مخلصا. فاضطر لويس رغم ميوله الحرة الوطنية ان يعيش رغبات العناصر المحافظة وان يتنكر لماضيه لكاريوناري قديم. فبعث بعون إلى البابا ضد الجمهورية التي اقيمت في روما مثلا.

ولهذا كان الانقلاب الحكومي الذي احدثه لويس في ٢ ديسمبر ١٨٥١م ضربة ضربها للظفر بالحرية وبالسلطان وقد رسم خطة لهذا الانقلاب جمعت اقصى درجات المكر والقوة والاحتيال. ناقضا بذلك يمينه الدستورية ومنتهكا حرمة الدستور ووضع في السجون عددا كبيرا من السياسيين وكبار رجال الجيش.. وضرب بالرصاص المتظاهرين في شوارع باريس ضد هذا الانقلاب وأصيب منهم نحو ألف ومائتي مواطن بريء وحل مجلس النواب وسجن بعض اعضائه. وفرق البعض الآخر وذلك كي يجعل نفسه سيد فرنسا وكانت نتيجة هذا الانقلاب ان مدت رئاسته إلى عشر سنين.

ولكن من العجيب انه رغم ان الانقلاب اثار استنكار فيكتور هيجو. فان لويس لم يبـد للفرنسيين كمستبد. بل بدا في اعينهم عدوا للاستبداد قاضيا عليه أفلم يحل مجلسا سياسيا كان اعضاؤه قد قرروا لأنفسهم مرتبات وحرموا ثلاثة ملايين ناخب من حق الانتخاب بمقتضى قانـون انتخابي اجازوه قبيل الانقلاب ولو أنه يحتمل انهم لم يكونوا حينئذ يدركون جميع عواقبه بهذا لاح الرئيس للناس وقتئذ انه على

حق فيما فعل. ولقد قال برجلي السياسي الفرنسي. ان الأمة تنال الحكومة التي تؤثرها. والطبقة البورجوازية تنال الحكومة التي تستأهلها. وأعلن لوزير مملكة سردينيا قوله: «والآن اذا صار في استطاعتي ان افعل ما أشاء فسأفعل شيئاً لإيطاليا».

وبدأت كذلك صفحة جديدة تكتب في تاريخ اوربا. صفحة تمتاز بانتصار القومية بمثاليتها الرائعة. وروحها الوطنية المنظمة. ومصالحها السياسية القومية. كما تمتاز ايضا بأهوائها العمياء. وجيوشها القوية وحروبها المجيدة وتهديدها الدائم للسلام والتعاون الدولي. وفي المراحل الاولى لهذه الحركة العظمى من حركات الروح الانسانية التي جلبت معها اخطاراً جديدة في اوربا. لعب فيها لويس بونابرت دورا فاصلا. فإنه بعد ان شن الهجوم على روح الرجعية في اوربا. هذه الروح التي كانت تبدو في ابشع الوانها في روسيا بنوع خاص. أمكن لهذا المدبر لجريمة ديسمبر ان ينجز اكثر من نصف العمل الذي انتج في النهاية اتحاد ايطاليا وكسب لها ايضا حريتها.

أما تفصيل ذلك سياسيا فهو:

كانت أول وزارة تألفت عقب اعلان الجمهورية هي وزارة لامارتين المؤقتة. وقد حوت هذه الوزارة عناصر تنتمي إلى الاشتراكية والجمهورية وقلة قليلة من المحافظين الأكثر ميلا إلى الاشتراكية ولكن كان عيبها الوحيد ان هذه العناصر وان كانت في جلها تريد صالح فرنسا وتقدمها. فقد كانت عناصر غير متجانسة أيديولوجيا ولهذا استحال أن يتفقوا فيما بينهم على من يتولى منصب رئيس الجمهورية.

ولكنهم استطاعوا ان يشكلوا جمعية تأسيسية مستندين على مبدأ الاقتراع العام. وتم ذلك في شهر مايو من عام ١٨٤٨م.

كانت المهمة الأولى لهذه الجمعية وضع دستور جديد للبلاد يتناسب

والجو الجمهوري الجديد. وتمت الانتخابات لتشكيل الجمعية التأسيسية ولكن المفاجأة الكبرى التي اسفرت عنها عملية الانتخاب هي تلك العناصر المحافظة التي حظيت بأغلبية الأصوات المنتخبة. ولم تنل العناصر التقدمية الراديكالية تلك والجمهورية اية اغلبية تذكر.

وتولت الجمعية التأسيسية باكورة عملها بوضع دستور وكان الجو العام في فرنسا ملتهباً ومتناقضاً. اذ تضاربت الدعوات ولكن اغلبها كان ينادي بضرورة القيام بثورة اجتماعية وإدارية تغير الاوضاع الاقتصادية في البلد وتقيم الاصلاح الذي تأمله جماهير فرنسا. وعلى النطاق الخارجي كانت أعلى الاصوات تنادي بمحاربة الملوك والأباطرة المستبدين في اوربا. كما تطالب بالاستمرار في دور فرنسا النضالي في مساعدة الشعوب الراغبة في التحرر من ملوكها وأباطرتها الطغاة. والحث على ان هذا العمل هو واجب ثوري على البلاد ان لا تتخلى عنه. وأن الشعوب الضعيفة تضع كل آمالها على فرنسا القائدة في هذا المضمار.

بعد نجاح ثورة ١٨٤٨ م قامت حركة بعث ايطاليا وتمت الخطوات الاولى لهذه الوحدة القومية عمليا على يد غاربيا لدى وماتزيني وكذلك قامت ثورات في النمسا ضد امبراطورها ينادي بانفصال كل قومية على حدة فثارت بلجيكا وغيرها من البلدان التابعة للنمسا. كذلك قامت المحاولات الاولى للوحدة الألمانية التي تمت متأخرا على يد بسمارك ثم تأسست بعد ذلك الامبراطورية الالمانية وحركات البعث القومي التي انتشرت في العالم وبالذات في اوربا بعد نجاح الثورة الامريكية.. كل هذه الدعوات لإدخال فرنسا مرة اخرى في الأحداث الاوربية نظر اليها لامارتين نظرة محافظة جدا اذ رأى فيها مخاطرة عظيمة وتعريضا لفرنسا لخوض حرب متسعة النطاق غير معروفة النتائج وثقيلة على الشعب وبالذات في تلك المرحلة وقد رأى ان افضل اسلوب لفرنسا هو عدم التورط مطلقا في مشاكل اوربا رسميا.

واذا كان لامارتين قد آمن بعدم إقحام فرنسا عمليا في الخارج .فلم يكن لديه الجرأة التي يعلن بها عن رأيه هذا أمام الجماهير المتعطشة لإعادة المجد الدولي واكتفى بأن اصدر اعلانا عاطفيا يمجد فيه الحرية والتحرر من قيود الاستبداد خارجيا اما داخليا فقد وعد الشعب بأنه سيتولى مسئوليته تجاه تدبير مجالات للعمل لكل فرد قادر عليه ومحتاج له. وشرع في انشاء المصانع القومية وان كان وللإنصاف اختراق الدولة مجال المصانع القومية كان كارثة كبرى لم تستطع الحكومة تجنبها حيث شرعت في تطبيق هذا النظام الاقتصادي دون دراسة واقعية وكافية.

عندما أعلنت الحكومة قيامها بهذا الصرم الاقتصادي الهائل كانت في الواقع تبغي امتصاص غضب العمال ومحاولة ايضا لاجتذابهم خاصة وان لويس بلان كان قد سيطر عليهم بشكل اصبحت معه الحكومة مضطرة لخوض هذه التجربة متناسية تماما سلبياتها.

كان الخطأ الاول الذي وقعت فيه الحكومة هو اسنادها مهمة الاشراف على مشروع المصانع القومية لشخصية معادية للإشراكية ولويس بلان نفسه وأعني بها شخصية اميل توماس.

وكان الخطأ الثاني الذي وقعت فيه الحكومة هو عدم فهمها للفرق بين المصانع التعاونية التي هدف اليها لويس بلان وبين المصانع القومية التي اعدتها الحكومة وشرعت في تنفيذها.

أما الخطأ الثالث فانحصر في السرعة التي تم بها هذا العمل واعلان فتح باب قبول العمال حيث فتحت ابواب المصانع على مصراعيها امام وفود العمال التي جاءت من كل فج عميق وبالذات من خارج باريس العاصمة حتى وصلت العمال من احدى وعشرين الفا في أول العام الى مائة الف عامل في نهاية العام. واحتارت الحكومة ولم تستطع بالطبع توفير عمل مناسب واقتصادي ومنتج لكل عامل خاصة وان المصانع

كانت قد بقيت على حالتها القديمة وكان على كل مصنع اذن ان يستوعب الاف من العمال فوق الاعداد التي لديه ليقوم بنفس العمل السابق وهذا معناه ارتفاع في سعر تكلفة المنتجات لاضطرار المصنع دفع اجور زيادة. وهذا في حد ذاته عمل غير اقتصادي.

أما الخطأ الأخير فكان لا مفر من الوقوع فيه. اذ ترتب على الأخطاء السابقة وأعني به ان العدد الكبير من العمال الذي تدفق على المصانع لم يتمكن اميل توماس من ايجاد فرص عمل امامهم وأجبر على اعطائهم مرتبات هزيلة فقط لشراء سكوتهم كي يتمكن من توفير حل آخر.

وفي النهاية سارت الدعوة الاشتراكية التي كان لويس يهدف لإقامتها تسير في اتجاه معاكس تماما مع ما شرعت في اقامته الحكومة بالفعل وهو المصانع القومية. وشعرت الحكومة بعد فترة وجيزة جدا من بداية المشروع بأن هذه المصانع تكبد الخزانة اموالا طائلة دون نتيجة ما بالفعل. وان المشكلة استفحلت نظرا لأن المشروع مختل من اساسه. ولا شك ان النظرة التي قامت عليها تلك المصانع كانت خيالية في بعض جوانبها.

وفي وسط هذا الجو المشحون اتهمت العناصر الاشتراكية الحكومة بأنها هي المسئولة عن ذلك الفشل. وأن حكومة من ذلك النوع الذي تسيطر عليه البورجوازية لا يصلح لإنجاح مثل هذا المشروع الاشتراكي. وعلى هذا شرعت العناصر الاشتراكية تعمل سرا وعلانية لاسقاط الحكومة ولإسقاط الجمعية التأسيسية. فبينما كانت الحكومة المؤقتة تجري تحقيقا في اسباب تلك النكسة الاقتصادية ولكنه تحقيق كان مليئا بجوانب التحيز الغاضب ضد الاشتراكية وضد العناصر المنادية والمؤيدة لها.

. وللإنصاف فان المشروعين سواء الذي تبناه لويس بلان أو الذي

اقدمت على تنفيذه الحكومة كانا مشروعين جيدين. لكن السبب في فشلها لا يرجع في جوهرة الى العناصر التي كانت تتألف منها الجمعية التأسيسية والحكومة المؤقتة لكونها عناصر متبدلة فحسب وانما لان الامكانيات الاقتصادية الفرنسية وظروف فرنسا آنذاك لم تكن لتتلاءم مع نظرية اشتراكية عملية كهذه.

حقيقة حدثت نكسة اقتصادية ولكن الاشد منها ان العمال اصبحوا ورقة سياسية يلعب بها الاشتراكيون السياسة. وهذا ما أدى إلى وضع الحكومة في موقف شديد الحرج خاصة وان ميزانية الدولة كانت عاجزة عن دفع مرتبات العمال على ذلك النحو البغيض ليس فقط لدى المسئولين الحكوميين ولكن كذلك بالنسبة للعمال أنفسهم لضآلة ما كانوا يحصلون عليه ولخيبة آمالهم في اعمال مربحة وصناعية رائجة.

كانت الحكومة المؤقتة برئاسة لامارتين حكومة شجاعة تماما عندما أغلقت المصانع القومية وألحقت العمال بالجيش أو بصناعات أخرى حسبما توافرت الأماكن لاستيعابهم وكان من الطبيعي ان يلجأ العمال الى المظاهرات ومهاجمة الحكومة بشدة. وبات الصدام أمراً لا بد منه. خاصة بعد مهاجمة مظاهرة عمالية للجمعية التأسيسية في فرض لويس بلان رئيسا للدولة. واذا كانت قد فشلت المحاولة بالفعل لقوة البوليس الحكومي لكن الصدامات والمذابح والفوضى استمرت أياما في شوارع العاصمة الفرنسية.

أما لماذا تفوقت الحكومة على هذا الكم الهائل من العمال. فمرجع ذلك الى أن الحكومة كانت لديها القوة الرادعة وأعني بها قوة الحرس الأهلي بقيادة كافينياك الجسور كما أن الحكومة كانت قد أخذت على عاتقها مهمة القضاء على الفوضى التي أصبحت تعم البلاد عامة والعاصمة بالذات.

وهنا نتساءل لماذا فشل العمال رغم اعدادهم الغفيرة. حيث كان بالعاصمة وحدها اكثر من مائة الف عامل غاضب وثائر ضد الحكومة المؤقتة فمرجع ذلك الى افتقارهم للقيادة القومية التي توحد صفوفهم وتنظم قوتهم كي يواصلوا المقاومة. ولما استخدمت الحكومة المؤقتة القوة الضاربة للقضاء على الاضطرابات العمالية كانت الضربات التي وجهتها الحكومة قامعة بالفعل.. ضربات ضاع ضحية لها عشرة آلاف عامل في شوارع العاصمة وتكبدت قوات الحكومة خسائر فادحة ولكنها تفوقت. وكان هذا يلقى ترحيبا قويا من الطوائف البورجوازية التي لا تستطيع ممارسة نشاطها الاقتصادي إلا في ظروف يكون الحكم فيها مستتبا.

ومن العناصر التي فرحت ورحبت بموقف الحكومة ضد العمال طبقة ملاك الأراضي من الفلاحين. اذ اعتبروا العمال عناصر مشاغبة لا بد من تأديبها. كذلك خشي الفلاحون من أن تؤول السلطة لهؤلاء العمال وفي هذا خسائر مالية كبيرة لهم. اذ ستشكل خطراً يهدد أوضاعهم التي استكانوا اليها منذ مدة طويلة ولم يعودوا راغبين في النضال من جديد لحمايتها.

والنتيجة أن الحكومة المؤقتة قد خرجت منتصرة في معركتها تلك ضد العمال خاصة بعد نفي زعيمهم لويس بلان الى الخارج وظل هناك من ١٨٤٩ م وحتى ١٨٧١ م. لكن هذه الحركة العمالية الكبرى قد نبهت الحكومة لخطورة هذه القوة ولحجم المشاكل التي تعيش فيها والتي يجب حلها ان عاجلا أو آجلا لحماية الدولة ولإقامة الإصلاح المرجو لرفع مستواهم الذي اخذ يتردى منذ عام ١٨٣٠ م وحتى الآن (١٨٤٨)م.

بعد استقرار الامور واعادة الهدوء للعاصمة بات على الجمعية التأسيسية أن تنظر في موضوع الدستور وتم وضعه وأصدرت بالفعل منشورا بحقوق الانسان. لكن شتان بين المنشور الذي اصدره ثوار

١٧٩٨ م وبين هذا المنشور الهزيل.. وكذلك اقدمت الجمعية على إقرار مبدأ الانتخاب العام للبالغين من الرجال وكان مطلب الكثير من أبناء الأمة الفرنسية وكان أول مطالب ثوار سنة ١٨٤٨م. كذلك اتفق الجميع رغم تباين مبادئهم على ان النظام الجمهوري هو خير نظام لفرنسا في تلك المرحلة الحاسمة من تاريخها النضالي.

وكانت أهم الامور التي اتفقت عليها الجمعية التأسيسية الآتي:

أولا - سيادة الشعب.
ثانيا - اشتراك الشعب عن طريق الانتخاب لرئيس الجمهورية.
ثالثا - انشاء جمعية تشريعية بالاقتراع العام.
رابعا - تطبيق مبدأ فصل السلطات خاصة السلطتين التشريعية والسلطة التنفيذية.

وفي النهاية استقر الرأي على اجراء انتخابات عامة لاختيار رئيس الجمهورية. وتم الاتفاق ايضا على ان يكون هناك مجلس نيابي واحد ينتخب ايضا بالاقتراع العام. وللأمانة فان هذا النظام قد خلق منافسة حادة كما سبق الإشارة بين رئيس الجمهورية وأعضاء المجلس النيابي حول السلطة في البلاد.

اختيار رئيس الجمهورية

كان هناك شخصيات أربع دارت حولها الآراء:

١ - لامارتين.
٢ - ليدرو رولان.
٣ - كافينياك.
٤ - لويس نابليون.

لامارتين:

فهو ابن الارستقراطية نشأ في ظل هذا النمط الاسري وان كان قد اكتشفت عيوبه في نفس الوقت. ذو شخصية مرموقة في المجال السياسي والادبي وهو من الشعراء البارزين وعضوا في الاكاديمية الفرنسية. كان من ابرز معارضي ملكية أورليان وكان نموذجا للمعارض الراديكالي. ثم انه كان مسئولا عن ادارة سياسة فرنسا الخارجية عندما اعلنت الجمهورية الثانية. وكان قد خلط بين مكانته الرفيعة كأديب والقدرة على كسب اصوات الجماهير. وكانت فرحته محدودة للغاية لتحقيق هدفه في الوصول الى منصب رئيس الجمهورية.

ليدرو رولان:

كذلك كانت فرصة ليدرو رولان الراديكالي محدودة مثل لامارتين.

كافينياك:

أما كافينياك رجل البوليس القدير فقد كانت فرصته اوسع حيث كان قد كسب الى جانب البورجوازية النشطة ضربه الحركة العمالية. ولكن لم يكن بمقدوره الحصول على الاصوات التي طمع فيها.

لويس بونابرت:

فهو ابن لويس بونابرت وابن شقيق حلم فرنسا العظيم نابليون الاول الذي عين شقيقه وابن لويس بونابرت الطامع في السلطة هذا. عينه في هولندة. أقام هذا الرجل في بقاع عديدة من أوربا. اذ أقام فترة في ايطاليا وبافاريا. ثم سويسرا ولندن. وكان طموحا

مثل عمه متعلقا بدور اسرته في خدمة العلم الفرنسي.

حاول اثناء وجوده بالمنفى ان يحرك الفرنسيين مرتين الاولى عام ١٨٣٦م والثانية كانت عام ١٨٤٠م ضد ملكية يوليو لكن المحاولتين باءتا بالفشل. فعاد واستقر به الحال في لندن وهناك كان يرقب الاحداث. وعندما نجحت ثورة فبراير عاد الى الوطن معتمدا على الحزب النابوليوني ونجح كنائب للمجلس النيابي. وكانت شعبيته داخل المجلس اقل بكثير من شعبيته في انحاء فرنسا وجاءت نتيجة الانتخاب تؤكد هذا المعنى. حيث ان الشعب كان متعطشا لعودة الماضي بأمجاده على يد ابن لأسرة نابليون العظيم.

واجتاز الاغلبية بفارق اكثر من اربعة ملايين صوت عن منافسيه في ديسمبر من عام ١٨٤٨م وكانت الامال تحيط به من كل جانب كي يلحق بانجلترا في مجال التفوق الاستعماري والعسكري والاقتصادي.

كانت خطة لويس نابوليون تنحصر في ان يكون رئيسا حاكما للجمهورية الفرنسية وان يكون لديه القدرة على تصريف اموره دون تعارض او تداخل من قبل المجلس النيابي وان كان في نفس الوقت لا يرفض بقاء هذا المجلس ليكمل الشكل الديمقراطي.. وكان ايضا لا يتورع عن ضرب القوى التي ستعرقل خطته السياسية تلك.

كانت أولى القوى المناهضة لهذه السلطة الفردية التي جنح اليها لويس هي قوة التيار الاشتراكي. وأراد لويس ضرب هذا التيار بشدة وبعنف وبطريقة غير مباشرة ايضا. وبمعنى آخر اراد ضربه بالقوى التي تكره هذا التيار ايضا. وكانت الكنيسة

والمجلس النيـابي. ومن هنـا تحالـف مـع المجلس النيـابي لضرب الاشتراكيـة والاشتراكيين وتحالـف مـع الكنيسة لضرب التيـار اليساري بكل اجنحته.

وبدأ بضرب العمال في المدن حيث حذف من قوائم الانتخاب اعدادا كبيرة بحجة انهم لم يقيموا في المدينة اكثر من ثلاث سنوات واستولى الفلاحون اذن على اصوات تلك المدن دون العمال.

أما مكمن الخطر الذي كان يخشاه بشدة لويس فكان من طبقة المثقفين والصحفيين حيث كانوا يراقبون جريه نحو الديكتاتورية وكانوا ينتقدون مسلكه هذا بشدة وفي علانية كاملة. أما انصار الاسرتين الملكيتين السابقتين فكانا ضعاف ومكروهين من الشعب ولذلك لم يحاول الانتقام منهم.

خلال عام واحد كانت اليد العليا في البلاد هي يد لويس بونابرت ولم يعد للمجلس النيابي بالفعل أي سلطات تذكر. بل انه استخدم هذا المجلس لتنفيذ مخططاته. حتى اصبح الاستغناء عنه لا يشكل اية مشكلة حتى امام الجماهير. ولذلك اقدم في عام ١٨٥١م الى الغائه والتخلص من رجاله دون مقاومة شعبية.

لم يكتف لويس بهذا الموقف فقط بل انه استطاع ان يعد دستورا جديدا واصبحت بمقتضاه السلطات التشريعية والتنفيذية تحت سيطرته واستطاع بالفعل ان يمد مدة رئاسته عشر سنوات وتغير الشكل الدستوري والنيابي والسياسي لفرنسا في ديسمبر عام ١٨٥٢م عنـدمـا نصب نفسه ديكتـاتورا ولقب بـاسم نـابوليون الثالث. وتم هذا الانقلاب الخطير دون اراقة للدماء وكان انقلابا ابيضا بالفعل.

واستمرت هذه الامبراطورية الثانية (بعد امبراطورية نابليون

الاولى) من عام ١٨٥٢م حتى يناير سنة ١٨٧٠م حين اقام حكومة جديدة عرفت باسم الامبراطورية المتحررة.

وكان لا بد ان يسيطر نابوليون الثالث على الثقافة والتعليم في فرنسا كي تكون مهيئة لقبول النظام ولهذا وضع الجهاز التعليمي كله وبالذات الجامعة تحت اشراف وزير التعليم وألغي تدريس التاريخ والفلسفة في مدارس المعلمين. وركز على التعليم الديني.

اما الصحافة فقد لاقت أقسى ألوان الاغلاق والمصادرة ولم يعد قابل للاستمرار سوى الصحافة المؤيدة لسياسته المغمضة العين عن اخطائه الداخلية منها والخارجية ايضا. واغرق الصحافة من حروب فرنسا حرب القرم والحرب الايطالية والحرب الشامية.

رغم كل هذه الايادي الحديدية التي حكم بها نابوليون الثالث فقد قويت المعارضة ضده وبالذات في اواخر حكمه وكان على رأس المعارضين طبقة المثقفين والعمال. وكذلك بعض الصحف النظيفة وبدأ الشعراء والسياسيين البارزين أمثال:

- فيكتور هوجو.
- جول - فافر.
- تيير.
- ميشيليه.
- لويس بلان.
- رنان.

جورج صاند وعشرات من رجال الصحافة البارزين يشكلون اعداء له شخصيا ولنظامه السياسي كله.

المعارضة:

١ - كانت مساعدات نابوليون الثالث في الحرب الايطالية من أسباب نجاح الوحدة الايطالية اثارت ثائرة الكنيسة الكاثوليكية ضده لانها مكنت ملك ايطاليا من السيطرة على الولايات البابوية وبذلك يكون نابوليون الثالث قد اثار ضده الكنيسة بعد ان كانت احدى القوى المؤيده له في أوائل عهده.

٢ - المثقفون والاحرار الذين حنقوا عليه لدفاعه القديم عن الكنيسة واعتبروا هذا الموقف دفاعاً عن التراث الرجعي بالاضافة الى كراهيتهم لموقفه لحملته التي وجهها نحو المكسيك ليضع شقيق الامبراطور النمساوي على عرش المكسيك بواسطة القوات الفرنسية. فكانت النتيجة أن لقي مكسيمليان هذا حتفه على يد الثوار وهزمت القوات الفرنسية.

٣ - معارضة البورجوازية التجارية التي حملته مسئولية الاضرار الكبيرة التي حلت بها نتيجة لأهدافه على عقد محالفة تجارية مع بريطانيا رغم معارضة الرأي العام. خاصة وأن هذه المعاهدة قد أفادت بريطانيا اقتصاديا وأضرت بمصالح فرنسا التجارية.

٤ - بالرغم من اقدامه على ادخال بعض التعديلات على النظام النيابي في عام ١٨٧٠م الا ان هذا الجهاز نفسه كان قد فقد كل ثقة في اخلاصه للتعاون معه من جهة ولان هذه الاصلاحات قد أثارت حفيظة انصار الديمقراطية لكونها أقل بكثير مما كانوا يرمون للوصول اليه.

وفي النهاية كانت كل القوى التي استطاع ان يتولى السلطة على اكتافها هي نفس القوى التي انقضت عليه وكرهت التعاون معه.

الجمهورية الثالثة

ثورة مجلس بلدية باريس

استطاعت فرنسا خلال الاعوام التي اعقبت هزيمتها النكراء في الحرب السبعينية ان تشيد لنفسها صرحا سياسيا جديدا. ولقد دب في قلبها سأم شديد من الانتخابات الشعبية والديكتاتوريات والمغامرات الاجنبية. ولما كانت فكرة الجمهورية قد اقترنت على الدوام بالحرب والثورة في عقول وقلوب الفرنسيين فقد كانت القلوب تضطرب عند تشكيل أي دستور يحمل اسم الدكتاتورية أيضا ولذلك وعند اجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في ٨ فبراير سنة ١٨٧١م صوّت ثلثي الاعضاء لصالح الملكية وقد كان عدد اعضاء الجمعية التأسيسية حوالي الستمائة والخمسون في حين ناصر الملكية اكثر من اربعمائة عضو.

والغريب ان تتشكل حكومة جمهورية من انصار الملكية ونستطيع ان نقول انهم كانوا ملكيين ولكن غير قادرين على الافصاح عن هويتهم امام التيار الجمهوري الجارف وسط الجماهير الفرنسية. ومن ثم تألفت هذه الحكومة التي كانت بالفعل تمثل رأي غالبية الامة.. وكان هناك سببا آخر لعدم اعلان الملكية هو الخلاف الذي دب بين انصار البيتين الكبيرين بيت البوربون وبيت الاورليان. كذلك التضرم الذي أصاب اعضاء الهيئة التأسيسية من موقف حفيد الملك شارل العاشر وهو الكونت دي شامبور. موقفه من علم فرنسا. فقد اعلن رفضه لان يكون العلم المثلث رمز الثورة والديمقراطية الفرنسية هو علم الامة الرسمي. ومن ثم كان العداء الشديد للملكية ولانصارها وبات على الحكومة الجديدة الكثيرة الميل للملكية ان لا تصرح مطلقا بهذا الاحساس.

فضلت باريس التمرد والثورة والقتال على الخضوع لانصار الملكية

الذين نمقتهم كل المقت لخطاياهم المزدوجة. وهي نصرتهم للملكية واستسلامهم الصناعي للعدو في حرب السبعين وباتت الجماهير تواقة لحرب ثورية تشنها على الالمان. حرب من الطراز القديم كتلك الحروب التي شنها دانتون وكانوا ايام الثورة الاولى. حيث ان الحرب الاخيرة اديرت على أسوأ منوال. ودخل في روع الجماهير ان حصار مدينة باريس كان من الميسور فكه. لو أن جيش فرنسا كان تحت قيادة باسلة بارعة واعتقدوا ان الجمعية الوطنية التي كانت غالبيتها من المحافظين والفلاحين قد باعت حقوق البلاد للعدو. وأنها أخذت تحبك المؤامرات لاعادة النظام القديم بكل مساوئه وعيوبه ومظالمه.

اغتاظت الجماهير والتهب حماسها عندما شاهدت منظر الجنود الالمان وهم يسيرون في انتصار وزهو في اهم احياء باريس حي الشانزيلزيه وامتلأت القلوب بكل النزعات الثورية. نظام ثوري متطرف. أو نظام اتحادي. أو نظام اشتراكي. أو شيوعي او حتى نظام فوضوي. المهم ان لا يبقى الحال على ما هو عليه.

توافق هذا الوقت مع حالة الحرس الاهلي الذي كان قد تسلح لمقاومة حصار العاصمة وعندما دخل الالمان العاصمة سمح لهم بالاحتفاظ باسلحتهم وسمح لهم ايضا بأن يعسكروا في حي متارتز.. لكن حكومة فرساي بدلا من ان تتعاون مع هؤلاء الجنود ارسلت اليهم كتيبة للاستيلاء على مدافع الثوار. فتمرد الحرس. وأمكنه ان يستميل اليه جنود الكتيبة واسر قائدها. وتم رميه بالرصاص. وهنا قام كومون باريس أي مجلس بلديتها بانشاء حكومة ثورية في ١٨ مارس سنة ١٧٨١م اتخذت من دار البلدية نظرا لها. وبدأت بذلك الدور فتنة رهيبة.

كانت ثورة كومون باريس اسطورة لكونها اول محاولة ثورية حمل

لواءها انصار الطبقة العاملة في فرنسا وكانت افكار انصارها اقرب الميل الى آراء دانتون منها الى آراء لينين بعد ذلك في روسيا. ولكن العيب الوحيد الذي وجه الى هذه الحركة الثورية الكبيرة فقدانها لهدف واحد مشترك. انما كانت رغبات أعضائها متباينة فمنهم من كان يطالب بتحويل فرنسا الى اتحاد تعاهدي يتألف من جمهوريات محلية تقوم في المقاطعات المختلفة. أو تفويض النظام الرأسمالي في جميع اتحاد العالم. وأصبحت هذه الاهداف امنية لانصار الطبقة العاملة الثائرة. راودتهم فقرات طويلة رغم صعوبة تحقيقها.

وألـف السياسي العجوز تيير الحكومة المؤقتة واتخذ من قصر فرساي مقرا لها. ولم يعلن أي شيء بخصوص نوع الدستور المرتقب وان كانت حكومته في شكلها كانت حكومة جمهورية. وكان باكورة عمل هذا السياسي البارع العجوز الهرم هو ضرب ثورة الكومون بلا رحمة ولا هوادة. لقربهم من مائة وثلاثون ألفا من الجنود النظاميين. وحاصر الحي. وأعلن انه لا بد من اعادة فتح باريس وتنظيفها من الفوضويين الذين حرقوها والذين اخرجوا النيران من مقر التوليري ودار البلدية.. وارتكب تيير قطاعات وقساوات بالغة في معاملة الثوار. حتى اخمد الثورة في اسبوع واحد عرف تاريخيا باسم أسبوع الدم وقد استمر من ٢١ مايو حتى ٢٨ مايو سنة ١٨٧١ م.

ومن الغريب أن يعقد تيير معاهدة مع قوات الالمان المحتلة للعاصمة في فرانكفورت في العاشر من مايو. وعند ابرام هذه المعاهدة اعلن انه عقدها خصيصا كي يتفرغ للقضاء على ثورة الكومون وتأديب المشاغبين والغريب أيضا أن يرحب الفرنسيون ويعتبرون عمله هذا موقفا حازما ومبررا صادقا كي تتفرغ الحكومة لاخماد الفتنة الرهيبة التي أحاكتها الطبقة العاملة الفرنسية.

وسحقت الثورة في أسبوع الدم. وأثبتت الحكومة المؤقتة بهذا العمل أن النظم الجمهورية بالرغم من كل شيء تميل الى المبادىء المحافظة وانها تتخلى طوعا عن الثورات وعن الحروب. غير أن ثورة كومون باريس كانت ذات أثر خطير في تطور فرنسا السياسي. فقد دلت على أن عمال باريس يبذلون اقصى قواهم في محاربة الملكية. على حين ان الطبقة الفرنسية الوسطى تقبل عن طيب خاطر النظام الجمهوري.

استقرار الجمهورية في فرنسا

دستور سنة ١٨٧٥ م

كان من نتائج خوف الملكيين اعلان ملكيتهم ان ازداد انصار النظام الجمهوري واضطر تيير رغم تشيعه طوال حياته للملكية الدستورية بالاقتناع بأن الجمهورية المحافظة هي أقل اشكال الحكم مثارا للنزاع والشقاق بين الفرنسيين. وأعلن على رؤوس الاشهاد تأييده للجمهوريين. واتحدت كلمة الاحزاب الملكية ضده. وأرغمته على الاستقالة في ٢٤ مايو سنة ١٨٧٣ م. وانتخبت الجمعية الوطنية بدلا منه المارشال ماكماهون رئيسا للدولة لمدة سبع سنوات. وكان معروفا عنه ضلعه مع حزب البوربون وحبه للاكليروس.

أجريت انتخابات في فبراير سنة ١٨٧٦ م أحرز فيها الجمهورية الاغلبية. وتألفت وزارة من احزاب اليسار برئاسة جول سيمون. غير أن هذا لم يفت في عضد الملكيين. وأجبر مكماهون على الاستقالة. وكلف الدوق دي برجلي بتأليف الوزارة.. فأقدم على حل مجلس النواب واجرى انتخابات عامة في ٢٥ يونيه سنة ١٨٧٧ م.

في هذه الانتخابات حازت أحزاب اليسار مرة أخرى أغلبية الاصوات وكان من أهم اسباب هزيمة احزاب اليمين هو اعتقاد الجمهور

بأن هذه الاحزاب سوف تقذف بفرنسا مرة اخرى في حروب تحت قيادة رئيس الجمهورية ذي النزعة العسكرية الاكليركيـة. وعندها اضطر مكماهون أن يستقيل من رئاسة الجمهورية امتثالا منه لارادة الشعب وتمت الاستقالة في ٣ يناير سنة ١٨٧٩ م.

والدستور الجمهوري العام ١٨٧٥ م الذي حكمت فرنسا بمقتضاه يقوم على الخوف من الشرور والنكبات التي جلبتها الحكومات المطلقة على فرنسا نتيجة لاستفتاءات عامة. ولذا نص الدستور على وجود مجلسان الاول للشيوخ والثاني للنواب وعليهما عبء اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الذي يجريه هذان المجلسان. كي يتسنى للمجلسان حماية الامة من سحر المغامرين.

والمجلسان يختاران عادتا رئيس الجمهورية بصفات خاصة اما ان يكون محاميا قوي الخلق أو رجل اعمال عرفت اخلاقه وخبرت قدراته في ساحة البرلمان. ولا يلجآن مطلقا لاختيار رئيس قوي الشكيمة. بل لا بد ان يكون رئيسا شكليا. حيث اصبح اضر شيء على رئيس فرنسي، أن يشك الجمهور فيه بأنه مثلا يسعى الى فرض سياسة خاصة به. أو انه يتصل بالرأي العام اتصالا مستقلا عن مجلس البرلمان. وفي النهاية كان الدستور يعطي فرنسا حكومة برلمانية على النمط الانجليزي. وعلى هذا وضعت السلطة في الدولة في الوزارة. وجعلها مسئولة امام مجلس النواب. ولم يضعها في يد رئيس الجمهورية الذي ينتخب لمدة سبع سنوات.

شغلت المسارح والمنتديات والاكاديمية الفرنسية ومباحث الادب العصري اهتمام الرأي العام الفرنسي اكثر من اهتمامه بالمناقشات البرلمانية في كلا المجلسين. وللحقيقة لم يحاط البرلمان الفرنسي في الجمهورية الثالثة بالتبجيل والاحترام الذي احاط بالبرلمان الاول في الجمهورية الاولى

نظرا لتشعب اهتمامات فرنسا في تلك الآونة.

ومن الناحية السياسية تعتبر الفترة الواقعة بين ١٨٧٠م وفي ١٩١٤م كانت فترة بحث العلاقات الفرنسية الالمانية على وجه الخصوص. خصوصا حول مشكلة الالزاس واللورين وهما المقاطعتان التي فقدتهما فرنسا في حربها مع المانيا في حرب السبعين وباتت حلم كل فرنسي وأمل كل مواطن مخلص. وعقبه في نفس الوقت لاقامة اية علاقات ودية بين البلدين.

وكان بسمارك زعيم الوحدة الالمانية آنذاك لا يفكر مطلقا في اعادة هذين الاقليمين الى فرنسا. بل لقد ظل يشك في نواياها وكان مما أثاره ايضا النهضة الاقتصادية والعسكرية السريعة التي قامت بها فرنسا في سرعة مذهلة حيث امكنها تكوين جيشا نظاميا عظيما يبلغ اكثر من ستة ملايين مقاتل بالاضافة الى نصف مليون من الجنود الاحتياطيين وكان وجود مثل هذا الكم من الجنود البواسل بالاضافة لصرح الصناعة الذي بات واضحا للعيان. من عوامل خوف وفزع بسمارك. وبدأ يلمح لفرنسا باحتلال تونس ويقوي لديها النزعة الاستعمارية خارج القاهرة الاوربية لكي يضمن عدم عدوانها على المانيا لضم مقاطعاتها المفقودة.

وظهر في فرنسا اتجاهان متناقضان:

الاتجاه الاول: بزعامة جول فري الذي ينادي بضرورة استمرار فرنسا في الفتح والاستعمار سواء في اوربا او في غيرها من القارات.

الاتجاه الثاني: بزعامة جورج كليمنصو الملقب بالنمر والذي شاهد هزيمة بلاده سنة ١٨٧٠م فوطن النفس على الاخذ بالثأر. ولهذا لم يكن يميل الى ان ترمي ايطاليا

بنفسها في احضان المانيا او ان تطمع في منافسه في
احتلال تونس.

وكان هذا الرجل وآراؤه التي تنطوي على درجة كبيرة من اصالة الرأي لأن حركة التوسع الاستعماري التي تزعمها «فري» عاونت على خلق متاعب وأخطار.

فقد أضاعت سنة ١٨٨١م صداقة ايطاليا بسبب تونس. وجازفت سنة ١٨٩٨م بقطع حبال السلم بينها وبين انجلترا من اجل الفاشودة (بالسودان) وتوترت علاقاتها مع المانيا وأسبانيا سنة ١٩٠٥م بسبب مراكش ومع هذا فان الفرنسيين عند خوضهم غمار الحرب سنة ١٩١٤م (الحرب العظمى الاولى) لم يعضوا بنان الندم على تشييد امبراطوريتهم الاستعمارية التي كانت الثانية في العالم. فقد أسعفتهم القوات التي جندوها من أهل افريقيا في نضالهم ضد المانيا. وان كانوا قد أثاروا سخرية الباريسيين عند دخول أبناء الجزائر والسنغال في الحي الغربي بصفتهم مواطنين لفرنسا.

وللتاريخ فان الحسنة الكبرى التي قدمها فري لفرنسا هو اقراره قانونية النقابات العمالية. وكسبه لمعركة التعليم العظمى باقراره نظام التعليم المجاني الاجباري العام. ثم طرده لليسوعيين من المدارس. ووضع الهيئات التعليمية الاخرى تحت رقابة كبرى. ومع أنه كان مترفقا في معاملته للجزويت (اليسوعيين) خوفا على مصالح فرنسا في الخارج وارضاءه لشعور الجيش. الا انه كان يرى ان التعليم الذي يشرف عليه رجال الاكليروس يتجه الى اضعاف روح الثقة بالجمهورية وان مناهج المدارس التابعة للهيئات الدينية لا تلائم حاجيات العصر.

وظلت فرنسا تتطور اقتصاديا وعسكريا حتى جاءت الحرب العظمى الاولى والامال كلها كانت معلقة على استرداد الإلزاس واللورين.

وختاما نرجو أن نكون قد وفقنا في اضافة نقطة في بحر المعرفة.

والله ولي التوفيق

الدكتورة آمال السبكي

قائمة بالمراجع

١ - هـ.ا.ل فشر (تاريخ أوربا في العصر الحديث ١٧٨٩ - ١٩٥٠ م). ترجمة محمد نجيب هاشم ووديع الضبع المعارف سنة ١٩٧٦ م.

٢ - د.عبد العزيز نوار (التاريخ الحديث) فرنسا في النصف الاوا من القرن التاسع عشر) الجهاز المركزي للكتب الجامعية ، ١٩٨٢ م.

٣ - ا.ج جرانت - هارولد تمبرلي (اوربا في القرن التاسع عن والعشرين). ترجمة الدكتور عزت عبد الكريم. سجل العرب سنة ١٩٥٠ م.

٤ - د. محمد فؤاد شكري (الصراع بين البورجوازية والاقطاع) المجلد الثاني.

٥ - د. محمد فؤاد شكري (تاريخ اوربا في العصور الحديثة. القاه سنة ١٩٦١ م.

٦ - د.عبد العزيز نوار (التاريخ المعاصر) أوربا من الثورة ا الى الحرب العالمية الثانية - دار النهضة العربية - سنة ١٩٧٣ م.

٧ - د. عبد العزيز الشناوي (أوربا في مطلع العصور الحد القاهرة سنة ١٩٦٩ م.

٨ - أنور الرفاعي (الوحدة الايطالية) دمشق سنة ١٩٤٥ م.

٩ - أحمد رفيق (كيف تعالت بروسيا) ترجمة بهاء الدين نوري. دمشق.
١٠ - د. جلال يحيى (معالم التاريخ الاوربي الحديث). الاسكندرية سنة ١٩٧٥م.
١١ - محمد قاسم وزميله (التاريخ الحديث والمعاصر).
١٢ - لانجر (تاريخ العالم) مترجم غير محدد التاريخ.
١٣ - عمر الاسكندري وسليم عثمان (تاريخ اوربا الحديثة وآثار حضارتها) مطبعة دار المعارف بمصر.
١٤ - د. زينب عصمت راشد (تاريخ اوربا في القرن التاسع عشر).
١٥ - د. عبد الحميد البطريق (التيارات السياسية المعاصرة). بيروت سنة ١٩٧١م.
١٦ - ليلى الصباغ (معالم تاريخ اوربا في العصر الحديث).
١٧ - محمود خيري عيسى - (محاضرات في التاريخ الاوربي). جامعة القاهرة.
١٨ - د. عبد الفتاح حسن أبو عيلة - ود. اسماعيل ياغي (تاريخ اوربا الحديث والمعاصر). دار المريخ - الرياض - المملكة العربية السعودية سنة ١٩٧٩م.
١٩ - إيميل لودفيج (بسمارك) ترجمة عادل زعيتر. بيروت.

المحتويات

الموضوع	الصفحة

تنفيذ

مركز الصف الالكتروني

براج وخطيب

تصميم - اخراج - طباعة

بيروت ص.ب ١١-٤١٥٤

تلفون ٨٠٤٧٠٦-٨٠٤٦٠٧

